PALESTINE BOOKS
مكتب فلسطين
https://t.me/palkotob

الجامعـــــــة الإســـــــلامية -غـــــــزة
شـــؤون البحـــث العلمـــي والدراســـات العليـــا
كليـــــــــــــــــــــــــة الآداب
قســـــــم التـــــــاريخ والآثـــــــار

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ (2013- 1949)

The Living Conditions of Palestinian Refugees In Beach Camp (2013- 1949)

إعداد الطالبة:

جميلة محمود لبد

الرقم الجامعي:

20100178

إشراف:

د. أحمد محمد الساعاتي

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ والآثار
(بحث تكميلي) في قسم الآثار، بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية

1437هـ -2016م

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ

(1949-2013)

The Living Conditions of Palestinian Refugees In Beach Camp

(1949-2013)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name اسم الطالب/ة جميلة محمود لبد

Signature التوقيع: جميلة

Date: التاريخ: 03/ 06 / 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.....ج س.غ/35/..... Ref

التاريخ.....2016/03/06م..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **جميلة محمود أحمد لبد** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/** قسم **التاريخ** وموضوعها:

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ (1949-2013م)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 26 جمادى الأولى 1437هـ، الموافق 2016/03/06م الواحدة ظهراً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد محمد الساعاتي	مشرفاً و رئيساً	.....
د. نهاد محمد الشيخ خليل	مناقشاً داخلياً	.....
د. خالد رجب شعبان	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/**قسم **التاريخ**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

الإهداء

أهدي جهدي إلى روح والدي الطاهرة الذي زرع فيّ حب التعلم والتعليم

إلى والدتي العزيزة أدام الله عليها الصحة والعافية

إلى زوجي الغالي الذي ساندني وشجعني معنوياً، ومادياً

إلى أولادي وبناتي الأعزاء

إلى أخوتي وأخواتي

إلى كل من شجعني ووقف بجانبي

إلى أرواح شهدائنا الأبرار

الباحثة

يقول تعالى: { ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه[1]}، وقال رسول الله(ﷺ: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله[2]"، اعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، ورداً المعروف إلى أهله من غير نقصان ولا نكران، فإني أحمد الله وأشكره الذي قدرني على كتابة هذا البحث، كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الدكتور " أحمد محمد الساعاتي " الذي لم يضنَّ علي بعلمه الوافر، وثمين وقته، وتوجيهاته السديدة حتى تم إخراج هذا البحث على هذه الصورة.

أتقدم بالشكر أيضاً لكل من الدكتور نهاد محمد الشيخ خليل، مناقشاً داخلياً، والدكتور خالد رجب شعبان مناقشاً خارجياً، لقبولهما مناقشة رسالتي.

كما أتقدم بالشكر إلى العاملين والعاملات بمكتبة الجامعة الإسلامية، ومكتبة التخطيط لتوفيرهما المراجع المناسبة لدراستي، ولا أنسى الرواة الذين أمدوني بمعلومات قيمة عن المخيم، وأخص بالذكر الدكتور أحمد بحر، والدكتور عدنان راضي، والدكتور جواد الخطيب، والأستاذ عمر صلاح.

وكما اتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ/ فضل العابد الذي تفضل بتدقيق رسالتي من الناحية اللغوية، فجزاه الله عني خير الجزاء.

الباحثة

---

(1) سورة لقمان، آية 12.

(2) الترمذي، سنن الترمذي، ج4، ص 393.

ملخص الدراسة

تعرضت فلسطين إلى هجمة صهيونية شرسة من قبل الصهاينة عام 1948م سميت بالنكبة الفلسطينية، وتعرضت على إثرها إلى تهجير الأهالي من بلداتهم- ديارهم الأصلية إلى مناطق أخرى من فلسطين منها: قطاع غزة، وعندما وصلوا إلى القطاع وجدوا أنفسهم دون مأوى، أو مأكل، أو مشرب، فانتشروا في أراضي القطاع، وسكنوا الخيام، حتى أقيمت لهم مخيمات، وصل عددها إلى ثمانية مخيمات، فاقدة أنواع الحياة الآدمية، منها مخيم الشاطئ للاجئين.

ويُعد مخيم الشاطئ للاجئين من المخيمات الفلسطينية التي أنشئت في قطاع غزة لإيواء اللاجئين الذين هجّروا من ديارهم عام 1948م، كانت أوضاعهم سيئة للغاية خاصة أنهم لم يأخذوا أياً من ممتلكاتهم؛ على أمل أن يعودوا إلى ديارهم بعد فترة قليلة، وقد ساعدت في استقرارهم مؤسسات أجنبية منها: الكويكرز، والأونروا، وذلك بتقديم مساعدات إغاثية لهم من مأكل، ومشرب، وملبس، وبعض المساعدات النقدية، وإن كانت في بعض الأوقات قليلة لا تفي حاجة الأهالي، ويضم المخيم سكاناً من مختلف القرى والمدن الفلسطينية المهجرة عام 1948م، مثل: المجدل، وبرير، والجورة، وغيرها.

وتتمثل أهمية الدراسة في دراسة الأوضاع التي يعيشها مخيم الشاطئ للاجئين في قطاع غزة، وكذلك تقديم صورة حقيقية لجهات الاختصاص عن أوضاع اللاجئين في المخيم من أجل توثيق نكبة الشعب الفلسطيني بعد تهجيرهم من ديارهم، ومن أجل تحسين أوضاعهم في المخيم، كذلك تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ (1949- 2013م)، ودراسة نشأة مخيم الشاطئ، وتطور العمران فيه، حتى أصبح مخيماً من مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، كما تناولت الدراسة الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية والنضالية للمخيم.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، كما اعتمدت الباحثة على إجراء العديد من مقابلات التاريخ الشفوي، واستخدمت العديد من المصادر العربية، والمراجع العربية، كما استعانت الدراسة بعدد من الملاحق الهامة كالوثائق، والخرائط، والجداول، والصور، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن المخيمات تمثل صوراً للمعاناة التي تعرضت لها فلسطين وهي أكبر عملية تدمير وتهجير مرت بها البشرية، بعد قيام الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين، وفقدت وقتها مدن، وقرى، ومؤسسات، وأراضٍ، وطرد عدد كبير من ديارهم دون رحمة، كما كان للكثافة السكانية داخل مخيم الشاطئ، والضغوطات التي يواجها أثرت سلبياً على مختلف النواحي الحياتية في المخيم.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
ملخص الدراسة	ج
فهرس المحتويات	د
قائمة الملاحق	و
قائمة الرموز	ح
المقدمة	ط
الفصل التمهيدي **نكبة عام 1948م ونشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين**	**1**
الفصل الأول **نشأة مخيم الشاطئ وتطوره (1949-2013م)**	**15**
المبحث الأول البعد الجغرافي لمخيم الشاطئ	**16**
المبحث الثاني البعد الديموجرافي لمخيم الشاطئ	**48**
الفصل الثاني **الأوضاع الاجتماعية في مخيم الشاطئ (1949-2013م)**	**61**
المبحث الأول/ التركيبة المجتمعية في مخيم الشاطئ	**62**
المبحث الثاني/ التراث الشعبي في مخيم الشاطئ	**79**
الفصل الثالث **الأوضاع التعليمية، والصحية في مخيم الشاطئ (1949-2013م)**	**99**
المبحث الاول الأوضاع التعليمية في مخيم الشاطئ (1949- 2013م)	**100**
المبحث الثاني الأوضاع الصحية في مخيم الشاطئ	**121**
الفصل الرابع **الأوضاع الاقتصادية في مخيم الشاطئ (1949- 2013م)**	**138**
المبحث الأول النشاط الاقتصادي في مخيم الشاطئ	**139**
المبحث الثاني تطور الخدمات التموينية والتشغيلية لوكالة الغوث في مخيم الشاطئ	**157**

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الخامس **النضال الوطني ونتائجه في مخيم الشاطئ (1949- 2013م)**	**183**
المبحث الأول النضال الوطني في المخيم (1949- 2013م)	**184**
المبحث الثاني نتائج العمل النضالي في المخيم	**219**
النتائج والتوصيات	**237**
أولا النتائج	**237**
ثانياً التوصيات	**238**
قائمة الملاحق	**239**
قائمة المصادر والمراجع	**299**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
.1	وثيقة توضح تقسيمات وملكية مخيم الشاطئ	240
.2	بطاقة تسجيل كانت تصدرها وكالة الغوث للسكان اللاجئين	241
.3	النقود التي استخدمها المهاجرون الفلسطينيون في بداية نزوحهم	242
.4	شهادات معهدي المعلمين والمعلمات نظام الخمس سنوات الذي كان معمولا به فترة الستينات والسبعينات	246
.5	تقسيم فلسطين وفقاً لقرار رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م	247
.6	تقسيمات فلسطين بعد حرب 1948م	248
.7	مدن وقرى وخيمات قطاع غزة في عهد الإدارة المصرية (1948-1967م)	249
.8	خريطة توضح مخيمات اللاجئين في قطاع غزة	250
.9	مخطط حدود ومحيط مخيم الشاطئ	251
.10	صورة جوية لموقع مخيم الشاطئ وما حوله، من أرشيف بلدية غزة	252
.11	يوضح حدود مخيم الشاطئ	253
.12	مخطط يوضح المرافق العامة في مخيم الشاطئ	254
.13	صورة جوية للمرافق العامة لمخيم الشاطئ – المنطقة الشمالية	255
.14	صورة جوية للمرافق العامة لمخيم الشاطئ – المنطقة الوسطى	257
.15	مرحلة إقامة الخيام في مخيم الشاطئ	258
.16	جدول يوضح أسماء الثياب التي كانت ترتديها النساء في المخيم فترة الخمسينات والستينات والسبعينات	259
.17	جدول بأسماء مدارس الوكالة التي تخدم طلاب مخيم الشاطئ	260
.18	جدول يوضح المدارس الحكومية في حي الشيخ رضوان	262
.19	أسماء شهداء مخيم الشاطئ عام 1967م	263
.20	قائمة شهداء مخيم الشاطئ في فترة الستينات	264
.21	جدول بأسماء الشهداء في مخيم الشاطئ من 1987/12/9_ 1990/12/31م	265
.22	شهداء مخيم الشاطئ في انتفاضة الأقصى:	270
.23	عدد المصابين في أعينهم برصاص جيش الاحتلال	273
.24	أيام حظر التجوال حسب الأشهر في مخيم الشاطئ 1987/12 إلى 31-8-1989	274

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
.25	قيمة الغرامات المالية التي فرضها الاحتلال المحكومين من سكان مخيم الشاطئ	275
.26	صور مرحلة نصب الخيام	276
.27	أكبر معمرة في مخيم الشاطئ	279
.28	الزي الرسمي للرجال في مخيم الشاطئ في فترة الخمسينات والستينات	280
.29	الثوب المجدلي الذي كانت تلبسه النساء في المخيم في الخمسينات والستينات	281
.30	الثوب المجدلي (جنة ونار)	282
.31	الثوب الشامي الذي كانت ترتديه النساء في المخيم فترة السبعينات والثمانينات	283
.32	الزي الذي كان يرتديه الرجال والنساء في فترة السبعينات	284
.33	الإضاءة في بداية بناء المخيم	285
.34	مسجد الشيخ أحمد ياسين	286
.35	المسجد الأبيض	287
.36	أول مدرسة بنتها وكالة غوث اللاجئين (مدرسة أبو عاصي)	288
.37	محلات في سوق مخيم الشاطئ	289
.38	حسبة السمك في مخيم الشاطئ	290
.39	بسطات للخضار والفواكه في سوق المخيم	291
.40	الصندوق الذي كانت تضع افيه العروس ملابسها يوم الزفاف	292
.41	نوع من أنواع الحلوى كانت تحضره النساء يوم الفرح لأهل العريس	293
.42	أنواع راديو الترانزستور الذي كان يستخدمه سكان المخيم	294
.43	الفدائي ابن الشاطئ محمد الأسود (جيفاراغزة)	295
.44	صور لبعض الاطفال الذين فقئت أعينهم من الطلقات النارية في الانتفاضة المباركة 1987	296

قائمة الرموز

تم الإشارة إلى الرموز وهي كالتالي:

ص	صفحة.
مج	مجلد.
م	ميلادي.
ط	طبعة.
ب.ت	لا إشارة إلى سنة الطبع.
ب. م	لا إشارة إلى مكان النشر.
ب. ط	لا إشارة إلى الطبعة.
ع	عدد المجلة
ج	جزء
م. ت .ف	منظمة التحرير الفلسطينية

المقدمة

تعرضت فلسطين إلى هجمة شرسة من قبل الصهاينة عام 1948م سميت بالنكبة الفلسطينية، وتعرضت على إثرها إلى تهجير الأهالي من بلدانهم الأصلية إلى مناطق أخرى منها: قطاع غزة، وعندما وصلوا إلى القطاع وجدوا أنفسهم دون مأوى، أو مأكل، أو مشرب، فانتشروا في أراضي القطاع، وسكنوا الخيام، حتى أقيمت لهم مخيمات، وصل عددها إلى ثمانية مخيمات، فاقدة أنواع الحياة الآدمية، منها مخيم الشاطئ للاجئين.

وتُعد المخيمات التي أقيمت في قطاع غزة تجمعات سكنية أنشئت للاجئين الفلسطينيين، ويُعد مخيم الشاطئ أحد التجمعات السكانية الذي أقيم على مساحة جغرافية محدودة من الأرض للذين هجروا من ديارهم حيث لاقوا صنوفاً شتى من الألم والفقر والمرض، ذلك أن لجوءهم إلى مخيمات لجوء قسري مؤقت.

حيث ضم مخيم الشاطئ الذي أنشأ في قطاع غزة لإيواء اللاجئين الذين هجّروا من ديارهم عام 1948م، وكانت أوضاعهم سيئة للغاية خاصة أنهم لم يأخذوا أي من ممتلكاتهم؛ على أمل أن يعودوا إلى ديارهم بعد فترة قليلة، وقد ساعدت في استقرارهم مؤسسات أجنبية منها الكويكرز[1]، والأونروا، وذلك بتقديم مساعدات إغاثية لهم من مأكل، ومشرب، وملابس، وبعض المساعدات النقدية، وإن كانت في بعض الأوقات قليلة لا توفي حاجة الأهالي، ويضم المخيم أهالي من مختلف القرى والمدن الفلسطينية المهجرة قبل عام 1948م، مثل: المجدل، وبرير، والجورة، وغيرها.

وبناء عليه اختارت الباحثة دراسة "الأوضاع التي يعيشها مخيم الشاطئ في قطاع غزة، وهي بعنوان: "أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ (1949– 2013م)".

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في:

1. دراسة الأوضاع التي يعيشها مخيم الشاطئ للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة.

---

(1) تعريف الكويكرز الأمريكية: جمعية أصدقاء الشرق الأوسط ويطلق عليها جمعية الأصدقاء الأمريكية، هدفها تقديم خدمات تعليمية وصحية للاجئين في غزة (أحمد الساعاتي، التطور الثقافي في غزة 1914–1967، ص236.

2. تقديم صورة حقيقية لجهات الاختصاص عن أوضاع اللاجئين في المخيم من أجل توثيق نكبة الشعب الفلسطيني بعد تهجيره من دياره، ومن أجل تحسين أوضاعهم في المخيم.
3. تقديم صورة واضحة للقارئ الفلسطيني، حول حقيقة الأوضاع التي تعرض لها الشعب الفلسطيني بعد تهجيره من دياره، وكيف استقرت أوضاعهم في مخيم الشاطئ.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- إلقاء الضوء على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ (1949- 2013م).
- دراسة نشأة مخيم الشاطئ، وتطور العمران فيه، حتى أصبح مخيماً مكتظاً باللاجئين.
- التعرف إلى أهم أشكال الحياة الاجتماعية في مخيم الشاطئ.
- إبراز أهم الأنشطة الاقتصادية التي كانت سائدة في مخيم الشاطئ.
- بيان أهم وسائل النضال الشعبي في مخيم الشاطئ.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي، كما اعتمدت الباحثة على إجراء العديد من مقابلات التاريخ الشفوي.

حدود الدراسة:

الحد المكاني: تناولت الدراسة مخيم الشاطئ للاجئين الفلسطينيين.

الحد الزماني: 1949م بداية إنشاء مخيم الشاطئ للاجئين، حتى عام 2013م والذي يشكل بداية مرحلة جديدة لسياسة الوكالة تجاه مخيمات اللاجئين.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول هي:

الفصل الأول تناول نشأة مخيم الشاطئ وتطوره، مع بعديه الجغرافي والديموغرافي.

أما الفصل الثاني: تناول الأوضاع الاجتماعية في مخيم الشاطئ، الطبقات الاجتماعية التي أقامت فيه، كما يتناول التراث الشعبي في مخيم الشاطئ.

وقد تناول الفصل الثالث: للأوضاع التعليمية، والصحية في مخيم الشاطئ.

وتناول الفصل الرابع: للأوضاع الاقتصادية في مخيم الشاطئ، والأنشطة الاقتصادية فيه، كما تناول تطور الخدمات التموينية والتشغيلية لوكالة الغوث.

وتناول الفصل الخامس والأخير: النضال الوطني في مخيم الشاطئ ونتائجه (1949-2013م)، كما تناول الأوضاع السياسية للشعب الفلسطيني.

دراسات سابقة:

اهتم العديد من الباحثين بموضوع قضية اللاجئين الفلسطينيين ، وصدرت العديد من الكتب والأبحاث العلمية والدراسات التي تناولت قضية اللاجئين الفلسطينيين على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولكن بعض تلك الدراسات لم تتناول الدراسة عن مخيم الشاطئ بشكل مستفيض عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والصحية داخل المخيم ، وسيتم استعراض بعض هذه الدراسات.

أهم الدراسات السابقة ما يلي:

1- دراسة عوض، فوزي بعنوان: "أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة (1973م-1979م)"،رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

هدفت الدراسة التعرف إلى الجذور التاريخية لكارثة اللجوء الفلسطيني، وبيان أسباب تشريد الشعب الفلسطيني عن أرضه، ومعرفة الجهات المانحة للاجئين الفلسطينيين، وبيان طبيعة الخدمات التي تقدمها جامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية للاجئين، وإظهار مدى تأثير الاحتلال الصهيوني على الأوضاع الاقتصادية و الصحية والتعليمية للاجئين في فترة زمنية محددة امتدت من 1973-1979م، بينما تخصصت دراسة الباحثة في مخيم الشاطئ وتناولت الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعمرانية التي يعيشها سكان المخيم من 1949-2013م.

2- دراسة شناعة، إياد: مخيمات اللاجئين في فلسطين (1950-2000) ،رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009م.

تمحورت هذه الدراسة حول مخيمات اللاجئين في فلسطين وتطورها وسماتها، وبينت أهمية التوزيع الجغرافي والتطور العمراني والتركيب السكاني والتركيب الوظيفي والمشكلات الحضرية

ومستقبل المخيمات وساكنيها في فلسطين، وربطت بين الوضع السياسي ومشكلة اللاجئين، كما حددت أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه المخيمات ، من خلال ابراز الخصائص الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية ودراسة مستقبل المخيمات ولم تقم الدراسة بتسليط الضوء على مخيم الشاطئ بشكل خاص، بينما تركزت دراسة الباحثة على مخيم الشاطئ بشكل خاص.

3- دراسة مصلح، ناظم علي(2004) بعنوان :"مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس بالشراكة مع جامعة الأقصى.

تناولت الدراسة مشكلة اللاجئين من حيث النشأة والتطور والخصائص الديموجرافية للسكان في قطاع غزة، والخدمات والبنية التحتية ومشاريع التوطين للاجئين الفلسطينيين، وبينت التطورات السياسية التي ساهمت في وجود مشكلة اللاجئين، كما أشارت إلى خصائص وسمات العمران في مخيمات قطاع غزة، وكشفت أهم المشكلات التي تعاني منها المخيمات، ولم تركز الدراسة على مخيم الشاطئ بشكل خاص، بينما تركزت دراسة الباحثة عن مخيم الشاطئ بشكل خاص.

4-دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2002) بعنوان:" خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية "دراسة تحليلية وصفية، رام الله.

تناولت الدراسة لمحة عامة عن المخيمات والتقدير الحالي لأعداد اللاجئين في الأراضي الفلسطينية والدول العربية والتوزيع الجغرافي للاجئين في مخيمات الدول العربية ،والواقع الديمجرافي والاجتماعي والاقتصادي ومستوى المعيشة وظروف السكن لسكان المخيمات.

لم تتطرق الدراسة عن مخيم الشاطئ بشكل خاص، بل تناولت المخيمات الفلسطينية بشكل عام، بينما دراسة الباحثة تناولت مخيم الشاطئ بشكل خاص.

5-دراسة تصلق، أمل صلاح(2006) بعنوان: "الخصائص العمرانية والتخطيطية للمخيمات الفلسطينية حالة دراسية لمخيم جنين في الضفة الغربية "رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

هدفت الدراسة إلى تحليل مراحل التطور العمراني لمخيم جنين كوحدة عمرانية وسكنية متكاملة، ودراسة والمرافق العامة في المخيم، الاقتصادية والاجتماعية للمخيم، وتحليل النسيج العمراني والخصائص المعمارية

لم تتطرق الدراسة إلى مخيمات القطاع، لكن دراسة الباحثة تطرقت لمخيم الشاطئ بشكل خاص، النشأة والتطور العمراني في المخيم والنشاط الاقتصادي، والتركيبة المجتمعية في المخيم، والعمل النضالي في المخيم من (1949-2013م).

الصعوبات التي واجهت الباحثة:

- ومن أهم الصعوبات واجهت الباحثة هي قلة المصادر التي تتناول الحديث عن مخيم الشاطئ بشكل خاص وتتناول أوضاعهم الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والصحية، والتعليمية بشكل مفصل، لذا اعتمدت الباحثة على المقابلات الشفوية لتقديم صورة واضحة وكاملة قدر الإمكان عن المخيم.

وقد اعتمدت الباحثة على إجراء العديد من مقابلات التاريخ الشفوي، واستخدمت العديد من المصادر والمراجع ، كما استعانت الدراسة بعدد من الملاحق الهامة كالوثائق، والخرائط، والجداول، والصور.

أما أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة فهي التمسك بالقرارات الدولية الخاصة بقضية اللاجئين، وعدم التنازل عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، بالإضافة إلى الحفاظ على قضية اللاجئين خاصة في المخيمات، وإحيائها باستمرار من خلال المنهاج الدراسي، والإعلام حتى لا تنتهي قضيتهم، كذلك تحسين أوضاع اللاجئين في المخيمات، والتخفيف من المعاناة التي يتعرضون لها، فمخيم الشاطئ يعاني من البطالة، ومن انتشار الفقر، والمياه المالحة، والتلوث البيئي.

الفصل التمهيدي
نكبة عام 1948م ونشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين

احتلال بريطانيا لفلسطين عام 1918م

أولاً: الإدارة العسكرية (1918-1920م):

سيطرت بريطانيا على فلسطين في ديسمبر 1917، واحتلوا القدس في 1917/12/1م، واحتفل قائد الجيش البريطاني اللنبي[1] في القدس قائلاً "والآن انتهت الحروب الصليبية"، وفي مشروع التهويد المنظم لأرض فلسطين[2].

ثانياً الإدارة المدنية(1920-1922م):

ظلت الإدارة في فلسطين عسكرية حتى نهاية شهر حزيران 1920م،ثم تغيرت في أول تموز بإدارة مدنية على رأسها السير هربرت صموئيل [3]مندوباً سامياً[4].

ثالثاً: إقرار الانتداب البريطاني على فلسطين(1922-1948م):

بعد أن حسمت حكومة لندن مسألة الانتداب داخلياً توجهت إلى عصبة الأمم لإقرار صك الانتداب دولياً وذلك في 24 تموز يوليو 1922م، ليصبح ساري المفعول رسمياً[5].

ويعتبر صك الانتداب وثيقة مهمة في تاريخ فلسطين الحديث؛ إذ أعطى للمؤامرة الصهيونية البريطانية المتمثلة في وعد بلفور شرعية دولية في قرار عصبة الأمم على الانتداب، وشكل الغطاء لسياسة بريطانيا الصهيونية في تهويد فلسطين[6].

دور حكومة الانتداب في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين:

أثناء فترة الانتداب قامت حكومة الانتداب البريطاني بتحقيق وتنفيذ وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود من خلال :

1-الهجرة:قامت بريطانيا بتشجيع وتسهيل إجراءات الهجرة وزيادة عدد اليهود في فلسطين[7].

---

(1) ادموند اللنبي: جنرال انجليزي تولى قيادة لقوات البريطانية في مصر وفلسطين (1917 – 1918م)،خلة ، كامل: فسطين والانتداب البريطاني، ص62.

(2) صالح، محسن محمد: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة،ص4.

(3) هربرت صموئيل: يهودي إنجليزي من كبار زعماء الحركة الصهيونية وكانت من مهامه تنظيم الأمور المالية والإدارية للحركة الصهيونية (الحوت، بيان نويهض :القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين،ص66).

(4) الحوت، بيان نويهض: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين(1917-1948م)،ص65.

(5) صالح ،محسن: مرجع سابق،ص22.

(6) صالح، محسن: المرجع السابق،ص42.

(7) أبو فخر، صقر :الحركة الوطنية،ص77.

2-الأراضي:من خلال إصدار القوانين التي سهلت انتقال الأراضي لليهود[1].

3-دعم المؤسسات اليهودية في فلسطين منها:

-الاعتراف بالوكالة اليهودية عام 1929م،حيث أنها كانت تقوم بإدارة أمور اليهود وأنشطتهم الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والسياسية، كما ان الوكالة كانت تشرف على حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين [2].

- إعطاء امتياز لشركة الكهرباء في سبتمبر 1921م[3].

- منح ترخيص للجامعة العبرية في القدس عام 1925م[4]

- دعم المؤسسات الاقتصادية على حساب الاقتصاد الفلسطيني[5].

- محاربة الأنشطة السياسية والمقاومة الفلسطينية .

- دعم المؤسسات العسكرية الصهيونية بالسلاح و التدريب[6].

الثورات الفلسطينية والتصدي للسياسات اليهودية البريطانية :

بدأت المقاومة الفلسطينية تشتد ضد الاستعمار والصهاينة ،وزيادة الهجرة الصهيونية وبسبب ذلك قامت انتفاضات شعبية لمقاومة الهجرة منها:

- ثورة موسم النبي موسى 1920 م

- انتفاضة يافا 1921م[7].

- ثورة البراق 1929م[8]،وثورة 1933م،وثورة عز الدين القسام 1935م[9].

---

(1) عامر، محمد عبد المنعم: اسرائيل وتزييف التاريخ والمؤامرة الكبرى،ص19.
(2) سليم، محمد عبد الرؤوف سليم: نشاط الوكالة اليهودية منذ نشأتها وحتى إقامة دولة إسرائيل،ص100.
(3) زعيتر، أكرم :القضية الفلسطينية ص56.
(4) جبارة، تيسير :تاريخ فلسطين،ص150.
(5) صالح، محسن :مرجع سابق،ص23.
(6) صالح، محسن، مرجع سابق،ص43.
(7) جبارة، تيسير :مرجع سابق،ص115.
(8) أبو فخر، صقر: مرجع سابق، ص77
(9) لمزيد من المعلومات عن شخصية عز الدين القسام ينظر(تيسر جبارة، مرجع سابق،ص214).

– الثورة العربية 1936 – 1939م.[1]

النشاط السياسي الفلسطيني:

تميز النصف الأول من الثلاثينات بازدياد النشاط السياسي والتفاعل الوطني مع الأحداث بشكل أوسع ضد السلطات البريطانية باعتبارها أصل المشكلة، وتشكلت في تلك الفترة الأحزاب السياسية.[2]

كما عقدت عدة مؤتمرات سياسية:

- المؤتمر العربي الفلسطيني الأول 1919م.
- المؤتمر العربي الفلسطيني الثان 1920م.
- المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث 1920م.
- المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع 1921م.[3]
- المؤتمر الفلسطيني السوري.
- المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس 1922م.
- المؤتمر العربي الفلسطيني السادس 1923م.
- المؤتمر العربي الفلسطيني السابع 1928م.[4]

المؤتمرات الاسلامية في القدس 1931 – 1935م :

ظهر في فلسطين في حقبة الثلاثينات التيار الاسلامي الذي اعتبر الصراع بين الفلسطينيين واليهود صراع عقائدي، وتمثل ذلك في المؤتمرات الاسلامية منها:

- المؤتمر الاسلامي الأول 1928م: حيث عقد عند اشتداد الصراع بين الفلسطينيين والصهاينة عام 1928 م حول حائط البراق.[5]

---

(1) السفري، عيسى: فلسطين عربية بين الانتداب والصهيونية، ص97

(2) الحوت، بيان نويهض: مرجع سابق، ص 301–314

(3) جبارة، تيسير: مرجع سابق، ص 118

(4) السفري، عيسى: مرجع سابق، ص 86 – 89.

(5) مصالحة، نور: الجذور التاريخية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، ص255

- المؤتمر الاسلامي الثاني 1931م: حيث إنه تشكلت اللجنة التحضيرية برئاسة الحاج أمين الحسيني، وشارك في المؤتمر 22 وفداً عربياً واسلامياً من علماء المسلمين.[1]

مؤتمرات فلسطينية أخرى:

- مؤتمر اللجان القومي عام 1936م: وعقد في نابلس وقرر الاستمرار في الاضراب وتصعيد المقاومة في الثورة الفلسطينية الكبرى.[2]
- المؤتمر النسائي 1929م : عقد في القدس واعتبر أول مؤتمر نسائي في فلسطين.[3]

المذابح الصهيونية ضد الفلسطينيين:

نفذ الصهاينة مجازر عدة أسفرت عن استشهاد عدد كبير من الفلسطينيين منها:

- حادثة نسف فندق سمير أنيس بالقدس.
- مجزرة دير ياسين 9/نيسان/ 1948م، حيث قامت عصابات الهاجانا بالاعتداء على قرية دير ياسين.[4]
- مجزرة الدوايمة، 28–29 أكتوبر/ 1948م، فقد قامت العصابات الصهيونية بتصفية المدنيين والقاء الضحايا في الحفر.
- مذبحة الطنطورة ومذبحة اللد والرملة، وغيرهما من المذابح التي طالت الفلسطينيين.[5]

كما تشكلت عدة احزاب سياسية لمقاومة الاحتلال منها:

الحزب الوطني العربي1923م، الحزب الحر الفلسطيني 1927م، حزب الاستقلال 1932م، الحزب العربي الفلسطيني 1935م، حزب الاصلاح العربي 1935م، حزب الكتلة الوطنية.[6]

---

(1) الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، ص 231.

(2) زعيتر، أكرم: مرجع سابق، ص 88.

(3) خلة، كامل : فلسطين والانتداب البريطاني، ص46.

(4) عامر، محمد عبد المنعم: الارهاب الصهيوني ومأساة اللاجئين الفلسطينيين، ص 22، 23.

(5) مصالحة، نور: اسرائيل وسياسة النفي، ص50–51

(6) السفري، عيسى: مرجع سابق، ص 202– 208

التطورات السياسية من 1939-1947:

كانت السياسة البريطانية ابان فترة الحرب العالمية الثانية 1939-1945 بصدد فلسطين موجهة توجيهاً دقيقاً وحذرا؛ بسبب الضغوط الواقعة عليها من جانب العرب الذين كانوا يرتقبون قيام بريطانيا بتنفيذ سياستها الجديدة من حيث تحديد الهجرة اليهودية، وبيع الأراضي والشروع في اقامة المؤسسات الدستورية للحكم الذاتي، وقد ظل العرب في غضون الحرب أقرب إلى المهادنة منهم إلى الثورة، بالرغم ما كانوا يشهدونه من التواء السياسة البريطانية[1].

وقد دخل الفلسطينيون في فترة الحرب العالمية الثانية وقد انهكت قواهم، وتشتت قيادتهم السياسية نتيجة الثورة، واضطر الحاج أمين الحسيني إلى أن يهرب إلى العراق في أكتوبر 1939م ثم هرب إلى إيران وتركيا ثم إلى ألمانيا التي وصلها في نوفمبر 1941، بعد أن سقط الحكم الوطني المعادي لبريطانيا في العراق، الذي كان للحاج أمين دور رئيسي في اقامته، وفي حينها لم يجد بداً في التعاون مع الألمان، أعداء الإنجليز في سبيل نيل العرب حقوقهم، وتم إعداد مسودة تصريح تضمن تقديم دولتي المحور (ألمانيا، إيطاليا) كل مساعدة ممكنة للبلدان التي تحتلها وتسيطر عليها بريطانيا، والاعتراف باستقلالها، والقضاء على فكرة الوطن القومي لليهود[2].

لكن انتصار البريطانيين وحلفائهم في الحرب وضع الفلسطينيين في حالة أكثر صعوبة، وقبض الفرنسيون على الحاج أمين، لكن ما لبث أن استطاع الهرب في حزيران 1946 ووصل فجأة إلى مصر، وتألفت الهيئة العربية العليا لفلسطين في 1946/6/12م بقرار من جامعة الدول العربية، وعندما عاد الحاج أمين تولى رئاستها، وأصبحت الهيئة الرسمية الممثلة لفلسطين، لكن مشاكل الحاج أمين مع حكومتي الأردن والعراق أضعفت قدرته على العمل والمناورة[3].

الدور الأمريكي في مساندة الحركة الصهيونية:

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية استغل اليهود ظروف الحرب، فركزوا جهودهم في الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى مصلحتهم، وأعلن الرئيس الأمريكي روزفلت في 16 مارس 1944 عن عدم الموافقة على سياسة الكتاب الأبيض 1939 مطلقاً، وعمل من بعده الرئيس الأمريكي ترومان 1945 على فتح فلسطين

(1) طربين، احمد، الموسوعة الفلسطينية، ص159.

(2) صالح، محسن محمد: مرجع سابق، ص55.

(3) المرجع السابق ، ص57.

للصهاينة وإلغاء الكتاب الأبيض، وعليه أرسلت لجنة بريطانية أمريكية 1946 للبحث في امكانيات توسيع الغزو الصهيوني للبلاد[1].

اللجنة الأنجلو أمريكية 1946:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قامت اللجنة وهي فريق من بريطانيا وامريكا عام 1946بزيارة فلسطين لتحقق من الهجرة وبيع الأراضي، وأوصت في تقريرها بدخول مائة ألف يهودي من ضحايا الاضطهاد النازي إلى فلسطين، كما أوصت بإلغاء نظام انتقال الأراضي لسنة 1940 والاستعاضة عنه بنظام حرية بيع الأراضي وإيجارها بغض النظر عن العنصر أو الطائفة، وبذلك تنكرت اللجنة لجميع الحقائق التي قدمتها اللجان السابقة في تلك المسائل، كما وقامت الحكومتان بتأليف لجنة جديدة لتنفيذ توصيات اللجنة السابقة، وتمخضت اللجنة عن مشروع موريس غريدي الذي تقام بموجبه حكومة فيدرالية، وتقسم البلاد بموجبه إلى أربع مناطق، منطقة عربية، منطقة يهودية، مقاطعة القدس وأخرى للنقب، ورفض العرب المشروع؛ لأنه لا يحقق مطالبهم الأساسية في استقلال البلاد وإقامة حكم ديمقراطي[2].

وقد اتخذت قضية فلسطين بعداً دولياً عندما طلبت بريطانيا من الأمم المتحدة في 1947/4/2 إدراج القضية ضمن جدول أعمالها ثم تشكلت لجنة تحقيق دولية خاصة بفلسطين (اونسكوب) لدراسة الوضع وتقديم تقرير عنه وقد انتهت من وضع تقريرها في 1947/8/11م[3].

وقد نصت توصياتها المتحيزة على:

1-أنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين.

2-تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين عربية ويهودية مع وضع القدس تحت وصاية دولية.[4]

وفي مؤتمر صوفر في 1947/9/6 وعالية في7-1947/10/15 قررت الدول العربية مقاومة اقتراحات اللجنة الدولية وتقديم المعونة من رجال وسلاح لأهل فلسطين واتخاذ احتياطات عسكرية، وتنظيم العمل العسكري[5].

---

(1) مركز التخطيط الفلسطيني: النكبة الفلسطينية، ص9.

(2) مركز التخطيطي الفلسطيني، مرجع سابق ، ص10.

(3) صالح، محسن محمد: مرجع سابق، ص58.

(4) أنظر ملحق رقم (5)

(5) صالح، محسن محمد: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها السياسية، ص58.

قرار التقسيم 181[1]:

في السادس عشر من أيلول 1947 وبعد مناقشات طرحت اللجنة أمام عصبة الأمم المتحدة قرار الأغلبية، الذي حظي بتأييد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والذي نص على:

1-إقامة دولتين مستقلتين، عربية ويهودية، ووضع القدس تحت الوصاية الدولية.

وفي التاسع عشر من تشرين ثاني 1947 أقرت هيئة الأمم المتحدة المشروع وحددت ما يلي:

1-ينتهي الانتداب على فلسطين في وقت لا يتأخر عن اليوم الأول من شهر آب عام 1948.

2-إخلاء القوات البريطانية المسلحة من فلسطين بالتدريج واستكمال ذلك بالسرعة الممكنة في وقت لا يتأخر عن اليوم الأول من آب 1948.

3-تقوم في فلسطين دولتان مستقلتان عربية ويهودية وتوضع القدس تحت وصاية دولية، وبعد شهرين من إخلاء القوات البريطانية المسلحة في وقت لا يتأخر عن الأول من آب 1948.

4-تكون الفترة الواقعة بين إقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بالتوصية الخاصة بالقضية الفلسطينية ومنح الاستقلال للدولتين العربية واليهودية فترة انتقالية، وقد أقرت الأمم المتحدة مشروع التقسيم بأغلبية ثلاثة وثلاثين صوتاً فيما عارضته ثلاث عشرة دولة، وامتنعت عشر دول عن التصويت، وتغيب ممثل سيام (تايلاند)[2].

حرب 1948 وانعكاساتها:[3]

تعتبر حرب 1948 وتداعياتها والموسومة بالنكبة، نقطة تحول فارقة في تاريخ وواقع المجتمع الفلسطيني؛ فقبل النكبة وبالرغم من وجود الاحتلال البريطاني والخطر الصهيوني إلا أن الفلسطينيون كانوا يعيشون كمجتمع مترابط وموحد وحياة اجتماعية متوارثة عبر الأجداد، فجاءت النكبة لتقلعهم من جذورهم، وتهدم البنية الاجتماعية ولتخلق واقعاً جديداً[4].

وقد اندلعت الحرب فور صدور قرار التقسيم وتحمل أبناء الشعب الفلسطيني أعباءها في الأشهر الستة الأولى بمساعدة عدد محدود من المتطوعين؛ إذ رفضت الدول العربية ارسال جيوشها إلى أن تخرج بريطانيا، ففي 1948/5/15 شكل الفلسطينيون جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني، كما شكلت الجامعة العربية جيش الإنقاذ من متطوعي البلاد العربية

---

(1) انظر ملحق رقم (5) ،.

(2) رفائيل، يوآل: الصهيونية النظرية والتطبيق، ترجمة: بوالطة، نور، ص103.

(3) أنظر ملحق رقم (6).

(4) أبراش، إبراهيم: المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي، ص49.

والإسلامية، وقد عانى أبناء فلسطين من ضعف الدعم العربي بالسلاح والعتاد لدرجة مأساوية[1].

وحتى دخول الجيوش العربية تمكن الفلسطينيون من المحافظة على نحو 82% من، الأراضي بالرغم من النقص الأسلحة قياساً باليهود، أما دخول الجيوش العربية فلم يزيد عدد مقاتليها مجتمعة عن 24 ألفا، مقابل 70 ألفاً من اليهود، وعانت من ضعف التنسيق بينها وجهلها بالأرض، ومن أسلحتها القديمة والفاسدة، وشغل بعضهم بنزع أسلحة الفلسطينيين بدل من تسليحهم، وعانت بعض الجيوش من سوء قيادتها فضلاً عن أن أحد تلك الجيوش كان من بين ضباطه الخمسين الكبار 45 بريطانيا، أيضاً الاستقلال الحديث لبعض الدول العربية وقلة خبرة جيوشها، فإن بعض تلك الدول كان لايزال عملياً تحت النفوذ الاستعماري البريطاني[2].

وقد شارك الإخوان المسلمون في مصر بجهود كبيرة؛ لإنقاذ فلسطين وتطوع الشهيد حسن البنا في أكتوبر 1947 بدماء عشرون ألفاً من الإخوان كدفعة أولى للمعركة لكن الحكومة المصرية ضيقت الخناق عليه، ومنعتهم من السفر إلا بشكل محدود جدا، ومع ذلك فإن المقاتلين الذين استطاعوا المشاركة في المعارك وقاموا فيها بأدوار بطولية، فكان مصيرهم الاعتقال والسجون قبل عودتهم إلى مصر[3].

أثر نكبة عام 1948 على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين:

بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، وهي مرحلة ما بعد النكبة، التي أسفرت عن تحطيم البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب الفلسطيني، مثل:

سياسياً: تمثل في إلغاء الهوية الذاتية للشعب الفلسطيني، وذلك على أثر الإعلان عن الدولة اليهودية في 1948/5/15، وتشريد السكان حيث لم يعد يربط أبناء هذا الشعب إلا إلى الحنين إلى الوطن[4].

ففي الخامس عشر من آيار 1948 أعلن الصهاينة قيام دولة اسرائيل، وبعد الإعلان بادرت الولايات المتحدة الاعتراف بإسرائيل[1]، خلق دولة يهودية موسعة بمساحة تتجاوز ما قرره

(1) العارف، عارف: النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ما بين 1947–1951، ج2، ص342.
(2) المرجع السابق ، ص342.
(3) أبو النمل، حسين: قطاع غزة من 1948–1967 تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية، ص22– 23. انظر ملحق رقم (3)، ص264.
(4) الساعاتي، أحمد: تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، ص32.

قرار التقسيم فإنه لم يعلن عن قيام دولة عربية فلسطينية، وقد وقع القسم الشرقي تحت سيطرة شرق الأردن، وهو الذي جرى ضمه بعدئذ بما يسمى بالضفة الغربية إلى مملكة الأردنية، ووقع قطاع غزة تحت السيطرة المصرية، وأصبح مئات الآلاف من الفلسطينيين بعداد اللاجئين في أقسام من فلسطين كانت تحت السيطرة العربية وفي الأقطار المجاورة.

اقتصادياً: فقد الفلسطينيون وطنهم وممتلكاتهم وبيوتهم واضطروا للنزوح خارج قراهم، أدى إلى تدمير البنية الاقتصادية للغالبية منهم وتشرده إلى تغير التركيبة الاجتماعية الطبقية للشعب الفلسطيني بأكمله، فقد حولت النكبة المجتمع الفلسطيني إلى تجمعات متفرقة ومنتشرة جغرافياً، تعيش أوضاعاً سياسية واقتصادية متباينة (الضفة الغربية، قطاع غزة، شرقي الأردن، التجمعات الفلسطينية في لبنان وسوريا والعراق)[2].

اجتماعيا: دمرت الحرب بنية الشعب الفلسطيني وتدفقت أعداد اللاجئين، فقد بقي قسم من أبناء الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، قدر عددهم 56 ألف نسمة، والقسم الأكبر من الفلسطينيين (قدر عددهم بمليون نسمة) بقي داخل الأقسام الباقية من فلسطين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وغادر القسم الثالث وقدر عددهم ب 300 ألف لاجئ[3].

نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين:

نتجت عن حرب عام 1948 إلى نشوء قضية اللاجئين وهي جوهر القضية الفلسطينية، حيث أدت الحرب والعمليات التي سبقتها إلى تهجير 75 ألف فلسطيني، حسب سجلات الأمم المتحدة، وطردهم إلى اماكن أخرى[4].

وقد تعددت تعريفات اللاجئ الفلسطيني:

التعريف الدولي للاجئ الفلسطيني: ان أبرز تعريف للاجئ الفلسطيني ما ورد في اتفاقية جنيف الخاصة عام 1951م بأنه: "كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني/يناير 1951م بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد؛ بسبب عرقه أودينه أو جنسيته أو انتمائه لمجموعة اجتماعية معينة، أو آراء سياسية معينة خارج بلده، ولا يستطيع أو لا

---

(1) الساعاتي، أحمد: تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر ، ص32.

(2) المرجع السابق، ص33.

(3) المرجع السابق، ص33.

(4) الحوراني، عبد الله: ، ص110.

يرغب بسبب الخوف أن يحتمي في ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد المعتادة السابق، نتيجة مثل تلك الأحداث، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد"[1].

اللاجئ الفلسطيني في قرار (194):الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريف أوسع مما ورد في تعريف وكالة الغوث الدولية(الأونروا):إذ جاء في القرار أن اللاجئ الفلسطيني هو "الشخص الذي كان قد عاش في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل اندلاع النزاع العربي الإسرائيلي في عام (1948م)،والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته"[2]

تعريف دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية للاجئ الفلسطيني:

"هو أي شخص كان في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني نوفمبر 1947 أو بعد ذلك التاريخ مواطناً فلسطينياً وفقاً لقانون المواطنة الفلسطينية الصادر في الرابع والعشرين من تموز يوليو 1925 والذي مكان إقامته الطبيعية في فلسطين في مناطق أصبحت لاحقاً تحت سيطرة ما يسمى بدولة اسرائيل، بين 15 مايو و20تموز 1949، وأجبر على ترك مكان الإقامة بسبب الحرب ولم يستطع العودة إليه جراء ممارسات السلطات الإسرائيلية وفقد مصدر رزقه حتى 20 تموز يوليو 1948، لنفس السبب سواء أكان أحد سكان القرى الحدودية في الضفة وسلبت أرضه وأصبحت تحت سيطرة إسرائيل، أو كان أحد أفراد القبائل البدوية أو شبه البدوية، وأنسال اللاجئين الفلسطينيين وأزواجهم وزوجاتهم وفق التعريف سواء أكان هؤلاء على قيد الحياة أولا"[3].

تعريف وكالة الغوث الدولية للاجئ الفلسطيني:

وقد عرفت وكالة الغوث الدولية (الأونروا) اللاجئ "بأنه الشخص الذي كانت مكان اقامته العادية في فلسطين، لسنتين على الأقل قبل حرب عام 1948، وفقد في نفس الوقت بسبب تلك الحرب منزله، ووسائل معيشته، ولجأ عام 1948 إلى أحد البلدان التي تؤمن فيه الأونروا المعونة"[4].

---

(1) الحواجري، محمد عبد الرحيم: موروفولوجية السكن في مخيمات اللاجئين بقطاع غزة، رسالة ماجستير،ص21.

(2) مبيض، هبة خليل: اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب و الاندماج السياسي،ص12،ص13.

(3) الخنساء، مي: العودة حق، ص23، ص24.

(4) عمرو، تيسير، مشكلة اللاجئين، ص594.

تعريف الصليب الأحمر الدولي للاجئ:

"أنه هو أي شخص كان مقيماً في فلسطين إقامة دائمة وكان له فيها شغل رئيسي، حرم منه نتيجة الصراع بشأن فلسطين، وليس لديه موارد كافية لضروريات الحياة الأساسية يعتبر لاجئاً، يستحق الإغاثة من وكالة الأمم المتحد.[1]

تأسيس هيئة الأمم المتحدة: على أثر نشوء ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين، وبناء على مشروع قرار قدمته بريطانيا اتخذت الأمم المتحدة قرارها الأول بصدد الموقف من تلك الظاهرة فصدر عنها القرار رقم 194(رقم د-3) في 11 كانون الأول، انتقلت أعداد كبيرة من اللاجئين بعد الهجرة للعيش في خيام على امتداد حدود فلسطين، في الجنوب اللبناني، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وبين عامي 1948-1956 قام عشرات الآلاف من اللاجئين ،بعبور خط الهدنة إلى قراهم، إما لينسلوا لبيوتهم، أو ليزوروا أقارب لهم، ويجمعوا مقتنياتهم، ويحصدوا محاصيلهم، وإما ليغيروا على مستعمرات حدودية، ولمنع حالات عبور اللاجئين، نفذ الاحتلال الاسرائيلي هجمات انتقامية، ضد أهداف فلسطينية بشكل عام، ومخيمات اللاجئين في قطاع غزة بشكل خاص، وقد أسفرت تلك الهجمات عن مقتل الكثير من المدنيين الفلسطينيين[2] .

ويمكن تقسيم الهجرة القسرية التي تعرض لها الفلسطينيين تحت ظروف الطرد والإرهاب إلى أربع مراحل:

الموجة الأولى: كانت ما بين 1947/11/29(تاريخ قرار التقسيم)، و1948/4/9(يوم وقوع مذبحة دير ياسين)، وخلالها أجبر نحو 60 ألف فلسطيني على الرحيل؛ بسبب ازدياد بطش العصابات الصهيونية[3].

الموجة الثانية: امتدت ما بين 1948/4/9، و1948/10/15 (يوم انتهاء الانتداب)، وخلالها تم تهجير نحو 300 ألف فلسطيني، ونفذت العصابات الصهيونية تلك الفترة المذابح والمجازر بحق شعب فلسطين، واحتلوا القرى والمدن، والبلدات الفلسطينية، وطردوا سكانها[4].

الموجة الثالثة: حدثت ما بين 1948/5/15، و1948/10/15، وخلالها طرد عدد كبير من سكان مدينتي اللد والرملة والقرى والبلدات المجاورة، وتم احتلال المدينتين في 1948/7/12، ومارست العصابات الصهيونية أبشع الممارسات اللاإنسانية بحق كل المدنيين[5].

---

(1) الحواجري، محمد عبد الرحيم: مصدر سبق ذكره،ص23.

(2) مصالحة، نور، اسرائيل وسياسة النفي، ص114.

(3) مركز التخطيط، النكبة الفلسطينية، ص26.

(4) عبد ربه، صلاح: اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال، ص21.

(5) عبد ربه، صلاح: اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال ، ص21.

الموجة الرابعة: جرت ما بين 1948/10/15م، و1949/2/24، (يوم توقيع الهدنة بين مصر واسرائيل)، وخلالها هجر وطرد نحو 175 ألف فلسطيني[1].

وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الموجه إلى الدورة الرابعة للجمعية العامة في يونيو من عام 1949 أن عدد اللاجئين هو حوالي 940 ألف فلسطيني[2].

توزيع الفلسطينيين على المخيمات في الوطن والشتات:

مخيمات اللاجئين هي الشاهد الحي على جريمة الحركة الصهيونية، وسكان المخيمات هم نتاج لعملية الطرد، والتهجير القسري الذي مارسه الصهاينة، وتجسيد للمعاناة التي يعيشها شعبنا، فبعد تشريد الفلسطينيين من مدنهم وقراهم إلى خارج فلسطين، ولجوئهم إلى خارج فلسطين، ولجوئهم إلى الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية، وقطاع غزة، واجهوا صعوبات تمثلت بخوفهم من خطر التهديد الإسرائيلي المباشر لهم[3].

بالنسبة لعدد مخيمات اللاجئين المسجلين في سجلات وكالة الغوث(الأونروا)فقد بلغ 57 مخيماً موزعة على النحو التالي:

مخيمات قطاع غزة: يتوزع اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة على ثمانية مخيمات هي: جباليا–رفح–الشاطئ–خانيونس–النصيرات–البريج–المغازي–دير البلح[4][5].

مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية: بلغ عدد اللاجئين الذين لجئوا إلى الضفة الغربية عام 19489حوالي 280 ألف نسمة، أقام القسم الأكبر منهم حوالي 54% في المخيمات التي أقامتها الوكالة، وأقام بعضم في مخيمات لا تعترف بها الوكالة رغم وجود اللاجئين فيها.

مخيمات اللاجئين في الأردن: يتمركز العدد الأكبر من الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة في الأردن، ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون في الأردن على عشرة مخيمات هي: البقعة–الوحدات–ماركا–إربد–الحصن–الزرقا–سوف–جرش–الطالبية–جبل الحسين[6].

---

(1) مركز التخطيط الفلسطيني، النكبة الفلسطينية، ص26 ،28.

(2) المرجع السابق ، ص26_28.

(3) عبد ربه، صلاح: اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال، ص13.

(4) مركز التخطيط الفلسطيني، النكبة الفلسطينية، ص29.

(5) انظر ملحق رقم (7).

(6) عبد ربه، صلاح: اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال ، ص152.

مخيمات اللاجئون في سوريا: يتوزع اللاجئون في سوريا على عشرة مخيمات هي: النيرب–خان الشيخ–حمص–الست زينب–جرمانا–سبيته–خان دنون–حماه–درعا–مخيم الطوارئ في درعا.

مخيمات اللاجئين في لبنان: يتوزع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان على 12 مخيماً هي: عين الحلوة–نهر البارد–الرشيدية–البرج الشمالي–البداوي–برج البراجنة–شاتيلا–البص–المية ومية–ضبية–مار الياس[1].

(1) المرجع السابق، ص154.

الفصل الأول

نشأة مخيم الشاطئ وتطوره

(1949-2013م)

المبحث الأول: البعد الجغرافي لمخيم الشاطئ.

المبحث الثاني: البعد الديموجرافي لمخيم الشاطئ.

المبحث الأول

البعد الجغرافي لمخيم الشاطئ

تناول المبحث موقع مخيم الشاطئ، وتاريخ نشأته، وكيف تطور المخيم منذ لجوء اللاجئين إليه بعد هجرتهم من قراهم ومدنهم عام 1948م، كما تناول سكن الأهالي الذين بدأوا الحياة بالخيام حتى وصل الأمر إلى البيوت والعمارات، وبعض الفيلات، ومحاولات الإسكان التي حدثت وخاصة مشروع الشيخ رضوان، بالإضافة إلى المرافق العامة في المخيم.

مدينة غزة:

هي بمثابة عاصمة القطاع ومركز القضاء، ترتفع عن سطح البحر 55 متراً الذي يجاورها بنحو 3 كيلو مترات، وتبلغ مساحتها نحو ألف دونم بما فيها الطرق، أما مساحة أراضيها فتزيد على 160 ألف دونم بما فيها الطرقات والوديان والسكك الحديدية، وكان قضاء غزة في عام 1910م يضم المدن الرئيسية التالية: غزة، والمجدل، وخانيونس، والفالوجة، وبعد عام 1947م لم يبق من المدن الرئيسية إلا غزة وخانيونس، وقد تطورت بلدتان من قضاء غزة، لتصبحا مدينتين حديثتين هما: دير البلح، ورفح، وبذلك يضم قطاع غزة أربع مدن رئيسية[1].

تطورت مدينة غزة بتخطيطها وعمرانها على مدار الحقب التاريخية المتعددة التي مرت بها، مواكبة لما اختصت به كل هذه الفترات التاريخية من عوامل ميزت كلاُ منها، وبسبب أهمية الموقع الجغرافي للمدينة، فقد كانت محطاً لأطماع الغزاة الذين لم يكفهم الاستيلاء عليها، وإنما هدم معالمها وبناء مدينة فوق أخرى حتى أصبحت تعرف بمدينة الطبقات، وقد تطورت المدينة بثلاث مراحل أساسية، المرحلة الأولى: امتدت منذ نشأتها مروراً بالعصور القديمة حتى بداية الفترة الإسلامية، والمرحلة الثانية، تمثلت في العصور الإسلامية المختلف حتى فجر الحداثة، أما المرحلة الثالثة فمرحلة فجر الحداثة والواقع الحالي، وتشمل كل مرحلة من هذه المراحل العديد من الأنماط المعمارية، وعناصر البناء والإنشاء بما يميزها عن غيرها[2].

تعريف المخيم:

يطلق المخيم على الرقعة الأرضية التي أقيمت عليها المخيمات، وهي أرض حكومية، أو في أغلب الحالات أرض تستأجرها الحكومة المضيفة من المالكين المحليين، وتم تخصصيها للأونروا من أجل توفير الإقامة للاجئي فلسطين، وإقامة المرافق التي تلبي احتياجاتهم، أي أن اللاجئين لا يملكون الأرض التي بنيت عليها منازلهم، بل يحق لهم استخدامها للسكنى، وتقتصر

(1) قدسية، لبيب: موسوعة المخيمات الفلسطينية، ج2، ص 65.

(2) المغني، نهاد: التراث المعماري في مدينة غزة، ص 25.

مسؤولية الأونروا في المخيمات على توفير الخدمات، وإدارة المرافق، وهي لا تمتلكها أو تديرها، أو تحرسها[1].

وهو يشبه القرية إذ أنه ليس مجتمعاً مسبق الصنع يخلق ضمن عملية مستمرة، ويراه البعض من ناحية اقتصادية إنه ضاحية من ضواحي المدينة بمثابة حزام من أحزمة البؤس، حيث لا صناعة أو مؤسسات مدنية، فاقتصاده معتمد على الإنتاج العائلي المندمج مباشرة مع الاقتصاد الخاص بالبلد، أو المنطقة المضيفة، ومن ناحية اجتماعية: فإنه لإعادة إنتاج المجتمع من خلال عمليات الزواج، العلاقات الاجتماعية، وعمل المؤسسات العائلية والعشائرية، ويشكل سكانه جماعة محلية تقوم على أساس إعادة إنتاج القرية والذاكرة الفلسطينية والهوية، ومن الناحية السياسية فهو: مكان لسكان يشكلون جماعة اجتماعية، ذات هوية مشتركة، ويظل المخيم عنواناً للتاريخ الفلسطيني والمقاومة[2].

سبب تسمية المخيم بهذا الاسم:

أنشيء هذا المخيم في أقصى غرب مدينة غزة، على شاطئ البحر ومن هنا جاءت التسمية بمخيم الشاطئ نسبة لشاطئ بحر غزة ،[3]ولا يوجد حدود فاصلة بين المخيم والبحر وقد أنشيء مخيم الشاطئ في عام 1951 ليستوعب حوالي (23) ألف لاجئ فلسطيني[4].

مساحة المخيم عند الإنشاء وتطور مساحته:

بلغت مساحة المخيم عند بداية انشاؤه حوالي(519)دونماً[5]،في فترة الستينيات وبداية السبعينيات ،نتيجة قيام الاحتلال بعملية توسيع الشوارع في المخيم ،اتجه السكان ،للسكن في المنطقة الشمالية من المخيم، فازدادت مساحة المخيم[6]،حيث بلغت مساحته 747 دونماً[7]،ونتيجة للزيادة المرتفعة في عدد السكان في المخيم ،وقيام السكان بالتوسع في السكن، امتدت مساحة المخيم لتصل في عام 200حوالي 975 دونماً[8].

---

(1) عودة، زينب: اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، ص 87.

(2) المرجع السابق ، ص 87.

(3) أبو حشيش، حسن محمد :كوكبة من شهداء مخيم الشاطيء،ص10.

(4) قدسية، لبيب عبد السلام: موسوعة المخيمات الفلسطينية،ج2،قطاع غزة،ص76.

(5) المرجع السابق ،ج2،ص76.

(6) مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد جواد الخطيب بتاريخ 2015/9/3م.

(7) شناعة، إياد :مخيمات اللاجئين في فلسطين ،ص54.

(8) شناعة، إياد: مخيمات اللاجئين في فلسطين،ص54.

هناك سبب آخر لاتساع مساحة المخيم وهو عودة الكثير من النازحين بالخارج ، خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام مع حكومة إسرائيل، وعادت الأزقة في المخيمات للتضييق لأكثر فأكثر، وتم الاستيلاء على الشوارع الرئيسية حيث اصبحت ضيقة[1]،وأيضاً قيام السكان بإعادة بناء ما هدمته قوات الاحتلال، خاصة في المنطقة المجاورة للمسجد الشمالي، وهوما يعرف (بمسجد الشيخ أحمد ياسين)[2]

الطبيعة الطبوغرافية للمخيم والعلاقة مع البنية المجاورة:

تنقسم المخيمات حسب الطبيعة الطبوغرافية إلى ثلاثة أقسام:

المخيم الجبلي: وهو المخيم الموجود على سفح قمة جبل، مثل مخيم الدهيشة القريب من مدينة بيت لحم، أما المخيم السهلي: وهو الذي تم إنشاؤه على أرض سهلية مثل مخيم عسكر قرب مدينة نابلس بالضفة الغربية، أما المخيم الصحراوي فقد تم إنشاؤه على أرض بيئته صحراوية، مثل: مخيم عقبة جبر في مدينة أريحا أما المخيم الساحلي وهو القائم بالقرب من شاطئ البحر، مثل: مخيم الشاطئ بمدينة غزة[3].

على الرغم من صغر مساحة المخيم إلا أن المظهر العام لسطحه يغلب عليه الطابع السهلي المنبسط، وخلوه تماماً من الجبال فهو بذلك يشكل امتداداً تضاريسياً للسهل الساحلي الفلسطينيٍ، ويرتفع مخيم الشاطئ عن سطح البحر حوالي 24 متر، والارتفاع يأخذ منحنيات صغيرة.[4]

علاقة المخيم بمدينة غزة:

عندما تم بناء مخيم الشاطئ على ساحل البحر، كانت تلك الكتلة السكنية مفاجئة للمدينة، ولا تستند إلى أي تخطيط بل هي ظاهرة سياسية، ولم تكن تلك الكتلة السكنية متصلة بالمدينة، بل يفصلها عنها مساحات واسعة من الكثبان الرملية، ويمكن أن يعتبر أن مخيم الشاطئ امتداد عمراني وحقيقي حديث للمدينة[5].

مناخ المخيم:

---

(1) الزعنون، فيصل :المخيمات الفلسطينية بين الواقع والاتجاهات السكنية ،ص14.

(2) رواية شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور عبد الله أبو حلبية بتاريخ 2015/8/25م.

(3) اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم المغازي، دراسة تحليلية عن واقع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ص 5.

(4) البيوك، يوسف: المهددات التي تواجه البيئة البحرية الساحلية في قطاع غزة (دراسة في جغرافية البيئة ، رسالة ماجستير، ص 15، 43.

(5) صالحة، رائد: مدينة غزة دراسة في جغرافية المدن،ص112.

يقع المخيم في المنطقة المعتدلة شبه الرطبة، المتمثل في مناخ البحر المتوسط، اضافة للمنخفضات المصاحبة لسقوط الأمطار التي تبدأ في التكون على البحر المتوسط، بعد وقبل فصل الخريف وتنتهي في فصل الربيع، ويشمل المناخ بدوره العناصر التالية:

الأمطار: حيث تتراوح كمية المطر الساقطة على مخيم الشاطئ 400 ملم.

الحرارة: تعتبر الحرارة من أهم عناصر المناخ، فقد يصل المعدل العام لدرجات الحرارة في المخيم (19.8درجة).

الرياح: ترتبط سرعة الرياح واتجاهاتها على المخيم بعناصر المناخ الأخرى (الحرارة والضغط الجوي)، فهي رياح شمالية غربية تهب من البحر المتوسط في فصل الصيف، وتتميز بمتغيرات يومية واضحة المعالم، وتهب عليه الرياح الجنوبية الغربية شتاء، وتمتاز بثبات خصائصها، وبلغ معدل سرعتها خلال عام 2005م (8.4كم/ساعة.)[1]

وتقسم المخيمات حسب الموقع إلى ثلاثة أقسام: مدني، ريفي، بدوي، والمخيم المدني وهو غالباً ما يكون على أطراف المدينة أو داخلها، فتنعكس طبيعة حياة المدينة لسكانه وأعمالهم، على الأهالي، وجزء كبير من سكانه ينخرطون ويندمجون مع أهل المدينة[2]، يعد مخيم الشاطئ مخيم مدني حيث أطلق المسمى غالباً على ما يكون موقعه بأطراف المدينة أو داخلها، فتنعكس طبيعة حياة المدينة على سكانه، وأعمالهم وأشغاله، وجزء كبير منهم ينخرطون ويندمجون مع أهل المدينة.[3].

ومخيم ريفي يمكن تعريفه بأنه المخيم الذي تظهر عليه حياة الريف وطبيعة عمل سكانه الزراعة، والحرف البسيطة، وهي المخيمات التي توجد في مناطق ريفية ويقوم سكانها بالقيام ببعض الأنشطة الزراعية، مثل: مخيم المغازي في القطاع، ومخيم بدوي: وهو المخيم الذي تغلب على طبيعة معيشة سكانه حياة البداوة والبساطة، مثل مخيم دير البلح في قطاع غزة[4].

موقع مخيم الشاطئ:[5]

تتميز المخيمات من حيث موقعها الجغرافي، بأنها كانت على تخوم حدود البلديات، والمدن التي هاجر باتجاهها اللاجئون، ومع مرور الزمن والتوسع العمراني السكاني للمدن

---

(1) البيوك يوسف: المرجع السابق ، ص 21 – 22

(2) المرجع السابق ، ص 4.

(3) شناعة، إياد: مخيمات اللاجئين في فلسطين (1950– 2000م)، رسالة دكتوراه، ص 40، 53.

(4) اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم المغازي، دراسة تحليلية عن واقع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ص 5.

(5)) أنظر ملحق رقم (8 ، 9 ، 10 ،11)

والمخيمات، باتت هذه المخيمات أجزاء تتلاصق بالمدن، بحيث يصعب الفصل بين حدود وبيانات التجمعات السكانية للمدن والمخيمات في قطاع غزة، حيث إن عدداً من المخيمات أصبحت بلديات، مثل: مخيم النصيرات، المغازي، والبريج، وبقية المخيمات الأخرى ونتيجة للنمو العمراني أصبحت أجزاء من البلديات، مثل: جباليا، ودير البلح، ورفح، والشاطئ، ولذلك فقد تم اعتبارها تجمعات تابعة للبلديات[1].

حدود المخيم:[2]

ويقع مخيم الشاطئ على شاطئ البحر المتوسط، وإلى الشمال من رصيف الميناء في غزة، ويبعد حوالي 5كم عن مركز المدينة ممتداً من منطقة المشتل الحكومي شمالاً، وحتى ميناء غزة جنوباً، أما الحدود الشرقية فهي تتصل مع حدود منطقة الرمال[3][4]، وقد أعد المخيم على أثر نكبة عام 1948م لاستقبال خمسة وعشرين ألف لاجئ قدموا أساساً من مناطق مختلفة مثل: اللد، ويافا، وبئر السبع، والمجدل[5]، حيث سكن بعض الأهالي في المنطقة الواقعة بجوار اتحاد الكنائس، وأرض حلزون بالقرب من مستشفى الشفاء، ثم تحرك الناس إلى منطقة اسمها فندق الأمل والجميزات القريبة من تموين الشاطئ[6].

ملكية أراضي المخيم:

أقيم مخيم الشاطئ للاجئين الفلسطينيين على أراضي حكومية وأراضي خاصة قدمتها الحكومات، واستمرت الحكومات تتولى مسئولية حفظ القانون والنظام في نطاق مسئولياتها العادية تجاه السكان المقيمين داخل حدودها، ولذلك أصدر الحاكم الاداري العام قرار رقم 24 لعام 1960 يحدد من خلاله حدود المخيمات الثمانية، الواقعة في قطاع غزة وحصر الأراضي المقام عليها التجمع في سنوات الهجرة الأولى.[7]

---

(1) دائرة شؤون اللاجئين: مخيمات اللاجئين والانتخابات المحلية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، منظمة التحرير الفلسطينية، 2005م، ص 26.

(2))أنظر ملحق رقم (9) ، (11)

(3) محسن، عبد الكريم: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بين الواقع وطموحات المستقبل حالة دراسية مخيم الشاطئ بمدينة غزة، ص 7.

(4) أنظر الملحق رقم (6، 7، 8)، ص267-270 .

(5) بوكاي، لوتيسيا: عنف السلام في غزة، ترجمة: حليم طوسون، ص 212.

(6) مقابلة أجرتها الباحثة مع عمر محمد صلاح، مشرف سابق بمدارس وكالة الغوث،بتاريخ2015/8/25.

(7) الوقائع الفلسطينية، العدد 161 لعلم 1961، ص78 – 81، و أنظر ملحق رقم (1)

فأراضي المخيمات أراضي حكومية لا يجوز البيع أو التأجير لأي عقار داخل المخيم، وبخصوص أراضي المالكين الأصليين لأراضي المخيم تم منح فرصة المبادلة بأرض أخرى تقع ضمن أملاك الحكومة في مكان آخر أو مقابل وظيفة، وبذلك منحت الحكومة الأراض المقام عليها التجمعات للأونروا، للتصرف بها كيفما تشاء بدون التوسع خارج تلك الحدود.[1]

شوارع وطرق المخيم:

تنقسم الطرق في المخيمات إلى صنفين، وهما الطرق الرئيسية، والطرق الفرعية ،والتي تقوم بدور الربط بين المخيمات والمدن المجاورة. لها، كما تقوم أيضاً بدور الربط بين الوحدات السكنية؛ لتنقل الحركة المرورية إلى شبكة الطرق الرئيسية، وهناك الأزقة والممرات الداخلية[2].

ويأخذ مخيم الشاطئ الطريق الرئيس تجاه (شمال- جنوب)، موازي للساحل، وبلغ طول الطريق الرئيس في المخيم (1.310م)، أي ما نسبته (46.6%) من مجموع الطرق في المخيم والبالغة (2.810م)، والطريق الرئيس معبد، وقد بلغ عرضه (12م)، والطريق يشتمل على المحلات التجارية، والمساجد، وبعض المدارس، وعيادة صحية، أما بالنسبة إلى الرصيف في الشارع الرئيس فقد بلغ عرضه مترين، وحالة سطح الطريق جيدة، الإنارة متوفرة بنسبة (50%)، ولذلك يحتاج هذا الشارع إلى عملية توسيع لكي يسهل الحركة المرورية به، فهو من أضيق الشوارع الرئيسة في كل المخيمات باستثناء مخيم دير البلح، ويتوفر في أسفله شبكة مجارِ عامة[3].

ويتكون المخيم من شوارع عريضة رئيسة تربط شرقه، بغربه، وشماله بجنوبه تتوزع منها اثنا عشر بلوكاً على النحو التالي: بلوكات (1، 2، 3، 4) تمتد من وسط المخيم وحتى شاطئ البحر غرباً، وبلوكات (5،6) تقعان شمال المخيم، وبلوكات (7، 8، 9، 10، 11، 12) تقع في وسط وشرق المخيم[4].

وهناك بعض المشاكل التي تعاني منها الطرق الرئيسية في المخيم وباقي المخيمات الأخرى تتمثل في:

- انعدام الجزر الوسطى(لضيق الطرق)،باستثناء مخيم النصيرات.

---

(1) الحواجري، محمد عبد الرحيم: مورفولوجية السكن في مخيمات اللاجئين، ص36.

(2) أبو ليلى، حمدي: النقل في قطاع غزة، رسالة ماجستير ،ص149.

(3) مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير منشورة، ص 161.

(4) أبو حشيش: كوكبة من شهداء مخيم الشاطئ، ص11.

- عدم نوفر الإنارة بشكل كاف.

- وجود بعض الحفر في الطرق الرئيسية في بعض الأحيان.

- ضيق الطرق مما يعمل على إعاقة حركة المرور.

- العشوائية في إقامة المباني وكثرة التعديات على جانبي الطريق.-عدم وجود إشارات المرور التي توفر السلامة المرورية.

- حالة الازدحام على الطرق الرئيسية بسبب شغل الأرصفة بالبسطات والمعروضات[1]

ورغم الموقع المتميز للمخيم على شاطئ البحر إلا أنه لم تستغل تلك الميزة إلا كمصدر رزق من الصيد، وبقيت المنازل المطلة على الشاطئ كما هي صاج وقرميد، وحوائط متداعية[2].

وتوجد أغلب المطاعم في ذلك الشارع، كما توجد بعض الفنادق، وقد اختار رجال الأعمال مقار إقامتهم في هذا الطريق العريض حيث يستفيدوا مالياً حيث يؤجرون شققاً بعض من الأجانب (خاصة العاملين في وكال الغوث، والمنظمات غير الحكومية)، وفي نهاية الطريق على مسافة كيلو مترين يوجد مكتب الرئاسة، وفي شرق المخيم يمتد حي الرمال حيث أقيمت منازل للطبقات المتوسطة والكبيرة، وبعض هذه البيوت تتميز بجمالها وتحيط بها حدائق صغيرة تحميها أسوار مبنية، وقد بني العديد من العمارات[3].

ولكن أراضي المخيم تخلو تماماً من المناطق الزراعية؛ وذلك لكثرة المساكن فيه وللازدياد الشديد جداً في السكن[4]، وكان عدد من ملاكي الأراضي يوفرون أعمالاً موسمية في حقول الحمضيات بأجور متدنية، فاستفادوا من أوضاع اللاجئين في ذلك الوقت[5].

وفي بداية نشأة المخيم كان هناك فصل كامل بين السكان في المخيم وبين أهل المدينة من الناحية الاجتماعية، ومن النادر جداً كان يقوم السكان بالذهاب إلى منطقة ميدان فلسطين وكانت تسمى (ساحة التاكسيات)، إلا في حالة قيامهم بالذهاب إلى أقاربهم في المناطق الجنوبية، مثل: رفح، وخانيونس، والمناطق الوسطى، فقد كانت حياة المخيم شبه مغلقة، حتى قضية النسب والاختلاط محدودة جداً، حتى أن الطلبة عندما كان يذهبوا إلى المدارس الثانوية كانت العلاقات والاختلاط ضرورة حتمية، وعندما كان يذهب الطلبة من المخيم إلى مدرسة

---

(1) أبو ليلى ،حمدي:النقل في قطاع غزة،رسالة ماجستير ،ص150.

(2) محسن، عبد الكريم: الطابع العمراني لمدينة غزة، رسالة ماجستير، ص 293.

(3) بوكاي، لوتيسيا: عنف السلام في غزة، ترجمة: حليم طوسون، ص 213.

(4) الحاج، علاء حسن: مخيم الشاطئ، مجلة البيادر، السياسي، ع 419، ص 68.

(5) بوكاي، لوتيسيا: عنف السلام في غزة، ترجمة: حليم طوسون، ص 212.

فلسطين الثانوية يختلطوا مع الطلبة من أهل غزة، بعد ذلك تطورت العلاقات وأصبح هناك علاقات بين أهل مدينة غزة، ومخيم الشاطئ، وأصبح هناك نسب بين أهل المخيم والمدينة[1].

تطور المسكن في المخيم:

مرحلة نصب الخيام(1949م إلى 1950م):[2]

إن مخيمات اللاجئين أصبحت معلماً لا يتجزأ من معالم المدن الفلسطينية، ولاسيما بعد أن شكلت بعض المخيمات نواة لبعض المدن في محافظات غزة، وعند إنشاء هذه المخيمات في أوائل الخمسينات كانت على شكل مضارب من الخيام، وبدأت الأونروا بتوزيع وحدات سكنية عبارة عن خيام تكبر وتصغر حسب تعداد أفراد الأسرة فمنها كان يسمى (زعموط) والقائمة على عمود، وكان يسكنها العائلات الصغيرة، مادون خمسة أفراد، ومنها ما كان يسمى خيمة (الجملون) والقائمة على ثلاث أعمدة، وتسكنها الأسر الكبيرة، ما فوق الخمسة أفراد، وكانت الخيام مرتبة على شكل أسراب مستقيمة ومتوازية، يفصل الخيمة عن الأخرى عدة أمتار، وكانت تسلم من قبل مدير كل مخيم والذي عين من قبل الوكالة الذي يشرف على استبدال التالف منها[3].

وكان الناس يفضلون السكن بالقرب من أقاربهم، وكانت تقريبا تنصب بشكل عشوائي، إذ لم يكن هناك أي تخطيط لوضع تلك الخيام[4].

المرحلة الثانية: (بيوت الوكالة):

شرعت وكالة الغوث الدولية في النصف الثاني من عام 1950م ببناء مساكن للاجئين الفلسطينيين داخل المخيم، وأطلق عليها غرفة الوكالة نسبة إلى ضيق غرفها.

وقد أعدت الأونروا مخططات بناء للوحدات السكنية في المخيم، وصنفتها إلى قسمين هما:

1-وحدات منفصلة: وهي ثلاث أنماط وتراوحت مساحتها بين (9م) مربع إلى(14م)مربع.

---

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان عبد الرحيم راضي بتاريخ 2015/12/10،رئيس قسم النساء والولادة بمستشفى الشفاء بغزة.

(2) أنظر ملحق رقم (15) ، (26)

(3) شناعة، إياد محمد: التطور في الخدمات والمرافق العامة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة 1950-2013،ص7،ص8.

(4) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع عائشة خليل الهبيل بتاريخ 2015/8/20.

2-وحدات شبه منفصلة: وبلغ عددها تسع أنماط تراوحت مساحتها بين(18.88م)مربع إلى(27.84م مربع)،ويلاحظ أنها أكثر اتساعاً من سابقتها. وقد كان السكان يقومون بتصريف المخلفات الآدمية عن طريق حفر الحفر الامتصاصية بجانب المنزل ويقوم رجل يعمل في النظافة بوكالة الغوث بتفريغها عندما تمتلئ، وشق قنوات لتصريف المياه الغير صالحة خارج المنزل[1]

المرحلة الثالثة: التوسعة والإضافة عام 1970م:

بدأت تلك المرحلة في بداية عام 1970م بالتوسع الأفقي؛ نتيجة زيادة أعداد اللاجئين في المخيم وتلك الزيادة دفعتهم إلى توسيع مكان إقامتهم، وأضاف السكان غرف جديدة على نفقتهم الخاصة؛ نتيجة الانفتاح الاقتصادي النسبي الذي توفر للاجئين جراء فتح سوق العمل(الإسرائيلي) أمام العمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، ومن العمالة الفلسطينية في دول الخليج.[2]

المرحلة الرابعة: الهدم والبناء(1980-1994م): بدأت تلك المرحلة منذ بداية الثمانينات تقريباً واشتدت في أواسط الثمانينات تقريباً ،فلم تعد سياسة منع البناء العامودي داخل المخيمات قائمة، وبدأت مرحلة التوسع العامودي غالبية السكان الذين لا يملكون امكانات مالية للبناء، أو شراء أراض خارج المخيم، أما من حصل المال من خارج قطاع غزة (إسرائيل، ودول الخليج)،تمكنوا من شراء أراض خارج المخيمات[3]، وقد أزال السكان غرف الوكالة القديمة التي كانت معرضة للانهيار، ووضع أسقف من الأسبستوس بدل من القرميد والزينكو، وتم توسيع معظم مساكن المخيم على حساب الشوارع المحيطة، فأصبحت شوارع المخيم الداخلية أزقة، والكثير منها مغلقاً بعد أن كان عرض الشارع حوالي(5أمتار).[4]

تطور السكن في المخيم من(1994-2013م):

في بداية 1994م أسست أول سلطة فلسطينية في الضفة وغزة، فأخذ التطور العمراني شكلاً آخر، حيث عاد بعض من السكان الذين هدم الاحتلال منازلهم في المخيمات ،وأعادوا بناء

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور عبد الله أبو حلبية بتاريخ 2015/8/25م.

(2) الحواجري ،محمد عبد الرحيم، موروفولوجية السكن في مخيمات اللاجئين بقطاع غزة،ص30،ص31.

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان راضي، رئيس قسم النساء والولادة بمستشفى الشفاء بغزة بتاريخ2015/12/10.

(4) مبيض ،هبة خليل: اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي، دراسة حالة لمخيم بلاطة، رسالة ماجستير،ص102.

مساكنهم، خصوصاً في المنطقة الشمالية لمخيم الشاطئ بجانب مسجد الجمعية الاسلامية، وأصبح امتداد عمراني على أطراف المخيم، علماً بأن وكالة الغوث لم تعترف بهذه الزيادات التي طرأت على مساحة المخيم، ولم تقدم لها خدمات.[1]

وتم تركيب شبكات للمجاري بدلاً من القنوات المكشوفة والحفر الامتصاصية، وأصبح المخيم يتبع في الخدمات المقدمة له لبلدية غزة[2]

مكتب مدير المخيم:

تم انشاؤه في بداية عملية البناء التي أشرفت عليها وكالة الغوث، وهو عبارة عن غرفة بمساحة(4×3م)،مرفقة بمرحاض ويحيط حولها سور من الإسمنت، وكان ذلك المكتب هو حلقة الوصل بين سكان المخيم ووكالة الغوث ،حيث يتم تقديم المساعدات والمعونات من خلال ذلك المكتب وتنسيقه.

ويكاد يكون تطور ظروف السكن والبناء واحداً في كل المخيمات الفلسطينية، وتتمثل نقطة البدء في أن السكان الفلسطينيين هربوا من الإرهاب والمذابح الصهيونية في حرب عام 1947– 1948م إلى القرى، والمناطق البعيدة عن العمليات العسكرية، وأقاموا إقامة مؤقتة إما في الخلاء، أو في كنف أهلهم وأصدقائهم في أماكن أكثر أمناً بانتظار أن تحرر الجيوش العربية فلسطين، ولكن بعد مرور فترة اضطر كل لاجئ إلى البحث عن سكن يحمي نسله وعائلته، وعندما بدأت نشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ثم وكالة الغوث، حصل اللاجئون على خيام بُنيت فوق التراب[3].

وقد أقيمت المخيمات في ضواحي المدن وكأنها جزء منها، وقسّم المخيم إلى أحياء تضم وحدات سكنية متراصة، بجانب بعضها البعض، ولا يفصل الساكن عن جاره سوى متر، أو أقل، ويفصل الأحياء عن بعضها البعض شوارع ترابية توحل في الشتاء، ولا يتعدى عدد الغرف في الوحدات السكنية غرفتين أو ثلاثاً، تضم الغرفة ما بين 5– 7 أشخاص، وقد سبب هذا الزحام مشاكل صحية واجتماعية[4].

---

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور محمد جواد الخطيب بتاريخ3/ 2015/9م.

(2) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الأستاذ عمر صلاح مشرف سابق بمدارس وكالة الغوث الدولية بتاريخ 2015/8/25.

(3) سرحان، نمر: ظروف السكن في المخيمات الفلسطينية، مجلة صامد، ع 67– 68، 1987م، ص 94.

(4) محمود، أنور: المخيمات الفلسطينية، مجلة رؤية، ع 25، ص 84.

وكانت قد تكفلت الأونروا بعد مرور فترة زمنية طويلة على مشكلة اللاجئين ببناء المخيمات، وإنشاء تجمعات سكنية تعتمد في إنشائها على الحوائط الحاملة، وقد اتبع نظام التخطيط لهذه البيوت السكنية النظام الخطي في صورة صفوف من الغرف المتلاصقة، والتي تشترك مع بعضها البعض في الحوائط، وكان تصميم الوحدة السكنية لا يشمل أياً من الخدمات، فوضعت دورات مياه عامة مع مياه الشرب في الشارع الذي يفصل بين كل صفين متقابلين[1].

وتعد المخيمات من الناحية التخطيطية وحدة تخطيطية كاملة، أو ما يعرف بالمحلة السكنية، وذلك لخصائص تتميز بها دون المناطق الأخرى، وعند الحديث عن الاستخدام السكني بمخيمات اللاجئين، نجد أن الاستخدام الغالب هو الاستخدام السكني بجانب بعض الخدمات التعليمية، والصحية، والرياضية، والدينية، ولأهمية المخيمات من الناحية لسياسية، ويشكلون نحو ثلث سكان المحافظات[2].

وقد اعتمد هذا الأسلوب في إنشاء مساكن اللاجئين، ونتيجة لعدم وجود الخصوصية للخدمات، لم يرق ذلك للسكان مما أدى إلى استحواذ كل أسرة على جزء من المساحة التي أمام منزلها وقامت بإنشاء الخدمات الخاصة بها من مطبخ وحمام، وكانت هذه بدايات الاعتداء على الشوارع والمساحات التي أمام البيوت، وباشرت الأونروا في عمل الصيانة للبيوت التي بدأت تتهالك مع مرور الزمن وذلك بالإزالة وإنشاء منزل آخر في موضعه ولكن بأسقف من الباطون المسلح، وكانت هذه الأعمال مخصصة فقط للحالات الاجتماعية أي لمن لا يملكون أي مصدر رزق ثابت ويعيشون على المعونات[3].

وقد أقرّ الاحتلال عام 1972 أمراً يقضي بإمكان تعيين لجان محلية لإدارة الأحياء الواقعة داخل المدن، وبدء تشكيل لجان محلية في المخيمات تمهيداً لضمها للبلديات المجاورة، وعندما رفضت بلدية غزة ضم مخيم الشاطئ لها قامت سلطات الاحتلال بحل المجلس البلدي وعزل رئيس البلدية وتعيين ضابط يهودي لإدارة البلدية، وتقرر في عهده ضم المخيم للبلدية[4]

---

(1) محسن، عبد الكريم: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بين الواقع وطموحات المستقبل حالة دراسية مخيم الشاطئ بمدينة غزة، ص 9.

(2) صالحة، رائد: الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، رسالة ماجستير، ص 245.

(3) محسن، عبد الكريم: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بين الواقع وطموحات المستقبل حالة دراسية مخيم الشاطئ بمدينة غزة، ص 9.

(4) العملة، عمرو: المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الإسكانية في الوطن المحتل، مجلة صامد، ع 67– 68، 1987م، ص 126.

وفي قطاع غزة استولى الاحتلال على ما يعادل 53.6% من أراضيه بحجة أنها أراضٍ تابعة للدولة، وبحجج أمنية وعسكرية أخرى، مما أدى إلى تعطل قطاع الإسكان في القطاع، كما وضعت مخططات عدة وقامت بمحاولات كثيرة لتصفية المخيمات، وعمدت إلى تعطيل ومضايقة إدارة وكالة الغوث التي كانت تحاول أحياناً تطوير المخيمات، وأصدرت أمراً للمخاتير في الأراضي المحتلة، وبالتشديد على مخاتير القرى المجاورة للمخيمات بتاريخ 1981/10/11م بوجوب إبلاغ سكان المخيمات بعدم البناء على أية رقعة أرض من المخيم، أو حوله إلا بعد الحصول على إذن من سلطات الاحتلال[1]، كما لا يجوز بناء أكثر من ثلاث طوابق مع الاشتراط أن تكون مبنية من الحجر النظيف في الأراضي المحاذية للشوارع الرئيسة، ومنذ عام 1986م أصبح الحصول على رخصة بناء صعبة جداً في ظل منع البلديات في غزة من إصدار رخص بناء، ولابد من الإشارة إلى أن الاحتلال كان يفرض رقابة مشددة ومباشرة على كافة أعمال البناء والتشييد[2].

و بخصوص درجة ازدحام المساكن فإن متوسط عدد الأشخاص في المسكن الواحد وصل حوالي 6.85 شخصاً عام 1980م، ثم انخفض إلى 6.23 شخصاً عام 1989م، كما وصل أن حوالي 43.1% من مجموع المساكن يقطن فيها أكثر من سبعة أشخاص، وأن متوسط عدد الأشخاص لكل منزل تصل إلى 6.19 شخص عام 1989م[3].

يُعد مخيم الشاطئ من أكثر مخيمات القطاع من حيث عدد المساكن المأهولة، وتتميز شكل البيوت بضيق المساحة، وعدم توفر التهوية، وقلة المطابخ المنفصلة، وانعدام التسهيلات الواجب توافرها في المطبخ كتسخين الماء، حين كانوا يعتمدوا على طرق بدائية، حيث يستخدم الفحم والخشب، والغاز، رغم كل ما تسببه تلك المواد من آثار صحية سيئة على الجميع، مثل:

(1) المهنا، إبراهيم: الحاجة السكنية للفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع غزة 1994– 2020م، رسالة ماجستير، ص 58.

(2) المهنا، إبراهيم: الحاجة السكنية للفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع غزة 1994– 2020م، رسالة ماجستير، ص 59.

(3) الرمحي، خلود: الاثار البيئية للاحتلال الإسرائيلي على الطفل الفلسطيني، مجلة صامد، ع 91، 1993م، ص 184.

ضيق التنفس عدا عن أخطار الحريق، أما عن المجاري فإن معظم البيوت تخلو منها، وهناك بيوت تفتقر إلى الحمامات[1].

وكانت بيوت المخيم عبارة عن وحدة مكونة من غرفة واحدة وفناء يحيط به سور مبنية من الحجر الإسمنتي ومسقوفة بالقرميد الإسمنتي على نظام بلوكات يفصل بينها شوارع واسعة بلغت 8 أمتار وأزقة ضيقة، وكانت تستخدم هذه الغرف للنوم ليلا ومطابخ وحمامات نهارا أما دورات المياه فكانت في الشوارع دورات مخصصة للنساء وأخرى للرجال وأما المياه فقد حفرت وكالة الغوث آبارا وضعت عليها مضخات لخدمة السكان، كما كان هناك حمام رئيسي يستحم فيه تلاميذ المدارس مرة في الأسبوع، ومع تزايد عدد السكان والتطور بدأ اللاجئون في التوسع في البنيان الأفقي والرأسي وضم مساحات من الشوارع حتى أصبح العديد منها أزقة ضيقة لا تكاد تتسع لشخص واحد[2].

ومع تطور البناء في المخيم تراوحت نسبة عدد المساكن المكونة من غرفة إلى غرفتين في المخيم إلى (11- 21%)، ومن (3- 5) غرف فقد حظيت بأعلى نسبة في مخيمات القطاع عامة، ومخيم الشاطئ خاصة بنسبة (66%- 83%)، وسجلت المساكن التي تحتوي على ست غرف فأكثر نحو 14.2% في مخيمات القطاع بما فيها مخيم الشاطئ وتراوحت نسبتها من (14.3%- 21.7%)[3]

ويرجع أسباب تطور بناء المخيم إلى ما يلي:

- العمل داخل الأراض المحتلة عام 1948م.
- فرص العمل التي اتيحت لأبناء المخيمات في العمل في الدول العربية والتي أدت الى مرور مالي لأهالي هؤلاء العاملين.
- التعليم وما أنتجه من ثقافة.
- الدعم الذي لقيه المخيم سواء (العربي- الوكالة)
- وجود فرص عمل ولو قليلة داخل القطاع.

ويحتوي مخيم الشاطئ على ما يزيد عن 2500 مسكناً، لكن المظهر الخارجي للمنازل يظهر مدى ما يعانيه سكان المخيم من معالم الفقر حيث الفتحات الصغيرة للشبابيك المكونة من

---

(1) الرمحي، خلود: ، ص 123.

(2) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

(3) صالحة، رائد: الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، رسالة دكتوراه، ص 248.

الصفيح والخشب، وأسوار عالية، وواجهات المباني بدون ترميم، والغالبية العظمى للمساكن تتكون من طابق أرضي[1].

ويرجع الارتفاع الكبير في أعداد الشقق في هذا المخيم إلى أنه يقع على أطراف مدينة غزة جهة البحر، وبالتالي بالقرب من المناطق الحيوية من المدينة، لذلك تأثر بعادات سكان المدينة، ومنها السكن في الشقق، وهناك سبب آخر يرجع إلى انتعاش الوضع الاقتصادي للسكان، وبالتالي بدأ السكان يغيرون ملامح سكنهم وذلك عن طريق البناء وبروز ظاهرة الشقة سواء التي تم بناؤها على نفقة صاحبها، أو عن طريق الإيجار مقابل مبلغ شهري، أو سنوي، وفيما يلي جدول للمساكن المأهولة حسب نوع المسكن في مخيم الشاطئ لعام 1997م[2]:

فيلا[3]	35
دار [4]	3.981
شقة[5]	4.579
غرفة مستقلة [6]	9

(1) صالحة، رائد: مدينة غزة، ص 307– 308.

(2) مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير منشورة، ص 176، 178.

(3) مبنى قائم بذاته مشيد من الحجر النظيف عادة، ومعد أصلاً لسكن أسر واحدة عادة، ويتكون من طابق واحد بجناحين، أو من طابقين أو أكثر، يصل بينهما درج داخلي، ويخصص أحد الأجنحة في حالة الطابق الواحد، أو الطابق الثاني للنوم، والجناح الآخر أو الطابق الأرضي للاستقبال والمطبخ والخدمات بمختلف أنواعها، كما يتوفر في الغالب للفيلا حديقة تحيط بها بغض النظر عن مساحتها بالإضافة إلى سور يحيط بها من الخارج، وكراج للسيارة كما يغطي السطح العلوي للفيلا بمادة القرميد على الأغلب، ويمكن أن يوجد ضمن حدود الفيلا أحد المباني أو الملاحق ويكون من مكوناتها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007م (محافظة غزة)، ص 28).

(4) مبنى معد أصلاً لسكن أسرة واحدة، ويمثل البناء التقليدي في فلسطين، وقد تتكون الدار من طابق واحد أو طابقين تستغلهما أسرة واحدة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007م (محافظة غزة)، ص 28).

(5) هي جزء من دار أو عمارة تتكون من غرفة أو أكثر مع المرافق من مطبخ وحمام ومرحاض، ويقفل عليها جميعاً باب خارجي وهي معدة لسكن أسرة واحدة، ويمكن الوصول إليها عن طريق درج أو ممر يؤدي إلى الطريق العام (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007م (محافظة غزة)، ص 28).

(6) هي غرفة قائمة بذاتها ليس بها مرافق بل وتشترك عادة مع غيرها من الغرف في المرافق (مطيخ، حمام، مرحاض)، وهي معدة أصلاً للسكن، وتوجد عادة على أسطح المباني أو بالفناء، وتكون جزءاً من دار أو فوق

خيمة[1]	–
غير واضح[2]	7
المجموع	8.61

وبالرغم من الاتجاه نحو زيادة متوسط عدد الغرف في مخيمات القطاع من 2.6 غرفة/مسكن لسنة 1976م إلى 4.3 غرفة/ مسكن عام 1997م، فإن 18.6% من الوحدات السكنية تحتوي على غرفة واحدة، و33.9% تحتوي على غرفتين، و25.6% تحتوي على ثلاث غرف، و14.8% تحتوي على خمس غرف ً [3].

أما المساكن المأهولة حسب توفر (مطبخ، وحمام، ومرحاض)، وحسب الاتصال بالشبكات العامة في مخيم الشاطئ عام 1997م، فكان[4]:

مطبخ	8.530
حمام	8.519
مرحاض	8.570
شبكة مياه عامة	8.562
شبكة كهرباء عامة	8.552
شبكة صرف صحي	8.237

وفي الجدول التالي عدد المباني المكتملة في مخيم الشاطئ حسب التجمع السكاني والاستخدام الحالي للمبنى[5]:

---

(1) مبنى قائم بذاته مصنوع من القماش، أو الوبر، أو الشعر وعادة ما توجد في التجمعات البدوية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007م (محافظة غزة)، ص 28).

(2) وحدات سكنية لا يمكن تصنيفها كأحد الأنواع السابقة من المباني، مثل الأكواخ، والكهوف، والمغارات، والأكشاك بشرط أن تكون مشغولة بسكن أو عمل وقت التعداد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007م (محافظة غزة)، ص 28).

(3) صالحة، رائد: الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، رسالة ماجستير، ص 294.

(4) مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير منشورة، ص 180

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007م (محافظة غزة)، ص 57.

للسكن	للسكن والعمل	للعمل	مغلق	خالي	مهجورة	غير مبين	المجموع
2.952	438	128	51	97	4	–	3.670

وفي الجدول التالي نسب الأسر في مخيم الشاطئ التي يتوفر لديها السلع المعمرة حسب التجمع السكاني[1]:

سيارة خصوصية	5.2	**طباخ**	99.7
ثلاجة كهربائية	92.2	**ميكرويف**	11.9
سخان شمسي	66.3	**غسالة**	92.5
تدفئة مركزية	0.3	**مكتبة منزلية**	13.4
مكنسة	9.4	**راديو/ مسجل**	73.8
تلفزيون 94.5	94.5	**فيديو**	9.0
صحن لاقط	89.4	**خط هاتف**	37.2
المجموع	5.082		

يلاحظ من الجداول السابقة كيف تطور مخيم الشاطئ، فبعدما كان اللاجئون لا يوجد سكن لهم بعد تشريدهم من ديارهم عام 1948، ثم قدّم لهم خيمة للعيش فيها، وكانت سيئة جداً لا تحمي حر الصيف، أو برد الشتاء، مما سبب الكثير من الأمراض، وحالات الوفاة خاصة لدى الأطفال، نجد أن المباني في المخيم تطورت من خيام إلى مباني من طوب، ثم أصبح سقف المنزل من الاسبست، حتى وصلت إلى مرحلة أن بعض المباني من عدة طوابق، وفيلا، وبعدما كانت المرافق العامة موجودة بعيدة عن مكان السكن ومشتركة بين الأهالي، أصبح لكل عائلة مرافق حياتية خاصة بها، تستفيد منها دون شراكة مع الجيران.

وقد سبب الحصار المفروض على القطاع من تفاقم المشاكل التي يعاني منها مخيم الشاطئ حيث أن نقص مواد البناء تمنع من إجراء إصلاحات على المساكن وبناء مبانٍ جديدة للتكيف مع العدد الكبير من السكان، كما أن هناك نقصاً في سبل الوصول إلى مياه الشرب والكهرباء المناسبة[2].

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007م (محافظة غزة)، ص 52.

(2) محسن، عبد الكريم: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بين الواقع وطموحات المستقبل حالة دراسية مخيم الشاطئ بمدينة غزة، ص7.

كما ظهرت بعض المظاهر السلبية العمرانية والتي تتمثل في النقاط التالية:

- كثافة سكانية عالية والحاجة الماسة لصيانة البنية التحتية للمخيم.
- عدم انتظام نمط البناء المجمع، وضيق المساحات بين الكتل البنائية.
- ضيق المسارات وعشوائيتها وعدم وجود أرصفة مع عدم الفصل بين حركة المشاة والسيارات.
- غياب المناطق الخضراء والمناطق المفتوحة في المخيم، إضافة إلى أن الفراغات غير هندسية وغير منتظمة.
- مستوى الصيانة والنظافة متدهور وسيئ[1].
- إهمال السكان للمكان بسبب عدم الاستقرار السياسي والخوف من التشريد والهدم[2].

وتبلغ نسبة المساكن الرديئة في مخيم الشاطئ 12.1% وهذه النسبة أقل نسبة من مخيمات القطاع حيث كانت أعلى نسبة في مخيم رفح، وتتميز مساكن هذه المجموعة بأنها متدهورة وتفتقر إلى النواحي الصحية كالتهوية والإضاءة الطبيعية، كما أن المساحات المفتوحة غير كافية بجانب معاناة المساكن من التكدس الشديد، وعدم الترتيب، والتنظيم، ونقص الخدمات، وهذه المساكن يفضل إزالتها وإعادة بنائها، أما الترميم والإصلاح فلا يجدي لها نفعاً[3].
وتصل نسبة البيوت المقبولة في مخيم الشاطئ 40- 50% وهذه المساكن تعاني من مشاكل لكن لم تصل إلى الدرجة التي يحكم عليها بالإزالة الكاملة، بل يمكن إصلاحها، وترميمها بشكل مؤقت، لحين إيجاد سبب لإعادة تخطيط شامل للمخيمات، أما بخصوص المساكن الجيدة فقد بلغت نسبتها من (20%- 29%) في المخيم، وتقل فيه نسبة المساكن التي تتسم بحالة جيدة جداً، حيث تتراوح من (9%- 15%)[4].

العلامات المميزة في المخيم:

في الفترة ما بين (1967-1975):

كانت العلامة المميزة في ذلك الوقت هو وجود مكتبة القدس في وسط المخيم: حيث أنها كانت كموقف خاص للباصات العمومية والتاكسيات العمومية لأهالي المخيم.

---

(1) المرجع السابق، ص 14.
(2) محسن، عبد الكريم: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بين الواقع وطموحات المستقبل حالة دراسية مخيم الشاطئ بمدينة غزة، ص 14.
(3) صالحة، رائد: الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، رسالة ماجستير، ص 253.
(4) المرجع السابق، ص 253.

موقف السوق: أيضاً كان موقف سوق مخيم الشاطيء من العلامات المميزة في ذلك الوقت، أيضاً كان ذلك السوق موقفاً لسيارات التاكسي والباصات،التي تخدم أبناء المخيم

الباخرة المكسورة: وهي باخرة كانت محملة بالشاي والسكر والمواد التموينية وانحرفت عن مسارها نتيجة الرياح الشديدة وغرقت على مشارف شاطئ مخيم الشاطئ ولازالت مقابل شاطئ المخيم لوقتنا هذا.

محلات الصاوي لتعبئة الغاز: وكانت هذه المحلات تختص بتعبئة الأنابيب المنزلية للمواطنين وفي فترة الثمانينات قام مالكها بتحويلها الى مكتب اتصالات بالعالم الخارجي.[1]

وكانت مدرسة أبو عاصي ومدرسة شحيبر ومدرسة الست صورة من علامات خاصة بتمييز الأماكن في المخيم.

وفي فترة التسعينات كان ميدان الشهداء الذي يمثل نصبا تذكاريا لشهداء المخيم معلما مميزا من معالم المخيم كغيره من المخيمات الفلسطينية.

حارة السمر(العبيد) كانت احدى العلامات المميزة في المخيم.[2]

المرافق والخدمات العامة في مخيم الشاطئ: (1952 – 1967)[3]

كان المخيم في بداية نشأته خالياً من الخدمات، حيث لا يوجد به دورات مياه، أو أماكن للشرب والاستحمام، وقد قامت الوكالة ببناء حمام واحد فقط للاستحمام، وكانت النساء يقمن بالاستحمام وقت الصباح والظهر، وفي الفترة الواقعة بعد الظهر للرجال، وكانت النساء تقوم بإحضار الماء من الطلمبات بالجرة أو الزير، التي كانت قد وضعتها الوكالة قريبة من كل مربع سكني، ولم يكن هناك أماكن لتجميع القمامة في المخيم[4].

-كما كان هناك حديقة عامة واحدة في وسط المخيم بمساحة 3 دونمات تقريبا وتوجد حديقة أخرى في طرف المخيم الشرقي، وقد تم انشاؤهما في فترة أواخر الثمانينات .

(1) مقابلة شفوية اجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان راضي بتاريخ 2015/12/10

(2)) مقابلة شفوية اجرتها الباحثة مع الدكتور عبد الله أبو حلبية بتاريخ 2015/8/25

(3) أنظر ملحق رقم (12، 13 ،14)

(4) أنظر ملحق رقم (12، 13 ،14).

– سوق المخيم: (1951–1967)[1] كان يوجد غرب السوق المركزي حاليا في الشارع الممتد تجاه البحر بجوار منزل رئيس الوزراء السابق اسماعيل هنية، خلال فترة (1970 – 1976) انتقل السوق عند تقاطع محلات الصاوي حاليا غرب السوق الحالي، خلال فترة (1976 – 1985) انتقل السوق بجوار عيادة الوكالة القديمة جنوب السوق الحالي من جهة قهوة غبن. وفي فترة الثمانينات قامت بلدية غزة ببناء السوق الحالي وبنت فيه محلات تجارية وبسطات للخضار والفواكه وبه سوق اللحوم والدواجن وسوق السمك وسوق الملابس وسوق الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية.[2]

– يوجد بنك البريد الذي يقدم خدمات البريد واستلام مخصصات البطالة وبعض المساعدات ودفع فواتير الكهرباء والمياه.

– مركز الشرطة: كان يقع مركز الشرطة قبل عام 1967م بجانب المسجد الغربي الواقع غرب مخيم الشاطئ حيث كان يقع تحت الادارة المصرية وبعد الاحتلال الصهيوني لقطاع غزة عام 1967 هدم هذا المركز. وفي فترة 1994 عند قدوم السلطة الفلسطينية تم بناء مركز الشرطة الذي يقع في وسط المخيم بجوار المنتزه وقد تم قصفه وتدميره بالكامل في الحرب على غزة عام 2008م[3].

وبعد الحرب تم بناء مركز جديد في منطقة الشاطئ الشمالي بجوار مؤسسة خديجة عرفات ولازال قائما حتى الوقت الراهن.[4]

– كما كان لغزة ميناء قديم يقع شمال مخيم الشاطئ وقد تعددت أسماء هذا الميناء بتعدد الحقب الزمنية والحكام فأطلق عليه ميناء "اثيدون" أي الزهرة البيضاء، ثم ميناء "قسطنديا" في عصر قسطنطين و "وميوما" ثم "تيدا" في الفترة الرومانية – البيزنطية، وقد تكونت حولها مدينة مستقلة

(1) أنظر الملحق رقم (37 ، 38 ، 39)

(2) مقابلة شفوية اجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان راضي بتاريخ 2015/12/10

(3) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

(4) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان راضي بتاريخ 2015/12/10

عن غزة الأم في الفترة الرومانية، ثم ما لبثت أن عادت لها، وقد جاء ذكرها في خريطة "ابن حوقل"[1].

يوجد في المخيم مساجد ومصلى ويوجد على أطرافه مساجد أخرى ويضم كل مسجد مركزا لتحفيظ القران الكريم، ومن هذه المساجد، هي:

1- مسجد المجادلة(الوحدة).
2- المسجد الغربي.
3- مسجد الجمعية الإسلامية في المعسكر الشمالي(مسجد الشيخ أحمد ياسين)[2].
4- المسجد الأبيض[3]
5- مصلى صغير قام الشيخ شحدة ياسين (أبو نسيم ياسين) بالتبرع به، وهو كان بيته الذي يسكن به وانتقل إلى السكن في حي النصر، وبني البيت القديم في المخيم مصلى؛ لعدم وجود مسجد في منطقة الشاطئ بجوار المشتل[4]

مسجد الوحدة (المجادلة):

وهو يوجد في المنطقة الشرقية من مخيم الشاطئ، حيث قام المهاجرون من المجدل الذين يسكنون في المخيم بالتبرع بالأرض، والبناء حيث إن الأرض التي بنى عليها المسجد ملك لأصحاب المحلات التجارية للسكان المهاجرين من المجدل، وكان الامام والمؤذن له الشيخ اسماعيل السوافيري وسميّ في البداية بالمجادلة، ثم تغير اسمه مسجد الوحدة، وأخذ المسجد بالاتساع حتى أصبح من المساجد الكبيرة في المخيم[5].

المسجد الأبيض (الفالوجة) [6]:

سمي بداية بمسجد الفالوجة نسبة للذين هاجروا من الفالوجا من عائلات عقيلان، شحادة، عيسى، أبو خاطر، وكان المؤذن والامام له الشيخ أبو يحيى عقيلان حيث تبرع بعض

---

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان راضي بتاريخ 2015/12/10.
(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع عمر محمد صلاح، بتاريخ 2015/8/25.، انظر الملحق رقم (31) ، ص303.
(3))أنظر ملحق رقم (35)
(4) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان راضي، رئيس قسم النساء والولادة بمستشفى الشفاء بتاريخ2015/12/10.
(5) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع محمد جواد الخطيب، بتاريخ 201/9/3، دكتور علم نفس بجامعة الأزهر.
(6) انظر ملحق رقم (32) ، ص304 .

منهم ببناء المسجد، ثم تغير الاسم إلى المسجد الأبيض وذلك نسبة الى لون الدهان الخارجي له حيث كان لونه أبيضاً، ونظرا لصغر مساحته لم تكن تقام فيه صلاة الجمعة وتم توسيعه لاحقا، وأصبح من الجوامع الكبيرة في المخيم[1].

المسجد الشمالي[2][3]: (مسجد الشيخ أحمد ياسين)

بني عام 1963 وقد أنشأه الشيخ أحمد ياسين وسمي بالشمالي لوقوعه في أقصى شمال المخيم بعد وفاة لشيخ أحمد ياسين سمي تيمنا به وكان الامام والمؤذن له منذ بناؤه الشيخ أبو حسين المدهون وتوفي في بداية السبعينيات ليحل محله الشيخ أبو فؤاد حمادة من مهاجري قرية حمامة وتوفي عام 1993.

المسجد الغربي:[4]

وهو أقدم مسجد في المخيم وبني في فترة الخمسينيات وكان امامه ومؤذنه الشيخ موسى غبن من فترة الخمسينيات وحتى عام1984، وكان في المسجد جمعية لتحفيظ القران ويشرف عليها مشايخ مصريين ثم أشرف عليها مديرية الأوقاف في غزة ولا زالوا يشرفون عليها الى يومنا هذا.

زاوية الشيخ ابراهيم الخالدي:[5]

تبرع بها الشيخ ابراهيم الخالدي للصلاة بها وذلك في فترة الستينيات وبعد وفاته حولها أبناؤه إلى منزل.

البنية التحتية:

يتوفر في المخيم شبكة صرف صحي، حيث يتم التخلص من المياه العادمة فيه بواسطة الحفر الامتصاصية، ومن ثم يتم التخلص منها في محطات معالجة تبعد عن المخيم مسافة مقدارها 4.0 كم، ويوجد في المخيم موقع مستأجر يستعمل للتخلص من النفايات، ويبعد عن

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع محمد جواد الخطيب، بتاريخ 2015/9/3.
(2) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان راضي بتاريخ 2015/12/10
(3) أنظر ملحق رقم (34).
(4) نفس المصدر السابق.
(5) نفس المصدر السابق.

المنطقة السكنية حوالي 0.5 كم، وتستخدم سيارة خاصة لجمع نفايات المخيم حيث يتم يومياً التخلص منها عن طريق حرقها[1].

الإضاءة في المخيم (1950-1967م):

لم تكن الإضاءة والكهرباء متوفرة في المخيم فكان هناك ضوء الكاز والفانوس، حيث كان الأطفال والطلاب يضعون الفانونس أو لمبة الكاز على منتصف الطاولة ويضعون كتبهم ودفاترهم ويقومون بالدراسة على ضوء الكاز [2][3].

ولم تصل الكهرباء إلى مخيمات اللاجئين إلا بعد 1967م، وفي بداية الأمر لم تصل إلا عدد قليل من المساكن[4]، وفي عام 1975 دخلت الكهرباء اليهم بشكل بسيط ثم انتشرت في بداية الثمانيات.

وبعد مجئ السلطة الوطنية الفلسطينية1994م أخذت امتياز الكهرباء سلطة الطاقة الفلسطينية التي عملت على توفير الطاقة الكهربائية لجميع المدن والمخيمات في القطاع، كما قامت الشركة بتوزيع الكهرباء منذ بداية عملها في أغسطس من عام 1998م في غزة مما ألقى على عاتق الشركة بناء المشروعات اللازمة لاستيعاب وتوظيف الكميات الجديدة من الطاقة وتوزيعها بما يفي الزيادة في عدد سكان المخيمات في القطاع، واحتياجات المواطنين، وبعد عام 2006م تعرضت المحطة الوحيدة في القطاع إلى قصف وتدمير من قبل الاحتلال، كذلك عمل الاحتلال على نقص إمدادها بالوقود اللازم للتشغيل من الاحتلال، مما يترتب على ذلك من تأثير مباشر وخطير على مرافق الخدمات الأساسية مثل: المستشفيات، وآبار المياه، وقطاع الصرف الصحي[5].

مصادر المياه في فترة (1951 – 1975):[6]

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل التجمعات السكانية، محافظات قطاع غزة، مج 12، ص37.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الحميد حميد بتاريخ، 2015/2/4م.

(3) أنظر الملحق رقم (33).

(4) صالحة، رائد: الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، رسالة دكتوراه، ص 253.

(5) شناعة، إياد: التطور في الخدمات العامة والمرافق العامة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة 1950- 2013م، ص 18.

(6)أنظر ملحق رقم (15)

كانت المرأة تنقل الماء إلى بيتها من الطلمبة الموجودة في وسط مخيم الشاطئ، وكانت تضع الماء في جرة من الفخار، وتسمى العسلية، أو الزير، والإبريق الفخار للشرب[1]، وكان مكان الطلمبات في الشوارع العامة[2].

في أواخر السبعينيات قامت وكالة الغوث الدولية بتمديد خطوط المياه للسكان داخل منازلهم، وأصبح يتوفر لكل عائلة في المخيم مصدر للمياه ،لكن في بداية الثمانينات أصبحت بلدية غزة هي المسؤولة عن توفير مياه الشرب لسكان المخيم، لأن المخيم أصبح تابعاً لبلدية غزة.[3]

ويعاني مخيم الشاطئ من أكبر مشكلة تعصف بالمخيم ومنذ سنوات عديدة هي ملوحة المياه التي تصل إلى منازل أهالي المخيم فهي مياه مالحة في الأصل، لا يستطيع اللاجئين استخدامها في الشرب أو الطهي، ويلجأ اللاجئون لاستخدام وتعبأة المياه المفلترة الأمر الذي يشكل عائقاً أمام الطبقات الاجتماعية ميسورة الحال[4].

الجدول التالي يوضح المصدر الرئيسي للمياه في المسكن في مخيم الشاطيء [5]:

شبكات مياه عامة	آبار جمع مياه الأمطار	ينابيع	صهاريج (تنكات)	أخرى	غير مبين	المجموع
5.066	6	1	-	4	5	5.082

وسائل الاتصال والتواصل في المخيم: [6]

وسائل الاتصال والتواصل في الفترة من (1949 -1967م):

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الحميد بتاريخ 2015/2/4م

(2) مقابلة مع صفية أحمد مهدي بتاريخ 2001/6/19م، ومريم محمد الرنتيسي بتاريخ 2001/5/1م، وشحدة حسين النجار بتاريخ 2001/5/15م، أجراها مركز التاريخ الشفوي بالجامعة الإسلامية، غزة.

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع إبراهيم محمد جمعة غانم، مختار في مخيم الشاطيء بتاريخ 2015/9/5م.

(4) موقع مركز العودة الفلسطيني، http://www.prc.org.uk/portal/index.php/ar

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007م (محافظة غزة)، ص 54.

(6) أنظر الملحق رقم (42).

لم يكن هناك أي وسيلة اتصال أو تواصل لمعرفة أخبار العالم الخارجي بين سكان المخيم والعالم الخارجي، إلا وسيلة واحدة وهي الرسائل الورقية، وكان يتم ارسالها عبر البريد، أو يقوم السكان بسماع الأخبار عن طريق الراديو الترانزستور.[1]

وسائل الاتصال والتواصل في الفترة من (1967 –1987م):

بدأ العمال يذهبون للعمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، ويقومون بجلب التلفزيونات المستعملة التي تعمل على البطارية، وكل مربع من المخيم يوجد به تلفزيون واحد، ويجتمع الجيران في المنزل الذي يوجد به، وكانت ألوان الصورة أبيض وأسود.[2]

وسائل الاتصال والتواصل في الفترة من (1987 –1994م):

انتشرت في أوائل الثمانينات أجهزة التلفزيون بالمخيم، وأصبح أغلب سكان المخيم لديهم جهاز خاص بهم، ثم انتشر التلفزيون الملون، أما وسائل الاتصال السمعية (التليفون) فلم يكن في فترة الستينات، أو السبعينات التليفون في كل منزل، اذ كان عدد وسائل الاتصال السمعية محدوداً للغاية، حتى انتشر في عدد كبير من المنازل بالمخيم[3]، وبتطور الحياة انتشرت في عدد كبير من منازل المخيم.

وسائل الاتصال والتواصل في الفترة من (1994 –2013م):

تمتعت مخيمات القطاع وخاصة بعد مجئ السلطة بخدمات هاتفية ممتازة، من خلال شركة الاتصالات الفلسطينية، وتلك الخدمات لم تكن موجودة سابقاً وهي من الخدمات الهامة، حيث يستفيد منها 60% من سكان المخيمات، ويتم توصيل خدمات الهاتف في مخيمات اللاجئين بقطاع غزة بواسطة الكوابل الأرضية، وبالاستعانة بالكوابل الهوائية، وتطورت الخدمات الهاتفية تطوراً كبيراً بعد عام 2005م، حيث أصبحت الزيادة في عدد الهواتف واضحة[4].

والجدول التالي يوضح عدد المساكن المتصلة بالشبكات العامة(شبكات البنية التحتية)في مخيمات قطاع غزة،2012م[5].

---

(1)) أنظر الملحق رقم(42).

(2)) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع عبد الفتاح عبد الحافظ حميد بتاريخ 2015/10/5

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع عبد الفتاح عبد الحافظ حميد بتاريخ 2015/10/5.

(4) شناعة، إياد: التطور في الخدمات العامة والمرافق العامة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة 1950– 2013م، ص 19.

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسح التجمعات السكانية (تقريرالنتائج الأساسية)،رام الله،2012،ص33،ص34.

المخيم	شبكة مياه عامة	شبكة كهرباء عامة	شبكة صرف صحي	خدمة الهاتف
جباليا	6608	7263	6697	3000
الشاطيء	8562	8552	8237	2800
دير البلح والمغازي والبريج	11813	12159	1278	5400
خانيونس	4349	4217	154	2400
رفح	7555	7592	5696	4300
المجموع	38887	39883	22062	17900

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1-بلغ مجموع المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه (38888) مسكناً، وهذا يعني أن (96%) من المساكن تقريباً في مخيمات القطاع تتصل بشبكة المياه، تحتل مخيمات المنطقة الوسطى في قطاع غزة المرتبة الأولى من حيث عدد المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه حيث بلغ العدد (11.813) مسكناً أي ما نسبته (30.4%) من مجموع المساكن في مخيمات القطاع، في حين احتل مخيم الشاطئ المرتبة الثانية حيث بلغ نسبته(22%) من المجموع الكلي في القطاع، واحتل مخيم رفح المرتبة الثالثة بنسبة(19.4%) من مجموع المساكن في القطاع، واحتل مخيم جباليا المرتبة الرابعة، واحتل مخيم خانيونس المرتبة الأخيرة بنسبة (11.2%) من مجموع المساكن في مخيمات قطاع غزة حسب الاتصال بالشبكة العامة للمياه.

-بلغ مجموع المساكن المأهولة المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء (39883) مسكناً، وهذا يعني أن (98%) من مساكن المخيمات في القطاع تقريباً يصلها التيار الكهربائي.

ويحتل مخيم الشاطئ المرتبة الثانية بنسبة(21.4%) من المجموع العام.

-بلغ مجموع المساكن المأهولة المتصلة بشبكة الصرف الصحي (22.62) مسكناً، وهذا يعني أن (54%) من المساكن بالمخيمات في قطاع غزة متصلة بشبكة الصرف الصحي، ويحتل مخيم الشاطئ المرتبة الأولى بين المخيمات من حيث عدد المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي حيث بلغ العدد (8.237) مسكناً، أي ما نسبته (37.3%).

–فيما يتعلق بالصرف الصحي نجد أن الصورة تختلف كثيراً، وهذا يعود للخدمات التي تقدمها وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين، ويتضح أن وكالة الغوث لم تستطع تقديم تلك الخدمة خلال الخمسين سنة الماضية لحوالي 40% من المخيمات الفلسطينية وهذه نسبة عالية.

–بلغ مجموع المساكن المأهولة المتصلة بخدمة الهاتف (17900) مسكناً، وهذ يعني أن(56%) من المساكن بالمخيمات في قطاع غزة متصلة بالهاتف، وتحتل مخيمات الشاطئ ورفح وجباليا في القطاع النسب الأعلى من بين المخيمات[1].

(1) شناعة، إياد محمد: التطور في الخدمات والمرافق العامة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين،ص23.

مشاريع الإسكان العامة والخاصة التابعة لمخيم الشاطئ

مشروع إسكان الشيخ رضوان:

عمل الاحتلال الإسرائيلي منذ قيامه على تهجير الفلسطينيين من ديارهم وتوطينهم بعيداً عن أرض فلسطين، ويفضل باستمرار أن يتم ذلك في منطقة بعيدة بقدر ما يمكن عن جغرافيتها، منطلقة في ذلك من كونهم عرباً، ويستطيعون ببساطة العيش بين العرب أمثالهم في البلاد العربية المجاورة، وذلك انطلاقاً من شعار بأن أي دولة تخشى تركز أقليات قومية داخلها، خصوصاً إذا كانت تلك الأقليات ترتبط جغرافياً وحضارياً، وسياسياً بالجيران المقيمين داخل الحدود، ولذلك رأى الاحتلال الاسرائيلي بأن ربط اللاجئين العرب المشبعين بالكراهية لإسرائيل خلف الحدود هو من وجهة نظرها أسلم طريق لتفادي أخطار داخلية، والمعالجة الوحيدة الممكنة لقضية اللاجئين تتمثل في دمجهم في البلاد العربية التي تتسع لهم من ناحية وتوفر لهم من ناحية أخرى مجالاً لعدم نشوء مشاكل ازدواج في الثقافة أو العنصر، فكان التوطين هو الوجه الآخر الكامل لسياسة عدم قبول الاحتلال بمبدأ العودة[1].

وكان الاحتلال قد بدأ بتاريخ 1972/3/10م إقامة مشاريع إسكان لاستيعاب سكان أكبر أربعة مخيمات في القطاع، وهي مخيم الشاطئ، مخيم جباليا، مخيم خانيونس، ورفح حيث أنشئت خمسة مشاريع إسكانية تقدر مساحتها بنحو 6000 دونماً، وذلك لإعادة توطين اللاجئين، وتفريغ المخيمات التي تضم معظم اللاجئين الفلسطينيين في محافظات القطاع، وبالتالي فقد ظهرت حركة بناء المشاريع الإسكانية الحكومية بعد هذا التاريخ، وفي الجدول التالي مشاريع الإسكان التي أقامها الاحتلال في الشيخ رضوان[2]:

المساحة بالدونم	عدد القسائم	مساحة القسيمة بالمتر المربع	تاريخ الإنشاء
1440	3477	125 -250	1982/1973م

ويقع مشروع الشيخ رضوان في الجزء الشمالي لمدينة غزة محاطاً بشوارع رئيسة من جهاته الأربع، ويحده من الغرب مشروع إسكان العودة، ومن الشمال والشرق مدينة جباليا، ومن الجنوب حي النصر الشمالي، وقد أنشئ الحي في بداية السبعينات وقد أقيم على أرض حكومية وقد تم تخطيطه من قبل مخططين إسرائيليين واضعين نصب أعينهم استغلال التخطيط العمراني

(1) الجندي، إبراهيم: اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، ص 44- 45.

(2) زقوت، عبد الكريم: مشاريع الإسكان العامة في محافظات غزة ومدى ملاءمتها للواقع الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، رسالة ماجستير، ص 49.

والتشريعات العمرانية كأحد الأدوات الهامة في خدمة أهداف الاحتلال في أحكام السيطرة على الشعب الفلسطيني، ويحتوي الوحدات السكنية على المشاريع الخدماتية(مدارس، نادي رياضي، متنزهات محدودة المساحة موزعة بين تجمعات المباني السكنية) [1].

كذلك يوجد سوق مركزي، ومسجد، ومستوصف، كما تميز المشروع في بداياته بالشوارع الواسعة المعبدة وشبكات المجاري والتليفونات، والحدائق، وفي تلك الفترة كان العمران في القسم الغربي من مدينة غزة متجهاً نحو الشمال بشكل كبير ويبدو أن السبب في ذلك إقامة مشروع الشيخ رضوان على الحدود الشمالية مما أدى إلى توفر المواصلات لتلك المنطقة، وبالتالي كان هذا المشروع مشجعاً لانتشار العمران في المناطق الخالية الواقعة في الجنوب منه، في منطقة الرمال الشمالي والنصر، لذلك بدأ العمران ينتشر على جانبي شارع النصر، ويبدو أن انتشار الأراضي الزراعية في الأحياء القديمة بشكل كبير كان عائقاً أمام الامتداد العمراني في اتجاه الشرق والجنوب والشمال الشرقي[2].

وحي الشيخ رضوان تم بناؤه من قبل الاحتلال في البداية إلا أن المستفيدين من المشروع قاموا بالتعاطي مع المشروع كقسائم أرض، وأزال معظمهم المباني الموجودة، وبنوا مباني جديدة تتلاءم مع احتياجاتهم السكنية والاجتماعية والاقتصادية وعدد قليل جداً من المستفيدين أبقوا على المباني كما هي والبعض منهم أضاف عليها[3].

وقد تم بناء مشروع الشيخ رضوان على مراحل، حيث كانت المرحلة الأولى عام 1976م بعد استعدادات طويلة شملت إقامة شبكات المجاري، ومد خطوط المياه، والكهرباء، حيث تم بناء عشرين شقة من ثلاث غرف وسط ضجة إعلامية وإغراءات للاجئين للانتقال إلى السكن الجديد، ثم بنيت بيوت مؤلفة من غرفتين وعرضت البيوت بالأجرة لمدة 99 عاماً برسوم مقدارها 35 ألف ليرة إسرائيلية، وقد بيعت جميع البيوت على الرغم من ارتفاع الرسوم وذلك لحاجة الأسر الماسة للتوسع، وفي عام 1987م وزعت قطع أرض خالية ومساحتها 125م^2 ويتم البناء على نفقة

(1) البغدادي، جمال: البعد السياسي في التشريعات وأثره على العمران، رسالة ماجستير منشورة، ص 122.
(2) محسن، عبد الكريم: الطابع العمراني لمدينة غزة، رسالة ماجستير، ص 94.
(3) البغدادي، جمال: البعد السياسي في التشريعات وأثره على العمران، رسالة ماجستير منشورة، ص 122.

اللاجئين، أما عام 1982م فقد بدأ الاحتلال بتوزيع قطع أرض مساحة كل منها 100م^2، مع إعطاء أولوية للأراضي الواقعة قرب البحر[1].

وتبلغ عدد الوحدات السكنية 1807، واستوعب 16 ألف لاجئ من مخيم الشاطئ، في الفترة ما بين نيسان ونهاية حزيران 1976 قامت السلطات الإسرائيلية بمسح 415 عائلة من مخيم الشاطئ، بعدها تم إعلامهم بأن بيوتهم سوف تهدم وإن الخيار الوحيد أمامهم كان شراء أراض في مشروع حي الشيخ رضوان أو السكن في البيوت الخالية في المخيمات الصغيرة[2].

وكان من شروط الاحتلال للانتفاع من المشروع أن يكون المنتفع لاجئ ومن سكان المخيم، وأن يملك المنتفع بيتاً في مخيم الشاطئ يجب تسليمه وهدمه بدل قسيمة الأرض أو المبنى الذي يتسلمه الاحتلال، وفي حالة عدم توفر البيت فيجب على المنتفع شراء منزل بالمخيم ثم تسليمه لهدمه، كما اشترط الاحتلال أن يكون المنتفع من المشروع متزوجاً ويعيل أسرة، بالإضافة إلى أن يقوم بالإجراءات القانونية الخاصة بالتراخيص واشتراك الخدمات من ماء وكهرباء لدى الجهات المختصة[3].

أما عن أسباب قيام هذا المشروع فهي:

1. تفريغ المخيمات من السكان اللاجئين.
2. التخفيف من الازدحام والكثافة السكانية العالية.
3. الحد من الإحباط لدى السكان الذين يعانون من أزمة السكن.
4. إيواء السكان الذين تهدمت بيوتهم لتوسيع الشوارع للقضاء على المقاومة في السبعينات.
5. اعتقاد سلطات الاحتلال أن هذه المشاريع ستؤدي إلى إنهاء مشكلة اللاجئين لتوطينهم في مناطق سكنية مستقرة[4].

كما كان من أسباب التوطين أسباب أمنية، منها: أن المخيمات في قطاع غزة تحتل مواقع متميزة تتحكم في الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية والطرق المؤدية للمستوطنات

---

(1) مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، ص 235.

(2) عودة، زينب: اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، ص 118.

(3) أبو سمرة، أحمد: إسكان المخيمات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، ص 193.

(4) مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، ص 225.

اليهودية، لذلك هدف الاحتلال إلى السيطرة على مداخل ومخارج المخيمات نفسها، والقضاء على المقاومة، فمخيم الشاطئ ومخيم جباليا يقعان على طرق تتحكم وتؤدي إلى مستوطنة إيرز، ومخيمات المنطقة الوسطى (البريج، والنصيرات، والمغازي)، تشرف على الطريق الرئيسي المؤدي إلى مستوطنة نتساريم، أما بالنسبة لمخيم دير البلح فهو مخيم منعزل، ومخيم خانيونس يقع بجوار مستوطنة جان أور، ومخيم رفح يتحكم في الطريق الرئيسي لمستوطنة موراج[1].

وقد خطط لذلك المشروع أرئيل شارون عندما كان قائداً عسكرياً للمنطقة الجنوبية في بداية السبعينات، وكانت خطته هدم بيوت المخيمات ذات الشوارع الضيقة والمزدحمة بالسكان لإفساح المجال أمام دبابات وآليات الاحتلال للتنقل بحرية داخل المخيمات ومطاردة سكان المخيم واعتقالهم بسهولة، ونظراً للأوضاع الإسكانية المزرية في المخيم، فقد استغل الاحتلال الواقع المؤلم؛ لتطبيق مشروع التوطين على سكان مخيم الشاطئ[2].

أسباب إختيار مواقع المشاريع:

-قربها من المخيمات وهذا شجع السكان على الانتقال إليها دون الشعور بجوارها مشاريع التوطين بالغربة والابتعاد عن الأقارب.

-توفر أراضي حكومية بالقرب من المخيمات التي أقيمت عليها مشاريع التوطين، ساعد على نجاح تلك المشاريع والدليل على ذلك أن هناك بعض المخيمات لم تقم فيها مشاريع توطين مثل مخيم المغازي ومخيم البريج ومخيم النصيرات ومخيم دير البلح،والسبب عدم وجود أراض حكومية بالقرب منها.، حيث أن اللاجيء الذي انتقل من مخيم الشاطيء إلى مشروع حي الشيخ رضوان لم يؤثر ذلك على طبيعة عمله أو وظيفته؛ وذلك بسبب قرب المسافة[3]

-إن إقامة مشاريع التوطين بالقرب من المخيمات له بعد اقتصادي

وقد نفذ الاحتلال المشاريع التوطينية لتوطين اللاجئين من قطاع غزة، فقد تم توطين 46 ألف لاجئ من مختلف المخيمات، وهم يشكلون ما نسبته 18.4% من مجموع سكان المخيمات، وقد حظي مشروع الشيخ رضوان بالنصيب الأكبر من عدد اللاجئين، وغالبية سكانه من مخيم الشاطئ، وفي الجدول التالي مشاريع التوطين في القطاع، وعدد اللاجئين[4]:

---

(1) مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، رسالة ماجستير، ص 195.

(2) قدسية، لبيب: موسوعة المخيمات الفلسطينية، ج2، ص 77.

(3) مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، رسالة ماجستير، ص 195.

(4) الصوباني: صلاح: أوضاع مخيمات قطاع غزة ومشاريع التوطين، مجلة صامد الاقتصادي، ع 84، 1991م، ص 144.

اسم المشروع	عدد اللاجئين الموطنين
مشروع بيت لاهيا	5.500
مشروع الشيخ رضوان	16.000
مشروع حي الأمل/ خان يونس	8.500
مشروع تل السلطان/ رفح	8.500
مشروع كندا/ رفح	6.000
المجموع	46.000

يلاحظ من الجدول السابق أن حي الشيخ رضوان يأتي في المرتبة الأولى بالنسبة للسكان اللاجئين الذين سكنوا فيه ،ثم يأتي بعد ذلك في المرتبة الثانية حي الأمل بمدينة خانيونس، ومشروع تل السلطان بمدينة رفح.

مشروع البلاخية:

يقع مشروع حي البلاخية[1] في الجزء الشمالي الغربي لمدينة غزة ، محاطاً بشوارع رئيسية من جهاته الأربعة يحده من الغرب والجنوب مخيم الشاطئ من الشرق والشمال النصر الشمالي، وقد انشيء ابان الإدارة المصرية حيث تم تخطيطه من قبل مخططين مصريين على نمط التخطيط العمراني والتخطيطات العمرانية المطبقة في مصر الجديدة في القاهرة[2].

يحتوي المشروع على المشاريع الخدماتية التالية:

- مدرستان ابتدائيتان.
- مركز صحي.
- نادي رياضي.
- متنزهات محدودة المساحة موزعة بين تجمعات المباني السكنية.

(1) هو الميناء البحري الأول المعروف في غزة والمذكور في الأدبيات الإسلامية تحت اسم تيدا، ويبدو أنه مختصر اسم الأنثيدون أو بلاخية، وقد كانت المدينة مأهولة بالسكان في الفترة ما بين عام 800 ق.م، وعام 1100 بعد الميلاد، وشهدت تعاقب سلسلة من الحضارات المختلفة مثل الأشورية، والبابلية، والفارسية، والإغريقية، والرومانية، والبيزنطية، والحكم الإسلامي، وعلى بعد كيلو متراً واحداً من ميناء الأنثيدون البحري يقع ميناء مايوماس القديم الذي عرف فيما بعد بأنه ميناء غزة، وهي كلمة مشتقة من كلمة مصرية تعني المكان البحري.

(2) Hamdan Taha: inventory of cultural and natural heritage sites of potential outstanding universal value In Palestine, p. 48

وقد تم تسويقه للمستفيدين كقسائم أرض حيث تم بناء مساكن تتلاءم مع احتياجاتهم السكنية والاجتماعية والاقتصادية[1].

يعد مشروع البلاخية امتداد عمراني لسكان مخيم الشاطئ ، حيث قام بعض سكان مخيم الشاطئ بشراء بعض قسائم من أراضي حي البلاخية والسكن فيه نظراً لازدحام السكان في مخيم الشاطئ، والمستويات الاقتصادية لسكان البلاخية متقاربة نظراً لأن أغلبهم موظفين وقليلاً منهم يعمل في الورش والحرف[2].

انقسمت أحياء المخيم بشكل يتيح لأبناء العائلة الواحدة السكن في منطقة واحدة على أساس الحفاظ على وحدة العشيرة أو الحمولة، وفي معظم الأحيان كان أبناء القرية الواحدة، وبشكل أدق العائلات، والحمايل، والعشائر في القرية ذاتها، تسكن في جزء واحد من المخيم، وقد سميت المناطق والشوارع، والحارات في المخيم بأسماء القرى الفلسطينية التي يشكل أبناؤها الأغلبية بين السكان[3].

يوجد في المخيم شوارع أسماء العائلات التي تسكن في منطقة مخيم الشاطئ، مثل: شارع حميد الذي سمي نسبة إلى وجود عدة عائلات من عائلة حميد، كما سميت منطقة اسمها العبيد أو شارع العبيد، وذلك لأن أغلب السكان فيها من البدو الذين يتصفون بالبشرة السوداء الداكنة، كما سميت بعض المناطق باسم البلدة التي هاجر منها السكان، مثل حارة المجادلة؛ لأن السكان الذين يقطنون في تلك المنطقة من سكان المجدل، مثل عائلة الخطيب، وزقوت، وشقورة، حمدونة، لُبّد[4].وتقع حارة المجادلة في المنطقة الشرقية من مخيم الشاطئ، أما أهل القرى فتجمعوا في وسط المخيم مثل: أهل بربرة، وإسدود، وبيت جرجا، أما أهل يافا فيسكنون في شرق سوق المخيم، ومن العائلات التي تسكن في المخيم: عائلة أحمد، وعائلة أبو القرع، وعائلة المناعمة، وعائلة أبو حرب[5].

---

(1) البغدادي، جمال، البعد السياسي في التشريعات وأثره على العمران، ص103-104.

(2) رواية شفوية أجرتها الباحثة مع خضر محمد أبو القرع، بتاريخ 2015/12/5.

(3) الموعد، حمد: خمسون عاماً من اللجوء المخيم والهوية الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصادي، ع 113، 1998م، ص 189.

(4) مقابلة أجرتها الباحثة مع موفق عبد الرحمن حميد، بتاريخ 2015/8/15،مؤول في وزارة الأسرى حسام.

(5) مقابلة أجرتها الباحثة مع عمر محمد صلاح، بتاريخ 2015/8/25.

المبحث الثاني

البعد الديموجرافي لمخيم الشاطئ

ان عدد السكان في اي منطقة عامل غير ثابت فهو يتأثر بعوامل عدة، منها: الحروب، وانتشار الأوبئة وعدم الاستقرار، ففي الحروب يقل عدد السكان بسبب موت الكثير من الأهالي، ولكن تزداد في حالة الاستقرار الأمني في المجتمع، وذلك ينطبق على مخيم الشاطئ، فبعد إنشائه أخذ عدد السكان يزداد من فترة لأخرى، وبسبب وضع القطاع الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، يتعرض من وقت آخر إلى حرب فيستشهد عدد من المواطنين، فيؤثر على عدد السكان.

وفي هذا المبحث الذي بعنوان "البعد الديموجرافي لمخيم الشاطئ"، يبين تطور عدد السكان في مخيم الشاطئ لسنوات مختلفة، وحسب ما توفر من إحصائيات في مراكز الإحصاء، أو المصادر، والمراجع المختلفة.

أولاً – مخيمات قطاع غزة:

بعد نكبة عام 1948م نزح إلى قطاع غزة ما يعادل ضعفي السكان الأصليين الذين قدّر عددهم في ذلك العام بنحو 888 ألف نسمة، وفقد فيها الأهالي بسبب الحرب مسكنهم ووسائل معيشتهم، وثبت بأنهم معدمون وبحاجة إلى المعونة والمساعدة، وأطلق عليهم لقب لاجئ، ولا تنطبق هذه الكلمة على سكان قطاع غزة الأصليين، ونزح إلى القطاع أهالي قضاء غزة، وأهالي قضاء بئر السبع، وقضاء يافا، والرملة وبعض الأقضية الفلسطينية الأخرى[1].

ويسود مخيمات قطاع غزة وضع خاص، سواء من حيث عدد السكان، أو من حيث تداخل المخيم والمدينة، فبعض المخيمات أصبحت جزءاً من المدن نتيجة امتداد المساحة الجغرافية للمخيم، الأمر الذي أدى إلى اعتبار بعض المخيمات مدناً، ولها مجالس بلدية، رغم أن وزارة الحكم المحلي التي تعتبر المخيم عبارة عن مساحة من الأرض تخضع لوكالة الغوث، ولا ينطبق عليها قانون الحكم المحلي، إلا أنها تعاملت بشكل استثنائي مع وضعية المخيمات في قطاع غزة، مع إدراكها أن الوكالة هي المسؤولة عن تقديم الخدمات البيئية والصحية والتعليمية[2].

---

(1) قدسية، لبيب: موسوعة المخيمات الفلسطينية، ج2، ص 65.

(2) نصر الله، تيسير: مقارنة بين دور لجان المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، مخيمات اللاجئين والانتخابات المحلية، ص 67.

كما يعيش سكان مخيمات قطاع غزة في ثمانية مخيمات موزعة عليه، وهذه المخيمات تحتوي على حوالي 45% من سكان القطاع والجزء الباقي موزعون في المدن الرئيسة، والقرى، ومناطق الامتداد الجديد التي أنشأها الاحتلال لتفريغ المخيمات من سكانها بحجة أن المخيمات مزدحمة جداً وتعاني من انفجار سكاني رهيب، ونقص في الخدمات[1].

وقد قسمت البيانات الصادرة عن وكالة الغوث إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يتمثل في السكان اللاجئين القاطنيين داخل المخيمات، والقسم الثاني اللاجئين القاطنيين خارج المخيمات، بينما القسم الثاني إجمالي اللاجئين حسب مكان التسجيل وليس مكان الإقامة حيث إن كل لاجئ مسجل في إحدى مكاتب وكالة الغوث التابعة للمخيمات، وأظهرت البيانات الصادرة عن الأونروا بخصوص أعداد السكان اللاجئين حسب مكان التسجيل للفترة من 1959م- 1999م، ما يلي[2]:

1. بلغ عدد السكان المسجلين في المخيمات عام 1958م نحو 219423 نسمة بينما ارتفع العدد عام 1999م إلى 798444 نسمة، أما العدد الفعلي الذي يقطن المخيمات في عام 1999م فقدر بنحو 400000 نسمة.
2. بلغ عدد العائلات 24150 عائلة عام 1958م بينما ارتفع إلى 81046 عائلة عام 1999م، بنسبة زيادة 236%، أي نحو 3.4 أمثال.
3. يلاحظ أن نسبة زيادة الإجمالية لسكان المخيمات بعد واحد وأربعين عاماً بلغت 233% أي ما يعادل 3.3 أمثال.
4. تراوح عدد سكان المخيمات عام 1958م بين (5800- 33900 نسمة)، بينما تراوح في عام 1999م بين (18600- 96700 نسمة).
5. تراوحت نسبة الزيادة خلال واحد وأربعين عاماً على مستوى المخيمات، ما بين (150%- 366%)، كما شكلت الزيادة ما بين (2.5- 4.7) أمثال عما كانت عليه سنة 1958م[3].

(1) أبو سمرة، أحمد: إسكان المخيمات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، ص 188.

(2) صالحة، رائد: الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، رسالة دكتوراه، ص 37.

(3) المرجع السابق، ص 37.

المخيمات الفلسطينية للاجئين في قطاع غزة مرتبة حسب المساحة[1]:

المخيم	الموقع	المساحة	السكان عام 1949م	السكان عام 1999م	عدد السكان عام 2006م
دير البلح	بجانب البحر في منتصف القطاع في غرب بلدة دير البلح	160 دونم	9.000	18.300	19847
البريج	في مركز القطاع إلى الشرق	528 دونماً	13.000	27.902	29414
خانيونس	2 كم من البحر في شمال غرب بلدة خان يونس	549 دونماً	35.000	54.226	60673
المغازي	في مركز قطاع غزة جنوب معسكر البريج	559 دونماً	9.000	20769	22840
النصيرات	8 كم جنوب غزة	588 دونماً	16.000	57.204	58139
رفح	أقصى الجنوب يقع على الحدود المصرية	1346دونماً	41.000	83.004	96743
الشاطئ	بجانب البحر في الجزء الشمالي لمدينة غزة	519 دونماً	23.000	71.317	79853
جباليا	شمال مدينة غزة	1400 دونماً	35.000	95.118	106691
	اجمالي تعداد السكان		181.000	427.840	474200

ومن الجدول السابق ترى الباحثة أن مخيم الشاطئ يحتل المركز السادس في المساحة بالنسبة للمخيمات الثمانية في القطاع ،وهذه مساحة صغيرة بالنسبة لعدد السكان فيه، الأمر الذي أدى إلى نسبة الاكتظاظ السكاني الكبير في المخيم.

وقد بلغ عدد سكان مخيم الشاطئ عند انشاؤه حوالي(23)ألف لاجئ، ثم تناقص العدد في عام 1953إلى(17.130) لاجئاً؛ بسبب صغر مساحة المخيم، وفي30 حزيران عام 1955 بلغ عدد

(1) الفرّا، فوزي: مشاريع إسكان الأونروا وملاءمتها للبيئة الطبيعية والعمرانية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، ص9.

السكان (16.347) نسمة؛ بسبب تنقل اللاجئين المستمر من مخيم لآخر للسكن بجانب أقاربهم أو أهل بلدهم[1].

ومنذ عام 1960 أخذ سكان المخيم في الاستقرار وبلغ عددهم في تلك السنة (23.900) نسمة ،وخلال السنوات التالية المتعاقبة تزايد عدد اللاجئين في المخيم بشكل منتظم.

فيما يلي جدول يوضح توزيع أعداد اللاجئين في المخيم في سنوات مختلفة:[2]

السنة	1979	1982	1985	1987	1988	1989	1990	1991
عدد السكان	36040	34971	40356	41280	42108	43849	46842	49369

يتضح من الجدول السابق أن عدد السكان في عام 1982 قد نقص عن الأعوام السابقة وقد يكون السبب اتجاه سكان المخيم للتوجه للسكن في مشروع حي الشيخ رضوان.

وهناك عدة أسباب أدت إلى تركز السكان في مخيم الشاطئ وارتفاع أعدادهم منها:

-القرب الجغرافي لمنطقة الخط الأخضر.

-توفر الخدمات في مدينة غزة، وهذا يسبب مناطق جذب سكاني.

ثانياً: الكثافة السكانية في مخيم الشاطئ:

تعبر كثافة السكان عن تناسب السكان والمساحة العامة للدولة، وهذا ما يعرف بالكثافة العامة، وهي تعبر عن ضغط السكان على ما تقدمه المساحة من موارد واحتمالات مستقبلية، ولكن الكثافة ليست عنصراً ثابتاً بل هي عنصر متغير باختلاف نسبة الزيادة الطبيعية سنة بعد أخرى وجيلاً بعد جيل، ويُعد مخيم الشاطئ من المخيمات التي تتراوح فيه الكثافة السكانية أكثر من 70 ألف نسمة/الدونم، وهو ثالث مخيمات القطاع من حيث الكثافة السكانية[3].
كان لإزالة الاحتلال الاسرائيلي عام 1971 عدد وحدات سكنية أثره على الوضع السكاني للمخيم حيث هدمت 2263 غرفة لتوسيع الطرق الأمنية، كما حدث تغير في عدد السكان بسبب إنشاء مشروع الإسكان الإسرائيلي الذي يهدف إلى إعادة توطين اللاجئين، إذ انتقل حوالي 8000

(1) قدسية، لبيب عبد السلام: موسوعة المخيمات الفلسطينية،ج2،ص76.

(2) تقرير المكتب الاعلامي للأونروا في قطاع غزة.

(3) مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير منشورة، ص 99.

لاجئ إلى الشيخ رضوان إلى الشمال من المخيم، بالإضافة إلى ذلك فإن عدد السكان يتقلب نتيجة للهجرة الخارجية نحو البلاد العربية المحيطة[1].

وقد تناقص عدد سكان المخيم بشكل ملحوظ خلال الفترة 1970- 1980م حيث بلغ عددهم حوالي (36.2) ألف نسمة في عام 1970م، وانخفض إلى 34 ألف نسمة عام 1980م؛ بسبب قيام السلطات بهدم البيوت داخل المخيم وتشريد حوالي 4 آلاف من سكانه، لتوسيع وتأمين الطرقات لدوريات جيش الاحتلال بحجة الازدحام والكثافة السكانية، ونقلتهم مع أعداد أخرى من اللاجئين إلى مخيمات مشاريع التوطين، وبشكل خاص مشروع الشيخ رضوان، حيث سلمتهم وحدات سكنية مقابل تسليم منازلهم للسلطات، وبلغ عدد السكان داخل مشروع الشيخ رضوان حوالي 16 ألف نسمة وبلغ عدد السكان في مخيم الشاطئ عام 1988م حوالي 41 ألف و280 نسمة[2]، وبلغ معدل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في مخيم الشاطئ خلال الفترة ما بين 1997- 2000م[3]:

السنة	عدد المواليد	معدل المواليد	عدد الوفيات	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
1997م	1.106	14.6	181	2.3	12.3
2000م	1.207	15.9	174.5	2.3	13.6

وبلغ عدد السكان المقيمين داخل المخيم 63381 نسمة، أما المقيمون خارجه حوالي 45835 نسمة، وهم اللاجئون المسجلون لدى الوكالة عام 1995م، والذين تعود أصولهم إلى أسدود، والمجدل، وحمامة، ويافا، والجورة، وغيرها، وقد تقلص عدد السكان بعد خروج الآلاف منهم للسكن في مشاريع التوطين، مثل: مشروع الشيخ رضوان وكان الشرط الأساسي للحصول على منزل في المشروع هو أن يقوم المواطن بتسليم منزله في المخيم[4]، وقد بلغت مساحة المخيم عند الإنشاء بالدونم 747، حتى وصلت لعام 2000م 975 دونماً[5].

(1) مهنا، اعتماد، ولانج، اريكا: دراسة عن المرأة والعمل في مخيم الشاطئ للاجئين في قطاع غزة، ص 2.

(2) مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير منشورة، ص 95.

(3) شناعة، إياد: مخيمات اللاجئين في فلسطين (1950- 2000م)، رسالة دكتوراه، ص87.

(4) البغدادي، جمال: البعد السياسي في التشريعات وأثره على العمران، رسالة ماجستير منشورة، ص 83.

(5) شناعة، إياد: مخيمات اللاجئين في فلسطين (1950- 2000م)، رسالة دكتوراه، ص 40، 54.

أن ترتيب عدد سكان المخيمات في عام 1999م اختلف عما كان عليه عام 1958م، ففي سنة 1958م كان الترتيب تنازلياً على النحو التالي (جباليا- رفح- خان يونس- الشاطئ- النصيرات- البريج- المغازي- دير البلح)، أما في سنة 1999م فكان على النحو التالي (جباليا- رفح- الشاطئ- النصيرات- خان يونس- البريج- المغازي- دير البلح)، وبالتالي حافظت بعض المخيمات على ترتيبها مثل مخيم جباليا، ورفح، بينما تقدم مخيم الشاطئ في الترتيب[1].

وتعاني محافظات غزة من التزاحم السكاني إذ تبلغ نحو 13.6% من الغرف تحتوي على فرد واحد، ونحو 67.1% تحتوي على أكثر من فرد إلى 3.9 فرد، وبنسبة 19.2% للغرف التي تحتوي على أربعة أفراد فأكثر، ومعنى ذلك أن نحو 85% فأكثر من الغرف تحتوي على أكثر من فرد، أي ضعف العدد المتعارف عليه عالمياً [2].

التوزيع الجغرافي للاجئين في مخيم الشاطئ عام 2002م[3]:

اللاجئين المسجلون داخل المخيم	عدد اللاجئين	النسبة المئوية	نسبة اللاجئين من مجموع القطاع	خارج المخيم
	75.875	10.2	3.7	63692

وقد بلغت الكثافة السكانية في المخيم عام 2002م التالي[4]:

عدد السكان بالألف	المساحة بالدونم	النسبة من مساحة القطاع 360.000 دونم	الكثافة بالألف نسمة/ الدونم (بالألف)
75.875	975	%0.3	77.800

أما أعداد المواليد فقد تزايد في مخيم الشاطئ وكان بسبب القرب الجغرافي لمنطقة الخط الأخضر، وتوفر الخدمات داخل مدينة غزة، وهذا يسبب مناطق جذب سكاني[5].

---

(1) صالحة، رائد: الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، رسالة ماجستير، ص 37.

(2) المرجع السابق، ص 294.

(3) مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير منشورة، ص 95.

(4) المرجع السابق، ص101.

(5) شناعة، إياد: مخيمات اللاجئين في فلسطين (1950- 2000م)، رسالة دكتوراه، ص106، 109.

جدول يوضح عدد السكان في مخيم الشاطئ صادر عن بلدية غزة[1]:

الشاطئ	عدد السكان حسب احصائية 2008	الزيادة السكانية في سبع سنوات (3.3%سنوياً)	ناتج عدد السكان سنة 2015	الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع
	34988	8928	43916	54005

إحصائية بعدد سكان مخيم الشاطئ (2000- 2013م)[2]:

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
2000م	75.333	2007	81.535
2001م	74.739	2008	82.009
2002م	75.927	2009	83.196
2003م	77.315	2010	85.975
2004م	78.442	2011	88.445
2005م	79.566	2012	90.022
2006م	80.567	2013	89.592

الفئات العمرية في مخيم الشاطئ:

تتسم التركيبة الديموجرافية للمجتمع الفلسطيني بشكل عام بقاعدة عريضة تنخفض مع التقدم في العمر، ويعد مجتمع اللاجئين في محافظات غزة مجتمعاً فتياً، فقد بلغت نسبة الأفراد اللاجئين الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في الأراضي الفلسطينية 45.8%، أما اللاجئون الكبار الذين تبلغ أعمارهم عن 65 سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهم 2.8%،

وتظهر البيانات أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي فقد وصلت نسبة من هم دون الخامسة والثلاثين في عام 1984م حوالي 81.8% في قطاع غزة، وفي الوقت نفسه كانت نسبة من هم دون سن الخامسة في ارتفاع، حيث ارتفعت بين عامي 1977 و1986م بنسبة 17% في قطاع غزة، أما بالنسبة لمن هم دون الخامسة عشرة، فقد انخفضت عما كانت عليه في الستينات والسبعينات[3].

(1) موقع بلدية غزة: http://www.gaza-city.org/index.php?page=gazasite1

(2) تقرير صادر عن الأونروا في غزة، بيانات غير منشورة.

(3) عطايا، أمين: الواقع الديمغرافي والتوزع السكاني لفلسطيني قطاع غزة، مجلة صامد، ع 84، 1991م، ص 187.

وترى الباحثة بما أن الإحصائيات توضح أن المجتمع الفلسطيني في مخيم الشاطئ مجتمع فتي، فهو يؤدي إلى ارتفاع أعباء الأسرة الفلسطينية في المخيم ،وهذا يتعارض مع ظروف ومستوى المعيشة في ظل وجود الاحتلال، وتدني مستوى الخدمات المقدمة للفئة التي تمثل القاعدة الأساسية للسكان.

في العام 1989م بلغ عدد سكان المخيم 43,849لاجئاً منهم (42,541)لاجئاً مسجلاً، وكان عدد المواليد في تلك السنة هو 18,082،أما عد الأموات المسجلين تحت السنة هو (372)طفلاً

وقد توزع اللاجئون من سكان المخيم على الشكل التالي:[1]

رجال	فوق 16 سنة 13,219
نساء	فوق 16 سنة 12,700
أولاد	(من سنة–16 سنة)8,362
بنات	(من سنة–16 سنة)7,890
أطفال	(تحت سنة واحدة)370

جدول بعدد الأسر في مخيم الشاطئ حسب التجمع السكاني، وحجم الأسرة[2]:

1 شخص	2	3	4	5	6	7	+8	الأسر	عدد السكان
169	355	313	481	508	599	718	1.939	5.082	33.832

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد الأسر التي يتكون عدد أفرادها من ثمانية أشخاص فما فوق أكثر نسبة من حجم الأسر التي تقل عن ثمانية، وذلك يرجع إلى رغبة وحب الأسر العربية لكثرة الأولاد، وزيادة عدد النسب عندهم، ويبدو أن ذلك هو السائد بشكل كبير في المخيم.

الحالة الزواجية:

إن دراسة الحالة الزواجية في مجتمع ما لمن الأهمية الكبيرة بمكان لما للحالة الزواجية من تأثير كبير على التركيب العمري، والنمو السكاني في أي مجتمع كان، والحالة الزواجية تعني تقسيم السكان إلى متزوجين، ومطلقين، أو عزاب، أو أرامل وفيما يتعلق بالعزاب يمكن تقسيمهم

(1) قدسية، لبيب عبد السلام: موسوعة المخيمات الفلسطينية ،ج2،ص76.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007م (محافظة غزة)، ص 51.

إلى ثلاث فئات: الأشخاص الذين لم يبلغوا سن الزواج قانوناً، والبالغين الذين لم يتزوجوا ويرغبون في الزواج، وأولئك الذين وصلوا إلى سن الزواج ولكنهم لا يفكرون فيه، وتتابين النسب، ويعتبر سن الخامسة عشرة من العمر سن الزواج القانوني عند اللاجئين في قطاع غزة، وبناء عليه فإن 42.3% من إجمالي اللاجئين في قطاع غزة هم دون سن الزواج التقليدي[1].

وقد ساعد الزواج في تكريس العلاقات العشائرية والريفية في المخيم بشكل خاص، إذ تنطلق تلك العلاقة من خلال زواج أبناء العمومة، إلى أبناء الحمولة الواحدة، أبناء القرية الواحدة، وأخيراً أبناء المخيم الواحد، وعندما تتجاوز حدود المخيم، لوحظ أن الشكل السائد في العلاقة أن لاجئاً يتزوج من لاجئة[2].

جدول السكن الفلسطينيون (12 سنة فأكثر) في مخيم الشاطئ حسب التجمع السكاني، والجنس، والحالة الزوجية، 2007[3]:

لم يتزوج أبداً		عقد قرآن لأول مرة		متزوج		مطلق		أرمل		منفصل		غير مبين	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
5.216	4.382	161	139	5.316	5.417	28	176	64	672	3	16	4	15

يتضح من الجدول السابق:

1. ارتفاع عدد الحالات التي لم يسبق لها الزواج أبداً، ويمكن إرجاع الأمر إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المجتمع مثل: غلاء مهور، حيث وصلت عند الذكور 5.216، وعند الإناث 4.382 حالة.
2. أن عدد حالات الزواج في مخيم الشاطئ بلغت 5.316 حالة زواج بين الذكور، و5.417 بين الإناث.
3. بلغت عدد حالات الطلاق مجتمعة مع عدد الذكور والإناث 204 حالة ولكنها تعد منخفضة نوعاً ما إذا ما قورنت بحالات الزواج.
4. ارتفاع عدد الأرامل بين النساء حيث بلغت 672 حالة، أما عند الرجال فوصلت ل 64 حالة، ويمكن ارجاع السبب غالباً إلى أن المرأة بعد وفاة زوجها عنها تبقى دون زواج

(1) شناعة، إياد: مخيمات اللاجئين في فلسطين (1950– 2000م)، رسالة دكتوراه، ص 130.

(2) الموعد، حمد: خمسون عاماً من اللجوء المخيم والهوية الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصادي، ع 113، 1998م، ص 189.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007م (محافظة غزة)، ص 46.

ثانٍ لتربية أولادها، أو لكبر سنها فلا يمكن أن تتزوج من جديد، ولكن الرجل عند وفاة زوجته يتزوج بأخرى بغض النظر عن عمره.

5. نسبة النساء في مختلف التصنيفات السابقة كانت أعلى من نسبة الرجال، وممكن أن يرجع السبب إلى أن عدد النساء أكثر، أو أنه يمكن من الرجال المحصي عددهم يكون متزوج بأكثر من وحدة.

التركيبة السكانية حسب البلدة أو القرية الأصلية:

من يمر في أزقة المخيم يسمع لهجات مختلفة، ومن يتداخل مع قاطنيه يلمس اختلاف العادات الاجتماعية بينهم، وذلك يعود إلى اختلاف البلدات الأصلية للعائلات اللاجئة إليه، وذلك التنوع الجغرافي ساهم بشكل كبير في تنوع المخيم ثقافياً، واجتماعياً، وكذلك اقتصادياً[1].

وقد اشتهرت بعض العائلات بمهن خاصة بها، مثل أهل المجدل بالتجارة، بينما اشتهرت عائلات حمامة بالصيد، ورغم ذلك فإن التعايش بين أبناء المصيبة الواحدة والعلاقات الطيبة التي تربط بينهم وتعدد حالات المصاهرة، كلها كانت عوامل مؤثرة في تذويب الفوارق، والاختلافات بين قاطني مخيم الشاطئ[2].

وضم المخيم اللاجئين المهجرين من القرى والمدن الساحلية الواقعة في جنوب فلسطين ووسطها والتي تتبع أقضية غزة وبئر السبع ويافا والقليل منهم من منطقة الشمال، ومن هذه القرى والمدن: هربيا، وبربرة، وبرير، والجورة، ودمرة، والجية، وجولس، والمجدل، وحمامة، وأسدود، والبطاني، وعبدس، وسمسم، وهوج، وكرتية، والمسمية، واللد، والرملة، والخصاص، ويبنة[3]، كذلك من السوافير الشرقية، نعلية، حيفا، يافا، ودير سنيد[4].

وقد تجمع المهاجرون من كل منطقة هاجروا منها في مربع داخل المخيم، فمثلاً منطقة المجادلة فهي موجودة في شرق مخيم الشاطئ،وكان السكان يعملون بمهنة النسيج على النول،وبيع الأقمشة في محلات سوق فراس،وتلك المهنة كان يعملوا بها في بلدتهم الأصلية التي هاجروا منها، وتمركز أهل القرى في وسط المخيم، مثل: أهل بربرة، وبرير، واسدود، وبيت

(1) أبو جابر، إبراهيم، وحماد، حماد وآخرون: موسوعة إحياء الذاكرة الفلسطينية، جرح النكبة، ج3، ص 182.
(2) المرجع السابق، ص 182.
(3) السهلي، نبيل: اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة، ص 215.
(4) أبو جابر، إبراهيم، وحماد، حماد وآخرون: موسوعة إحياء الذاكرة الفلسطينية، جرح النكبة، ج3، ص 181.

جرجا، أهل حمامة تجمعوا في منطقة شاطئ البحر الغربية[1]، امتداداً من نادي الشاطئ على شاطئ البحر، وحتى نهاية الشارع المؤدي إلى المشتل في مخيم الشاطئ الشمالي، وقد كان يعمل أهالي حمامة بحرفة صيد السمك، وبيع الخضروات، والعمل في الزراعة لدى ملاك الأراضي في غزة[2].

وسكن البدو في وسط المخيم في منطقة تسمى (شارع حميد) وذلك لأن أغلب السكان في تلك المنطقة من عائلة حميد، ويسمون أيضاً بالعبيد؛ لأن هم يمتازون بالشرة السوداء الداكنة، وجميعهم يعملون بمعامل الحجارة ، وفي المخيم الغربي كان التجمع فيه لمهاجرين أهل يافا، وعندما أنشئ مخيم الشاطئ الشمالي كان هناك خليط من جميع البلدان والقرى المهجرة السابق ذكرها[3].

توزيع السكان في قطاع غزة وفقاً لأنماط السكن حسب الإحصاء الإسرائيلي لعام 1967م[4]:

التبيان	أصليون	لاجئون	المجموع
المناطق الحضرية	149.489	132.314	283.803
المخيمات خارج المدن	–	39.20	93.700
القرى الكبيرة	75.610	–	7.561
القرى الصغيرة	22.807	–	238.700
البدو	1.105	–	11.050
غير مصنفين	1.778	–	1.778
المجموع	183.740	172.521	356.361

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع عمر محمد صلاح بتاريخ 2015/8/25.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع ريا محمد الخواجا، بتاريخ 2015/9/10م.

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان عبد الرحيم راضي، بتاريخ 2015/12/10م.

(4) عطايا، أمين: الواقع الديمجرافي والتوزع السكاني لفلسطيني قطاع غزة، مجلة صامد، ع 84، 1991م، ص 192.

رغم أنه يوجد في قطاع غزة 4 مدن، و8 مخيمات للاجئين، فإن الاحتلال لم يكن يعطي أية معلومات حول التوزيع الاجتماعي للسكان في المدن والحواضر، وخارج إطار الحواضر، ولا توجد سوى تقديرات حول عدد سكان المدن والمخيمات في تلك الفترة[1].

عدد المواليد الأحياء والمسجلون، والوفيات المسجلة في مخيم الشاطئ، 1997- 2007م[2]:

السنة	عدد المواليد	عدد الوفيات
1997	992	4
1998	105	6
1999	104	2
2000	89	3
2001	63	4
2002	68	12
2003	68	67
2004	259	113
2005	408	140
2006	526	128
2007	659	4
المجموع	**3.341**	**474**

وقد اعتمدت الباحثة في الاحصائيات على توفر لها من مركز الإحصاء الفلسطيني، ويلاحظ من الجدول السابق اختلاف نسب المواليد، والوفيات في مخيم الشاطئ من سنة لأخرى، وخاصة في الوفيات حيث زادت من سنة لأخرى وممكن يرجع السبب لعوامل مثل الفقر، والحروب التي تعرض لها القطاع وتأثر بها مخيم الشاطئ.

(1) عطايا، أمين: الواقع الديمجرافي والتوزيع السكاني لفلسطيني قطاع غزة، مجلة صامد، ع 84، 1991م، ص 191.

(2) إحصائيات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دائرة النشر والتوثيق، بيانات غير منشورة، 2015م. وهذا لم تتوفر إحصائيات من الأعوام 2008م حتى 2013 وذلك لعدم توفرها في المركز.

الفصل الثانـي

الأوضاع الاجتـماعيـة في مخيـم الشاطـئ

(1949-2013م)

المبحث الأول: التركيبة المجتمعية في مخيم الشاطئ

المبحث الثاني: التراث الشعبي في مخيم الشاطئ

الفصل الثاني: الأوضاع الاجتماعية في مخيم الشاطئ

المبحث الأول: التركيبة المجتمعية في مخيم الشاطئ

انقسم المجتمع الفلسطيني بعد تهجيره من أرضه، وتركه كل ما يملك وراءه، إلى طبقات كانت غالبيتها في البداية فقراء، بسبب ما فرضته عليه ظروف التهجير بعد النكبة التي تعرضت لها فلسطين على إثر هزيمة عام 1948م، حيث انعكست الأوضاع الاقتصادية على حياة السكان ومستوى معيشتهم، لذلك يتناول هذا المبحث الذي بعنوان "التركيبة المجتمعية في مخيم الشاطئ" لدراسة الطبقات التي انقسم إليها مخيم الشاطئ، من فلاحين وعمال، وحرفيين، وشكل الأسرة في المخيم، بالإضافة إلى دور المرأة.

أن الأوضاع الاجتماعية لأي بلد في العالم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع الاقتصادية فيه، وكذلك قطاع غزة، فإن الأوضاع الاجتماعية فيه لا تختلف كثيراً عن الأوضاع الاقتصادية التي تسود في مخيم الشاطئ، كما أنها تشكلت من عنصرين أساسيين هما: العلاقات الاجتماعية بين سكان القطاع قبل عام 1948م، والأوضاع الاجتماعية التي استجدت على السكان الأصليين بعد نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين إلى القطاع، والذين يشكلون 63% من سكان القطاع حسب تعداد عام 1953م، وعلى ذلك الأساس فإن المجتمع الغزي أخذ يتكون من السكان الأصليين ومن اللاجئين، الذين ينتمون إلى الشرائح التالية: سكان الحضر، سكان الريف، والبدو[1].

حافظت العلاقات الاجتماعية للاجئين الناتجة عن الانتماء للأسرة، أو الحمولة، أو القرية على تواجدها في حياة اللاجئين حيث قام اللاجئون بتنظيم صفوفهم في التجمعات السكنية التي أعدت لهم بمساعدة وكالة الغوث حسب نمط معيشتهم وحياتهم قبل الهجرة عام 1948م، وقد ساهمت عدة دوافع لإيجاد هذا التنظيم الاجتماعي العفوي لدى اللاجئين أهمها حياة اللاجئ المتعرضة للأخطار المختلفة والتي قد يفشلها التضامن الأسري والعشائري في حالة تماسكه واستمراره عدا عن التعاون الاقتصادي فيما بين أفراد العائلة، أو الحمولة، أو أبناء القرية الذي خفف من شدة الوضع الاقتصادي القائم[2].

(1) قدسية، لبيب: موسوعة المخيمات الفلسطينية، ج2 قطاع غزة، ص 27.

(2) أبو كامش، إبراهيم: التركيب الطبقي في الضفة والقطاع 1948– 1967م، ص 102.

الطبقات الاجتماعية:

يتكون أي مجتمع من المجتمعات من عدة طبقات، لكن ظروف المخيم وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية تحت الاحتلال، جعلت منه حالة اجتماعية متميزة.

كان الطابع العام في المخيم يغلب عليه الفقر المدقع لأن المهاجرين الذين سكنوا في المخيم تركوا أموالهم وأراضيهم وكل ما يملكون في البلاد التي نزحوا وهاجروا منها نتيجة طرد الاحتلال لهم من ديارهم، فلم يكن يتوفر للشخص أي ممتلكات تخصه ليعتاش منها إلا على ما كانت تقوم الأونروا بإعطائه من مواد تموينية للعائلة ليعتاشوا منها.

كانت الناحية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة حتى عام 1948م جزءاً مكملاً للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، ولكن بعد النكبة أصبح القطاع عاجزاً عن توفير المقومات الاقتصادية اللازمة لتأمين الحد الأدنى من شروط الحياة لسكانه الذين أصبح تعدادهم عام 1952م (294603) نسمة منهم 201173 لاجئاً، الأغلبية الساحقة منهم تنتمي إلى الشرائح الفقيرة جداً من فلاحي القرى، أو بادية بئر السبع، ولم يعد التقسيم الاجتماعي قائماً على أساس مجموعتين منقسمتين إلى لاجئين ومواطنين، وأصبح من الواضح أن عوامل التداخل الموضوعية قد فرضت نفسها في سياق التطور العام ليصبح الحديث عن توزع السكان في السلم الطبقي أو الاجتماعي عنواناً لهذه المرحلة دون أن ينفي هذا الوضع خصوصية اللاجئين ودورهم المميز[1].

متعلمون:

إن دراسة الحالة التعليمية لأي مجتمع كان إنما يمكن الوصول من خلالها إلى توجه المجتمع وسياسة التعليم التي تسوده، حيث تشمل تلك الدراسات توزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة، أو سن الخامسة عشرة فأكثر حسب درجة الإلمام بالقراءة والكتابة، حيث إن تلك المؤشرات تعبر عن مستوى المعيشة، وتعتبر مقياساً للحكم على التطور الثقافي، والاجتماعي، وتنبئ بالاتجاهات التعليمية المستقبلية وفقاً للخطط الموضوعة فالدول التي تتزايد فيها نسبة الأمية تكون بيانات التركيب السكاني حسب الحالة التعليمية تكون ذات فائدة مباشرة في التخطيط نحو مكافحة الأمية[2].

(1) عايد، خالد: الانتفاضة الثورية في فلسطين الأبعاد الداخلية، ص 60.

(2) شناعة، إياد: مخيمات اللاجئين في فلسطين (1950– 2000م)، رسالة دكتوراه، ص 131.

وقد ازدهر التعليم في فترة التسعينات والثمانينات، وأصبح الأولاد والبنات على حد سواء يتعلمون، وبعد أن تخرجوا عملوا داخل القطاع وخارجه، وزادت مع السنوات أعداد المتعلمين في المخيم بأعداد كبيرة[1]، حيث انتشر في المخيم نسبة كبيرة من المتعلمين في الجامعات، والمعاهد، الذين تخرجوا من الجامعات وعملوا بالوظائف الحكومية، والأونروا، والمؤسسات الخاصة[2].

وقد أثر التعليم على الحراك الاجتماعي، والاقتصادي في المخيم، وأصبح في إمكانية الأهالي تعليم أولادهم، خاصة بعد ذهاب بعضهم للعمل في الخليج، وتغيرت الحياة داخل المنازل نوعاً ما، حيث تحسنت أوضاعهم المعيشية في المأكل، والمشرب، والملبس، وتغير سقف البيت من القرميد إلى الاسبست، وصارت أحوال الناس أفضل من ذي قبل[3].

إحصائية بعدد السكان المتعلمين وغير المتعلمين في مخيم الشاطئ[4]:

الجنس	فئة العمر	أمي	غير أمي	المجموع
ذكر	14 -10	11	2.585	2.597
	19 -15	22	2.215	2.238
	24 -20	16	1.498	1.514
	29 -25	13	1.059	1.072
	34 -30	10	997	1.007
	39 -35	9	771	780
	44 -40	9	859	868
	49 -45	10	624	634
	54 -50	5	338	343
	59 -55	7	238	245
	64 -60	12	157	169
	69 -65	10	81	91
	74 -70	49	79	128

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة محمد جودت الخطيب بتاريخ 2015/7/25

(2) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع إنعام محمود لبد بتاريخ2015/5/20

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع عمر محمد صلاح بتاريخ 2015/8/25.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م، رام الله.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الأمية منخفضة جداً في مخيم الشاطئ، وارتفاع نسبة المتعلمين، وذلك يدل على اهتمام الأهالي بالتعليم من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب.

فئة العمال:

عمل معظم سكان مخيم الشاطئ بالمهن البسيطة، ومع ذلك فقد كان هناك طبقة من التجار الذين هاجروا من بلدانهم الأصلية وسكنوا المخيم، واستمروا في مهنتهم فقاموا بإنشاء أسواق خاصة بهم ولا أدل على ذلك من مهاجري مدينة المجدل الذين اشتغلوا ببيع القماش في سوق فراسن مثل: عائلة حمدونة، وعائلة المدهون، وعائلة لبد، وعائلة زقوت، وكان الغالبية لا يحمل إلا شهادة الابتدائية، أو الإعدادية وقامت الوكالة بتعيينهم في بعض الوظائف[1].
وبعد قدوم السلطة الفلسطينية انتشرت نسبة التجار بشكل كبير حتى وصل الأمر إلى استيراد التاجر بعض السلع من الدول الأجنبية، والعربية، وبيعها في مناطق القطاع[2].

وتقسم فئة العمال إلى قسمين:

العمال المهرة:

وهم أصحاب الخبرات الفنية المحددة في الصناعة، والزراعة، والخدمات، والأغلبية الساحقة من العمال الفنيين هم من اللاجئين، وقد استوعبت وكالة الغوث جزءاً منهم في منشآتها حيث عمل عدد منهم في الورش الفنية، مثل: الحدادة، والسباكة، والنجارة، وورش تصليح السيارات، وقد ضم العمال في صفوفهم عمال الحرف والصناعات اليدوية (غزل، ونسيج، وخيزران، وفخار) أما عدد العمال المهرة والفنيين من سكان القطاع الأصليين فهم قليلون[3].

العمال غير المهرة:

ويشكلون الأغلبية الساحقة من الطبقة العاملة في القطاع ومعظمهم من اللاجئين نظراً إلى أن السكان الأصليين كانوا من الفلاحين، ويمتلكون مساحات من الأراضي تتابين في أحجامها مما جعلهم ينكبون على العمل في أراضيهم الزراعية ولا يعني ذلك انعدام الطبقة العاملة

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع محمد جودت الخطيب بتاريخ 2015/7/25.
(2) مقابلة أشفوية أجرتها الباحثة مع جمال أحمد أبو حشيش،بتاريخ2015/9/4،رئيس نادي الجمعية الإسلامية في فترة الثمانينات.
(3) أبو كامش، إبراهيم: التركيب الطبقي في الضفة الغربية والقطاع 1948-1967م، ص 121.

في صفوفهم، وقد عمل العمال غير فنيين في شق الطرق والبناء، والخدمات، والزراعة، والعمل اليدوي، والموسمي المؤقت[1].

كان السكان حتى بداية الانتفاضة الأولى يعملون في بعض الحرف، و وظائف الوكالة، والحكومة، والذهاب للعمل في داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، فارتفع مستوى المعيشة نوعاً ما فأصبح أفضل من ذي قبل، وتحسن الوضع المادي في المخيم للسكان فأصبح بإمكانهم تعليم أبناءهم، أولئك الذين بعد تخرجهم أسهموا بشكل فعال في رفع مستوى المعيشة داخل المخيم عن طريق الحوالات التي كانوا يرسلونها لذويهم.

وقد بلغ عدد العمال في مخيمات قطاع غزة عام 1988م[2]:

اسم المخيم	عدد العمال (بالآلاف)
جباليا	10
مخيم الشاطئ	7
رفح	7
البريج	3
النصيرات	5
المغازي	1
دير البلح	1
خان يونس	6
المجموع	40

يلاحظ من الجدول السابق أن مخيم جباليا قد احتل المركز الأول بعدد العمال العاملين في مخيمات القطاع ثم جاء من بعده مخيم الشاطئ ورفح وكان النسبة الأقل من نصيب المغازي ودير البلح.

عدد المنشآت العاملة والمشتغلين فيها في القطاع الخاص، والقطاع الأهلي، والشركات الحكومية في محافظة غزة حسب التجمع السكاني بمخيم الشاطئ لعام 2007م[3]:

(1) أبو كامش، إبراهيم: التركيب الطبقي في الضفة الغربية والقطاع 1948-1967م ، ص 121.

(2) الصوباني: صلاح: أوضاع مخيمات قطاع غزة ومشاريع التوطين، مجلة صامد الاقتصادي، ع 84، 1991م، ص 142.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007م (محافظة غزة)، ص 58.

عدد المنشآت	عدد المشتغلين	ذكور	إناث
652	1.156	1.025	131

عدد المنشآت العاملة في مخيم الشاطئ حسب الأنشطة الاقتصادية عام 2012- 2013م[1]:

النشاط الاقتصادي	حكومة مركزية	خاص وطني	وكالة غوث
التعليم قبل الأساسي والتعليم الأساسي	-	4	6
التعليم الثانوي العام	1	-	-
أنشطة العيادات الطبية وعيادات الأسنان	-	9	1
الأنشطة الأخرى المتصلة بصحة الإنسان	-	3	-
أنشطة الرعاية مع الإقامة للمتخلفين عقلياً والمرضى النفسيين والمدمنين	-	1	-

المزارعون:

هم شريحة متماسكة داخلياً بسبب صغر حجمها، وعملها موسمي، وقد كان الفلاحون صغار الملاك يعملون في الأرض بأنفسهم وبمساعدة أفراد الأسرة لهذا فإن حجم العمل المطلوب في الملكيات الصغيرة محدود إضافة إلى أن الفلاحين لم يكن بإمكانهم تحمل تكاليف إضافية للعمل المأجور، وفي حالات قليلة تم الاستعانة ببعض العمال الزراعيين المأجورين خاصة في موسم الحصاد، أو قطف ثمار الفواكه، بالإضافة إلى تدني إنتاج الملكيات الصغيرة، وبعكس ذلك قام كبار الملاكين، وأصحاب البيارات باستخدام العمال الزراعيين موسمياً وعلى نطاق واسع وقد ظهر معظم العمال الزراعيين من بين صفوف اللاجئين لانحدارهم من أصول فلاحية ريفية، وبسبب الفائض الضخم من العمالة وارتفاع البطالة[2].

وقد كان أغلب سكان المخيم من طبقة المزارعين الذين يذهبون من المخيم للعمل في أراضي قطاع غزة عند أصحاب الأراضي الزراعية مثل: قطف الحمضيات، وزراعة الخضار، والفواكه، مقابل مبلغ متدنٍ من المال يسد بها حاجة أسرته[3].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعداد المنشآت 2012- 2013م، رام الله.

(2) أبو كامش، إبراهيم: التركيب الطبقي في الضفة الغربية والقطاع 1948-1967م، ص 121- 122.

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع عبد الله أبو حلبية، بتاريخ 2015/8/25م،رئيس لجنة القدس.

الأسرة في المخيم:

قسّم العلماء الأسرة إلى: الأسرة النواة: وهي الأسرة المكونة من الزوجين وأطفالهم، وتتسم بسمات الجماعات الأولية، وهي النمط الشائع في معظم الدول الأجنبية، وتقل في الدول العربية، وتتسم الوحدة الأسرية بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة بسبب صغرها حجمها، كذلك بالاستقلالية.

الأسرة الممتدة: هي الأسرة التي تقوم على عدة وحدات أسرية تجمعها الإقامة المشتركة والقرابة الدموية، وتتنوع إلى أسرة ممتدة بسيطة تضم الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم، وأسرة ممتدة مركبة تضم الأجداد والزوجين والأبناء، والأبناء وزوجاتهم والأحفاد والأصهار والأعمام، وهي تعتبر وحدة اجتماعية مستمرة لما لا نهاية حيث تتكون من ثلاثة أجيال وأكثر.

الأسرة المشتركة: وهي الأسرة التي تقوم على عدة وحدات أسرية ترتبط من خلال خط الأب، أو الأم، أو الأخ، والأخت، وتجمعهم الإقامة المشتركة والالتزامات الاجتماعية والاقتصادية[1].

تتميز الأسرة في المخيم بأنها أسرة ممتدة، حيث يعيش داخل الأسرة في منزل المخيم الأب، والأم، والأخوة، والأخوات وعندما يكبر الأولاد الذكور يتزوجون داخل المنزل، فقد كان يصل عدد الذكور المتزوجين داخل المنزل الواحد إلى ستة ذكور فلكل شخص متزوج له غرفة خاصة به، وبزوجته وأولاده، وكان أفراد الأسرة يتناولون طعامهم وشرابهم على مائدة واحدة، وكان الوالد هو المسؤول عن أولاده المتزوجين، ويقوم أبناؤه بإعطائه النقود التي يقوم بتوفيرها من عمله، أما الأم هي التي تقوم بطهي الطعام وتشترك زوجات الابن بمساعدة الأم في عمل المنزل من ترتيب وتنظيف الأطباق والغسيل في عمل الطعام[2].

ولكن في أواخر الثمانينات أصبحت العائلات مكونة من أسر نووية، فقد تغير الوضع في المخيم حيث أصبح بإمكان الابن المتزوج في منزل الأسرة أن يقوم بشراء منزل له، ويسكن هو وزوجته وأولاده فيه، وعندما جاءت السلطة في منتصف وأواخر التسعينات بدأ سكان المخيم ببناء المنزل من طوابق ويقوم الابن المتزوج ببناء شقة له والسكن مع زوجته وأولاده، وقد انتشرت مشاريع الإسكان على أطراف وضواحي مخيم الشاطئ من ضمنها العمارات، مثل العمارات

(1) موقع ويكيبيديا.

(2) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع محمد جوادالخطيب، بتاريخ 2015/9/3.

المجاورة للمشتل في الجهة الشمالية من مخيم الشاطئ، وكان يقوم الشخص الذي يتوفر لديه مصدر دخل بشراء سكن والعيش في تلك المساكن[1]

الحمايل:

وهي مجموعة من العائلات، والعائلة تضم مجموعة من الأسر، غالباً تضم الأقارب من الأب، ويسكنون في منطقة واحدة، وتتميز بقوة الروابط بينهم، ويوجد في مخيم الشاطئ عائلات كبيرة جداً، تتبع اليها عائلات فرعية، مثل:

-عائلة المدهون وهم مهاجرون من مدينة المجدل، ويتبعها عائلة موسى، وحسونة، وحلفص، والنوري، زوانة، أما عائلة رضوان، فيتبع منها عائلة الشيخ يوسف، قزاعر، خضرة، وكذلك حمولة زقوت ويتبعها الزُقر، حسين، الحناوي، الددّح والبيك.

-عائلة عوض من المجدل تتفرع إلى عائلة الزيناتي، قدورة، العوضي والصوص.

-عائلة بعلوشة تتفرع إلى عائلة أبو صبع، حنوش، زنين، جنوح، وأبو الجليل.

- حمولة المقادمة من بيت دراس ومنهم عائلة نصار، مصلح، عليان، أما من الذين هاجروا من مدينة الفالوجة حمولة عقيلان، وتضم عائلة عيسى، وشحادة، وأبو خاطر[2].

-حمولة مقداد، وتضم: عائلة الأخشم، حسونة، الهباش، البوجي، عبد الحميد.

-حمولة كلاب وتضم عدة عائلات منها: أبو عودة، أبو عبيد، شبير، المسارعي، أبو حمادة، نسمان، صلاح، القوقا، الحسني، نبهان، حمولة عوض، وتضم قاعود، وعوض، بالإضافة إلى حمولة العمري، ومنها: طالب، النجار، العمري، وحمولة صقر، ويتبعها شحادة، وحمولة الشوام، ومنها شامية، والسر[3].

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع أحمد أبو حلبية، بتاريخ 2015/8/25م.

(2) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع محمد جودت الخطيب، بتاريخ 2015/7/25.

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع عاطف عبد الله أبو حمادة، (مسؤول لجنة شؤون اللاجئين في مخيم الشاطئ)، بتاريخ 2015/12/14م.

ومن حمائل بربرة، أحمد، نصار، عايش، عائلة صالح، عائلة أبو نحل، عائلة الأشقر، عائلة عدوان، أما من عائلة أحمد فتضم: صباح، رمضان، عيسى، حمدان، الشيخ أبو يونس، حماد، حلاوة، محمد، أبو صالح، علي[1].

دور المخاتير في المخيم (1951 – 1967):

كان للمختار دور كبير في المخيم حيث كان لكل بلدة مجموعة من المخاتير من العائلات الرئيسة الكبيرة، ويبلغ عددهم أحياناً أربعة أو خمسة مخاتير، وكان من وظائفهم ترتيب الأمور مع وكالة الغوث من ناحية توزيع التموين، ومراكز التغذية الموجودة في المخيم، حيث تعود وكالة الغوث للمختار لتحدد عدد أفراد كل عائلة وعلى أساس العدد تقوم وكالة الغوث بتوزيع الغرف السكنية، بالرجوع للمختار، وفي حالة الزواج يقوم المختار بإعداد مزبطة (وثيقة التعريف بالزوج والزوجة)[2].وفي فترة الحكم المصري كانت تلجأ الحكومة المصرية إليهم لتمثيل فلسطين في المناسبات.

دور المخاتير في المخيم (1967 – 1987م):

بعد حرب 1967م، أصبح قطاع غزة خاضعا للإدارة الاسرائيلية العسكرية بالإضافة لإدارة الأونروا وقد سعى كل منهما للحصول على تعاون فئة مختارة من الوجهاء من أجل ايصال الأوامر والتعليمات للسكان، وباستثناء بعض الاستقلالية التي كانوا ينعمون بها[3]، وكان يلجأ إليهم الاحتلال عند رغبته في هدم منزل، أو سجن مواطن، فيقوم المختار إبلاغ أصحاب الشأن بالأمر، ولكن برز دور وطني للمخاتير بعدم التعامل مع الاحتلال بأي شكل من الأشكال، حتى اقتصر دور المختار على أمور الزواج، وحل المشاكل العائلية، وكان لكل بلدة منها مختار حتى بداية الثمانينات، ثم ازداد عددهم فكان لكل حمولة مختار[4].

---

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع سهيل محمود أحمد، مسؤول في دائرة شؤون اللاجئين بمخيم الشاطئ بتاريخ 2015/12/14م.

(2) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان عبد الرحيم راضي بتاريخ 2015/12/10

(3) حنفي، ساري: ادارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المشرق العربي، ص9

(4) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع موفق عبد الرحمن حميد، بتاريخ 2015/12/3م.

وكان من أعمال المخاتير حل الخلافات العائلية، مثل وجه منع الشر، وتلثيم العطوة، الكفل والكفلاء، نقل الجيرة[1]، والتنسيق مع البلدية في المشاكل الكبرى التي تخص المخيم، ومن أشهر هؤلاء المخاتير المختار ذيب الهربيطي، وهو من قرية حمامة[2]، ومختار عائلة عبيد هو عطية عبيد، ومختار عائلة غانم عبد الوهاب غانم، وكان مختار الكوفخة عبد الله الغرباوي، أما عائلة حميد شحادة حميد، ومختار عائلة الغول الحاج فارس الغول[3].

دور المخاتير في المخيم (1987 – 1994م):

نتيجة لوجود الانتفاضة في المخيم وعدم وجود مراكز شرطة في المخيم تكونت لجنة من مخاتير المخيم أطلقت على نفسها لجنة اصلاح مخيم الشاطئ، حيث كانت تقوم بحل المشاكل والنزاعات بدلا من مراكز الشرطة التي تم اغلاقها من قبل شباب الانتفاضة، وقامت هذه اللجنة بانتهاج القضاء العشائري بين سكان المخيم.

حيث كان القضاء العشائري يرتكز على مجموعة قوانين اجتماعية غير مكتوبة معترف بها، وتحترم من قبل جميع الفئات، فكل مشكلة لها حل بالقضاء العشائري، ويقوم بها أناس يسمون بمشايخ العشائر وهم معروفون من قبل المجتمع ولكل جريمة قانون وحق بمقداره تقريباً، وكان الصلح هو السائد في الغالب، فعند وقوع مشكلة يسرع أصحاب الحادثة بإرسال عدد من رجال الإصلاح؛ لمحاولة أخذ تهدئة الأمور بين الطرفين، ويتوجب على الرجال المتهمين أن يغادروا منازلهم حتى تهدأ الأحوال تسمى عطوة، وهي في العرف العشائري عبارة عن هدنة وصك اتفاق من أجل المباشرة في خطوات الصلح وحل الخلاف بين الطرفين[4].

وقامت رابطة علماء فلسطين بتكوين لجان اصلاح لكل منطقة في قطاع غزة، ومن ضمن تلك المناطق لجنة إصلاح مخيم الشاطئ، وتقع اللجنة مقابل مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة (د، هـ)، ويمثل رئيس اللجنة السيد محمد سلمان بارود، ونائبه خميس ماضي، ويوجد أيضاً ثلاثة عشر عضواً يمثلون الرابطة، وهم عدنان علي أبو عودة، عبد الرؤوف يوسف الغول، كمال محمد أبو ريالة، محمد إسماعيل العربيد، علي حسن الحمامي، جمال فؤاد الغرة، وعبد السلام حمودة الدلو... الخ[5].

---

(1))رواية شفوية أجرتها الباحثة مع عبد الفتاح حميد بتاريخ 2015/10/5.

(2) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان عبد الرحيم راضي بتاريخ 2015/12/10.

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع موفق عبد الرحمن حميد، بتاريخ 2015/12/3م.

(4) حمدان، عمر: العمارة الشعبية في فلسطين، ص 92.

(5) رابطة علماء فلسطين: دليل لجان الإصلاح 1434هـ- 2012م، غزة، ص 18.

وكانت مهام لجنة الإصلاح في المخيم ما يلي:

- إصلاح ذات البين بين المتشاجرين من العائلات والأشخاص وذلك لتخفيف العبء عن الشرطة الفلسطينية.
- حل النزاعات بين الأزواج عن طريق إصلاح المشاكل بينهم، وإرجاع الزوجة إلى زوجها والسعي لعدم وقوع الطلاق بينهما.
- حل المشاكل التي تحدث جراء حوادث الطرق.
- التدخل عن حدوث قتل فتتدخل اللجنة بين عائلتي القاتل والمقتول لمحاولة حل المشكلة وتكون في البداية عطوة لمدة ثلاثة أيام، ثم تحل الأمر بما يحكم به الشرع، ويعوض عائلة المقتول[1].

دور المخاتير في المخيم (1994 – 2013):

بدأ دور المخاتير في المخيم يتضاءل نتيجة انشاء منظمة التحرير الفلسطينية(دائرة شئون اللاجئين) المتعلقة باللاجئين وهي اللجنة الشعبية للاجئين وتأسست عام 1996 وهي تابعة لدائرة شئون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية وتعمل على حماية حقوق اللاجئين السياسية وتوعية اللاجئين بحق العودة والمساعدة في تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ولمسئول عنها حاليا هو الدكتور عاطف أبو حمادة[2] ويعمل محاضر بجامعة القدس المفتوحة، ومن المشاريع التي أنجزتها الدائرة المساعدات الطارئة بالتعاون مع وزارة الأشغال ومصلحة المياه ووزارة الحكم المحلي، وتتكون هذه اللجنة من 13 عضوا ويتمتعون غالبا برصيد اجتماعي وثقافي أو بتاريخ عسكري ووطني، أو كانوا معتقلين سابقين.[3]

الدواوين في المخيم:

كان لأغلب المخاتير في المخيم ديوان تجتمع فيه العائلة لمناقشة بعض المشاكل التي تواجه العائلة أو عند وجود مناسبات اجتماعية وأهم هذه الدواوين ديوان آل حميد وديوان آل الغول[4].

ومن المؤشرات الاجتماعية بين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، الحفاظ على وحدة العشيرة، أو الحمولة داخل المخيمات وخارجها بشكل يتيح لأبناء العائلة التواصل والتزاوج، ناهيك عن حديث الذكريات والنكبة، وتبعياتها، والعادات والتقاليد من عرس ومواساة، وغيرها حيث تنقسم مخيمات قطاع غزة شأنها شِأن المخيمات الفلسطينية خارج فلسطين وداخلها، لتشمل حارات،

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد إسماعيل العربيد، 2015/8/15م.

(2))رواية شفوية أجرتها الباحثة مع عاطف أبو حمادة بتاريخ: 2015/12/14

(3)) حنفي، ساري: مرجع سابق، ص 10، 11 .

(4) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع محمد جواد الخطيب ، بتاريخ 2015/9/3م.

وكل حارة تضم لاجئين من قرية أو بلدة معينة في منطقة المنشأ قبل النكبة، ويوجد توزيع في مخيمات قطاع غزة من أصل اللد، وبئر السبع، ويافا، وغيرها من المناطق التي تم الإبعاد القسري عنها عام 1948م[1].

وكإطار للعلاقات التقليدية التي أعيد إنتاجها داخل الخيام وتأكيداً على معنى الوجود لدى اللاجئين المربط بالماضي الذي يصعب تخيل التنازل عنه، ويأتي تقسيم المخيم قريباً من التقسيمات التقليدية للبشر المنقسمين بين ريف، وحضر، وبدو، حيث أن التقسمات داخل المخيم من النواحي الاقتصادية مقسمة حسب التقسيمات التقليدية، مثل: التقسيمات الزراعية والتي يمكن تصنيفها بالريفية، وأهل الحضر الذين يعلمون بالتجارة والصناعة والإنتاج، ومنهم من يعمل بتربية الماشية والتي تأخذ طابع البداوة، حيث تلعب في عملية التمييز بين تلك الأصناف الثلاثة: وسائل الإنتاج، والعلاقات الاجتماعية الناشئة عنه وروابط القرابة[2].

العلاقات الإجتماعية في المخيم:

تميزت العلاقات الاجتماعية في مخيم الشاطئ منذ إنشاءه حتى عام 1967م بأنها مترابطة جداً، يسودها المحبة والألفة والتعاون يشاركون بعضهم بعضاً في الأفراح والأتراح.

وازدادت في فترة الانتفاضة العلاقات الاجتماعية ترابطاً بين أبناء المخيم والعائلات وذلك نتيجة حدوث الانتفاضة 1987م فكان هناك الشهداء، والجرحى، والأسرى، نتيجة ذلك كان السكان يشعرون بآلام غيرهم من الأسر، فأصبحت الأفراح والمناسبات لها طابع خاص، وأُلغيت الاحتفال بالمناسبات، مثل: الطهور، وأصبحت العروس عندما يأتي أهل العريس لأخذها إلى بيت زوجها بدون غناء، أو احتفالات، وتأتي أم العريس والعريس، وأخواته فقط لأخذها من بيت أهلها[3].

ومع ازدياد عدد السكان خاصة بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية ونتيجة لضغوطات الحياة وتعقيداتها والولاءات والانتماءات السياسية داخل المخيم كل ذلك أدى إلى انحصار العلاقات الاجتماعية بين الأسر فاختصرت العلاقات داخل المخيم على المناسبات.

---

(1) السهلي، نبيل: اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة 1948– 1999م، مجلة صامد الاقتصادي، ع 119، 2000م، ص 222.

(2) شناعة، إياد: مخيمات اللاجئين في فلسطين (1950– 2000م)، رسالة دكتوراه، ص 57.

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع دلال محمد حجازي، بتاريخ 2015/5/20.

ومع ازياد عدد السكان خاصة في فترة قدوم السلطة أصبحت المرأة تعمل إلى جانب الرجل، ولا يوجد لديها الوقت الكافي للاختلاط بالجيران لفترة طويلة، مما أدى تقليل العلاقات الاجتماعية في المخيم، وأصبح الجيران يتعاملون مع بعضهم البعض فقط في المناسبات، الفرح، أو المآتم، وأيضاً نتيجة ضغوطات الحياة في المخيم، وتعقد الحياة فيه حتى الأخ الذي يسكن في نفس المنزل أصبح يتعامل مع أخيه بعد فترة لأن كل شخص مشغول بعمله، وتوفير سُبل العيش والحياة له ولعائلته[1].

كما انحصرت العلاقات الاجتماعية بين الأسر بعد أن أصبح هناك تيارات مختلفة في المخيم، وانتماءات متعددة في السياسة، حيث أصبح في العائلة الواحدة كل شخص من الأبناء له انتماء لحركة مختلفة عن الاخر[2].

التكافل الاجتماعي في المخيم:

كانت عادة التكافل الاجتماعي منتشرة في المخيم في فترة الستينات، والسبعينات حيث كان يقوم رجال المخيم بالذهاب والتجمع في المناسبات الدينية، مثل: شهر رمضان التجمع في الدواوين العائلية، وإحضار الإفطار، حيث يقوم كل شخص يحضر ما قامت عائلته بتحضيره من طعام، وقد زادت عملية التكافل الاجتماعي في الانتفاضة الأولى عام 1987م، فعندما يحاصر المخيم من قبل قوات الاحتلال يقوم بعض الأشخاص الأغنياء من خارج المخيم، وإحضار الطعام والشراب، والكوبونات الغذائية لسكان المخيم، وتوزيعها لسكان المخيم[3].

وحتى بداية التسعينات كان في المخيم مراكز للتكافل الاجتماعي على سبيل المثال، كان هناك مركز للتكافل في ديوان آل حميد، ويقوم الأشخاص بتوزيع المواد الغذائية للسكان، وخصوصاً الحالات الفقيرة، ومنذ قدوم السلطة أصبح يشرف على شؤون المخيم جمعيات خيرية[4].

---

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع ذكية أحمد طافش، بتاريخ 2015/2/15م.

(2) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع محمد جواد الخطيب، بتاريخ 2015/9/3م.

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع موفق حميد بتاريخ 2015/12/3م.

(4) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع موفق عبد الرحمن حميد بتاريخ 2015/12/3م.

مكانة المرأة في المخيم:

دور المرأة التعليمي:

لم يكن في بداية الهجرة للمرأة دور يذكر، أو مميز، فمهمتها تنحصر في تربية الأولاد، وتجهيز الطعام، والاهتمام بشؤون البيت بشكل عام، ولكن بعد انتشار التعليم أخذت مكانة المرأة بالتحسن، خاصة لدورها في مختلف نواحي الحياة الفلسطينية، كذلك لمساهمتها الفعّالة في القضية الفلسطينية[1].

تأثرت المرأة الفلسطينية بالوضع السائد في غزة، فبعد أن كان ينظر إليها كوسيلة إنجاب وخادمة في البيت، وإلى الفتاة بأنه قليلة النفع في المجتمع، إلى أن تدخل بيت الزوجية لتحقق ذاتها كزوجة وأم، وتغيرت هذه الأوضاع نتيجة تعلم الفتاة ودخولها سلك الوظائف بحيث صارت الأسرة تعتمد أحياناً على راتبها، وبذلك شعرت الفتاة بأهميتها واكتسبت ثقة بنفسها وقدرة على التحرك في مجتمعها، فدخلت كليات الحقوق، والطب، والصيدلة، بالإضافة إلى كليات الآداب والتربية، وبدأ المجتمع الغزي يشهد طبيبات ومعلمات وممرضات[2].

خاصة بعد إدراكها حاجتها للعلم، والمتعلمين، وأصرت على النهوض بالمجتمع خاصة بعد وقوع القطاع تحت الاحتلال، وقد بلغ وقد تعرضت المعلمات والطالبات لمضايقات من الاحتلال الإسرائيلي، مثل: الضرب المبرح للمعلمة، والطالبة، القتل والاصابات، والاعتقالات، وقد ساهمت المرأة في فترة الانتفاضة في تعليم الطالبات وذلك بفتح المراكز المختلفة، وتوفير الإشراف عليها في البيوت والجمعيات والمساجد، لمحاربة الأمية والعمل على توعية الأجيال، ورغم الملاحقات والمداهمات إلا أنها بقيت تعمل على نشر التعليم[3].

وتنوع نشاط المرأة في القطاع عامة، وفي المخيم خاصة، فكان لها مؤسسات خاصة بها، مثل:

- مركز البرامج النسائية في مخيم الشاطيء:

وهو مركز خدماتي اجتماعي غير ربحي يهتم بتطوير وابتكارات قدرات المرأة المهنية والثقافية والاجتماعية والتربوية، وقد أسس ذلك المركز عام 1952م من قبل وكالة الغوث الدولية ،وتم تطويره وبناؤه عام 1995م،بتبرع من الحكومة الايطالية، حيث يحتفظ المركز بمكانه كمركز

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع عمر محمد صلاح بتاريخ 2015/8/25م

(2) سكيك، إبراهيم: قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، غزة عبر التاريخ، ج8، ص 71.

(3) الإمام، محاسن: نساء من نور المرأة الفلسطينية، ص 54، 56، 58.

تابع لوكالة الغوث الدولية، ويستوعب المركز النساء في منطقة الشاطيء، والمناطق المحيطة به[1]

في بداية الخمسينيات كان الأهالي يقومون بتعليم بناتهن الغير قادرات على استكمال الدراسة، الخياطة والتطريز في ذلك المركز، أو أن تكون. سيدة من السيدات زوجها متوفي أو مريض فتتعلم مهنة الخياطة لتعيل أسرتها، وكان يقوم المركز بتدريب الفتيات أيضاً على مهنة وفن التطريز الفلاحي،وبعد أن تتقن الفتاة المهنة، يقوم المركز بإعطائها بعض القطع لتقوم بتطريزها مقابل أجر معين[2].

اتحاد لجان المرأة الفلسطينية:

يقع ذلك المركز في شارع السوق، وتابعة له روضة غسان كنفاني، والمسؤولة عن ذلك المركز نيفين ماضي، وقد تأسس سنة 1982م.

يهدف المركز إلى الارتقاء بوضع المرأة ،وإعطائها دورات تثقيفية وانتاجية مساندة للمرأة، ويسعى إلى دمج المرأة في العملية المجتمعية العامة.

وأيضاً يقوم المركز بزيارات تضامنية وبرنامج تكافل وتبنني لأبناء الأسرى، والمشاركة في البازارات والمعارض التراثية[3].

وقد لعبت الأطر والاتحادات النسائية في القطاع دوراً هاماً ورئيساً في عملية النهوض الاجتماعي والثقافي للمجتمع الفلسطيني عامة، ولمجتمع المخيمات خاصة، ويبرز دور تلك الاتحادات في مجمل النشاطات والبرامج التي تنفذ في مختلف الأصعدة الثقافية من إنشاء رياض أطفال، ومراكز محو أمية، ودورات التقوية، والصعيد الاجتماعي من خلال زيارة أهالي المعتقلين والشهداء، والأسرى المحررين في المناسبات الوطنية والدينية، بالإضافة إلى الجانب الخيري والصحي[4].

ومن النساء اللواتي كان لهن نشاط اجتماعي في المخيم:

---

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع عاطف عبد الله أبو حمادة، مسؤول لجنة شؤون اللاجئين بمخيم الشاطيءبتاريخ2015/12/14.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع حليمة يوسف موسى بتاريخ 2015/7/30.

(3) دليل المؤسسات النسوية الفلسطينية ص243.

(4) المشايخ، محمد: الأوضاع التربوية والاجتماعية والثقافية في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، ع 83، 1991م، ص 212- 213.

عائشة محمود أبو شنب: من الجية المحتلة، وتكنى بأم حسن، أم لثمانية أبناء، وجدة لخمسة عشر حفيدا ولدت في مخيم الشاطئ عام 1958،زوجة الشهيد اسماعيل أبو شنب، أحد القادة المؤسسين لحركة حماس الذي استشهد عام 2003،وفقدت فلذة كبدها حسن عام 2008،تولت رئيس مجلس إدارة "جمعية الشموع المضيئة"، التي تأسست عام 2004،للتواصل مع أهالي وزوجات الشهداء، حيث تقدم الدعم النفسي لهن، وكان الفضل لها بعد الله في إقرار المجلس التشريعي لقانون أن يبقوا أبناء الشهيد في حضانة أمهم في حال اختارت البقاء معهم وتربيتهم ورفضت الزواج، رأت فيها جمعية المحاربين القدماء في فلسطين، الصفات التي تؤهلها لتكون الأم المثالية، ورشحتها للفوز باللقب، وأراد الله لها أن .تكون هي الفائزة[1]

(1) مجلة السعادة، ع 106 عام 2013، ص8.

المبحث الثاني

التراث الشعبي في مخيم الشاطئ

يتناول هذا المبحث أنواع التراث الشعبي في مخيم الشاطئ، من حيث العادات الشعبية في المأكل والمشرب، والكساء، بالإضافة إلى العادات الشعبية في الزواج والطلاق، والمآتم، وكيفية احتفالهم في المناسبات الدينية، كذلك القضاء العشائري، والمواسم، واللهجات السائدة في المخيم، الألعاب الشعبية، ورغم التشابه بين عادات المجتمع الفلسطيني إلا أنه يوجد اختلاف بسيط في بعض أشكال التراث الشعبي، لكنه في النهاية يعبر عن حضارة الشعب الفلسطيني.

تعريف التراث الشعبي:

التراث لغةً:

من ورث: ورثه ماله ومجده، وورثه عنه ورثاً ورثةً، قال ابن الأعرابي: الوِرْثُ، والوَرْثُ، والوِرَاثُ، والإراثُ، والتُّراثُ واحد، والتراث أصل التاء فيه واو، وهو ما يخلفه الرجل لورثته[1].

اصطلاحاً:

يطلق على الأفكار والمعتقدات والعادات الشعبية، ووسائل ممارستها، ذلك يعني أن المفهوم يشمل على الآداب والفنون، مثل: الشعر، والرقص، والغناء، والمعتقدات، مثل: الاعتقاد في السحر، والجن، والأولياء، كذلك القيم والعادات والتقاليد، مثل: زيارة المقابر، والاحتفالات الدينية، بالإضافة إلى الممارسات الطبيعية الاعتقادية، منها: الطب الشعبي[2].

وقيل أنه: يشمل كل ما أنتجه شعب ما على مدى تاريخه، من: زخارف، وعمران يتجلى في المعالم الدينية، والثقافية في الأبنية العامة، والخاصة، سواء ما بقى منها ظاهراً للعيان، أو ما هو موجود في باطن الأرض، من تماثيل، وبقايا وبنيان، كما يشمل ما طوره الشعب، واستخدمه قديماً، أو مازال يستخدمه، من أزياء، وأدوات، ونقوش، ورسومات، كتابات حرف، وفنون، وموسيقى، وغناء، وألعاب، وحكم، وأمثال، وقيم، وسلوكيات[3].

---

(1) ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم (ت711هـ): لسان العرب، ج2، ص 227-228.

(2) سلام، رفعت: بحثاً عن التراث العربي، ص 240.

(3) عواد، محمود: بيليوغرافيا التراث الثقافي لمدينة القدس.

أما الكاتب حسن حنفي فأضاف لما سبق في تعريف التراث، موضحاً المقصود به بالأمثلة بما يشمله من مجالات:" وهي المرتبطة به: الأرض، والإنسان، واللغة، ألا وهي التراث المادي الذي يضم كل ما تراه العين، والتراث الفكري والذهني، الذي يضم كل ما أبدعه الفكر، والتراث الفني الذي يضم جميع أنواع الابداع الفني، الممارسات المختلفة من طقوسية، وغير طقوسية، ويضم التراث كل الثقافة المادية: الأسوار، والقلاع، والحصون، ويضم المواقع الأثرية، كذلك السوق، والخان، البئر، والحي، الحوش، المنزل وأعمدته وقناطره ونوافذه[1].

العادات والتقاليد الشعبية:

العادات تمثل دورة الحياة اليومية (الميلاد، الزواج، الوفاة)، وتمثل: تقاليد الضيافة والزيارة، والتهنئة، والتعزية، كذلك انتشر بين الناس تقاليد التحية والمجاملة، والجوار، بالإضافة إلى تقاليد التربية الشعبية، والعادات العشائرية، حتى اعتبرت قانون اجتماعي بين الناس[2].

المأكل:

من الأكلات الشعبية التي كانت ومازالت مشهورة في المخيم المفتول، وهناك بعض الأكلات التي استمرت النساء بعملها حتى بعد الهجرة من بلادهن واستمررن في طبخها، مثل: المجدرة، البامية والعدس، والعدس، والرومانية، والفول المجروش مع الأرز، والبندورة بالأرز، البيصارة، والكشك[3].

كانت المرأة في المخيم تقوم بتجفيف بعض الأكلات في فصل الصيف مثل، البامية، فقد كانت تربطها بالإبرة والخيط، مثل العقد وتشبكها بمسمار في الحائط في الشمس حتى تجف، وتطبخ في فصل الشتاء، وأيضاً كانت المرأة تجفف البندورة عن طريق فتح ثمرة البندورة من المنتصف ووضع الملح عليها، ووضعها بالشمس، أو عن طريق عصرها وتجفيفها بوضع الملح عليها، وتحريكها من وقت لآخر، ووضعها في برطمانات تستخدمها في فصل الشتاء؛ وذلك لعدم

(1) النمورة، محمود: الفلكلور في الريف الفلسطيني، ص 37.
(2) لوباني، حسين: معجم الألفاظ التراثية في فلسطين، ص 306.
(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع حاكمة عطا الله، بتاريخ 2015/7/10.

وجود الحمامات الزراعية، وأيضاً تجفيف الفلفل الأحمر، وتجفيف اللحوم؛ لعدم وجود ثلاجات في المنازل وذلك لأن الكهرباء لم تكن قد وصلت للمخيم في فترة الستينات، والسبعينات[1].

كذلك كانت المرأة تقوم بفرم اللحمة وتقليبها على النار، وتسمى هذه الطريقة (سلي اللحمة)، وعندما تحتاج أن تطبخ ربة المنزل تأخذ جزء منها، وتطبخ كما كانت تقوم بتمليح السردين (الفسيخ) وتخزينه وعمله، وكانت تقوم بكبس الباميا بالماء والملح في زجاجات لاستخدامها شتاءً، وتنقية الملوخية الخضراء وتنشيفها في فصل الصيف وتخزينها في أكياس من القماش، وكانت النساء تقوم بعمل المربى من العنب وطبخه وحفظه.

في فترة الثمانينات وصلت الكهرباء للمنازل في المخيم، وأصبح بإمكان العائلة شراء ثلاجة، ووضع الأطعمة بها فأصبحت المرأة تضع الخضار واللحمة في الثلاجة بدلاً من التجفيف[2].

ومن أشهر الأكلات الشعبية التي انتقلت من أهالي مدينة غزة إلى أهالي المخيم: القدرة وهي عبارة عن وعاء من الفخار الغزي، يفلفل فيها الأزر مع اللحم المتبل بالبصل، والثوم، والحمص، وبعض البهارات مثل الكركم، والفلفل الأسود، ويتم خبزه في الأفران العامة، والسماقية، وأصلها من السماق، وسميت بذلك نسبة له حيث تجهز باستخدام السماق، والدقيق وبعض المكونات الأخرى، بالإضافة إلى الفقاعية والرومانية[3].

المشرب:

كانت أهم المشروبات التي كانت مشهورة لدى المخيم خلال فترة الخمسينيات والستينيات: الشاي، القهوة، والليمون، وكان هذا يشرب في الأيام العادية، أما في المناسبات فالذي كان مشهوراً هو شراب التوت لونه أحمر، ويستخدم في الحفلات، والأفراح، والطهور[4]، أما في بداية الثمانينات حتى الوقت الحالي فقد انتشرت مشروبات جديدة، مثل: النسكافيه،

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع حاكمة عطا الله، بتاريخ 2015/7/10م.

(2) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع حاكمة عطا الله، بتاريخ 2015/7/10م، وهي أكبر معمرة في مخيم الشاطئ.

(3) الساعاتي، أحمد: التطور الثقافي في غزة 1914- 1967م، ص302.

(4) مقابلة أجرتها الباحثة مع حاكمة عطا الله، بتاريخ 2015/7/10م.

والكاكاو، ومشروبات أخرى متعددة، ثم انتشرت في المخيم مشروبات جديدة في المناسبات مثل المشروبات الغازية، والعصير بأنواعه[1].

أما بالنسبة للحصول على المياه، فقد كان المخيم مقسماً لأقسام عدة، ويوضع في كل قسم على حسب اتساعه موضعين أو ثلاثة للمياه، وكانت تنقل المياه في أوانٍ فخارية مثل الجرة والإبريق، أو سخان من حديد، أما عن الشرب ففي أباريق فخارية، وإبريق كبير يسمى كراز، كما أنهم حفظوا المياه في أواني فخارية مثل الزير، والجرة، ويضعون حولها كيس؛ حتى تظل المياه باردة[2].

الكساء:[3]

وصل الأهالي إلى قطاع غزة بعد النكبة وتهجيرهم من ديارهم بملابس قديمة رثة، وكانوا يرقعونها لأنهم لا يملكون النقود؛ لشراء ملابس جديدة، فكانت من الملابس التي يرتدونها الرجال عند وصولهم إلى غزة:

- الحطة أو الكوفية، والشمّاغ: الحطة عبارة عن منديل كبير مربع الشكل، طوله 70 سم، لونه أبيض، يتدلى من الأطراف شراشيب عبارة عن حبيبات من القطن المنسوج متصلة ببعضها البعض بشكل سلسلة تدع الأهداب، وتكون بشكل مثلث كبير، توضع على الرأس، أما الشماغ فقليل الانتشار في بعض المناطق، يشبه الحطة إلا أنه أكبر منها، وهي كلمة تركية بمعنى لثام، طوله حوالي متر، وعليه نقشات سوداء أو حمراء، ويطلق عليها أيضاً بالشماغ العراقي[4].
- السروال، أو الشروال: مصنوع من قماش قطن بلون أبيض، أو أسود وهو واسع فضفاض، وله رجلان ضيقان، وله دكة من الخيط القوي حيث يشدها الرجل ليحزم بها اللباس حول وسطه[5].

---

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الرحمن حميد بتاريخ 2015/2/4م.

(2) مقابلة مع عوض الله صالح عوض الله بتاريخ 2001/3/22م؛ مقابلة مع محمد ابراهيم حسين؛ مقابلة مع حسن يوسف موسى بتاريخ 2001/6/24م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(3))أنظر الملحق رقم (27، 28، 29، 30 ، 31، 32)

(4) فريحات، حكمت: اليامون جغرافيا تاريخ فلكلور، ص 98.

(5) شعث، محمد: العادات والتقاليد الفلسطينية، ص 212.

- القميص: مصنوع من قماش قطني لونه أبيض، أكمامه طويلة، ليس له قبة حول الرقبة، وهو طويل جداً غالباً يتجاوز الركبتين[1].
- الصرطلي: ثوب خاص بالرجال، يكون غالباً من الحرير، أو نسبة كبيرة منه، وهو مخطط طولياً وله ألوان عديدة، يشبه الديما، لكنه مصنوع من القطن[2][3].

أما النساء فكانت ثيابهن مطرزة ولها عدة أشكال وأنواع[4][5]، ولم يتأثرن بكساء أهل غزة، حيث كانت ملابس اللاجئين تختلف عن كساء أهل غزة، ولذلك حافظوا على أزيائهم، وقد قدمت جمعية الكويكرز الغزل ووزعته على بعض الأشخاص، ليصنعوا منه الملابس ثم وزعوها على اللاجئين في مقابل أجر مادي، كما قدمت بعض الملابس للنساء والرجال والأطفال، وكانت تلك الملابس مستعملة ولم تتناسب مع الزي التقليدي للاجئين، وتتنافى مع العادات والتقاليد، ولكن لأنهم كانوا مجبرين على ذلك لشدة الفقر والحاجة إليها، اضطر بعض الأهالي أن يأخذوا منها ما يناسبهم، وتم بيع الباقي بثمن قليل[6].

أما أبناء الطبقة الراقية فإنهم يلبسون البذلة الأوروبية المؤلفة من البنطلون والجاكيت والصدرية والقميص وربطة العنق، ثم أصبح هذا اللبس لأغلب أبناء القطاع، وانتشر بين أبناء المجتمعات لبس البنطلون والقميص وأصبحوا يتمشون مع الموضة الجديدة وظهور ملابس حديثة، أما النساء فلبسن الخمار على الرأس وهو ما يسمى بالطرحة ويغطين وجوهن، ويرتدين ثوباً طويلاً أسود اللون، وهناك من النسوة من وضعن على رؤوسهن غطاء تسمى قنعة وتغطي الجسم، وهي قماش أسود ثقيل غير شفاف، وأغلب نساء القطاع استخدمنه في اللبس، حتى تطور شكل اللبس ولونه[7].

---

(1) فريحات، حكمت: اليامون جغرافيا تاريخ فلكلور، ص 98.

(2) دويكات، عباس: بلاطة ماض حاضر تراث، ص 104.

(3) أنظر ملحق رقم (25)، ص297.

(4) أنظر الملحق رقم (26)، ص298.

(5) أنظر الملحق رقم (27)، ص299.

(6) مقابلة مع خديجة النيرب بتاريخ 2001/3/15م، مقابلة مع لبيبة أبو اللبن بتاريخ 2001/5/17م، مقابلة مع محمد الحلبي بتاريخ 2001/6/19م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(7) شيخ العيد، فتحي: الحيا الثقافية في قطاع غزة 1967- 1979م، رسالة ماجستير، ص 106.

تطور الكساء في المخيم:

في فترة السبعينيات بدأ لبس الثوب يتلاشى شيئاً فشيئاً في المخيم، أصبحت النساء يلبسن الداير والشاش، وهو عبارة عن قطعة من القماش الأسود، تكسي الوسط حتى القدمين ويغطى الرأس قطعة كبيرة من القماش الأبيض الخفيف، يربط تحتهاعلى الرأس قطعة صغيرة من القماش أيضاً تسمى(الوربة). [1]

أما الرجال فقد تلاشى الزي القديم، وأصبحوا يلبسوا البنطال والقميص، بدلاً من الصرطلي والقمباز، فقد ظل الشيوخ الكبار في السن فقط هم الذين يلبسونه[2] .

في فترة الإنتفاضة تغيرت الأوضاع في المخيم وأصبحت هناك صحوة دينية بشكل ملموس،أصبحت الفتيات يرتدين الجلباب والعباءة السوداء، وظل الزي العباءة والجلباب حتى وقتنا الحاضر[3].

الطب الشعبي في المخيم:

الطب الشعبي كان يعتمد في المخيم أكثر شيء في فترة الخمسينيات والستينيات وأوائل السبعينيات فهو إما يعتمد على التجربة والخبرة أو يعتمد على الشعوذة والخرافة، فهي مهنة تناولها الأبناء عن الآباء.

التجبير:

كان يستخدم المجبر الجبائر من شقائق خشبية تشبه المساطر لتثبيت العضو المكسور، الشاش، الصابون والبيض والمر.

وكان في المخيم رجل متخصص في ذلك العمل ومن أشهر المجبرين في المخيم أبو عفيف زعيتر والشيخ القوقا.[4]

علاج الأمراض:

علاج التهاب اللوزتين: يملس على الرقبة بالزيت أو السمن، وتسمى تلك العملية (الترفيع).

---

(1) أنظر الملحق رقم (28)، 300.

(2) رواية شفوية أجرتها الباحثة مع رسمية محمد البلعاوي بتاريخ2015/4/13م.

(3) رواية شفوية أجرتها الباحثة مع حليمة محمد شامية بتاريخ 2015/8/24م.

(4) رواية شفوية أجرتها الباحثة مع مريم محمد الفار بتاريخ 2015/6/30م.

الرمد: تنظيف العين بالشاي المر.

الفصد: عبارة عن شطب عدة نقاط تحت لسان الطفل ويقوم بذلك الحلاق ومن أشهر المتخصصين في ذلك العمل حلاق من آل الحسني يكنى أبو مروان الحسني.

الدمامل: يعالج بالبصل والثوم.

لفحة الهواء تعالج بكاسات الهواء، وتدهن بالزيت أو لبخة زيت ساخن.

السعال يعالج بالبابونج.

بحة الصوت: السكر الفضي.

وجع الظهر: يعالج بلاصقة بيض مع صابون[1].

علاج الخوفة (طاسة الطربة) :عبارة عن صحن نحاس مقعر مكتوب على حافتها بشكل دائري سورة ياسين ومعلق في حافتها من أعلى قطع نحاسية صغيرة عليها حروف أسماء الله الحسنى، وتستعمل عند الخوف حيث تملأ بالماء وتترك دون غطاء لتلسعها النجوم (تتنجم). [2]

الخرزة: وهي أنواع منها خرزة الكبسة ، وخرزة الراس، وخرزة النفس، وخرزة العين[3]

المناسبات الاجتماعية:

الزواج:

تشابهت العادات والأعراف الاجتماعية بالنسبة للزواج في فلسطين، فتبدأ من اختيار العروس، حيث كان العريس يتعرف على عروسه في الغالب بطرق غير رسمية، مثل: أن يراقبها وهي تملأ الجرة، أو في بيت أحد الأقارب[4].

وبالرغم من المآسي والنكبات والتهجير التي مر بها الشعب الفلسطيني، إلا أنه واصل حياته الطبيعية، ومنها الزواج، ومن أبرز مظاهر الاحتفال به، الدبكة الشعبية، والدحية، والسامر، وإقامة الولائم، وتذهب أم العريس وأخواته لرؤية العروس ونقدها، ثم تنال إعجابهم، يأخذون موافقة أهلها، فيتقدم الرجال بطلب يدها من والدها، وكانت العادة أن يستشير الوالد أقاربه إن كان يرغب بها أحد، فإن وُجد لا تعطى للغريب، ويرددون "ابن العم بنزل بنت عمه عن ظهر

(1) رواية شفوية أجرتها الباحثة مع حليمة محمد شامية بتاريخ 2015/8/24م.

(2)أنظر الملحق رقم (41)

(3) رواية شفوية أجرتها الباحثة مع حليمة محمد شامية بتاريخ 2015/8/24م.

(4) جمعة، خالد، العبادسة، جميل: الأغاني الفلسطينية في قطاع غزة، ص 8.

الفرس"، وبعد أن تتم الموافقة يتم تحديد المهر، وموعد الخطبة، والزواج، وكانت العروس تتحجب عن خطيبها إلى حين الزفاف[1].

وأحياناً كان يبلغ مهر العروس من 80 جنيه مصري، إلى 150 جنيهاً وتقوم العروس بشراء الشبكة[2]، ولا يرى العريس عروسته إلا في حالات قليلة مثل ذهابها لجلب المياه من الصنابير العامة في الشوارع، أو وهي في طريقها إلى المدرسة ولم يكن للعروس رأي فيمن يتقدم لخطبتها، وقليلاً ما يستشير الآباء بناتهم في هذا الموضوع[3].

وفي يوم الحنة تقوم النساء من أقارب أهل العروس بالمبيت في بيت العروس ويسهرن طوال الليل ويغنين لها، ويق بوضع الحناء على يدي العروس، أما أهل العريس فيحضرون في هذا اليوم إلى بيت العروس وهم يحملون الحنة والحلويات، في صناديق، وكانت بعض النساء تقوم بإمساك المشاعل نظراً لعدم وجود كهرباء في الشوارع، وكان الأهالي يغنون بعض الأغاني الشعبية:

دوسي على الفرشة دوسي = ريتك مبروكة يا أهل العروسة

دوسي على الفرشة من يمك= ريتك مبروكة على عمك

دوسي على الفرشة بديالك = ريتك مبروكة على عيالك[4].

وعند إحضار العروس من بيت أهلها إلى بيت زوجها يذهب عدد قليل من أقرباء العريس، وعائلته فقط، وبعد أسبوع من زواجها تذهب إلى بيت أهلها حاملة معها بعض أنواع الحلوى(ويسمى إفراد العروس)، بالنسبة لزواج المواطن والمهاجر فقد تم بين المواطنين من أهل غزة، والمهاجرين ولكن بالنسبة لزواج المواطن من اللاجئة أو العكس فقد كان بشكل محدود في بداية الأمر، ولكن بتقدم السنين أصبح أمراً عادياً ومألوفاً[5]، وتنوعت أغاني الأفراح من منطقة

---

(1) مقابلة مع حسان محمود رضوان بتاريخ 2001/6/26م، مقابلة مع محمد إبراهيم أبو حسين بتاريخ 2001/7/3م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع رؤوفة محمد الحناوي، بتاريخ 2015/6/11م.

(3) مقابلة مع محمود جبريل عدوان بتاريخ 2001/6/20م، مقابلة مع حسن يوسف موسى بتاريخ 2001/6/24م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(4) مقابلة أجرتها الباحثة مع مريم خليل الأقرع يوم 2015/7/10م؛ مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الرحمن حميد بتاريخ 2015/2/4م.

(5) مقابلة مع حسان محمود رضوان بتاريخ 2001/6/26م، مقابلة مع عقيل أحمد أبو العيش بتاريخ 2001/7/1م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

لأخرى، لكن وجدت بعض الأغاني المشتركة في المناطق، مثل: أغاني الدلعونة، والعتابا، وزريف الطول، وغزيل... الخ، واتخذت النساء بعض الأغاني، مثل: المهاهاة، وأغاني خاصة للعروس في ليلة الحنة، ويوم خروجها من بيت أبيها[1]، ففي يوم الفردة، والزفة مثلاً: عند تقديم الجاهة الملابس للعروس في قفة أو صندوق، وتسير النسوة خلف الرجال وهن يغنين:

عدي رجالك عديهم يا بنت الناس هي رجالي قدامي بيرفعوا الراس

عدي رجالك عديهم يا أميرة هي رجالي قدامي علحصيرة[2]

أما العريس فيقوم أصدقاؤه بدعوته للحمام، وتقدّم المشارب للمعازيم، وبعد الانتهاء يرجعون به إلى بيته بالأغاني، والدبكة، والمواويل، مثل الجفرا:

جفرا ويا هلربع من هان لبغداد .... والمحبة في القلب يا ناس من زمان.

أو ظريف الطول:

يا ظريف الطول نازل واد شعيب... والشعر الأشقر نازل للكعيب[3].

وكان العريس يقوم بدفع مبلغ من المال يُسمى الطلعة، ثمن خروج العروس من بيت أهلها، ويقوم أهل العريس بترديد الأغنية الشعبية:

قومي اطلعي قومي اطلعي يا زينة ما ضل من فيدك ولا مليما

قومي اطلعي اطلعي من حالك واحنا حطينا حقوق أبوكي وخالك[4].

الأفراح فترة (1955 – 1967): تركب العروس عند خروجها وتسير في موكب ومعها جهازها في صندوق[5]، يكون الرجال من أمامها والنساء من خلفها، وعند وصولهم إلى بيت الزوج، تعطى العروس قطعة من العجين، أو الحناء؛ لتضعها بيدها على باب المنزل دلالة على التفاؤل، ثم يدخلون بها المنزل[6]، وكانت هدية كل شخص حسب مقدرته فمنهم من كان

(1) الدرباشي، عبد المعطي: فن السامر في جنوب فلسطين، ص 39.

(2) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع ريا محمد الخواجا بتاريخ 2015/9/10.

(3) حسونة، خليل: الفولكلور الفلسطيني دلالات وملامح، ص 394– 395.

(4) مقابلة أجرتها الباحثة مع مريم خليل الأقرع، بتاريخ 2015/7/10م؛ مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الرحمن حميد بتاريخ 2015/2/4م.

(5)) أنظر ملحق رقم (40)

(6) الدرباشي، عبد المعطي: فن السامر في جنوب فلسطين، ص 35– 36.

يأخذ خروفاً، ومنهم من كان يأخذ معه كيس سكر، أو دقيق، أو أرز أو يأخذون مناسف لأهل العريس[1].

وكان يقوم أهل العريس عادة بعمل الفرح في المنزل، إن كان فيه متسعاً، وإن لم يكن فيه متسعاً يقومون بعمله في بيت الجيران، وكان الأقارب والجيران يقومون بالمباركة يوم الفرح لأهل العريس بإحضار صينية بها دقيق وموضوع عليها سكر مغلف أو علب من السلفانا[2] وفي الوسط عيدان من الريحان، والورود إن وجدت .وتقوم النساء عند الدخول للمنزل بالهيهوية فتقول:

–هاوي يا ريتها مبروكة هاوي يا ريتها سبع بركات

هاوي كما بارك محمد هاوي على جبل عرفات

–هاوي يا وافتحوا باب الدار هاوي خلي المهني يهني

هاوي ويا طلبت من الله هاوي وما خيب الله ظني[3]

وتقوم والدة العريس بالرد على النساء بالقول:

هاوي يا فرحتي هاليومي هاوي ما أدري من الله ولا حلم في نومي

هاوي كل الحبايب اجوا يهنوني هاوي والأعادي ابعدوا عني ولا اجوني[4]

وعند قدوم العروس لبيت العريس تقوم النساء بالغناء لها فيرددن:

ياريتك مباركة علينا يا منيحة

وتبكري بصبي ونرشه بالريحة

ياريتك مباركة على العم والعمة

وتبكري بصبي وتكتري اللمة[5]

---

(1) مقابلة مع إبراهيم مصطفى حسين بتاريخ 2001/4/19م، وعقيل أحمد أبو العيش بتاريخ 2001/7/1م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(2) أنظر ملحق رقم (41)

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع رسمية محمد البلعاوي بتاريخ 2015/4/13.

(4) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع حاكمة عطا الله بتاريخ 2015/7/10م.

(5) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع رؤوفة محمد الحناوي بتاريخ 2015/6/11م.

أما طعام الأفراح فكان أهل العريس يقومون بإعداد عدة أكلات مختلفة مثل الملوخية والبامية أما في فترة السبعينيات فبدأ أهل العريس بإعداد المفتول في المنزل وطبخه واطعامه للجيران والأقارب[1].

الأفراح من (1987 – 1994): تغيرت العادات والتقاليد خاصة في الانتفاضة الأولى فبعدما كانت الأعراس مناسبة اجتماعية تقترن بالبذخ والتباهي الاجتماعي، وبالمهور المرتفعة، وتلعب الجاهات في هذه المناسبات دور واسطة لا غناً عنه، أما في مناخ الانتفاضة، فقد اختصرت التظاهر الاحتفالية إلى حدها الأدنى الضروري، وانخفضت المهور بصورة ملموسة، وتحولت حفلات الأعراس نفسها إلى نوع من المناسبات الوطنية، تغنى فيها الأناشيد، والأغاني الحماسية[2].

ونتيجة لدخول القطاع بأحداث الانتفاضة التي يمر بها، وبشكل عام من استشهاد بعض المواطنين، واعتقال بعض آخر، فقد تكاثف الناس مع بعضهم البعض، وكان كل جار يقف مع جاره الآخر فاختلفت الأمور اختلافاً كلياً بالنسبة لأمور الزواج فكان مهر العروس قليل جداً، فكانت المهور قليلة تعادل ألف دينار أردني، وكانت قيمة الدينار آنذاك منخفضة جدا؛ نتيجة الإجراءات التعسفية والظروف الاقتصادية التي كان يمر بها الشعب الفلسطيني، وكانت العروس تلبس جلباباً أو عباءة وتذهب في فترة فك منع التجول، ويقوم العريس ووالده، والدته فقط بأخذها من بيت والدها إلى بيتهم، وكانت تسكن العروس في منزل العائلة في ذلك الوقت، ولا يقوم أهل العريس بعمل الشراب، أو المأكولات في يوم الفرح ولكن يدعون عدد قليل من الأقارب والجيران، هذا إذا كان في المنطقة شهيد، وعند خروجها من منزل والدها يقوم أهلها بوضع عباءة سوداء وتلف بها، وتخرج من منزل والدها إلى منزل العريس[3]. وكان يتم ذلك دون أي مظاهر من الفرح والاحتفال فلا دعوة للأقارب ولا للجيران ولا تقدم المشروبات والمأكولات.

وبعد قدوم السلطة عام 1994م حتى وقتنا الحاضر انتشرت الأفراح في جميع أنحاء القطاع بشكل علني، وأصبحت تقام الأفراح في الصالات، ويقدم أهل العريس الولائم في الأفراح، ودعوة أعداد كبيرة من الأقارب، والجيران، والمعارف، ومن الأكلات المشهورة في يوم الفرح الأرز مع

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الرحمن حميد بتاريخ 2015/2/4م.

(2) عايد، خالد: الانتفاضة الثورية في فلسطين الأبعاد الداخلية، ص 59.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع حليمة يوسف موسى، بتاريخ 2015/7/30م.

الدجاج، أو الأرز مع اللحمة، وقد انقرضت نهائياً عادة عمل أكلة المفتول يوم الفرح، وأصبح أهل الفرح يعملون الأكل في مطابخ متخصصة له[1].

واستمرت الرغبة في الزواج من الأقارب، وخاصة من بنات العم، لكن حدث خروج عن تلك القاعدة، وتحرر الأبناء من رغبات آبائهم في انتقاء العروس، كما تحررت العروس إلى حد ما من الرضوخ لأوامر الآباء بعد أن اكتسبت الفتاة مكانة اجتماعية بفضل تعلمها وعملها في شتى المجالات[2].

الولادة:

كانت العادة أن تقوم النساء بتجهيز كل ما يحتاجه الجنين من ملابس قبل الميلاد، وكانت النساء في الغالب يصنعن ذلك بأيديهن وكانت بعض النساء بسبب سوء الأحوال الاقتصادية يقمن بتمزيق ملابسهن؛ ليصنع لمولودها ملابس، وكانت تقوم بمهمة التوليد في بداية الأمر سيدة متقدمة في العمر، ذات خبرة وتجربة وبعد تطور الأمور أصبحت هناك داية تقوم بتلك المهمة، وأيضاً تقوم بتسجيل أسماء المواليد، ومقابل ذلك تتقاضى أجرها، وكانت الداية عندما تواجهها حالة صعبة تحولها إلى المشفى حتى لا تتعرض الأم للخطر، وبعد الميلاد يتعرض الطفل لفحص وتطعيم، حيث كان يأخذ الأدوية، وهي إلزامية، وفي حالة لم يذهب الأهل يقوم المختصون بإرسال تبليغ رسمي لهم[3].

وتقوم الداية بتحميم المولود، وتقوم النساء الموجودات في حضور حمام الطفل بوضع النقود بمياه حمام الطفل، على اعتقاد أنها تجلب له السعادة والرزق، وتقوم الداية بأخذ النقود لها[4]،وعند اختيار اسم المولود يتفق الوالدان على أسماء حسنة، مثل: أسماء الآباء، والأجداد، وإذا كان المولود ذكراً فإنهم يشعرون بالفرح وخاصة الرجال الكبار بالسن، ومن أهم القابلات في فترة السبعينيات والستينيات أم شحدة الطيبي وأم أحمد نصار وأم نبيل صمد[5].

---

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع إنعام محمود لبد، بتاريخ 2015/5/20م.

(2) سكيك، إبراهيم: غزة في الوقت الحاضر، غزة عبر التاريخ، ج 13، ص 28.

(3) مقابلة مع لبيبة رضوان أبو اللبن بتاريخ 2001/5/17م، ومحمد إبراهيم أبو حسين بتاريخ 2001/7/3م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(4) مقابلة أجرتها الباحثة مع رؤوفة محمد الحناوي، بتاريخ 2015/6/11م.

(5) مقابلة مع إبراهيم مصطفى حسين بتاريخ 2001/4/19م، وعقيل أحمد أبو العيش بتاريخ 2001/7/1م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

ومن العادات المنتشرة في القطاع ختان الأطفال، عندما يبلغ الطفل سن الخامسة أو السادسة من العمر، ويمتد حتى يصل إلى سن العاشرة، وعندما ينوي الآباء طهور أولادهم يظل الأهل والأقارب يقيمون الأفراح لمدة ثلاثة أيام، ويقوم أهل الولد بعمل الشراب وتوزيعه على الأهل والأقارب الذين قدّموا للتهنئة، وتقديم الطعام لهم وكان في الغالب أكلة المفتول، وبعد العصر يأتي الشخص الذي سيقوم بطهور الولد فتقوم النساء بالأغاني عند دخول المطهر منها:

عبر المطاهر داري وأنا بغربل فولي

أصبر عليه يا مطاهر لمن أكمل طهوري

عبر المطاهر داري وأنا بغربل شعيري

أصبر عليه يا مطاهر تييجي حبيبي[1]

عند الانتهاء من الطهور تقوم النساء بالغناء فيرددن:

طاهره يا مطاهر ناوله لأمه

يادموع الغالي بللن كمه

طاهره يا مطاهر ناوله لأبوه

يا دموع الغالي لولو لظموه[2]

وبعد ثلاثة أيام يقوم أهل الولد بأخذه إلى البحر لتحميمه فيه؛ وذلك اعتقاداً منهم بأن الجرح يتعقم، أما في الوقت الحالي فقد اختفت هذه العادة، حيث يذهب الوالد بابنه إلى طبيب مختص، بعد أسبوع أو أسبوعين من ولادته[3].

ومن العادات التي كانت منتشرة أن يقوم والد الطفل بشراء هدايا لأقربائه من صلة رحمه، كأخواته، ووالدته، وزوجته... الخ، كما تزين العائلة المنزل، وقبل أن تبدأ عملية الطهور يقومون بتحضير الطفل الصغير ويهيئونه، حيث يدخلونه الحمام، ويفصلون له ثوباً جديداً من القماش الأبيض أو الملقم، بحيث تكون واسعة فضفاضة ثم يأتي المزين أو الحلاق إلى البيت لإجراء الطهور للطفل ومن أشهر المطهرين في المخيم أبو مروان الحسني وكان له محل حلاقة في مخيم الشاطئ الشمالي[4].

---

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع حاكمة عطا الله بتاريخ 2015/7/10م.

(2) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع رسمية محمد البلعاوي بتاريخ 201/4/13م.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع رؤوفة محمد الحناوي بتاريخ 2015/6/10م.

(4) شيخ العيد، فتحي: الحياة الثقافية في قطاع غزة 1967- 1979م، رسالة ماجستير، ص 90.

الطلاق:

تعددت أسباب الطلاق في المجتمع الفلسطيني بعد عام 1948م، وخاصة في المخيم فهي متعددة منها عدم التوافق بين الزوجين فقد لا يكون هناك انسجام بين الرجل والمرأة وخاصة إذا كان الزواج بالإجبار، بالإضافة إلى ضعف الناحية الاقتصادية، وحالة الزواج البدل إذا كانت إحدى النساء سعيدة في بيتها، والأخرى غير سعيدة وطلقت فيقومون بطلاق الاثنتين، وكان لأهل الزوج دور في حدوث الطلاق فأحياناً يقومون بتحريض ابنهم على زوجته، كما كان الجهل والتعصب دور آخر فيه، وبعد حدوث الطلاق منهم من كان يرفض أن ترى الأم أولادها، ومنهم من كان يسمح لأطفاله برؤية أمهم، واذا كانت الزوجة ترغب في الطلاق تتنازل عن حقها، وفي حالة قيام الزوج بالطلاق فإنه يعطي طليقته حقها[1].

المآتم:

كان الرجال والنساء يلبسون في حالة الوفاة الملابس السوداء، ويحدّون على الميت فلا يغسلون ملابسهم، أو يغتسلون، ويطلق الرجال لحيتهم، وقد تمتد فترة الحداد لعام أو عامين، وأحياناً تؤثر مكانة الميت في المجتمع على فترة الحداد فمنهم من كان يحد 40 يوماً، ومنهم ثلاثة أيام، والبعض الآخر سبعة أيام، وفي اليوم الأول للدفن يقوم أحد الذين حضروا الدفن بأخذ أهل الميت للغذاء عندهم وهذا ما كان يطلق عليه اسم الطقة، وكانوا يعتبرون العشاء سدادة قبر، فإذا لم يعمل العشاء يكون حسب اعتقادهم قبره مفتوحاً[2].

وكان المعزون يأخذون لأهل المتوفى الرز والقهوة، والتمر، والسجائر، والدقيق، والذبائح، أما أهل الميت فإنهم يقدمون لهم القهوة السادة والتمر، وكان يستمر العزاء ثلاثة أيام، وأحياناً أسبوعاً[3]، وفي أول خميس يمر على الميت تتجمع النساء في منزل الميت، ويقمن بعمل المطبق وهو عبارة عن عجينة تقطع إلى قطع صغيرة، وتقلى بالزيت ثم يوضع عليها السكر، ويذهب أهل الميت إلى المقابر ويوزيع المطبّق على الموجودين في المقبرة ويحضر أهل الميت شيخاً إلى المقبرة ويقرأ القرآن، وفي يوم العيد يكون أول عيد للميت يذهب الأهل، والأقارب إلى المقبرة

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد جمعة غانم بتاريخ 2015/9/5م.

(2) مقابلة مع محمود جبريل عدوان بتاريخ 2001/6/20م، مقابلة مع محمد عبد الرحمن الحلبي بتاريخ 2001/6/19م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(3) مقابلة مع محمد إبراهيم أبو حسين بتاريخ 2001/7/3م، مقابلة مع محمود عطية أبو سالم بتاريخ 2001/6/19م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

ويقومون بنصب خيمة عند القبر في المقبرة ويقومون بتقديم القهوة للأقارب الذين يأتون لتعزيتهم في المقبرة[1].

وعندما يمر 40 يوماً على الميت تقوم النساء في المنزل بعمل المفتول، ويأتي الأهل والأقارب إلى منزل الميت ويأكلون من المفتول ثم يذهبون وقت العصر إلى المقبرة ويحضرون شيخاً لقراءة القرآن على روح الميت عند القبر، ويعطونه بعض النقود البسيطة والتين المجفف (القُطّين)، وكان أهل الميت يمتنعون عن أكل بعض الأكلات في منزلهم حداداً على الميت، ومنها: الكرشة، المقلوبة، ورق العنب، المحاشي[2].

ولكن مع قدوم الانتفاضة اختلفت الموازين بالنسبة للمآتم فقد كان يقوم أهل الميت عندما يكون الميت شهيداً بتقديم الشراب للمعزّين، وذلك فرحاً وابتهاجاً بأن ابنهم شهيداً، وكانت تقوم الفصائل هي المتكلفة بعمل الطعام لأهل الميت لمدة ثلاثة أيام وذلك حسب الاتجاهات التي كان ينتمي إليها الشهيد، وانتشرت عادة توزيع التمر مع القهوة في المآتم[3].

المناسبات الدينية:

تعتبر الاحتفالات والأعياد من المناسبات الاجتماعية التي توثق العلاقات بين الشباب والكهول، والذكور، والإناث، حيث تبادل الزيارات بين الطوائف الدينية في المناسبات الخاصة بها، وكذلك بين الحمائل، والأسر، والقبائل، وذلك لما تحمله هذه المناسبات من معان روحية وأبعاد اجتماعية وقيم معنوية، فهناك المناسبات الدينية مثل شهر رمضان، وعيدي الفطر، والأضحى، وما ترتبط بها من مراسيم دينية واجتماعية وتبادل للأطعمة والزيارات، وهناك طقوس الحج، والاحتفال بالمولد النبوي الشريف[4].

شهر رمضان:

اتصفت ليالي شهر رمضان في مدن وقرى فلسطين بالسهر، والترفيه، فبعد الغروب تضاء الشوارع والمآذن والدكاكين، وتعرض أنواع الحلوى والمشروبات، ويقوم البعض في اليوم الأخير من شهر شعبان بتجهيز أكلة خاصة حيث يحضرون دجاجاً، أو لحماً، ويقومون بشراء بعض المواد الغذائية والفواكه، وقمر الدين، والدبس والحلاوة، وكان هناك مسحرون يجوبون

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع عائشة خليل الهبيل، بتاريخ 2015/8/20م.
(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع عائشة خليل الهبيل، بتاريخ 2015/8/20م.
(3) مقابلة أجرتها الباحثة محمد إسماعيل العربيد، بتاريخ 2015/8/15م.
(4) الساعاتي، أحمد: التطور الثقافي في غزة 1914- 1967م، ص 279.

الشوارع والطرقات في الليل ومعهم طبلة يقومون بالطرق عليها لتنبيه الأهالي بوقت السحور، وفي آخر الشهر تتصدق عليهم الناس، وكانت بعض العائلات تشترك مع بعضها البعض في الإفطار حيث يقوم كل شخص باصطحاب طعامه ويجلسون في ساحة كبيرة[1].

أما الأطفال فكانت وسيلة الترفيه الوحيدة لديهم هي عبارة عن علب فارغة يقومون بتثقيبها ووضع الشمعة بداخلها بدلاً من فانوس رمضان؛ وذلك لأن الحالة المادية في المخيم آنذاك لم تكن نسمح لهم بالشراء، وكانوا يغنون ويطبلون، وكان الناس قبل النكبة يتخذون غرفاً في بعض البيوت ويجتمعون فيها بشهر رمضان، ولكن بعدها انتشرت المساجد فاجتمعوا فيها ويصلون صلاة العشاء والتراويح[2].

وكان مسحراتي متخصص في المخيم يقوم بتنبيه الناس للسحور؛ وذلك لعدم وجود ساعات منبه تنبه الصائمين بقدوم آذان الصبح، وكان يقوم أهل المخيم بإعطاء المسحراتي أرغفة من الخبز؛ وذلك لعدم توفر المال معهم، وفي العيد يعطونه بعض الكعك[3].

عيد الفطر:

كان الناس يستقبلون عيد الفطر بشراء الملابس الجديدة في ليلة العيد، وفي يوم العيد كانوا يذهبون لصلاة العيد بالمساجد، ويجهزون الحلويات وخاصة الكعك في بيوتهم ويقومون بتبادل الزيارات، ويقوم بعض الناس بزيارة المقابر في يوم العيد، ويأخذون معهم الكعك والمطبق (زلابيا) والفطائر، والتمر، والبسكويت، وبعض المواد التموينية حيث يقومون بتوزيعها على الناس المحتاجين الذين يتواجدون عند المقابر، والبعض منهم يقوم بإعطاء النقود لمن يقوم بقراءة القرآن لهم على روح الميت[4].

عيد الأضحى:

يقوم الناس بالاستعداد لعيد الأضحى بشراء الذبائح، ومن لا يستطيع كان يكتفي بشراء الدجاج، وكانت وجبة الغذاء في اليوم الأول اللحم المطبوخ، والمفتول، وكانوا يوزعون من الأضحية على أرحامهم، وعلى المحتاجين، وكانوا يزورون بعضهم البعض في العيد، وتستمر

---

(1) مقابلة مع محمود جبريل عدوان بتاريخ 2001/6/20م، مقابلة مع عوض الله صالح عوض الله بتاريخ 2001/3/22م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الحميد حميد، بتاريخ 2015/2/4م.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الحميد حميد، بتاريخ 2015/2/4م.

(4) مقابلة مع لبيبة رضوان أبو اللبن بتاريخ 2001/5/17م، مقابلة مع عقيل أحمد أبو العيش بتاريخ 2001/7/1م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

الناس في التضحية حتى اليوم الثالث، وكان الرجال يذهبون لأداء صلاة العيد في المساجد، أما النسوة فتبقى في البيت لتجهيز الحلويات، وإعداد الطعام، لكن الحزن على ترك الديار، وما خلفته النكبة من آثار سلبية على المجتمع كانت هي السائدة على نفوس الناس[1].

وكان الناس يقومون بذبح الطيور التي كانوا يربونها داخل البيوت وعمل الأكلات، مثل: المفتول، والفتة، ويتجمع الرجال بعد أن أنهوا صلة الرحم لتناول الطعام[2].

الحج:

كان يقوم الأقارب والجيران بزيارة الحجاج لمدة ثلاثة أيام قبل سفرهم ويقوموا بالغناء لهم والسهر عندهم، وليلة السفر يقوم بعض الأقارب والجيران بإعطاء النُقطة للحاج[3].

وتقوم النساء بترديد بعض الأغاني للحجاج منها:

الحاج طاح البحر وفي ايده كيلة
يارب ترده سالم لهالعيلة
الحاج طاح البحر وهو بعباته
يارب ترده سالم لخواته
يا طريق البحر يا ملانة شوك
خوفي عليه من العين لأرمي عليه الورد والعطور[4]

وعند قدوم الحجاج من الحج تقوم النساء باستقبالهم فيرددن:

يا مية أهلاً وسهلاً وياميه ترحيبي
يا أعز الحبايب ما يغلى عليكوا صعيبي
وان غبتوا عيشتنا مرار
وإن جيتوا عيشتا يطيبي
عساك يا قمر من بين نجوم تغيبي[5]

---

(1) مقابلة مع خديجة يونس النيرب بتاريخ 2001/3/15م، مقابلة مع محمد عبد الرحمن الحلبي 2001/6/19م، مقابلة مع محمد إبراهيم أبو حسين بتاريخ 2001/7/3م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الحميد حميد، بتاريخ 2015/2/4م.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الحميد حميد، بتاريخ 2015/2/4م.

(4) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع رؤوفة محمد الحناوي بتاريخ2015/6/11م.

(5) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع حاكمة عطا الله بتاريخ 2015/7/10م.

وكان اللاجئون يحجون في بداية هجرتهم عن طريق القطار من غزة حتى السويس، وبعد ذلك يستقلون البواخر إلى جدة، وقد كانت باخرة يونانية تأتي على شاطئ بحر غزة لتقل الحجاج بعشرة جنيهات مصرية، حيث يمكثون أسبوعين في البحر وكانت طول المدة التي يستغرقونها في الحج من الصعوبات التي يلقونها لتأدية فريضة الحج 45 يوماً، أما عن تكلفة الحج فكانت تصل من 30 أو 40 جنيهاً مصرياً، وكان عدد كبير يذهب لإيجاد فرص عمل لهم، لذلك كانوا يمكثون فترة طويلة، وعند احتلال إسرائيل لغزة عام 1956م قامت السعودية بمنح من كان يوجد عندها من العمال الفلسطينيين الإقامات[1].

وكانت دائرة الأوقاف هي المسؤولة عن شؤون الحج، أما المكاتب فكان مكتب طافش، ومكتب الشرفا هما المسؤولان عن تسيير قافلة الحج، وكانوا يحتفلون بقدوم الحجاج بالفرح والأغاني، والذبائح، ويقدم لهم الحجاج الهدايا، مثل الطاقية والمسابح... الخ[2]، وكانوا يغنون له بعض الأغاني مثل:

يا مرحبا بالحاج لمن أجن خواته لشلحو ثوب السفر وألبسه عباته[3].

المولد النبوي:

يُعد الاحتفال بالمولد النبوي أحد الاحتفالات الشعبية، ويرجع للقرن الخامس للهجرة أيام السلطان محمود سبكتكين الغزنوي (نسبة إلى غزنة عاصمة أفغانستان)، حيث نظم الاحتفال ليخالف الشيعة الذين يقيمون تهاليل في ذكرى ميلاد الحسين بن عليَ رضي الله عنهما، وتقبل ذلك المسلمون، فانتشرت بينهم، وفيه تضاء المساجد والزوايا، وتنشد الأناشيد الدينية التي تمدح النبي –عليه الصلاة والسلام– وتسبّح بحمد الخالق، ويجتمع الناس للاستماع لقصة المولد، والعديد عن شمائل الرسول –صلى الله عليه وسلم– ومناقبه، فيرتفع صوت الحاضرين مردّدين صلّوا عليه وسلّموا تسليما الله زاد محمداً تعظيماً، وينطلق صوت الشيخ بالأشعار والمدائح، ثم يقدم للحاضرين الحلويات والطعام[4].

---

(1) مقابلة مع محمد عبد الله قداس بتاريخ 2001/6/25م، مقابلة مع محمود عطية أبو سالم بتاريخ 2001/3/22م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(2) مقابلة مع عقيل أحمد أبو العيش بتاريخ 2001/7/1م، مقابلة مع محمود جبريل عدوان بتاريخ 2001/6/20م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الحميد حميد، بتاريخ 2015/2/4م.

(4) سرحان،نمر: موسوعة الفلكلور الفلسطيني، ق3، ص 573.

ويقام الاحتفال بالمولد النبوي الذي يحتفل به أهل المخيم في 2 ربيع الأول من كل عام، في مساجد المخيم، وحالياً في المسجد العمري، وكانت المساجد محدودة وقليلة في بداية هجرتهم كما كانوا يحتفلون بهذه المناسبة في المدارس فيقوم المعلمون بإلقاء كلمات دينية في هذه الذكرى عن طريق مكبرات الصوت، ويذكرون فيها السيرة النبوية العطرة، كما كانت تعطل المدارس في هذا اليوم، وتقام الاحتفالات الدينية إما قبل العطلة بيوم، أو بعدها بيوم، وكانت دائرة الأوقاف تقوم بتوزيع بعض الحلويات على طلاب المدارس مثل الشكولاتة والحلو[1].

المواسم:

موسم أربعة أيوب:

كان سكان المخيم في فصل الربيع يقومون بالذهاب إلى شاطئ البحر للاستجمام فيه، وتحضر النساء البيض والمسخن، وتبقى العائلات طوال اليوم على شاطئ البحر، ثم تطور اسم الموسم فأصبح الناس يسمونه بيوم شم النسيم، لكن بعد أن جاءت الانتفاضة أصبح الناس في المخيم أكثر تفهماً من الناحية الدينية والثقافية، فألغيت تلك الاحتفالات في المخيم نظراً لوجود الشهداء والجرحى، وأصبحت لدى سكان المخيم صحوة دينية، وأن تلك الأيام للمسيحيين وليست للمسلمين[2].

موسم النبي صالح:

كان هذا الموسم في مشارف الرملة، وتحضره مواكب من مدينتي الرملة، واللد وقراها، كما يحضره البعض من أهالي يافا، والقدس وقراها وبعض أهالي مدن وقرى جنوب فلسطين، وتحتفل بالطرق الصوفية بعلم النبي صالح الذي يرفرف على مشارف مدينة الرملة كما يحتشد المكان بأعداد غفيرة من الناس، ويقام سوق عام مكان الاحتفال، وتقدم فيه نماذج من الصناعات المحلية، وتؤدي رقصات الدبكة الشعبية، وألعاب السيف، وألعاب تسلية متنوعة أهمها تكسير البيض، وقد ظل سكان المخيم يذهبون للاحتفال في هذا الموسم فقد كان يذهب الأهالي رغم

---

(1) مقابلة مع محمود جبريل عدوان بتاريخ 2/6/20
001م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع الجامعة الإسلامية.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع دلال محمد حجازي، بتاريخ 2015/5/20م، ومريم محمد الفار بتاريخ 2015/4/12م.

وجود الاحتلال فيذهب الرجال والنساء من الصباح، والمساء ويأتون في ساعات المساء، ومعهم الحلوى لأبنائهم وكانوا يسمون تلك الحلوى (حلاوة النبي صالح)[1].

اللهجات الشعبية:

اللهجة إصطلاحاً :هي مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة ،ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد البيئة[2]

تتعدد اللهجات في فلسطين إلى ثلاث أنواع رئيسة، وهي لهجة أهل المدن، وتتميز عادة بكسر القاف إلى ألف بصورة عامة، أما لهجة أهل القرى فهي تتشابه إلى حد ما في معظم فلسطين، وعادة يلفظون حرف الكاف "اتش"، وحرف القاف كافاً مضخمة، وتكاد تكون لهجة الجنوب الشرقي لمنطقة حيفا، وجنين، وشرق يافا من أوضح اللهجات العربية وأقربها إلى الفصحى ثم لهجة أهل البدو في جنوب فلسطين، وهي تختلف عن لهجة أهل المدن، والقرى، فهم يميلون للاختصار المفيد في أحاديثهم، وكثيراً ما يعتمدون على حرف الهاء في نهاية كلامهم، ويستخدم بعضهم في لهجتهم غالباً الصوت الخشن، ولكن بعد اختلاط سكان القرى، والمدن مع البدو خفف من لهجتهم، علاوة على ذلك انتشار التعليم مما قارب بين اللهجات كثيراً[3].

ويفخم بعض أهالي غزة حرف القاف كالجيم المصرية، واستعمال نغمة خاصة عند آخر الكلمة في صياغة السؤال لأهل غزة، واختلاف الصفات الصوتية أمر طبيعي يدخل في باب العادات التي يتصف بها كل شعب على حدا، وللبيئة دور هام في تكوين هذا الفرق عند الشعوب، ويقول أهالي غزة ومخيماتها أني بدلاً من قولهم أنا، وهناك من يستبدل أل التعريف ب "أم" فيقولون امبارح، بدلاً من البارحة، واحياناً يلفظونها امبيرح، وهناك من يستبدل حرف الثاء، والذال، والظاء، المعجمة فيلفظونها تاء، ودالاً، وزاياً، وحرف الظاء بحرف الصاد[4].

كما اختصر أهالي غزة بعض الكلمات لسهولة تداولها شعبياً، وكثرة شيوعها واستخدامها في الغالبية الساحقة، من ، مثل: "لأي شيئ"؟ لماذا؟ اختصرت لتصبح ل: "ليش"، "أي شيئ" اختصرت لتصبح "إيش"،وكلمة عسكود بدلاً من كلمة عسى أن يكون،وهي دارجة لدى السكان

---

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع دلال محمد حجازي، بتاريخ 2015/5/20م.

(2) شيخ العيد،فتحي:الحياة الثقافية في قطاع غزة 1967-1979م،ص73.

(3) أبو طاقية، هالة: الجهود الفلسطينية الشعبية والرسمية لحماية التراث الشعبي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (1967- 2012م)، رسالة ماجستير، ص 16.

(4) الساعاتي، أحمد: التطور الثقافي في غزة 1914- 1967م، ص 327- 328.

المهاجرون من المجدل، هذا استبدلت ب هاضا وكانت دارجة لدي السكان من المهاجرين من القرى الفلسطينية، "ها هو" استبدلت هيو... الخ[1].

الأمثال الشعبية:

المثل هو مثل الشيء فمثلاً، أي زعزعة وحركة، يقال هذا مثله ومثَلَه، كما يقال شِبْهَهَ وشَبَه والمثل هو الشبه.[2]

والأمثال الشعبية والعامية الفلسطينية عبارة عن جمل قصيرة جاءت نتيجة تجربة وخبرة وتبرز الشخصية الفلسطينية[3].

هناك أمثال مرتبطة بالمعتقدات مثل"الدنيا وجوه وعتاب"وفيه إشارة إلى التفاؤل والتشاؤم.

ومثل"خير يا طير"،ومثل"مال الوقف بيهد السقف".

أمثال تتعلق بالعبرة مثل"ياباحش جورة السو يا واقع فيها"،ومثل"لو تجري جري الوحوش غير رزقك ما بتحوش"،ومثل"بني آدم عينه فارغة".[4]

أمثال تتعلق بتدبير المكائد والشرور للناس مثل "ابن الحرام ما خلاش لابن الحلال حاجة".

وأمثال تتعلق بأولاد الحلال مثل"ابن الحلال عند ذكره بيبان"، وأمثال تذكر عند التعصب للأقارب مثل"أنا وأخوي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب"[5]

الألعاب الشعبية:

نشاط رياضي يشكل جزءاً من الإرث الاجتماعي، يرتبط بالشخصية القومية الحضارية للمجتمع، تناقلته الأجيال جيلاً بعد جيل، وقديماً استطاع الأطفال والشباب إيجاد طرق للعب والتسلية لهم، وذلك بوسائل بسيطة متوفرة في البيئة، مثل العصا، والحجارة، والعلب الفارغة... الخ، وسميت بالألعاب الشعبية؛ لأنها كانت تمارس في الأحياء الشعبية من القرى، والمدن، وقد دلّت عن جزء من التاريخ الشعبي، كذلك أدت في مضمونها وظيفة تاريخية لنقل التراث

(1) الساعاتي، أحمد: التطور الثقافي في غزة 1914– 1967م ، ص 328.
(2) ابن منظور، لسان العرب،مج11،ص610.
(3) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، مج4، ص682.
(4) رواية شفوية أجرتها الباحثة مع رؤوفة الحناوي بتاريخ 2015/6/11.
(5) رواية شفوية أجرتها الباحثة مع رسمية محمد لبلعاوي بتاريخ 2015/4/13م.

الرياضي، والثقافي، والاجتماعي للأجيال القادمة، ولها العديد من المميزات، من أهمها: تنوعها، وقلة تكاليفها، وبساطة أدواتها، كما أنها ناسبت الجميع، ولا يوجد بها قوانين معقدة[1].

ومن الألعاب الشعبية المتداولة: لعبة البنانير وهي لعبة يمارسها الأولاد، وبعضها ممكن أن تمارس في مناطق صغيرة، مثل: لعبة حجة زينة، لعبة البيضة، رفرفت، حاكم جلاد وتمارس في مواسم مختلفة، فمنها من تلعب في فصل الصيف مثل لعبة الطيارة الورقية، أو البالون، وذلك لتوفر الوقت الكافي لدى الأولاد في صنعها وممارستها، أما في فصل الشتاء فيلعبون لعبة البنانير، وهي أقل عدداً من ألعاب الصيف، لعبة الورق، والطاولة، وبعض الألعاب التي تمارس في الساحات، مثل: الكلب والعظمة، والسير على البراميل، ومنها ألعاب كبيرة تحتاج إلى جماعة، وفق شروط محددة يتفق عليها بينهم، مثل: لعبة الحجلة، وأخرى صغيرة مثل لعبة طاق طاقية[2].

كما لعب الصغار كرة القدم بالقماش حيث يقوم الأطفال بوضع 10 قطع من الطوب مصنوعة من الفخار فوق بعضها البعض، ويحضر كرة قماش ويقوم شخص بتوجيه كرة القماش لتلك القطع، فتنزل القطع عن بعضها البعض ومن يقوم بترتيبها مثلما كانت يقوم يكون الفائز، وكان كبار السن يلعبون لعبة إدريس على الرمل وهذه اللعبة عبارة عن 9 حصوات تكون مع كل فرد، ويرسم على الرمل مستطيل ويقسم إلى خطوط أفقية، وعمودية، والشخص الذي يقوم بوضع تلك الحصوات في مستوى واحد، يمون هو الفائز وتبقى اللعبة حتى موعد الصلاة[3].

---

(1) أبو طاقية، هالة: الجهود الفلسطينية الشعبية والرسمية لحماية التراث الشعبي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (1967– 2012م)، رسالة ماجستير، ص 11.

(2) أبو طاقية، هالة: الجهود الفلسطينية الشعبية والرسمية لحماية التراث الشعبي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (1967– 2012م)، رسالة ماجستير، ص 11– 12.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع عمر محمد صلاح بتاريخ 2015/8/25م.

الفصل الثالث

الأوضاع التعليمية، والصحية في مخيم الشاطئ (1949-2013م)

المبحث الأول: الأوضاع التعليمية في مخيم الشاطئ

المبحث الثاني: الأوضاع الصحية في مخيم الشاطيء

المبحث الاول

الأوضاع التعليمية في مخيم الشاطئ (1949- 2013م)

تناول المبحث الأول الأوضاع التعليمية التي كانت سائدة في مخيم الشاطئ، حيث ذكر كيف بدأ التعليم فيه، ثم تطور من التعليم في الخيام إلى مدارس، وقد ساعدت مؤسسات أجنبية أهالي المخيم في نشر التعليم رغم قلة الإمكانيات، وتناول جزء من المبحث المؤسسات الثقافية في مخيم الشاطئ.

التعليم في بداية التهجير من(1948-1951):

كان التعليم في كتاتيب يقوم الشيخ بتعليم الحروف للتلاميذ، فيأخذ التلميذ قطعة بوص ويضعها في الحبر ويكتب بها، ويقوم الطالب برفع الدفتر في الشمس حتى يجف.

وكان الشيوخ والمدرسين الذين يقوموا بتدريس التلاميذ، أشخاص كانوا قد تعلموا في بلادهم التي هاجروا منها، ومنهم من يكون قد درس ابتدائي فقط[1].، ولكن في ظل تلك الظروف ظهرت مبادرات محلية من قبل مدرسين سابقين لفتح صفوف ومدارس في أماكن تجمع النازحين؛ بهدف تحقيق دخل بسيط من جهة، وكتعبير عن وعي سياسي- اجتماعي رافض لتوقف مسيرة التعليم من جهة أخرى، وقد كان حجم الإقبال على المدارس في ذاك الوقت كبيراً وبدأت الدارسة بطريقة عشوائية وغير منظمة، وقد أقيمت المدارس والصفوف بشكل تلقائي وبدائي في العراء والخيام، ونظراً للظروف الخاصة، احتوت المدرسة في الصف الواحد على تلاميذ من صفوف مختلفة، وأعمار متفاوتة، فوصل عددهم أحياناً إلى 120 تلميذاً[2].

وقد قام اللاجئون أنفسهم بالمبادرة إذ تطوع الكثير من المدرسين اللاجئين والمتعلمين لتدريس الأطفال بإمكانات بسيطة أحياناً على الأرض في العراء، وقد قدمت لهم قطع من الخشب الفارغة لعمل ألواح، ومقاعد بسيطة كما قدم لهم خيام كبيرة خصصت للتدريس، وذلك بمساعدة من الأهالي ثم تدفقت عليهم التبرعات العالمية وخصصت للتعليم ميزانية خاصة فبنيت أكشاك بسيطة للمدارس، وقدمت الحكومة مبانيها المدرسية القريبة ليستعملها اللاجئون في فترة بعد

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع عمر صلاح بتاريخ بتاريخ 2015/8/25.

(2) سلمان، محمد: مصادر تمويل التعليم في قطاع غزة في عهد الإدارة المصرية من 1949- 1967م، ص 321- 322.

الظهر [1]حيث كان يذهب الطلبة من مخيم الشاطئ إلى مدرسة الامام الشافعي حيث كان يتعلم في الفترة الصباحية الطلاب المواطنين من مدينة غزة وبعد الظهر يدرس بها طلاب مخيم الشاطئ[2] .

وفرض هذا الواقع إلى دفع المنظمات الدولية إلى المساهمة في التعليم حيث قامت منظمة الصليب الأحمر، وجمعية الأصدقاء الأمريكية (الكويكرز) بفتح مدارس في العراء والخيام، وقد كان للجمعية الدور البارز في التعليم في تلك الفترة حيث توصلت الجمعية إلى تفاهم مع الحكومة المصرية، تم من خلاله الاتفاق على الآتي:

- إنشاء المدارس التي كانت عبارة عن خيام وتزويدها بما تحتاجه من القرطاسية وبعض التجهيزات.
- دفع أجور المدرسين والتي كانت أول الأمر أجوراً عينية من الدقيق والسكر، ثم أصبحت مادية تحصل من ثمن بيع مخلفات مواد الإغاثة أكياس خيش، وصفائح، وبراميل، ولم تزد هذه المكافآت في كثير من الحالات عن ثمانية جنيهات في الشهر للمدرس الواحد.
- قامت وزارة المعارف المصرية بالإدارة والإشراف، لذا قامت بفتح بعض المدارس الحكومية التي كانت تشرف عليها ليدرس بها اللاجئون في الفترة المسائية[3].

وأقامت جمعية الكويكرز في 1948- 1950م مدارس موزعة على مخيمات عدة في القطاع، منها: أربع مدارس في مخيم الشاطئ.

تطور التعليم في عهد الإدارة المصرية:(1950 – 1967)

في بداية فترة الوجود المصري مر السلم التعليمي بمرحلتين، الأولى: مرحلة التعليم الابتدائية ومدتها سبع سنوات يلحق بها التلاميذ من سن السابعة من عمرهم، والثانية التعليم الثانوي ومدتها أربع سنوات يلتحق بها الطلبة بعد إتمام المرحلة الابتدائية، وهذا ما كان قائما في فترة الانتداب البريطاني، وفي عام1950م أجري تعديل على السلم التعليمي، فأصبح تعليم

(1) سكيك، إبراهيم: قطاع غزة تحت الإدارة المصرية 1957- 1967م، ج8، ص 51- 52.

(2)) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الأستاذ عمر صلاح بتاريخ 2015/8/25.

(3) سلمان، محمد: مصادر تمويل التعليم في قطاع غزة في عهد الإدارة المصرية من 1949- 1967م، ص 322.

المرحلة الابتدائية ست سنوات، ومدة التعليم الثانوي خمس سنوات يحصل التلميذ على شهادة "الثقافة" في السنة الرابعة، وشهادة التوجيهي في السنة الخامسة[1].

وأجري تعديل آخر عام 1953م فأصبح يشتمل على ثلاث مراحل؛ المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات، والمرحلة الإعدادية سنتان، والمرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات، وظل هكذا إلى عام 1957م حين صدور قانون رقم "13" لعام 1956م بشأن تنظيم التعليم الابتدائي، وقانون رقم "55" لعام 1957م الخاص بالتعليم الإعدادي والثانوي، وبموجب هذين القانونيين تم توزيع المراحل التعليمية الثلاث كالآتي، المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات، والمرحلة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات ، والمرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات، وأستقر السلم التعليمي وفق اتفاق الوحدة الثقافية العربية في مارس 1957م[2].

وكان من الطبيعي أن يسير الطلاب الفلسطينيون على نظام التعليم المصري من حيث المنهاج والمقررات والكتاب المدرسي، وطرق التدريس، ونظام الامتحانات، والشهادات[3]، وعندما أنشئ المخيم لم يكن بداخله أية مدرسة حكومية، ولا على أطرافه، لأن الوكالة كانت مسؤولة آنذاك عن تقديم الخدمات التعليمية للمخيم[4].

وكان عدد الطلاب في مدارس اللاجئين في العام 1961– 1962م في مدرسة الشاطئ (أ) الابتدائية 631 طالباً ، و13 مدرساً، أما في مدرسة الشاطئ (ب) الابتدائية 665 طالباً، و15 مدرساً، وبلغ عدد الطالبات 612 طالبة، و14 مدرساً، و615 طالبة، و13 مدرساً، وكان ان استحدثت مدرسة الشاطئ (ج) وفيها 762 طالبة، أما المدرسون فعددهم 16 مدرساً[5][6].

وقد كان يطلق على أسماء المدارس التي أنشأتها وكالة الغوث في المخيم أسماء أول المدراء والمديرات في تلك المدارس، فأطلق السكان على مدرسة ذكور الشاطئ الابتدائية (ج)

---

(1) شيخ العيد، فتحي: الحياة الثقافية في قطاع غزة 1967– 1979م، رسالة ماجستير، ص 25، أنظر ملحق رقم(4)

(2) المرجع السابق، ص 25.

(3) الجدي، محمد: فصول من تاريخ التعليم بقطاع غزة في الخمسين عاماً الماضية، ص 25.

(4) وزارة التربية والتعليم، قسم التخطيط والمناهج.

(5) الجدي، محمد: فصول من تاريخ التعليم بقطاع غزة في الخمسين عاماً الماضية، ص 34– 35.

(6)أنظر الملحق رقم (17)

للاجئين اسم (مدرسة أبو عاصي[1]) حيث إن أول مدير مدرسة كان فيها هو المرحوم الأستاذ مصطفى أبو عاصي، وأطلق على مدرسة بنات الشاطئ (أ) للاجئات اسم مدرسة(الست سورة)، حيث أن المديرة التي عينتها وكالة الغوث فيها اسمها سورة ترزي، وتلك الأسماء دارجة عل تلك المدارس حتى يومنا هذا، وأطلق على اسم مدرسة بنات الشاطئ الابتدائية (ب) مدرسة شحيبر نسبة إلى المديرة التي عينتها وكالة الغوث وداد شحيبر، كما أطلق على مدرسة الشاطئ الاعدادية (أ) للبنات (المدرسة العالية) وهي تقع شرق المخيم نسبة إلى علو مبناها المكون من طابقين من الخرسانة المسلحة حيث كانت الوحيدة في المخيم التي تم انشاؤها بهذا النمط.[2]

وخصصت حكومة الإدارة المصرية مساحة 80 دونماً تقريباً في محلة الرمال الشمالي بغزة؛ لإقامة مدرسة فلسطين الثانوية النموذجية في عام 1951م حيث كانت تلك المنطقة غير مزدحمة بالسكان، وكانت مغروسة بالأشجار الحرجية التي كانت تنتشر في معظم الأراضي الرملية في غزة، وربما يكون سبب اختيار هذه البقعة بالذات وقوعها في مكان قريب ومتوسط يخدم أبناء مخيم الشاطئ للاجئين، وأبناء أحياء الرمال، والزيتون، والدرج، وكذلك أبناء المنطقة الشمالية وهي جباليا وبيت لاهيا، وبيت حانون، حيث كان هؤلاء الطلاب يقطعون المسافة من بيوتهم إلى المدرسة سيراً على الأقدام إما لسهولة الوصول إليها، أو لعدم توفر وسائل المواصلات في ذلك العصر، وعدم وجود الطرق المعبدة الموصلة إلى هذا المرفق التعليمي الوحيد في زمنه في ذلك الوقت[3].

التعليم في قطاع غزة في عهد الاحتلال الإسرائيلي بعد عام 1967م:

في أعقاب حرب يونيو عام 1967م وتولى سلطات الاحتلال إدارة الأمور في قطاع غزة بدأ تنظيم المدارس يعود تدريجياً بعد أن بذلت جهود كبيرة في إعادة ترميم المدارس التي تعرضت للخراب والتهديم من جراء الحرب، وفي شهر أغسطس 1967م كانت الاستعدادات قد تمت

(1) انظر ملحق رقم (36).

(2) أنظر الملحق رقم (36).

(3) الجدي، محمد: فصول من تاريخ التعليم بقطاع غزة في الخمسين عاماً الماضية، ص 47.

لإعادة فتح المدارس وعودة الطلاب إليها، عندئذ فتحت 52 مدرسة أبوابها في قطاع غزة منها 25 مدرسة ابتدائية، و14 مدرسة إعدادية، و13 مدرسة ثانوية[1].

وأما امتحانات الثانوية العامة التوجيهي فقد عقدت مديرية التربية والتعليم امتحانين عامي 1967- 1968م بشكل محلي، وأشرفت المديرية على المراقبة والتصحيح، إلا أن بعض جامعات البلدان العربية رفضت الاعتراف بشهادة التوجيهي، مما دفع المديرية إلى الاتصال بالمصريين والتنسيق مع اليونسكو، لعقد امتحان عام تشرف عليه اليونسكو تحت حراسة الاحتلال لقاعات الامتحانات، وبإشراف المديرية، والوكالة، وظلت الحال كذلك حتى توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية لينتهي دور الوكالة عام 1980م باتفاق الجانبين المصري، والاحتلال على قدوم لجنة مصرية إلى القطاع سنوياً مؤلفة من ثمانية أشخاص يحضرون معهم أسئلة الامتحانات، ويشرفون على سير لجان الامتحانات.

وأمام الحاح الحاجة استطاع المدرس في قطاع غزة أن يقطع شوطاً مشهوداً له في ملء الفراغ بالمرحلة الثانوية، وعلى الوجه الملائم، مما جعل المسئول الإسرائيلي عن التعليم يجهر ويعترف بدهشته لهذا النجاح السريع[2].

بدأت في فترة السبعينات والثمانينات المدارس الحكومية التي تخدم أبناء المخيم موجودة في حي الشيخ رضوان في مدينة غزة، وهذا الحي يخدم اللاجئين من مخيم الشاطئ والذين خرجوا من مخيم الشاطئ[3].

سارع الاحتلال الإسرائيلي لفرض هيمنته المباشرة على العملية التربوية والأكاديمية، وقام بإجراء تغييرات جذرية في المناهج المدرسية ، وفرض مناهج تضمنت شروحات واسعة عن تاريخ اليهود بدلاً عن التاريخ العربي، كما استبدل الأسماء العربية لمدن الضفة الغربية وقراها بأسماء عبرية وحظرت تدريس 18 كتابا، وأصدر تعليمات عسكرية بمنع تداول أية أطالس أجنبية وعربية، أو خرائط تشير إلى حدود ما قبل عام 1967م، وعمل الاحتلال على تفريغ الكتب المتبقية من أية مضامين وطنية وقومية، فحذف الفصول المتعلقة بالقضية الفلسطينية[4].

---

(1) الأغا، نهضة: نظام التعليم وأهدافه في قطاع غزة، مجلة صامد، ع 65، ص 65.

(2) المرجع السابق، ص 25.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع إنعام محمود لبد (مدرسة متقاعدة)، بتاريخ 2015/5/20م.

(4) العاجز، فؤاد: تطور التعليم العام في قطاع غزة من عام 1886-1996م، ص118.

كما استبدل كلمات فلسطين ب "إسرائيل"، كما طالت الحملة كتب الدين الإسلامي فحذف منها الآيات التي تحمل أفكارا مثل الجهاد والتضحية أو تدعو إليها، أما بالنسبة للمدارس والمعلمين، فقد وضعت السلطات العسكرية الإسرائيلية، العراقيل الكثيرة أمام تلبية حاجات المدارس العربية من المعلمين، الذين منعتهم من تأسيس النقابات وفصلت العديد منهم، واتخذت قرارا برفض التعينات الجديدة، وبعدم توسع المناهج بحجة الاكتفاء الذاتي في المدارس العربية[1].

بدأت الدراسة ضعيفة ومخلخلة في العام الدراسي الأول 1968/1967م وتعلم الطلاب بدون وجود للكتاب المدرسي، كما أن هيئة تدريس المرحلة الثانوية لم تكن على المستوى المطلوب بعد أن سافر المدرسون المصريون إلى بلادهم مما اضطر مديرية التربية والتعليم إلى ترفيع بعض مدرسي المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية للقيام بهذا الواجب، وتحويل بعض المدرسين من ذوي تخصصات التجارة والحقوق والتاريخ إلى تدريس مواضيع مختلفة عن تخصصاتهم، وهي اللغة الإنجليزية والرياضيات على اعتبار أنها تخصصات نادرة[2].

بالإضافة إلى ذلك فقد تم حذف كل ما يتعلق بالاستعمار وأطماعه في الوطن العربي، أو مقاومته خاصة ما يتعلق بالاحتلال ومقاومة العرب للحروب الصليبية، ودفاع صلاح الدين الأيوبي عن فلسطين، ومنع ذكر الآيات والأحاديث التي تتعلق بالجهاد أو الحث عليه، كما منعت أية عبارات تدعو إلى النهوض والتقدم الوطن العربي، أو التوجه نحو الأخلاق، والقيم العربية الأصيلة[3].

كما حذفت كل ما يتعلق ويربط الطالب الفلسطيني بحضارته، وتاريخه، خاصة أن المناهج الدراسية تقرها الدائرة العربية في وزارة المعارف الإسرائيلية، ويشرف عليها يهودي، وتتجاهل فيه التاريخ العربي، والتاريخ القديم أو الحديث لفلسطين، والأدب العربي[4]، بقيت تلك السياسة منذ عام 1967م حتى بداية التسعينيات، والاحتلال لا يسمح بأي تغيير على المناهج المعتمدة، وهي المناهج الأردنية في الضفة الغربية، والمصرية في قطاع غزة، وعند تقديم أي مقترح بالمناهج يعدل عليه ويحذف ويضيف ويؤجل لسنة تالية من تاريخ تقديمه[5].

---

(1) العاجز، فؤاد: تطور التعليم العام في قطاع غزة من عام 1886–1996م، ص118.

(2) المرجع السابق، ص 25.

(3) نشوان، جميل: التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية، ص 218.

(4) بركة، محمد: الممارسات الإسرائيلية لقمع الثقافة الوطنية الفلسطينية، مجلة صامد، ع59، ص 37.

(5) أبو الحمص، نعيم: المناهج الفلسطينية قصة الألف ميل، ص 506.

وهدف الاحتلال من وراء تلك السياسة في المناطق العربية المحتلة إلى:

(أ) عرقلة عملية النمو الثقافي وتطويرها كما ونوعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(ب) إعاقة التعاون المتبادل بين المؤسسات الأكاديمية والتعليمية، وصولاً إلى تفكيك العلاقات الثقافية والوطنية بين سكان المناطق المحتلة.

(ج) استغلال قدرات الشباب الفلسطيني، وتحويلها إلى قوة عمل رخيصة تعمل في دائرة الاقتصاد الإسرائيلي.

(د) تهجير الفئات والكوادر العلمية، التي ترفض التعاون مع السلطات الإسرائيلية[1].

كما واجه التعليم العديد من الإجراءات التعسفية من الاحتلال التي شملت الطلاب، والمدرسين، والمؤسسات التعليمية، ومن أهمها أن أصبح التعليم رهناً للأوامر العسكرية الإسرائيلية والتي تمثلت في:

1. عدم فتح مدارس جديدة مع زيادة السكان.
2. إغلاق بعض المؤسسات التعليمية وخاصة أيام الانتفاضة الشعبية عام 1987م.
3. إلغاء التعليم الإلزامي وجعله امتيازاً منوطاً بموافقة الحاكم العسكري[2].

كما عانى الطلاب من نقص شديد في الإمكانات المتاحة لممارسة نشاطاته المختلفة المنهجية منها، وغير المنهجية، بسبب أحداث الانتفاضة، وممارسة الاحتلال من بطش وترهيب، فلا يمكن أن يخرج الطلبة في رحلة ترفيهية أو زيارة مواقع؛ لأنهم معرضون للخطر من قبل الاحتلال والمستوطنين، وفي حالات منع التجول لا يستطيع الطالب ممارسته نشاطه المعتاد، لأنهم معرضون للمساءلة والعقاب، كما توقفت الأنشطة التربوية بوجه عام رغم أنها ضرورية لاستمرار التواصل بين حاضر المجتمع وكل من ماضيه ومستقبله[3].

---

(1) مكاوي، سمر: واقع التعليم العالي الجامعي في ظل الأوامر والقوانين الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، ع 132- 133، ص 62.

(2) مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، رسالة ماجستير، ص 126.

(3) جبر، يحيي، وعقل، عبد اللطيف: واقع الطفل الفلسطيني في الأراضي المحتلة من البؤس إلى الانتفاضة، مجلة صامد، ع 80، ص 158.

الإجراءات التي اتخذها الاحتلال بحق المدرسين منذ احتلال قطاع غزة وحتى أواخر الثمانينات:

1- محاولة عزل المدرسين عن المجتمع: حيث منعتهم من مزاولة أي نشاط يتجاوز العمل التدريسي داخل وخارج المدرسة.

2- تدني الخدمات المقدمة للمعلمين: حيث كانت خدمة التأمين الصحي إجبارية وهو شكل بلا مضمون.

3- السجن والاعتقال والاستدعاء لدوائر المخابرات.

4- الإقامة الجبرية وقيود الحركة.

5- الإبعاد أو منع من السفر، حيث تم إبعاد الأستاذ خليل القوقا من المخيم سنة 1988م في بداية الانتفاضة المباركة[1].

وهذا أثر سلبا على الحياة التعليمية وعلى التحصيل العلمي للطلاب، وكثيرا ما كانت سلطات الاحتلال تقوم بمداهمة مدارس الثانوية واعتقال الطلاب بحجة أنهم يشاركون في المقاومة، وفرضت رسوما سنوية على الطلاب تقدر ب 30 ليرة إسرائيلية أي ما يعادل سبعة دولارات آنذاك[2].

مدارس حي الشيخ رضوان:[3]

قامت حكومة الاحتلال عند انشاء حي الشيخ رضوان ببناء 4 مدارس للطلبة مدرستان ابتدائيتان، ومدرستان اعداديتان، لكن بعد أن قامت ببناء المرحلتين الأخيرتين من الحي، أزداد عدد الطلبة فقامت ببناء مدارس أخرى في المنطقتين الجديدتين.

وعندما جاءت السلطة للقطاع زادت عدد المدارس فأصبح عدد المدارس في حي الشيخ رضوان 28 مدرسة، موزعة ما بين ابتدائية وإعدادية وثانوية، ما بين أناث وذكور، فقد بلغ عدد الطلاب ذكور واناث في تلك المدارس 17730،وبلغ عدد الشعب 466 شعبة، وبلغ عدد المدرسين 808 مدرس ومدرسة[4].

---

(1)التميمي ، صلاح الزرو ، التعليم تحت الاحتلال من 1967-1987م. ص231-237.

(2) شيخ العيد، فتحي: الحياة الثقافية في قطاع غزة 1967- 1979م، رسالة ماجستير، ص 31.

(3)أنظر الملحق رقم (18)

(4) وزارة التربية والتعليم بغزة، قسم التخطيط والمناهج.

تطور التعليم في الفترة ما بين(1987-1994م):

تشرف وكالة الغوث منذ إنشائها على مرحلتين من التعليم وهما المرحلة الابتدائية ومدتها 6 سنوات، والمرحلة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات، أما المرحلة الثانوية فتشرف عليها مديرية التربية والتعليم التابعة للحكومة، وبلغ عدد المدارس التابعة للوكالة في العام الدراسي 1988/1987م، 146 مدرسة موزعة جغرافياً في قطاع غزة، وكان من نصيب مدينة غزة عام 1988م 26 مدرسة ابتدائية، و11 مدرسة إعدادية[1].

في عام 1990م كان عدد المدارس من نصيب مدينة غزة 11 ابتدائي، و6 اعدادي ذكور، ولم يكن فيها مدارس إناث للابتدائي، و5 اعدادي، وكان من نصيبها 15 مدارس مختلطة [2]، وينتهي دور الوكالة عند هذه المرحلة، وبعد ذلك يلتحق من ينجح من الطلاب اللاجئين في المرحلة الإعدادية بالمدارس الثانوية، ومعاهد المعلمين والمعلمات الحكومية[3].

وقد أدت النسب المرتفعة في تزايد عدد التلاميذ إلى ازدياد حدة الاكتظاظ في مدارس الأونروا في القطاع، فقد بلغ معدل عدد التلاميذ في الصف الواحد خلال عامي 1994-1995م من 47 إلى 50 تلميذاً، وهي تُعد نسبة عالية، وكانت مدارس عديدة تشغل أبنية من الإسمنت والآجر، ويعود تاريخها إلى الخمسينات والستينات، وكانت قد أنشئت أصلاً كأبنية مؤقتة، واضطر عدد من المدارس إلى العمل بنظام الدوامات الثلاثة، بعد أن أصبحت أبنية مدرسية أخرى غير آمنة ويجب إخلاؤها من أجل إعادة تأهيلها[4].

لقد تشاركت بعض البلدان المتبرعة في تحسين الأوضاع في مدارس الأونروا، وهو الأمر الذي تعطيه الأونروا الأولوية العليا، فقد تبرعت ببعض الأموال عام 1995م، من خلال برنامج تطبيق السلام؛ لتوسيع البنية الأساسية التعليمية وتطويرها، ومشاريع أخرى لدى الأونروا في غزة، كما تم إنشاء عدد من المدارس الجديدة، وتحديث عدد من الصفوف الدراسية[5].

---

(1) المدني، رشاد: قراءات إحصائية في التركيبة السكانية والأحوال الصحية والتعليمية للاجئين في قطاع غزة، مجلة البيادر السياسي، ع 316، ص 31.

(2) المدني، رشاد: قراءة إحصائية حول التعليم في قطاع غزة، مجلة صامد، ع 84، ص 116.

(3) الحوراني، عبد الله: قطاع غزة في 19 عاماً من الاحتلال، ص95.

(4) الخنساء، مي صبحي: العودة حق دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصة بمقاضاة الصهاينة وفق القوانين الدولية، ص 59- 60.

(5) الخنساء، مي: العودة حق دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصة بمقاضاة الصهاينة وفق القوانين الدولية، ص 60.

وقد أولى اللاجئون في مخيم الشاطئ شأنهم شأن باقي المخيمات اهتماماً كبيراً بالتعليم، وبدأوا التعليم في فصول أقيمت بين الخيام وكان اللاجئ يقتطع من قوت يومه ليوفر لأولاده فرصة التعليم، ويوجد في المخيم 30 مدرسة للمرحلتين الأساسية الدنيا والعليا وهي موزعة على النحو التالي:[1]

1-عدد مدارس الأولاد 14 مدرسة منها 7 مدارس ابتدائية و7 إعدادية.

2-عدد مدارس البنات 4 مدارس وهي للمرحلة الإعدادية.

3-المدارس المشتركة 12 مدرسة[2].

4- المدارس الحكومية.

بلغ عدد المدارس الحكومية في المخيم 5 مدارس تضم: (2 ثانوية ، 3 أساسية) [3].

ووصل في العام الدراسي2002- 2003م عدد الطلاب من البنين 7.036، أما البنات فكان المجموع 5.059 من المرحلة الابتدائية، أما المرحلة الإعدادية فكان البنين 4.124، والبنات 1.579 طالبة[4]، ويتم الإشراف التربوي والتعليمي عليها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، منها 13 مدرسة ابتدائية، وكذلك 6 مدارس إعدادية بإجمالي مقداره 19.417 طالب وطالبة، وتعمل 9 مدارس منها في فترة واحدة فيما تعمل الباقية على فترتين نظراً لكثافة عدد الطلاب، وقد قامت وكالة الغوث في عام 2004م بتجديد وإعادة بناء 7 مدارس في مخيم الشاطئ[5][6].

التعليم في عهد السلطة الفلسطينية (1994-2013م):

تطورت الخدمات التعليمية منذ دخول السلطة الفلسطينية عام 1994م، التي جعلت من أهم أولوياتها النهوض بالتعليم والمؤسسات التعليمية، حيث تم تكوين الوزارات المختلفة ومن بينها وزارة التربية والتعليم التي ترعى شؤون التعليم في قطاع غزة، إضافة إلى وجود دائرة التربية والتعليم التابعة لوكالة الغوث الدولية والتي تقدم الخدمات التعليمية المجانية للمخيمات

---

(1) أنظر الملحق رقم (17)

(2) دائرة شئون اللاجئين منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

(3) وزارة التربية والتعليم العالي، قسم التخطيط والمناهج.

(4) مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، رسالة ماجستير، ص 127.

(5) مرتجى، شعبان: تقصي الظروف الصحية والبيئية للسكان في مخيم الشاطئ، رسالة ماجستير، ص 14.

(6) وللمزيد عن مدارس الوكالة في مخيم الشاطئ انظر ملحق رقم (14)، ص (276).

الفلسطينية، وتشمل الخدمات التعليمية التي تقدمها المدارس على اختلاف مراحلها في مخيمات القطاع (رياض أطفال، ابتدائي، إعدادي، ثانوي)[1].

تسلمت السلطة بعد اتفاق أوسلو بنية تعليمية ضعيفة وغير قادرة على النمو أو استيعاب التغيرات والتطورات التعليمية والتقنية العالمية، وعبرت عن ذلك المناهج الجامدة أيام الاحتلال والتي لم تشهد أي تطوير قرابة 27 سنة من الاحتلال، حيث عمد إلى جمود هذه المناهج وخلوها من أية محاولة للتطوير، فانفصلت المناهج عن الواقع الفلسطيني وحاجاته الأساسية سواء في الأهداف، أو السياسات، أو الفلسفة التربوية[2].

ومن هذا المنطلق نشأت فكرة تأسيس مركز لتطوير المناهج الفلسطينية عبر توصية تبنتها ندوة التعليم الأساسي الفلسطيني والتي عقدت بإشراف اليونسكو عام 1990م، وتم وضع المناهج الفلسطينية الوطنية الأولى وتنفيذ مراحلها الأولى عام 1998م، وذلك بتطبيق المناهج للصف الأول والخامس الابتدائي على أن ينتهي تطبيق باقي المنهاج على باقي الفصول في عام 2004م.

وقامت بدارسة واقع الأطفال واحتياجاتهم وبناء الخطط المرحلية المدروسة؛ من أجل توفير فرص التعليم لهؤلاء الأطفال التي حرموا منها طيلة فترة الاحتلال، وأن يتم التركيز على العوامل الثقافية التي تنمي فيهم قيم الثقافة الفلسطينية في جميع مجالاتها، والعمل على تشكيل شخصياتهم والعمل على نموهم نمواً متكاملاً ومتوازناً وفق أسس ومعيي تتناسب ومرحلة بناء الدولة الفلسطينية[3].

كما شهد قطاع التعليم بشكل عام تطورا كبيرا بعد إنشاء السلطة، حيث تضاعف بشكل مطرد تعداد المدارس والمعلمين ليواكب حالة الازدياد في تعداد الدارسين وتخفيف حالات الاكتظاظ الصفي الذي كان يشكل واحدا من أهم معيقات تطور نظام التعليم في فلسطين، ويعاني قطاع غزة من ارتفاع الكثافة السكانية، ومن ارتفاع نسبة الخصوبة، إلى جانب كونه مجتمعا يقع قرابة نصفه في السن الطبيعي للتعليم العام، وما تطلب العمل على تطوير نظام

(1) مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، رسالة ماجستير، ص 126- 127.
(2) نشوان، جميل: التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية، ص 286- 287.
(3) العمارة، محمد: رياض الأطفال في قطاع غزة بين الطموح والواقع، مجلة صامد، ع 115- 116، ص 340.

التعليم وحل المشاكل التي تراكمت خلال سنوات الاحتلال الذي لم يعمل على مواكبة بناء المدارس وتخفيف الازدحام الصفي، ولتخفيف الهوة في نسبة المعلمين للطلبة [1].

توجد في المخيم 19 مدرسة للاجئين تدار من قبل وكالة الغوث ووزارة التربية والتعليم، منها 13 مدرسة ابتدائية، و 6مدارس اعدادية بإجمالي قدره 19417 طالبا وطالبة، وتعمل 9 مدارس منها فترة واحدة، فيما تعمل الباقية منها فترتين؛ نظرا لكثافة عدد الطلاب والطالبات[2]، وتوجد 8 مدارس أخرى تدار من قبل وزارة التربية والتعليم، منها 5 مدارس ثانوية ينتظم فيها 4603 طالب وطالبة- ومدرسة اعدادية واحدة، ينتظم فيها 473 طالب، ومدرستين ابتدائية، يدرس بها 1428 طالب وطالبة.[3] كما قامت وكالة الغوث بتجديد واعادة بناء 5 مدارس في مخيم الشاطئ، كما أظهرت التقارير بأن تكلفة الطالب في المدارس الأساسية الدنيا بوكالة الغوث 293 دولار مقارنة ب 464 دولار سنويا للطالب في المدارس الأساسية العليا.[4]

وانخفض معدل بناء مدارس جديدة منذ فرض الحصار على القطاع، بعد تولي حركة حماس الحكم على القطاع، حيث تولت مسؤولية التعليم في العام الدراسي 2007- 2008م العام الأول شهد ارتفاعاً في عدد المدارس الحكومية، وبعد ذلك لم تشهد أية زيادة في عدد المدارس، ويعود سبب الزيادة في عام 2007م أن تلك المدارس الجديدة كانت قيد الإنشاء، وتم الانتهاء منها قبل سيطرة حماس على القطاع وحدوث الانقسام بين وزارتي التربية والتعليم في الضفة والقطاع[5].

لا تتوفر بيانات حول عدد المعلمين في السنوات الثلاث الأولى بعد تولي الحكومة المقالة الإشراف على التعليم العام؛ بسبب حالة الإرباك التي أحدثها انسحاب قرابة 5000 معلم

---

(1) دائرة شئون اللاجئين منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

(2) دائرة الاعلام وكالة الغوث، 2003

(3) وزارة التربية والتعليم العالي 2004

(4) مرتجى، شعبان مطيع: تقصي الظروف الصحية والبيئية للسكان في مخيم الشاطئ، ص 14

(5) أبو سيف، عاطف: واقع التعليم العام في قطاع غزة 2007- 2013م، مجلة رؤى، ع 42- 43، ص 133.

من منتسبي الوزارة، وحدوث حالة فراغ تم تداركها بعمليات توظيف عامة ضمن ما عرف بتوظيف المعلمين المساندين[1].

كما شهد قطاع التعليم في قطاع غزة حلال العام الدراسي 2007-2008م العديد من الضربات التي تركت أثراً سلبياً على المسيرة التعليمية في غزة، حيث استهدف الاحتلال المدارس، ومنع المئات من طلاب الجامعات الدارسين في الخارج من السفر لمتابعة دراستهم، وغيرها من الإجراءات التي أضرت التعليم، كما سبب الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع في إيقاف مشاريع تطويرية في جامعات القطاع بقيمة تزيد عن 50 مليون دولار، وتتضمن منشآت لمدن طبية وتكنولوجية، إلى جانب مبانٍ جامعية[2].

المسيرة التعليمية تعرضت للتعثر منذ بدايتها خلال عامي 2007 - 2008؛ بسبب نقص الكتب نتيجة تشديد الحصار، ومنع القرطاسية من الدخول إلى غزة، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال إلى منع مئات الطلبة الذي قبلوا في جامعات خارج القطاع من السفر للالتحاق بجامعاتهم، وإلى تهديد عدد آخر من الطلاب الدارسين في الخارج ممن كانوا في زيارات لذويهم في القطاع بخسارة مقاعدهم الدراسية، وبلغ عدد الطلاب الذين تواجدوا في غزة ومنعوا بشكل تعسفي من متابعة تعليمهم الجامعي في الخارج بحوالي 670 طالباً، منهم 400 كانوا يحاولون الدراسة في مصر[3].

مؤشرات مختارة للتعليم العام في مخيم الشاطئ في العام الدراسي 2013- 2014م[4]:

المؤشر	القيمة	المؤشر	القيمة
عدد المدارس	25	عدد طلبة المدارس	19.094
حكومة	6	ذكور	6.449
وكالة	18	إناث	12.645
خاصة	1	عدد طلبة المدارس في	17.106

(1) أبو سيف، عاطف: واقع التعليم العام في قطاع غزة 2007- 2013م، مجلة رؤى، ع 42- 43، ص 133.

(2) صالح، محسن، الدنّان، ربيع: معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، ص 34.

(3) صالح، محسن، الدنّان، ربيع: معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، ص 35.

(4) إحصائيات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دائرة النشر والتوثيق، 2014م.

المؤشر	القيمة	المؤشر	القيمة
		المرحلة الأساسية	
عدد طلبة المدارس في المرحلة الثانوية	1.988	ذكور	5.697
ذكور	752	إناث	11.409
إناث	1.236		

من خلال الجدول السابق نجد ان المدارس الموجودة في داخل المخيم بلغ مجموعها الكلي 25 مدرسة منها 6 مدارس حكومية و18 مدرسة تابعة لوكالة الغوث ومدرسة خاصة واحدة.

وعدد طلاب المدارس في المرحل الثانوية 1988 طالب بلغ نسبة الذكور فيها 37.8 %

وعدد طلاب المدارس ف المرحلة الأساسية 17106 طالب بلغ نسبة الاناث فيها 66.7 %

رياض الأطفال:

يوجد في مخيم الشاطئ عدد قليل من رياض أطفال مقارنة مع العدد الكبير للأطفال في سن الروضة وهناك عدد من رياض الأطفال اثنتان تابعتان لمنظمة الكويكرز والباقي إما خاصة أو تابعة لجمعيات خيرية[1]. ومن هذه الرياض:

روضة الأقصى صباحي، وعدد الطلبة فيها 125 طفل، وعدد الموظفين 5، وروضة الأقصى مسائي عدد الأطفال فيها 122 طفل، وفيها عدد الموظفين 4، وروضة الشاطئ (أ)، وفيها 92 طفل، و3 موظفين، وروضة الشاطئ (ب) وفيها 115 طفل، و5 موظفين وتوجد غرب مسجد الشيخ أحمد ياسين، وروضة حيفا وفيها 65 طفل، و3 موظفين، كذلك روضة براعم الشاطئ، ويبلغ عدد طلابها 49 طفل، و3 موظفين[2].

(1) دائرة شئون اللاجئين منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

(2) عدوان، عصام: دليل اللاجئ المصور، ص 93- 97.

التعليم العالي:

لم يكن في بداية الأمر جامعات مطلقاً في المخيم أو في مدينة غزة، فقد كان يذهب الطلبة إلى جمهورية مصر العربية، وكان الرئيس جمال عبد الناصر يعامل الطالب الفلسطيني نفس معاملة الطالب المصري، فقد كان الطالب الذي ينتهي من دراسة الثانوية العامة يخرج إلى الجامعات المصرية فلم يكن مفتوحاً مجالاً أمامهم إلا مصر، بعد نكسة 1967م بقي هناك التزام من قبل مصر لتدريس طلبة القطاع في داخل مصر، وظلت امتحانات الثانوية العامة تأتي عن طريق الصليب الأحمر من مصر، ويقدم الطلبة للامتحان، وتذهب أوراق الإجابة إلى مصر، ويخضع الطلبة إلى التنسيق في الجامعات[1].

وكان كل سنة من بداية عام 1970م بدأ الطلبة يخرجوا إلى الجامعات، وكان يقبل من الطلبة الفلسطينية في كليات الطب، والهندسة، والآداب، والعلوم، ويتم الترتيب للطلاب عن طريق شبه جزيرة سيناء عن طريق الصليب[2].

الجامعة الإسلامية:

قامت الجامعة الإسلامية في غزة، كامتداد طبيعي للمعهد الديني– الأزهر، الذي بدأت الدراسة فيه عام 1954م للمرحلة الابتدائية، ثم تطور إلى الإعدادية فالثانوية، وكان المعهد يعد الطلبة للالتحاق بكليات الأزهر في القاهرة، وبعد حرب حزيران واجه أبناء القطاع الكثير من الصعوبات في الالتحاق بالجامعات العربية، والمصرية منها بصورة خاصة، فبرزت ضرورة لإقامة جامعة في غزة، حيث صدرت بعض الاقتراحات عن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة، وأخرى عن بلدية غزة، إلى أن بادر المعهد الديني الأزهر بالتحول إلى جامعة فتطور عام 1977م إلى معهد عال يقدم دراسات إسلامية لمدة سنتين وفي ايلول عام 1978م تحول المعهد العالي إلى جامعة سميت باسم جامعة غزة الإسلامية[3].

---

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان عبد الرحيم راضي بتاريخ 2015/12/10م.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان عبد الرحيم راضي بتاريخ 2015/12/10م.

(3) مكاوي: سمر، واقع التعليم العالي الجامعي في ظل الأوامر والقوانين الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، ع 132– 133، ص 75.

وتضم الجامعة ست كليات، هي: الشريعة وتأسست عام 1978م، وكلية أصول الدين وتأسست 1979م، وكليات العلوم، والتربية، واللغة العربية، والتجارة، والاقتصاد وتأسست بين العامين 1980- 1981م وجميعها تمنح شهادة البكالوريوس[1]، وفي هذا الوقت 1977-1987م لم يكن هناء اعضاء هيئة تدريسية في الجامعة الإسلامية، ولكن من 1978- 1979م فقد بدأت الجامعة باستقبال الأساتذة فكان بها 9 أساتذة متفرغين، غير متفرغين والعدد نفسه في الأعوام 1979- 1980م، أما عدد المتفرغين 1980 - 1981م، فقد بلغ37 مدرساً، و8 أساتذة غير متفرغين، وأخذ العدد بالازدياد في الأعوام 1981- 1982م حيث وصل عددهم 60 مدرساً متفرغاً[2].

جدول يوضح عدد الطلاب والطالبات من أبناء مخيم الشاطئ

الملتحقين بالجامعة الاسلامية خلال الفترة (2005-2013)[3]

السنة	عدد الطالبات	عدد الطلاب
2005	146	97
2006	162	95
2007	133	84
2008	148	71
2009	123	90
2010	154	92
2011	107	81
2012	110	72
2013	112	81

من الجدول السابق يتضح بأن عدد الطالبات أكبر من عدد الطلاب في الجامعة الاسلامية وترى الباحثة أن زيادة عدد الطالبات على عدد الطلاب إلى أن الطلبة يحبذون السفر إلى دول الخارج للتعليم وأيضاً يتضح من الجدول السابق أن عدد الاناث في هبوط خلال السنوات الأخيرة وذلك بسبب صعوبة الوضع الاقتصادي والحصار المفروض على قطاع غزة وتأثر به أبناء المخيم.

(1) مكاوي: سمر، واقع التعليم العالي الجامعي في ظل الأوامر والقوانين الإسرائيلية ، ص 75.

(2) المرجع السابق، ص 75.

(3)) المصدر: قسم القبول والتسجيل في الجامعة الاسلامية

جامعة الأزهر:

أنشئت جامعة الأزهر في إطار تعزيز قوة المجتمع وقدرته، ومقرها مدينة غزة بالقرب من الجامعة الإسلامية، وكانت في السابق تسمى معهد الأزهر الديني، وكانت الدراسة فيه سنتين بعد الثانوية العامة، وتقتصر على دراسة المواد الدينية واللغة العربية، وقد تحول ذلك المعهد إلى اسم جامعة الأزهر مع بداية العام الدراسي 1991-1992م، وأصبحت فيه الدراسة أربع سنوات، وأضيفت إليه مواد دراسية جديدة وخاصة المواد التربوية، وبدأت الدراسة في كليتي التربية والشريعة والقانون، وجاء تطوير الجامعة النوعي في العام الجامعي 1992- 1993م، حيث تم إنشاء كليات الصيدلة والزراعة والعلوم التطبيقية واللغات، والترجمة، لتصبح كليات الجامعة ست كليات[1].

وتلك الجامعات تخدم جميع أبناء القطاع بما فيها اللاجئين عامة، الذين يندرج ضمنهم طلاب مخيم الشاطئ.

شخصيات برزت في قطاع التعليم من مخيم الشاطئ:

الشهيد سعيد صيام، والدكتور أحمد بحر ويعد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي والدكتور أحمد أبو حلبية وهو محاضر في الجامعة الاسلامية والأستاذ خليل القوقا والأستاذ مسعود حجو والأستاذ الدكتور نبيل أبو علي أستاذ الأدب العربي في الجامعة الاسلامية والدكتور عيد محجز أستاذ الأدب العربي والدكتور عاطف أبو حمادة أستاذ لغة عربية في جامعة القدس المفتوحة.

الحياة الثقافية في مخيم الشاطئ:

ما زال الميل إلى المطالعة محدوداً رغم انتشار التعليم، وينحصر غالباً في مطالعة الأنباء المحلية في الصحف وقراءة الكتب الدينية، ويقبل الصغار على كتب الأطفال، ومما يعيق المطالعة انشغال الناس في أمورهم المعيشية، ومشاكلهم العائلية ورغبتهم في التسلية، ومشاهدة

(1) حبوش، إسلام: المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الأولى في قطاع غزة ما بين عامي (1987- 1994م)، رسالة ماجستير، ص 95.

برامج التلفزيون، وأشرطة الفيديو التي انتشر استعمالها على نطاق واسع دون وجود رقابة على نوعيتها[1].

- كما توجد في المخيم بعض المؤسسات الاجتماعية الثقافية، منها مركز خدمات ورعاية الشباب التابع لوكالة الغوث، ويقوم بنشاطات رياضية وثقافية لأهالي المخيم، مثل:
- جمعية مركز الشاطئ الثقافي: وتأسست في العام 1996، بجهود ذاتية في محلات مستأجرة، وفي العام 2005 تم إنشاء المقر الدائم بتمويل من حكومة ألمانيا وتنفيذ UNDP والروضة التابعة له بدعم من USAID وتنفيذ مؤسسة إنقاذ الطفل على مساحة دونم واحد بمساحة مبنى 534 مترا مربعا وهو مكون من طابقين، تضم الجمعية صالة كبيرة للمؤتمرات والندوات ومكتبة كبيرة تحوي حوالي 10.000 كتاب ودورية، وصالة رياضية، ومختبر كمبيوتر، ووحدة للنشاط النسائي، وقاعة اجتماعات كبيرة، وغرف كبيرة للأنشطة المختلفة[2].

وتهدف الجمعية إلى تقوية الالتزام والتمسك بالقيم الروحية والأخلاقية وتعزيز الانتماء للأرض والوطن وتنمية المعرفة بالتراث الشعبي الفلسطيني، وتشجيع المواهب الأدبية والعلمية والفنية والتعريف بالثقافة الفلسطينية، والتواصل بينها وبين الثقافات الأخرى بما يخدم الأهداف الوطنية.

مؤسسة سعيد المسحال للثقافة والعلوم:

تأسست في عام 1996م برعاية كاملة من المهندس سعيد خليل المسحال، وهي تعمل على نشر الوعي الثقافي والعلمي، وتقدم نشاطات وخدمات متنوعة للأفراد والجماعات بالتعاون مع المؤسسات العاملة في ذات المجال لتحقيق التنمية المستمرة للمجتمع في كافة مجالات العلم والثقافة، وتهدف المؤسسة إلى المساهمة في نهضة المجتمع الفلسطيني ليصبح عنده وعي وقدرات ثقافية، وعلمية متميزة تستجيب لمتطلبات الحاضر، والمستقبل، وذلك بالحفاظ على الهوية والتراث الثقافي، وتعزيز المشاركة الشعبية في عملية التنمية الفكرية بشكل عام، بالإضافة إلى

(1) سكيك، إبراهيم: غزة في الوقت الحاضر، غزة عبر التاريخ، ج 13، ص 29.

(2) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

المساهمة في زيادة فعالية المنظمات الأهلية في المجالات المختلفة، عن طريق إقامة المعارض، والمسارح، والمحاضرات المتنوعة، والمكتبة التي توفر الاتصال بمواقع عالمية متعددة، والتي تشمل كتب ومراجع متنوعة في مواضيع مختلفة[1]

- جمعية أبناؤنا للتنمية: تأسست سنة 2003 وتهتم بتنمية القدرات والمهارات الشبابية والدعم النفسي للأطفال
- جمعية العطاء للأم والطفل: تأسست عام 2007 وتعمل على تحقيق مفهوم العطاء للام والأسرة وتعزيزه من خلال توثيق العلاقة بين الآباء والأبناء وحرية الفكر والمشاركة المجتمعية[2].

نادي خدمات الشاطئ: أسسته وكالة الغوث لاستيعاب الأنشطة الشبابية والرياضية عام 1951 وكانت مسؤولة عنه حتى عهد قريب ومن ثم سلمته لمجلس إدارة منتخب، ويقوم بتدريب فرق رياضية ويخوض بطولات دوري وكأس مع الأندية الأخرى، وانضم بعض لاعبيه إلى المنتخب الوطني[3].

يلاحظ مما سبق مدى التطور الذ ي طرأ على التعليم في قطاع غزة عامة، وفي مخيم الشاطئ خاصة، فعلى الرغم من سوء الأحوال المعيشية والتعليمية الذين هجروا من ديارهم، إضافة الى افتقار المخيم لأساسيات التعليم إلا أن الأمر أخذ بالتطور شيئاً فشيئاً فمن تلقى العلم في الساحات إلى الخيام الى المساجد فالمدارس فالجامعات.

كما انتشر في المخيم مؤسسات ثقافية عدة ساندت التعليم بالتوعية وتثقيف الأجيال.

برنامج ألعاب الصيف:

بدأت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في قطاع غزة بإطلاق خدمة ترفيهية تسمى ألعاب الصيف منذ صيف العام 2007، والبرنامج ترفيهي لطلبة المرحلتين الابتدائية والإعدادية الذكور والإناث،

---

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع خليل المسحال بتاريخ 2015/11/20.

(2) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

(3) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

ويوفر فرصة فريدة من نوعها لـ 250 ألف طفل في مدارس الأونروا في قطاع غزة، فهي مكان آمن للعب وعمل صداقات والتعليم والتعبير عن أنفسهم بحرية وألعاب الشاطئ والموسيقى[1].

والهدف الرئيسي من هذه المخيمات اضفاء جو الفرح على أطفال مدينة غزة وتخليصهم من التوترات والضغوط النفسية ، كما يهدف المشروع إلى إيجاد أماكن ترفيهية للأطفال في غزة التي تفتقر إلى مثل هذه الأماكن ، ويسعى البرنامج إلى تشغيل الخريجين من الجامعات[2].

(1) شناعة، إياد ، التطور في الخدمات والمرافق لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، ص23.

(2) رواية أجرتها الباحثة مع حليمة محمد شامية ، بتاريخ 2015/8/24م.

المبحث الثاني

الأوضاع الصحية في مخيم الشاطئ

يتناول المبحث الأوضاع الصحية في مخيم الشاطئ منذ نشأته عندما كان لا يوجد أية فرصة للعلاج بشكل متقدم، أو متطور، فلا مكان صحي، ولا عقاقير لمعالجة الامراض، فاستخدم الأهالي علاج بعض الأمراض البسيطة بالأعشاب الطبية، حتى بدأت بعض العيادات الصحية تُبنى في مخيم الشاطئ وفي خارجه ومع مرور الوقت تطور الوضع الصحي بشكل أفضل من السابق مع مرور الوقت، بمساعدة الأونروا للأهالي، حتى مجيء السلطة الفلسطينية وتشكيل وزارة الصحة الفلسطينية.

الأوضاع الصحية في مخيم الشاطئ (1949– 1967 م)

زادت الأوضاع الصحية للمخيم سوءاً نتيجة الكثافة العالية، والاكتظاظ في المخيم، فالشوارع ضيقة، وقنوات مجاري مكشوفة، مما أدى إلى انتشار بعض الأمراض مثل الحمى والشلل، والحصبة، والروماتيزم، والجدري، والمغص الشديد بسبب الشتاء وقلة الأغطية وعدم وجود مأوى صحي لهم، وقد انتشرت العديد من الحشرات في المخيم أثرت على الصحة العامة، مثل: البعوض، والقمل، والصراصير، وكانت طريقة الأهالي في القضاء على هذه الحشرات هي المبيدات الحشرية التي ترشها الوكالة، وقيام بعض النساء بتسخين المياه، وغليها ثم وضع الملابس فيها[1].

وقد كان هناك اتجاه كبير عند الأهالي نحو التداوي بالأعشاب، والطب العربي من قبل السكان، وقد كانت متوفرة بشكل كبير إما في الحقول، أو من العطارين، ومن أمثلتها المرمية، النعنع، القرفة، الحنظل، الحلبة، الخبيزة، وأوراق الجوافة حيث كانوا يقومون بغليها وشربها، وكان بعض الناس يستخدمون الكي في العلاج[2].

وأثناء قدوم اللاجئين إلى منطقة غزة توفي عدد كبير منهم، وكانت النسبة الكبيرة من كبار السن، والأطفال، بسبب عدم قدرتهم تحمل ومقاومة الظروف الصعبة من درجة الحرارة،

---

(1) مقابلة مع حسن يوسف بتاريخ 2001/6/24م، ومقابلة مع عقيل أحمد أبو العيش بتاريخ 2001/7/1م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(2) مقابلة مع إبراهيم جابر أو ندى بتاريخ 2001/6/23م، مقابلة مع عوض الله صالح عوض الله بتاريخ 2001/3/22م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

وقلة المأكل والمشرب، والخوف والرعب المسيطر عليهم، وقد وصلوا المخيم وهم حاملون الأمراض [1].

وقد كان من الأسباب المؤدية إلى انتشار الأمراض تربية الحيوانات في البيوت، وعدم النظافة التي ساعدت على تلوث البيئة، وكان من نتائج ذلك الأمراض الصدرية، إذ كان يعاني أغلب السكان من الأمراض النفسية نتيجة لفقدانهم أرضهم وبيوتهم، وقد كان لهذه الأمور مرود نفسي على الإنسان[2]، إذ حصت مصلحة الصحة العامة نسبة الوفيات فوجدتها 166 في الألف، وهي تعد نسبة مرتفعة جداً[3].

ونتيجة لانتشار أمراض عدة بين السكان قررت وكالة الغوث مساعدتهم في بناء عيادة في المخيم، فأنشأت عيادة الشاطئ التي تقع في طريق المخيم عند قهوة غبن[4]، في الناحية الشرقية الجنوبية إلى الجنوب من العيادة العسكرية الحالية وسميت بـ(الصحية العتيقة) وهي عبارة عن كشك كبير من الخشب، ومقسم إلى أقسام عدة، قسم للطبيب يعالج المرضى، وقسم آخر مكتب بطاقات العلاج، وآخر لفحص النساء، وقسم مخصص للصيدلية[5].

أما بالنسبة إلى عدد الأطباء في العيادة فكان لا يكفي المرضى حيث كان يأتي طبيب، أو اثنان مناوبان في الأسبوع، وكان المرضى يذهبون للطبيب العام الذي كان يعالج المرضى[6]، أما النساء فكانت المخصصة لتوليد النساء قابلة التي كانت تولد المرأة في المنزل، وعندما أنشئت العيادة أصبحت القابلة تصطحب المرأة الحامل للعيادة وتقوم بعملية الولادة داخلها، وعندما تكون

---

(1) مقابلة مع عطية مصطفى حجازي بتاريخ 2001/4/19م، مقابلة مع خضر عبد الحميد الخالدي بتاريخ 2001/3/25م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(2) مقابلة مع عطية مصطفى حجازي بتاريخ 2001/4/19م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(3) عكيلة، عز الدين: أثر مستوى المعيشة على الخدمات الصحية والتعليمية في محافظات غزة، رسالة ماجستير، ص 46.

(4) مقابلة مع مصباح إسماعيل كريزم بتاريخ 2001/3/8م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(5) مقابلة مع عطية مصطفى حجازي بتاريخ 2001/4/19م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(6) مقابلة مع خضر عبد الحميد الخالدي بتاريخ 2001/3/25م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

الحالة خطيرة تطلب القابلة من الممرضات مساعدتها، أو الاتصال بطبيب، وكان يتم تطعيم الأطفال داخل العيادة، وعندما جاءت الإدارة المصرية لم تقم ببناء عيادة في المخيم[1] ، ولم يكن في المخيم عند إقامته في العام 1951 إلا عيادة واحدة وتم إلغاؤها بعد سنوات قليلة من إنشائها.

الأوضاع الصحية في المخيم خلال فترة (1987 – 1994):

كانت الأوضاع الصحية في قطاع غزة تمر من سيئ إلى أسوأ في فترة الانتفاضة الأولى، وخصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية والنفسية والسياسية الصعبة التي يعيشها سكان القطاع، خصوصاً في ظل الكثافة السكانية العالية، والشوارع، والأزقة الضيقة، المليئة بالنفايات، وأكوام القمامة، وقنوات المجاري المكشوفة المجاورة للمنازل، ورغم مهمة الوكالة بتقديم الخدمات الصحية والطبية للاجئين، والمتمثلة في الفحص الطبي، والتطعيم ضد الأمراض، وتوفير الأدوية والعلاج، إلا أنها قامت بتقليص خدماتها الصحية تجاه اللاجئين؛ بحجة أنها تعاني من أزمة مالية خانقة، ولذلك فإن وكالة الغوث لا تلبي احتياجات المرضى من السكان اللاجئين، الأمر الذي جعل الكثير منهم يتجه إلى العيادات الخاصة متحملين العبء الكبير في المصاريف الخاصة بالفحص الطبي، والعلاج، وشراء الأدوية وما شابه ذلك[2].

وكان يعتمد سكان المخيم في علاجهم على عيادة السويدي في منطقة النصر الغربي المحاذية للمخيم وكذلك مستشفى الشفاء القريب من المخيم وخلال الانتفاضة الأولى 1987 أقامت وكالة الغوث عيادة طوارئ في إحدى المدارس وسط المخيم تشمل سيارة إسعاف، كما كانت هناك عدة نقاط طبية داخل المنازل لعلاج الجرحى والحالات الطارئة تقدم الإسعافات الأولية[3].

كما سيطر الاحتلال الإسرائيلي عبر ما يسمى بالإدارة المدنية على المستشفيات كافة، والمراكز الصحية الحكومية في قطاع غزة، وهي تقرر مصير كل المراكز التابعة لها ، وقد قام الاحتلال

---

(1) مقابلة مع مقابلة مع مريم محمد أبو ريالة 2001/6/26م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(2) المدني، رشاد: قراءات إحصائية في التركيبة السكانية والأحوال الصحية والتعليمية للاجئين في قطاع غزة، مجلة البيادر السياسي، ع 316، ص 31.

(3) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

باستحداث نظام التأمين الصحي، والذي يتماشى مع سياسته باستنزاف الموارد الطبيعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وفرضت هذا النظام بشكل إجباري على الموظفين الحكوميين مقابل تلقي العلاج في المستشفيات الحكومية، وتركت حرية الانضمام إلى هذا النظام للمواطنين العاديين[1].

وبعد أن كانت الخدمات الصحية تقدم مجاناً قبل عام 1967م، أقدمت سلطات الاحتلال على فرض رسوم باهظة على العلاج، ومع استمرار تردي الوضع الاقتصادي للسكان العرب، فإن المواطن العادي أصبح عاجزاً عن سداد قيمة العلاج، حيث بلغت الزيادة في أجرة السرير لليلة الواحدة في مستشفيات القطاع عام 1967م بعدما كانت مجاناً، بلغت عام 1968، 30 شيكل، وفي عام 1982 وصلت إلى 500 شيكل، ثم زادت عام 1983م 4300 شيكل[2].

الأوضاع الصحية في المخيم خلال فترة (1994 – 2013):

وعندما جاءت السلطة الفلسطينية إلى القطاع، تسلمت مهام الإشراف على القطاع الصحي، حيث تسلمت وزارة الصحة صلاحية الإشراف على قطاع غزة في السابع عشر من عام 1994م، وذلك بموجب قرار إنشاء السلطة الفلسطينية الذي تشكل حسب المادة الخامسة من اتفاقية غزة– أريحا[3].

ومن المؤسسات الصحية، أنشئ مركز صحي في مخيم الشاطئ عام 1994م بقوة عاملة عددها 24 عاملاً صحياً، بمختلف الكوادر الصحية يعمل لفترة واحدة، ويقدم ما معدله 10.953 استشارة طبية شهرياً، كما يستخدم مركز الرمال أيضاً كمكان لعلاج اللاجئين من سكان المخيم، ويقدم خدمات مختلفة منها الأسنان، والعلاج الطبيعي، والأشعة، وقسم للولادة بمعدل 20.126 استشارة شهرياً[4].

(1) الكردي، عماد: الأوضاع الصحية في قطاع غزة، مجلة صامد، 84، ص 135.

(2) المرجع السابق، ص 133.

(3) جبر، كفاية: أثر التضخم السكاني على الخدمات في قطاع غزة، رسالة دكتوراه، ص 150.

(4) مرتجى، شعبان: تقصي الظروف الصحية والبيئية للسكان في مخيم الشاطئ، رسالة ماجستير، ص 14–15.

الخدمات الصحية التابعة لوكالة الغوث:

تولت الوكالة منذ أنشائها في القطاع برنامج المساعدات الطارئة التي تقدمها الأمم المتحدة، اذ كانت تتولى تلك المهمة هيئات دولية أخرى كالصليب الأحمر، وقامت بتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية لحوالي 52900 من اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة عن طريق شبكة مؤلفة من تسعة مراكز صحية موجودة في المخيمات، كما وجد فيها تسعة مختبرات، وخمس عيادات متخصصة للتوليد ولأمراض النساء، وأمراض الصدر[1].

وقد عمل الاحتلال على منع الوكالة من تنفيذ مشاريع ممولة؛ لإنشاء مراكز صحية جديدة في مخيم الشاطئ ومخيمات أخرى، مثل: بيت حانون، وجباليا، ورفح، وكان المشروع الوحيد الذي أنشأ المركز الصحي الجديد في دير البلح، وقد تم تحديث مركز الرمال الصحي ويخدم سكان مخيم الشاطئ، ومركز جباليا الصحي، وجرى تأمين الأموال اللازمة لإنشاء مختبر جديد في البرنامج، كما وحدثت المراكز الصحية في البريج والمغازي والنصيرات ورفعت مستواها[2].

ونظراً لتزايد الطلب المستمر على خدمات الأونروا، ورغم التحسينات والتطويرات الكبرى التي طرأت على مرافق الرعاية الأولية، فقد أبقت على النظام الخاص بتشغيل العيادات في الفترة المسائية في معظم مرافقها، وهو ترتيب بدأ كإجراء مؤقت عام 1992م؛ لمواجهة عبء العمل على الموظفين، وكان لإغلاق قطاع غزة أثر سلبي على الخدمات المتوفرة للاجئين، فقد منع وصول الحالات إلى المؤسسات الصحية الموجودة في أماكن أخرى[3].

وكان يوجد قسم للتوليد في عيادة السويدي التابعة لوكالة الغوث وكان في غزة ستة أجنحة للتوليد ملحقة بالمراكز الصحية التابعة لوكالة الغوث، فيها أكثر من ربع حالات التوليد في مراكز تجمعات اللاجئين، وربعها في البيوت، وحوالي النصف في المستشفيات الحكومية، ويتم

---

(1) حبوش، إسلام: المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الأولى في قطاع غزة ما بين عامي (1987– 1994م)، رسالة ماجستير، ص 102.

(2) حبوش، إسلام: المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الأولى في قطاع غزة ما بين عامي (1987– 1994م)، رسالة ماجستير، ص 103.

(3) الخنساء، مي صبحي: العودة حق دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصة بمقاضاة الصهاينة وفق القوانين الدولية، ص 62.

بشكل منظم تسجيل الوزن عند الولادة بالنسبة لجميع الحالات بما فيها الحالات التي تتم فيها الولادة في البيوت على يد القابلات التي تشرف عليهن وكالة الغوث[1].

ويعالج اللاجئون في المخيم مجاناً في المراكز الصحية التابعة للوكالة فقط، أما في المستشفيات والمؤسسات الحكومية فتدفع تكاليف العلاج كاملة، إلا إذا كان صاحب العلاج مؤمناً صحياً، أما إذا كانت بعض الحالات تتطلب العلاج خارج القطاع فتدفع الوكالة معظم هذه النفقات حسب حالة المريض المادية والاجتماعية بنسبة تقارب 25- 95%[2].

وكان في داخل كل مخيم من المخيمات الفلسطينية في قطاع غزة عيادات ما عدا مخيم الشاطئ الذي يتلقى سكانه الخدمات الطبية من عيادتين في مدينة غزة، وهما عيادة غزة المدينة، والعيادة السويدية القريبة من مخيم الشاطئ، ويبلغ عدد العاملين في الجهاز الطبي والصحي التابع لوكالة الغوث بقطاع غزة 760 موزعين كما يلي: 334 يعملون في القسم الطبي، 145 يعملون في قسم التغذية، 281 يعملون في قسم مراقبة صحة البيئة[3]، إن العاملين في القسم الطبي يعملون في جميع المراكز الطبية الموجودة داخل المخيمات وخارجها بالإضافة إلى بعض العاملين في المكتب الرئيسي التابع لوكالة الغوث بغزة، ويصل عدد العاملين في عيادة السويدي (الرمال) 42 عاملاً[4].

ومن العيادات أيضاً التابعة للوكالة الغوث عيادة السويدي والتي أقيمت وسط المخيم في العام 1994 وبها سبعة أطباء و33 موظف تمريض وإدارة وبها مختبر وصيدلية، ويبلغ عدد المترددين عليها 12400 مريض شهريا في المتوسط ويوجد بها قسم للأمراض المزمنة، وتقوم بتحويل بعض المرضى إلى مستشفى الشفاء إذا لزم الأمر وعلى حساب الوكالة[5].

---

(1) الحوراني، عبد الله: قطاع غزة 19 عاماً من الاحتلال، ص 37.

(2) المرجع السابق، ص 39.

(3) المدني، رشاد: قراءات إحصائية في التركيبة السكانية والأحوال الصحية والتعليمية للاجئين في قطاع غزة، مجلة البيادر السياسي، ع 316، ص 31.

(4) المدني، رشاد: قراءات إحصائية في التركيبة السكانية والأحوال الصحية والتعليمية للاجئين في قطاع غزة، مجلة البيادر السياسي، ع 316، ص 32.

(5) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

المؤسسات الصحية الأهلية:

نشطت اتحادات اللجان الشعبية في فترة الانتفاضة الأولى في افتتاح عيادات داخل المخيمات، وقد قامت بكل فعالية ممكنة في ظل نقص الإمكانات، وخصوصاً مع سقوط الآلاف من الشهداء، والجرحى من الفلسطينيين، خلال الاشتباكات مع الاحتلال الإسرائيلي، فقد قامت اللجان بنقل وعلاج المصابين بسرعة كبيرة وفي كثير من المواقع، وفي أقصى الظروف استطاعت علاج وحمل بعض المصابين من المواجهات مع الجنود الاحتلال والمستوطنين[1].

كما برز خلال أحداث الانتفاضة الدور الكبير للمؤسسات الأهلية العاملة في القطاع، والتي يعد دورها مكملاً للدور الذي تقوم به وزارة الصحة، والخدمات الطبية العسكرية، فقد عملت على نقل المصابين من أماكن الأحداث والاشتباكات، وقدمت لهم ما تستطيع من دون مقابل، وكان أبرزها مستشفى العودة، ومستشفى الوفاء الذي يقدم خدمات إعادة تأهيل للمصابين[2].

وقد ساهمت الطواقم الطبية وطواقم الإسعاف العاملة فيها في إنقاذ وإسعاف عشرات بل مئات الجرحى، كما تعرضت سياراتها ومسعفوها للإصابات، وسقط شهيدان من سائقي سيارات الإسعاف، وأصيب أكثر من مائة شخص من العاملين والممرضين، ومن أهم هذه المؤسسات أيضاً: الهلال الأحمر الفلسطيني، والإغاثة الطبية، واتحاد لجان العمل الصحي، وقد أنشئت مستشفيات ميدانية لعلاج الجرحى، ونشطت جمعية بنك الدم في غزة، عبر تزويد المستشفيات بكمية من الدم، وتعقد هذه المؤسسات دورات للإرشاد النفسي، وكيفية التعامل مع الأطفال في الظروف الصعبة الحرجة، وتقوم بتوعية للأمهات وأولياء الأمور في سبيل الحدّ من الآثار النفسية السلبية، التي تؤثر على المجتمع وصحة الطفل والأفراد فيه[3].

وبرز في هذا المجال برنامج غزة للصحة النفسية الذي يقدم خدمات علاجية إرشادية نفسية، واجتماعية، وصحية لأسر الشهداء والمصابين، من أجل مساعدتهم على التأقلم مع الإصابات والصدمات الحادة، وقد أنشئ برنامج غزة للصحة النفسية في مدينة غزة في عام

---

(1) شنان، عبد الباقي: اللجان الشعبية ذراع الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة صامد، ع 80، ص 27.

(2) الخنساء، مي: العودة حق دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصة بمقاضاة الصهاينة وفق القوانين الدولية، ص 66.

(3) الخنساء، مي صبحي: العودة حق دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصة بمقاضاة الصهاينة وفق القوانين الدولية، ص 67.

1990م، كمحاولة لتقديم خدمة صحية نفسية لحوالي 720 ألف نسمة من خلال برامج شاملة تم إعدادها لتغطي كافة مناطق القطاع من شماله إلى جنوبه، وقد ساهم البرنامج بدور بارز في الانتفاضة حيث عمل فريق التمريض في حملات التوعية والإرشاد من خلال تنظيم سلسلة من المحاضرات والندوات، ومنها محاضرات لمعلمات رياض الأطفال حول العناية بالطفل، ومحاضرات عن دور الممرض في الصحة النفسية[1].

العيادات الخاصة في المخيم:

وكانت من العيادات الخاصة الموجودة في مخيم الشاطئ، عيادة الدكتور يوسف الدعليس وكان طبيب عام باطني ويقوم بعمليات طهور للأطفال وعيادة الدكتور جميل النجار للأطفال وكان يأتي لها من خارج المخيم أيضاً؛ لأنها كانت مشهورة وقد افتتحها الدكتور أواخر السبعينات، وعيادة الدكتور رضوان حسونة للأطفال الخُدّج والأطفال من يوم إلى 6 سنوات وقد افتتحها في أوائل الثمانينات، وفي أوائل الثمانينات افتتحت عيادة للأمراض النفسية والعصبية للدكتور عايش سمور وهي تقع في الناحية الشرقية لسوق مخيم الشاطئ ، وثلاث عيادات أسنان أما الصيدليات فكانت صيدلية طالب المركزية وصيدلية الأهالي وقد افتتحها صاحبها في الثمانينات[2].

عند مجيء السلطة افتتحت عيادة للجراحة للدكتور أشرف عبيد وتقع في شارع حميد وعيادة الدكتورة بشرى لبد للنساء والولادة، ومن أهم الأطباء الذين برزوا في المخيم الدكتور محمد حمدي العبسي وتخرج في بداية الستينيات والدكتور عبد القادر العربيد والدكتور محمد أبو حشيش وتخرجوا من كليات الطب في منتصف الستينيات والدكتور عدنان راضي وهو رئيس قسم النساء والولادة في مستشفى دار الشفاء بغزة والدكتور محمود الحداد استشاري ورئيس قسم الأوعية الدموية والدكتور مثقال حسونة والدكتور محمد أبو سلمية وعلي شامية ورمضان شامية.

الوضع الصحي في مخيم الشاطئ خلال (1994 – 2013):

بني في عهد السلطة عيادة الخدمات الطبية العسكرية بالقرب من قهوة غبن وعيادة لوكالة الغوث الدولية تخدم أبناء المخيم عام 1994 شرق المخيم بالقرب من المدرسة العالية بقوة

(1) حبوش، إسلام: المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الأولى في قطاع غزة ما بين عامي (1987– 1994م)، رسالة ماجستير، ص 111.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع موفق عبد الرحمن حميد، بتاريخ 2015/12/3م.

عاملة عددها 24عاملا صحيا مختلف الكوادر الصحية يعمل لفترة واحدة ويقدم ما معدله 10953 استشارة طبية شهرية.

كما أن هناك عيادة شهداء الشاطئ وهي عيادة حكومية وتقدم الرعاية الأولية، وبها مختبر وعيادة أسنان وقسم للأشعة، وتعمل بنظام التأمين الصحي كما تقوم بتحويل بعض المرضى إلى مستشفى الشفاء إذا لزم الأمر، وكذلك العيادة العسكرية التي تقدم خدماتها للعسكريين بصفة خاصة، ولكن كما تقدم خدماتها للعامة أيضا للعامة بأسعار رمزية، وتحول إلى المستشفيات الحكومية والعسكرية عند الضرورة[1].

والجدول التالي يوضح الإجمالي العام للتحويلات ونسبتها من إجمالي الزيارات على عيادة الشاطئ عام 2012م[2]:

الإجمالي العام للزيارات	تحويل كبار	تحويل أطفال	إجمالي التحويلات
45.628	2.238	504	2.742

والجدول التالي يوضح عدد الخدمات التمريضية في مركز الرعاية الأولية في مخيم الشاطئ عام 2012م[3]:

غيارات	حقن متنوعة	تبخيرة
3.144	1.655	1.027

المياه وخدمات الصرف الصحي:

تعتبر الأراضي الفلسطينية من أكثر دول العالم شحاً في مصادرها المائية، نتيجة سيطرة الاحتلال على مصادر المياه، وبسبب زيادة النمو السكاني والتطورات الاقتصادية، والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، فقد تزايد الطلب على المياه التي تتسم محدوديتها واعتمادها على الأمطار المتذبذبة[4]، ويعاني قطاع غزة نقصاً شديداً في هذه الخدمات، وذلك لسيطرة إسرائيل

(1) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

(2) التقرير السنوي لعام 2012م: وزارة الصحة الفلسطينية، ص 175.

(3) التقرير السنوي لعام 2012م: وزارة الصحة الفلسطينية، ص 179.

(4) الخطيب، عصام، وفريجات، فايز: واقع ظروف السكن في الأراضي الفلسطينية، ص 34.

على جزء كبير من هذه الخدمات، وتعود أسباب المشاكل المائية سواء من حيث النوعية، أو الكمية إلى:

1. إلى الزيادة المطردة في أعداد السكان وعودة آلاف اللاجئين مع محدودية المياه في القطاع مما سيؤدي إلى تدهور المخزون الجوفي.
2. التوسع في المشاريع الزراعية والعمرانية والصناعية له الأثر الأكبر على زيادة الطلب على الموارد المائية.
3. عدم ربط معظم المناطق بشبكات من الصرف الصحي، أثر بشكل كبير على نوعية المياه، وكان للاستعمال الجائر للمبيدات والمواد الكيماوية في الزراعة دور في هذا المجال، حيث ارتفعت نسبة النترات والأملاح بالمياه الجوفية[1].
4. استنزاف الموارد المائية من قبل الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 حيث يستهلك المستوطن الإسرائيلي ستة أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني، هذا بجانب ما يحدثه المستوطنون من تلويث للمياه الجوفية والسطحية عن طريق إقامة العديد من المصانع الملوثة للبيئة، وترك مياه المجاري تتسرب بدون معالجة إلى التجمعات السكنية.
5. قامت شركة ميكروت الإسرائيلية بحفر عدد كبير من الآبار الجوفية الارتوازية العميقة داخل المستوطنات وخارجها بجوار الخط الأخضر، مما أدى إلى نضوب عدد من الآبار العربية وخاصة القريبة من المستوطنات حيث يتم ضخ المياه على مدار الساعة إلى داخل فلسطين المحتلة عام 1948م[2].
6. مشكلة الملوحة وتعد أيضا من أخطر المشاكل التي تواجه السكان في القطاع حيث ان نسبة الأملاح تزداد من سنة لأخرى، ففي السبعينات كانت نسبة الملوحة من 400-600 جزء/مليون، وبسبب انخفاض منسوب المياه الجوفية في القطاع فقد أدى ذلك إلى تسرب مياه البحر من الغرب إلى الشرق صوب الخزان الجوفي ووصل ببعض المناطق إلى 1،5 كم تجاه الشرق، مما أدى إلى زيادة الملوحة، كما أن الاستهلاك المفرط من قبل المواطنين والمستوطنين بمعدل يفوق التغذية السنوية لآبار قطاع غزة التي تتراوح ملوحتها أكثر من 1300 جزء/ مليون وتصل في بعض الأحيان إلى 1700 جزء/ مليون، وهذه النسبة العالية تؤثر على صحة الإنسان وتقلل من خصوبة التربة وتؤثر على المزروعات[3].

---

(1) جبر، كفاية: أثر التضخم السكاني على الخدمات في قطاع غزة، رسالة دكتوراه، ص 273.

(2) جبر، كفاية: أثر التضخم السكاني على الخدمات في قطاع غزة، رسالة دكتوراه، ص 274.

(3) المرجع السابق، ص 275.

هذا وقد سجلت مستويات توفر المياه في عام 2007م هبوطاً مقارنة بعام 2006م، وقدرت كمية المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما مجموعه 75 لتراُ للفرد في اليوم الواحد (65.3 لتراً في الضفة الغربية، و80.5 لتراً في قطاع غزة)، وهي تشكل نصف الكمية التي يحتاجها الفرد في اليوم الواحد حسب المقاييس العالمية، والمقدّرة ب 150 لتراً[1].

أسماء الآبار الموجودة في مخيم الشاطئ[2]:

اسم البئر	المكان	كوب/ ساعة	نوعية المياه	درجة الملوحة
مخيم الشاطئ 1	مخيم الشاطئ	50	غير صالحة للشرب تم تحليتها	15150
مخيم الشاطئ 2	مخيم الشاطئ	50	غير صالحة للشرب تم تحليتها	20398
مخيم الشاطئ 3	مخيم الشاطئ	50	غير صالحة للشرب تم تحليتها	12127
مخيم الشاطئ الجديد	الشيخ رضوان	50	غير صالحة للشرب تم تحليتها	1125

كما تسبب توقف محطات المعالجة المركزية للمياه في ضخ المياه الملوثة إلى البحر، ما أدي إلى تلويث مياه بحر غزة، وكما أدى عدم توفر الوقود إلى توقف العشرات من سيارات جمع النفايات التي تنقل يومياً ما يزيد عن 1500 طن من النفايات من احياء وشوارع القطاع إلى مكبات النفايات[3].

من هنا يعاني الشاطئ الفلسطيني من مشاكل بيئية كثيرة من جراء تدفق المياه العادمة الناتجة عن استهلاك المواطنين من جهة و المياه العادمة المتدفقة من المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة على طول الشواطئ من إلقاء النفايات الصلبة على طول الشواطئ كذلك اختلاف معدلات الترسيبات على الشاطئ بسبب الاختلاف في مستوى مياه البحر وأيضاً عمليات الصيد البحري التي تسهم في تلوث البيئة البحرية أما بالنسبة للمياه العادمة فان 40% من المياه العادمة في قطاع غزة تتدفق في مياه البحر المتوسط بدون معالجة و تتدفق خصوصا من أمام

(1) صالح، محسن، الدنّان، ربيع: معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، ص 31.

(2) عدوان، عصام: دليل اللاجئ المصور، ص 109.

(3) تقرير عن الوضع الإنساني في قطاع غزة 2013م: صادر عن إدارة الشؤون الإنسانية– منظمة التعاون الإسلامي، ص 8.

شواطئ مدينة غزة ومخيم الشاطئ ومدينة دير البلح كذلك فان هناك 800 وحدة صيد منتشرة على الشاطئ وتسهم الى حد ما في تلوث الشاطئ من خلال النفايات اما عن طريق النفايات الصلبة فهناك العديد من الأماكن سبق الإشارة إليها تتجمع فيها النفايات الصلبة على الشاطئ في قطاع غزة[1].

وتبلغ كمية المياه العادمة التي ينتجها سكان القطاع 30 مليون متر مكعب سنوياً، يتم التخلص منها عبر شبكات الصرف الصحي بنسبة 83.8% من اجمالي الأسر في قطاع غزة، الحفر الامتصاصية بنسبة 16% من اجمالي الأسر في القطاع، وهذا يعني أن 16% من الأسر الفلسطينية لا تتوفر لديها شبكات صرف صحي، وتشير الإحصاءات إلى أن 90% من إجمالي المياه العادمة هي مياه غير معالجة، و80% من المياه العادمة المنتجة يتم تصريفها إلى البحر في حين يتسرب 20 % منها إلى مياه الخزان الجوفي[2].

تقوم وكالة الغوث بعمليات المحافظة على البيئة في مخيم الشاطئ من خلال طاقم نظافة مكون من 37 موظفاً، يقومون بأعمال النظافة اليومية من حيث جمع الفضلات والنفايات الصلبة وتنظيف الشوارع، ونقل الفضلات من المخيم إلى مزرعة النفايات الصلبة التابعة لبلدية غزة، وتقوم الوكالة أيضاً من خلال برامج الصحة والبيئة بمكافحة الحشرات والقوارض، وتشارك بلدية غزة، وقسم الطب الوقائي بوزارة الصحة برعاية مياه الشرب من خلال الفحص البكتريولوجي لها حيث إنه لا يوجد مصد لمياه الشرب داخل المخيم، ويتم تزويدها بالمياه من خارجه كما يتم مراقبة عمل محطة تجميع مياه الأمطار خلال فصل الشتاء[3].

وعلى صعيد آخر تقوم وكالة الغوث بعمل برامج موسعة لتصريف مياه المجاري، وقد اكتملت خطوط المجاري لجمع مياه المجاري، وأيضاً تصريف مياه الأمطار، وعمل طرق، وأرصفة وقد قضت على حالة الفيضان خلال فصول العام، وقد اكتملت هذه المرحلة في شهر سبتمبر 1995م، عندما قامت وكالة الغوث بإنشاء محطة تجمع مياه المجاري من خلال نظام الانسياب وبعد ذلك عمل خط ضغط لصرف المياه العادمة إلى أحواض المجاري التابعة لبلدية غزة، كما

(1) http://www.qalqilia.edu.ps/powater.htm

(2) الخطيب، عصام، وفريجات، فايز: واقع ظروف السكن في الأراضي الفلسطينية، ص 38.

(3) مرتجى، شعبان: تقصي الظروف الصحية والبيئية للسكان في مخيم الشاطئ، رسالة ماجستير، ص 14-15.

تم تجديد ورفع مستوى الخدمة في محطتي المجاري الاثنتين الموجودة داخل المخيم بالتعاون بين الوكالة، وبلدية غزة، إلا أنه ما زال هناك انسياب لبعض المياه العادمة إلى شاطئ البحر[1].

وكانت مشكلة غياب شبكات الصرف الصحي سبباً في جعل الفيضانات الكبرى في المخيمات، والمناطق المجاورة لها أمراً مألوفاً، مما شكل تهديداً صحياً مباشراً للسكان، وأثر في موارد المياه الجوفية المحلية، وارتبطت مشكلة المجاري بشكل وثيق بتصريف مياه الأمطار وتسوية الطرقات، وقد أدى عدم ضبط تصريف النفايات الصلبة فعلياً إلى تلويث المياه الجوفية وانتشار الحشرات والقوارض، وشكل الوضع المتدهور لخدمات الصحة البيئية مشكلة إضافية[2].

ولدعم مشروع تصريف النفايات الصلبة في مخيمات القطاع بما فيها مخيم الشاطئ، ومخيم جباليا، ورفح، وبعض الأجزاء من النصيرات، اشترت الوكالة عدداً من الشاحنات لجمع النفايات، وعدداً من الجرارات وغيرها من المعدات الضرورية، وقامت بتطوير مكبات النفايات التابعة للبلدية وكذلك قامت بحملات لإزالة أنقاض السيارات والأبنية الموجودة في مخيمات عدة[3].

كما أنه في حالة حدوث أعطال في محطات المجاري فإن هناك خطاً للمياه العادمة يقوم بالتصريف إلى شاطئ البحر بدون معالجة، علاوة على ذلك، قامت وكالة الغوث بالتعاون مع مؤسسات استشارية عالمية لعمل حماية لشاطئ البحر المحاذي للمخيم من التآكل نتيجة العوامل الطبيعية، وبدأ العمل بهذا المشروع اعتباراً من يناير 2002م، وقد أنجز المشروع على خير وجه، وبالمجمل فقد أدى هذا كله إلى تحسين أوضاع سكان مخيم الشاطئ في مختلف نواحي الحياة، ووفر لهم فرصاً أفضل للبقاء ونوعية أجود للحياة[4].

كما تم تعبيد جميع الطرق، وإقامة بعض قنوات تصريف مياه الأمطار، وتلقى هذه المشروعات الدعم من حكومات اليابان، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، ويقوم على صيانة مشروع الصرف الصحي، وجمع المخلفات الصلبة عمال الأونروا، وعمال بلدية غزة في جانب آخر من المخيم، وتوفر المياه اللازمة للاستعمال، ويدفع اللاجئون نفس الرسوم مثل سكان المدينة[5].

---

(1) مرتجى، شعبان: تقصي الظروف الصحية والبيئية للسكان في مخيم الشاطئ، رسالة ماجستير، ص 16.

(2) مواءمة خدمات الوكالة مع خدمات الدول المضيفة الخلفية السياسية والمخاطر المحتملة: مجلة صامد، ع 106، ص 109.

(3) الخنساء، مي صبحي: العودة حق دراسة اجتماعية سياسية قانونية، ص 64.

(4) مرتجى، شعبان: تقصي الظروف الصحية والبيئية للسكان في مخيم الشاطئ، رسالة ماجستير، ص 16.

(5) أبو منصور، حسين: تقييم برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي في مخيمات اللاجئين– قطاع غزة، رسالة ماجستير، ص 15.

يلاحظ مما سبق المعاناة التي خاضها الأهالي منذ هجرتهم قسراً من ديارهم، وتشتتهم في القطاع، حتى أنشئ لهم مخيم للاجئين يضمهم، ولكن كانت المعاناة التي يتعرضون لها بما فيه مخيم الشاطئ كبيرة فسوء الأحوال الصحية، وإن كانت تختلف حسب الظروف والبيئة من منطقة لأخرى في القطاع، لكن كباقي المناطق عانى المخيم من تدهور كبير في الأحوال الصحية من نقص وجود عيادات صحية في البداية، إلى نقص في الأدوية، وانتشار الأمراض المزمنة، وافتقادهم إلى العلاج المناسب، بالإضافة إلى افتقادهم إلى البيئة الصحية الخالية من الحشرات والمياه الملوثة.

الأمراض:

يمر المجتمع الفلسطيني في فترة انتقالية من الأمراض الوبائية وانتشار الأمراض المعدية إلى عبء الأمراض غير المعدية، وارتفاع تكاليفها مثل أمراض القلب، والسرطان، والسكري، والضغط، وغيرها من الأمراض التي تثقل كاهل الوزارة، فقد بلغ معدل انتشار مرضى السكري أكثر من 9% بين السكان الفلسطينيين، وتعتبر أمراض القلب والأوعية الدموية من الأمراض الأكثر انتشاراً في المجتمع الفلسطيني إضافة إلى أن أمراض السرطان في تزايد مستمر.

انتشرت الأمراض في القطاع بعد وقوعه تحت الاحتلال؛ خاصة ان البلديات لا تقوم بواجباتها لعدم توفر الإمكانيات الضرورية لها، ولعدم صلاحية شبكات المجاري لقدمها، وعدم قدرتها على الاستيعاب؛ نظراً لازدياد عدد السكان المستمر، وعدم التنظيم السليم للشوارع الامر الذي، أدى إلى انتشار الأوبئة ومضاعفة أعداد المواطنين ممن هم في حاجة فعلية للعلاج، وقد شكّل معدل انتشار الأمراض المعدية لكل 100 ألف مواطن من اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة الذي يشكلون 65% من مجموع السكان الإجمالي خلال عام 1987م، فقد تبين أن هناك 329 مواطناً لكل 100 ألف مواطن مصاب بمرض الجدري، و153 مصاباً بالتهابات العيون[1].

أما الأطفال فكان 1997 طفلاً دون سن الثلاث سنوات مصاباً بالإسهال، و942 فوق سن الثلاث سنوات مصاباً بالمرض، وأصيب 124 مواطناً بالتهاب الكبد، و4185 مواطناً مصاباً بالتهاب الانفلونزا، و409 مواطناً مصاباً بالسل، وغيرها من الأمراض[2].

(1) الكردي، عماد: الأوضاع الصحية في قطاع غزة، مجلة صامد، 84، ص 134.
(2) المرجع السابق، ص 134.

وانتشرت العديد من الأمراض نتيجة تلوث مياه الشرب خاصة بعد تلوثها بالمياه العادمة التي أطلقها الاحتلال الإسرائيلي، وبروز مشكلة ندرة المراكز التأهيلية للمعاقين بشكل واضح خلال الانتفاضة وما سيعانيه القطاع من ذلك، وتعاني مستشفيات القطاع أيضاً مشكلة أخرى وهي عدم القدرة على التعامل مع أصحاب الأمراض الصعبة مثل جراحات القلب، والأورام الخبيثة كالسرطان، بالإضافة إلى غياب المعدات الطبية المتطورة اللازمة لذلك، مما يستلزم تحويل المرضى إلى العلاج في الخارج بتكاليف باهظة، في ظل منع الاحتلال لهم من تلقي العلاج الكيميائي في مستشفياته[1].

وبما أن الوضع السائد في قطاع غزة هو وضع عام على جميع مناطق القطاع، فإن ما ينطبق على العام ينطبق على بقعة صغيرة تابعة للقطاع، وتقع من ضمن طوقه وهو مخيم الشاطئ.

وفي الجدول التالي إجمالي الزيارات على عيادات الأمراض المزمنة من مخيم الشاطئ خلال عام 2011م[2]:

صدرية	سكري	ضغط	قلب	كلى	مزمنة أخرى	المجموع
62	1.660	2.634	895	16	418	5.685

أما في عام 2012م فكانت إجمالي الزيارات على عيادات الأمراض المزمنة في مخيم الشاطئ[3]:

صدرية	سكري	ضغط	قلب	كلى	أسنان	مزمنة أخرى
157	1.471	2.140	445	5	5.774	716

يلاحظ من الجدولين السابقين كيف اختلفت أعداد الأمراض المزمنة في مخيم الشاطئ، فبينما زادت الأمراض الصدرية عام 2012م عن عام 2011م، في حين قلت الأمراض الأخرى في المخيم، ولكن يمكن إرجاع أسباب الأمراض الصدرية، منها إلى التلوث الجوي خاصة من مخلفات الحروب، والمواد المختلفة التي يرميها الاحتلال في سماء القطاع، وكذلك انتشار التلوث وقلة معالجة الملوثات البيئية المنتشرة في المخيم.

---

(1) الخنساء، مي: العودة حق دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصة بمقاضاة الصهاينة وفق القوانين الدولية، ص 68.

(2) التقرير السنوي لعام 2011م: وزارة الصحة الفلسطينية، ص 171.

(3) التقرير السنوي لعام 2012م: وزارة الصحة الفلسطينية، ص 183- 187.

الأدوية:

يعاني القطاع من نفص مستمر في الدواء، وغالباً ما يكون فقداناً تاماً له في الصيدليات التابعة للمراكز والعيادات الحكومية، خاصة أدوية الأمراض المزمنة كالسكري والضغط، نظراً لعدم وجود ميزانيات كافية للوزارة، كما أن الوكالة والمؤسسات الأهلية تعاني المشكلة نفسها، فيضطر المواطنون إلى شراء الدواء من الصيدليات الخاصة بأسعار باهظة تفوق قدراتهم المادية، وقد زاد الوضع الأمني الراهن من حدة مشكلات الدواء، التي تمثلت في صعوبة تنقل العاملين في مصانع الدواء وعدم تمكنهم من الوصول إلى أماكن عملهم بسبب الإغلاقات القائمة، كما أدت هذه الإغلاقات إلى إعاقة تطعيم الأطفال بالأمصال التي يجب أن يتلقوها في مواعيد محددة، ما قد يؤثر عليهم سلباً في المستقبل ويتسبب بإصابتهم بأمراض خطيرة[1].

وقد اضطرت وزارة الصحة في قطاع غزة نتيجة حصار غزة للإعلان في 2007/10/21م عن إغلاق غرف العمليات في مستشفيات القطاع؛ نظراً لنفاذ غاز النيتروز اللازم لتخدير المرضى، وقد منع الاحتلال باستيراد الغاز ونقله إلى غزة لأسباب أمنية حسب زعمه، وفي 2008/1/3م نفذ 450 صنف دواء نتيجة الحصار، ولم يتوافر لدى وزارة الصحة سوى 25.2% من الأدوية الضرورية، ونحو 34% من المستلزمات الطبية الضرورية، كما منع الاحتلال من إدخال أكثر من 100 صنف دواء، مما أدى إلى موت عدد كبير من المرضى، كما تعطل أكثر من 100 جهاز طبي بسبب عدم توفر قطع الغيار اللازمة لإصلاحها[2].

وفيما يتعلق بالنقص الشديد في الأدوية واللوازم الطبية، مما يجعل مشافي قطاع غزة عاجزة عن تقديم الخدمات الطبية للمواطنين بالشكل اللائق، سواء المرضى العاديين أو ضحايا العدوان الحالي على قطاع غزة، وبالتالي حدوث انتهاك فادح للحق في الصحة في قطاع غزة، نفاذ أدوية 80 طفلاً مصابين بأمراض رئوية، نفاذ أدوية مرضى السرطان الكامل، تعطل عمل 220 جهاز أساسي يلزم في غسيل الكلى، توقف عمل 50% من سيارات الإسعاف[3].

---

(1) الخنساء، مي صبحي: العودة حق دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصة بمقاضاة الصهاينة وفق القوانين الدولية، ص 68.

(2) صالح، محسن، الدنّان، ربيع: معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، ص 29– 30.

(3) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة جرائم حرب وعقوبات جماعية، ص 11.

الفصل الرابع

الأوضاع الاقتصادية في مخيم الشاطئ

(1949- 2013م)

المبحث الأول: النشاط الاقتصادي في مخيم الشاطئ

المبحث الثاني: تطور الخدمات التموينية والتشغيلية لوكالة الغوث

المبحث الأول

النشاط الاقتصادي في مخيم الشاطئ

تعرض قطاع غزة لتدهور اقتصادي كبير خاصة بعد النكبة ومجيء عدد كبير من اللاجئين إليه مما أثر على مكوناته الاقتصادية، وكانت أيضاً حالة اللاجئين الاقتصادية سيئة للغاية بسبب افتقادهم لكل مواردهم الاقتصادية بعد تركها في بلدانهم الأصلية التي هاجروا منها عام 1948م، لذلك يتناول المبحث الوضع الاقتصادي في القطاع بشكل عام، لكن مع التركيز على الوضع الاقتصادي في مخيم الشاطئ بشكل خاص، وعن أهم الأنشطة الاقتصادية التي عمل بها اللاجئ بعد استقراره في القطاع؛ لتحسين وضعه المعيشي، بعد فقدانه الأمل في الرجوع إلى دياره، وخاصة مهنة الصيد التي تميز بها سكان المخيم بشكل كبير.

والمعروف أن المخيم هو حزام من أحزمة البؤس، وإن كان ضاحية من ضواحي المدينة، لكنه بدون صناعة أو مؤسسات مدنية، ورأس المال الوحيد الذي يمتلكه المخيم هو قوة العمل، أما التركيب الاقتصادي في المخيم، فهو اقتصاد يتميز بأنه يعتمد على الإنتاج العائلي المندمج مباشرة بالاقتصاد الخاص بالمكان المضيف من خلال تأمين الدخل خارج المخيم[1].

الوضع الاقتصادي في مخيم الشاطئ:

افتقد سكان المخيم في البداية لأي عمل، وإنما كانوا يعتمدون على المساعدات التي تقدمها لهم المؤسسات الإغاثية، وبعضهم يبيع السكاكر، والشاي، والقهوة، والدخان، في شوارع المخيم حيث كان مستوى المعيشة منخفضاً جداً، وعندما جاءت الإدارة المصرية بدأت تستقر الأمور في المخيم فعمل بعض الأفراد في وظائف مختلفة، فكان موظف الحكومة يتقاضى راتباً قيمته 12 جنيه، وموظف الوكالة 25 جنيه مصري[2].

كما عمل بعضهم في مهنة النول لينفق على أسرته، أو الذهاب للعمل في بيارات القطاع بقطف البرتقال والليمون، وكان يتقاضى جنيهاً مصرياً كل أسبوع[3]، وفي فترة أوائل الستينات وقبل الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة كان بعض أبناء المخيم يعملون لدى قوات الطوارئ الدولية فمنهم من يقوم بعمل الطعام لهم ومنهم من يقوم بكي الملابس لهم، أو بالتنظيف بأماكن تواجدهم

---

(1) الموعد، حمد: خمسون عاماً من اللجوء المخيم والهوية الفلسطينية، ص 186- 187.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع عمر محمد صلاح بتاريخ 2015/8/25م.

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع رؤوفة محمد الحناوي، بتاريخ 2015/6/11م.

مقابل مبلغ من المال، ثم سمح الرئيس المصري جمال عبد الناصر وبازدياد أعداد البطالة في القطاع قام بتعيين بعض الشباب ومنهم من مخيم الشاطئ في داخل مصر، وعملوا في وظائف متعددة وكان يتقاضى الموظف حوالي 12 جنيهاً مصرياً[1].

ولم تكن في المخيمات طبقات معينة، وإنما كان أهل المخيم سواسية باستثناء طبقة الموظفين في الحكومة والوكالة، ثم بدأ الناس يتجهون للعمل في دول الخليج، فكانوا يسافرون عن طريق القطار الموجود في منطقة الشجاعية حتى يصل إلى داخل مصر، وبعد ذلك يستقلون إلى دول الخليج بالسفن[2].

لقد كان عماد الأسرة في المخيمات الصناعات الحرفية البسيطة واليد العاملة، وهناك نسبة كبيرة من مصانع الخياطة موجودة داخل المخيمات، ولكنها اعتمدت على حياكة الخامات الإسرائيلية، وعمل أفراد الأسرة كافة فيها، ولكن ذلك لا يتناقض مع التنمية الاقتصادية الوطنية العامة، لأنه إنتاج استهلاكي وضروري لحاجة السكان في الظروف الحياتية، ولاسيما بعد مقاطعة منتوجات الاحتلال في الانتفاضة، كما أن تلك المصانع إذا ما توفرت لها الخدمات وتسويق الإنتاج، تعد قوة محلية تستوعب عدداً من العاطلين عن العمل، وإن كان مدى استيعابها لا يشكل نسبة ملموسة بالنسبة لمجموع الأيدي العاملة[3].

كان جميع الأزواج المستخدمين في الصناعة خياطين في مشاغل خياطة، وشاركت نساء المخيم في إجراء التعديلات والتشطيبات النهائية على الأثواب التي كان يحضرها الزوج إلى البيت من المشغل، إذ كن مثلاً ينظفن الملابس من الخيوط ويثبتن الأزرار وما يتبع من كماليات، ولم تكن هؤلاء النساء عاملات لدى العائلة بالتحديد، غير أنهن كن مرتبطات بمشاريع خارج حدود العائلة المباشرة كعاملات في الظل، وكان أزواجهن عمالاً مهرة براتب يشتغلون في المخيم، أما في مشاغل صغيرة، أو عمالاً بالمقاولة في البيت، وأحدهم كان مستقلاً لديه مشغل في مدينة غزة، وقد عملت النساء في مساعدة أزواجهن بين 1- 12 ساعة أسبوعياً، وكانت صغراهن من هذه الفئة في سن 16- 21 سنة[4].

---

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع حسين أحمد لبد، بتاريخ 2015/4/13م.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع عمر محمد صلاح، بتاريخ 2015/8/25م.

(3) حبوش، إسلام: المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الأولى في قطاع غزة ما بين عامي (1987- 1994م)، رسالة ماجستير، ص 172.

(4) مهنا، اعتماد، ولانج، اريكا: دراسة عن المرأة والعمل في مخيم الشاطئ للاجئين في قطاع غزة، ص 99.

وعمل الرجال في مخيم الشاطئ عمالاً في الداخل المحتل، أو في ورش صغيرة ومصانع خياطة، أو يمتلكون محلات صغيرة في سوق المخيم، بينما يعمل الآخرون في مدينة غزة نفسها، وهناك عدد لا بأس به من الأسر تعيش على صيد الأسماك[1].

يلاحظ مما سبق أن الوضع الاقتصادي الصعب الذي كان يعاني منه القطاع بسبب الاحتلال، قد زاد من سوء الوضع فيه لجوء عدد كبير من الأهالي دون أي مقتدرات اقتصادية، أو أي غرض يساعدهم في محنتهم، ذلك ترك أثراً سلبياً على الأهالي عامة، وعلى سكان مخيم الشاطئ بعد إنشائه خاصة، مما زاد من معاناتهم.

الأنشطة الاقتصادية في مخيم الشاطئ:

الصيد:

اشتهرت مدينة غزة وساحلها بالإنتاج السمكي عبر التاريخ، نظراً لموقعها على الجزء الجنوبي من الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط، وما يتمتع به الموقع من اعتدال المناخ في أكثرية أيام السنة، ومن ثم ملاءمة البحر للصيد لأيام عديدة طوال العام، ولقد اكتسب العاملون في مجال الصيد خبرات ومهارات واسعة، بحيث جابوا سواحل البحر وكانوا يتوغلون فيه لمسافات طويلة، كما كانت شواطئ غزة مفتوحة خلال الانتداب على الساحل الفلسطيني بأكمله، ورغم عدم وجود ميناء حديث أو مرافق أساسية لخدمة احتياجات نشاط الصيد في مدينة غزة سواء للتجارة الخارجية أو للصيد، فقد بقي ساحل غزة يستخدم للتجارة والصيد معاً؛ وكان الصيد مصدراً أساسياً للدخل لأعداد كبيرة من الأسر[2].

وكان غالبية الصيادين يعيشون في المنطقة الساحلية من المدينة، كما سكن فيها عدد من اللاجئين الذين فضلوا العيش خارج المخيمات، أما من ينتمي إلى مخيم الشاطئ فيبلغ عددهم 55 مشتغلاً يشكلون نسبة عالية ضمن العاملين بقطاع غزة، وذلك نظراً لوجود المخيم مباشرة على الساحل، وتفضيل العدد الأكبر من اللاجئين الذين كانوا يعملون في الصيد قبل عام 1948م للسكن والإقامة في مخيم ساحلي[3].

---

(1) أبو منصور، حسين: تقييم برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي في مخيمات اللاجئين– قطاع غزة، رسالة ماجستير، ص 15.

(2) رجب، معين، وآخرون: الإمكانات الاقتصادية الكامنة للثروة السمكية في قطاع غزة، ص 11.

(3) المرجع السابق، ص 41.

وزاد عدد الصيادين زيادة كبيرة، وبناء السفن زيادة كبيرة غير أن المساحة المخصصة للصيد قد تناقصت، ومنذ ذلك التاريخ تعرضت المنطقة لأحداث سياسية، واقتصادية انعكست بشكل مباشر على مهنة الصيد والعاملين بها، حيث ظل القطاع يفتقد إلى التيسيرات الضرورية في المرافق وفي المعدات الحديثة اللازمة للصيد، أو استخدام سفن مجهزة بوسائل تبريد وبمعدات صيد متقدمة[1]، حيث استخدم مصابيح بترولية خاصة لتجذب نحوها الأسماك، وكثر الصيادون في فترة الإدارة المصرية من أبناء شواطئ غزة من أبناء حمامة وهربيا والجورة ويافا، حتى بلغ عدد الصيادين نحو ألف صياد وزاد عدد القوارب من 71 قارباً عام 1949م إلى 260 قارباً عام 1962م[2].

وكانت أفضل مراحل الصيد البحري في قطاع غزة بين عامي 1967م و1987م، ويعود ذلك إلى المسافة التي كان الصيادون يقطعونها إذ كانت تصل إلى 180 كم من شاطئ بحر غزة إلى بحيرة البردويل بالقرب من العريش، وتغير الحال نتيجة وضع الاحتلال العوائق والعراقيل أمام أصحاب هذه المهنة' إذ قلص المسافة التي يسمح الصيد فيها إلى 82 كم من حدود القطاع ما أدى إلى تحجيم المهنة، وبعد توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993م خفضت المسافة إلى 35 كم على البحر بعمق 20 كم فقط، وأخذت المسافة بعد 1993م تتقلص إلى أن وصلت عام 2007م إلى 3 أميال بسبب فرض الاحتلال الحصار البحري على القطاع[3].

شهد قطاع صيد الأسماك خلال العقدين الأخيرين تزايداً ملحوظاً في أعداد الصيادين والعاملين في مهنة الصيد في قطاع غزة، وتختلف أسباب هذه الزيادة تبعاً للظروف التي يمر فيها القطاع، وبلغ عدد الصيادين في عام 1992م حوالي 1680 صياداً، وارتفع في عام 1993م ليصل إلى 2000 صياد، أما في عام 2002م فقد بلغ عدد الصيادين 2543 صياداً، و 2500صياداً في عام 2003م، وفي عام 2004م ارتفع عدد الصيادين إلى 2700 صياد، وبلغ عدد الصيادين في القطاع إلى 3000 صياد خلال الأعوام من 2005- 2008م، أما في

(1) رجب، معين: الواقع الزراعي في قطاع غزة، الملتقى الفكي العربي، القدس، ص 17.

(2) سكيك، إبراهيم: قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، غزة عبر التاريخ، ج8، ص 18.

(3) مركز المعلومات والدراسات: تقرير الاستزراع السمكي وتربية الأسماك في الأراضي الفلسطينية، 2013، ص6- 7.

عام 2009 فقد وصل عددهم إلى 3403 صياد، وفي الأعوام من 2011– 2013م بلغ عدد الصيادين 4200 صياد[1].

كما بلغ عدد تجار الأسماك وهواة الصيد، وهم الذين يقومون بممارسة مهنة الصيد بصفة غير دائمة 1054 صياداً وتاجراً، موزعين على النحو التالي، 6 صيادين وتجار في شمال غزة، و411 صياداً وتاجراً في غزة، أما المنطقة الوسطى فكان العدد 210 صياد وتاجر، خان يونس 316 صياداً وتاجراً، ورفح 111 صياداً وتاجراً، ويقدر عدد العاملين في المهن المرتبطة بالصيد كصناعة القوارب وصيانتها، وتجهيز شباك الصيد، صناعة الثلج لحفظ الأسماك وتنظيف الأسماك وبيعها بنحو 2000 عامل، ويعيل الصيادون والعاملون بمهن مرتبطة بالصيد نحو 75.000 نسمة من السكان الفلسطينيين في قطاع غزة[2]، ومن العائلات المشهورة في مخيم الشاطئ بصيد الأسماك، عائلة الهبيل، والبردويل، وصيام، وعائلة الهسي، وأبو الخير، العامودي[3].

جدول يُبين عدد الصيادين لعام 2013م موزعين على محافظات قطاع غزة[4]:

المنطقة	شمال غزة	غزة	الوسطى	خان يونس	رفح	المجموع
عدد الصيادين	247	2002	636	668	647	4200

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: تقرير خاص حول: الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، ص 5.

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: تقرير خاص حول: الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، ص 5.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع عائشة خليل الهبيل بتاريخ 2015/8/20م.

(4) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: تقرير خاص حول: الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، ص 5.

أما حجم الإنتاج السمكي في قطاع غزة خلال الأعوام 2000- 2013م:

السنة	حجم الإنتاج السمكي	السنة	حجم الإنتاج السمكي
2000م	2490 طناً	2007م	2700 طن
2001م	2083 طناً	2008م	3100 طن
2002م	2296 طناً	2009م	500 طن
2003	1481 طناً	2010م	1699 طن
2004م	2840 طناً	2011م	1403 طن
2005م	1813 طناً	2012م	1938 طن
2006م	2322 طناً	2013م	1500 طن

وواجه قطاع الصيد البحري في فلسطين مخاطر عدة على مدار السنوات الماضية، ومر بمراحل مختلفة، أهمها فترة التسعينات التي كان فيها الإنتاج كبيراً بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، وتحديد مسافات الصيد بحوالي 20 ميلاً، ثم مرحلة الألفية الجديدة التي تراجع فيها الإنتاج نتيجة فرض الحصار البحري ومنع الصيد في مسافة تزيد عن 3 أميال، وبعد فرض الحصار البحري عام 2007م اهتم الفلسطينيون بالاستزراع السمكي، وأقيمت مجموعة من المزارع في قطاع غزة، إلا أنها لم تحقق الغرض المطلوب منها، وهو سد احتياجات السكان المحليين في القطاع؛ بسبب انخفاض الإنتاج الذي لم يتجاوز 400 طن، وغياب الاقتناع المحلي بجدوى الاستزراع، وتفضيل الصيد البحري[1].

تعطلت أعمال الصيد بسبب أزمة الوقود التي يعاني منها القطاع منذ بدء الحصار عليه حيث تعطل ما بين 70- 80% من الصيادين عن العمل بشكل مؤقت، بينما يعمل الباقي بشكل متقطع، ويحتاج الصيادين ما نسبته 20.000 لتر من السولار، و10.000 لتر من البنزين يومياً لكي يستمر العمل بشكل يومي، أدى ذلك لتفاقم أوضاعهم المعيشية وعدم قدرتهم على الإيفاء بمتطلباتهم العائلية[2].

(1) مركز المعلومات والدراسات: تقرير الاستزراع السمكي وتربية الأسماك في الأراضي الفلسطينية، 2013، ص2.

(2) تقرير عن الوضع الإنساني في قطاع غزة 2013: مقدم إلى مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الخامس لمنظمات المجتمع المدني في العالم الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي، 2013م، ص 8.

الزراعة:

ينقسم قطاع غزة إلى ثلاث مناطق زراعية هي، المنطقة الشاطئية الرملية: وتمتد هذه المنطقة بمحاذاة شاطئ البحر المتوسط ويتراوح عرضها ما بين 1- 2كم، وتتألف من كثبان رملية شاطئية تتخللها منخفضات مزروعة على الري بالخضار وبعض أشجار الفواكه، وتزرع بالكثبان الرملية بالأحراج، والمنطقة الشمالية من القطاع (غزة- جباليا - بيت لاهيا- بيت حانون)، ويتبع المزارعون في هذه المنطقة نظاماً للاستغلال الزراعي يتمشى وبعد الطبقة الطفلية عن سطح الأرض، أي يتمشى وسمك الطبقة الرملية السطحية[1]،

شكّلت الزراعة قبل عام 1967م ربع مجال العمل في غزة ولا سيما العمل الموسمي في مزارع الحمضيات، وكان الإنتاج مكثفاً يخلو من الآليات وبعد عام 1967م بدأ الاحتلال في تنفيذ مخططه ضد الزراعة لأنها وسيلة ربط للإنسان بالأرض، فمنعت المزارعين العرب من تصدير أية منتجات تنافس منتوجاتها، ومنذ عام 1967م أخذ الإنتاج الزراعي ينخفض، فانخفض إنتاج البطيخ والعنب، والزيتون، واللوز، والبصل، وغيرها كما أصبح المزارعون مضطرين للحصول على إذن من الاحتلال لزراعة أي محصول خضروات أو أشجار جديدة منذ عام 1983م مما أدى إلى سيطرة الاحتلال على تطور الزراعة في قطاع غزة[2].

كانت لكل أسرة في القطاع تقريباً حاكورة وهي قطعة صغيرة من الأرض مساحتها من نصف دونم إلى دونمين بالقرب من البيت، أما المحاصيل التي تزرع في الحاكورة فعادة تتكامل مع التي تزرع في الحقول وهي بصورة رئيسة للاستهلاك البيتي، ولكن ذلك لا ينطبق بصورة دقيقة على حالة مخيم الشاطئ، إذ أن القطع لا تعدو مساحتها بضعة أمتار مربعة، وباستثناء المزارع الواسعة التي فقدها اللاجئون في قراهم سنة 1948م، فإن أسرتين فقط كانتا تمتلك نصف دونم من الأراضي الإضافية خارج المخيم، ولم تكن الأرض في أي من الحالتين تستعمل للإنتاج الزراعي، بل بدلاً من ذلك للبناء وأغراض الإنشاءات، وكانت الحواكير تقع ضمن ساحة منزل الأسرة أو في الأرض الملحقة بمساكن المخيم، وفي بنايات السكن المبعثرة كان من الممكن لبعض الأسر استغلال جزء من الشارع خارج البيوت[3].

---

(1) صالح، حسن: الإنتاج الزراعي في قطاع غزة، مجلة صامد، ع 65، 1987م، ص 55.

(2) سكيك، إبراهيم: قصة مدينة، ص 101- 102.

(3) مهنا، اعتماد، ولانج، اريكا: دراسة عن المرأة والعمل في مخيم الشاطئ للاجئين في قطاع غزة، ص 102.

وكانت بعض النساء يقمن بالعمل لدى المواطنين الذين يملكون أراضي في مدينة غزة، حيث كانت المرأة تقوم بتلقيط الباميا، والباذنجان، والخيار، وغيره من أنواع الخضروات مقابل أن تأخذ المرأة كمية بسيطة من الباميا والخضروات لبيتها[1].

وكان بعض أفراد مخيم الشاطئ يحصلون على الرزق نتيجة العمل داخل الخط الأخضر، والباقي في قطف الحمضيات المترامية على أطراف قطاع غزة وتشميعها[2]، وبدأت معظم النساء تقريباً أعمالهن خلال الانتفاضة، إذ شعرت الكثيرات منهن أن الظروف الاقتصادية القاسية خلال تلك الفترة زادت من الحاجة للاستفادة من المهارات الزراعية، لذا بدأت 30.4% من الأسر الإنتاج منذ بدء الحياة الزوجية للمرأة[3].

التجارة:

كانت حركة التجارة الداخلية ضعيفة جداً بعد النكبة حتى في بداية فترة الإدارة المصرية، بسبب تدني مستوى المعيشة، فقد كان اللاجئون في الغالب يعتمدون على ما توزعه الوكالة، ومعظم المواطنين يعيشون حياة تقشف لقلة الدخل، فكانت القوة الشرائية ضعيفة، مما أضعف حركة التجارة الداخلية التي اقتصر نشاطها على الأسواق الأسبوعية، وسوق فراس، وحول مراكز التموين حيث يبيع اللاجئ بعص حصته التموينية لشراء لوازم أخرى، ثم انتعشت بعد ذلك نظراً لوفرة البضائع الأجنبية في أسواق القطاع واختفائها في أسواق مصر، فجاء آلاف الزوار المصريين لشراء السلع مثل: الخزف الصيني، الساعات، واقمشة النايلون، والزهور الصناعية، وبعض العقاقير، والحبر، والأقلام[4].

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الحميد حميد، بتاريخ 2015/2/4م.

(2) الحاج، علاء حسن: مخيم الشاطئ، مجلة البيادر، السياسي، ع 419، ص 68.

(3) مهنا، اعتماد، ولانج، اريكا: دراسة عن المرأة والعمل في مخيم الشاطئ للاجئين في قطاع غزة، ص 102.

(4) سكيك، إبراهيم: قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، غزة عبر التاريخ، ج8، ص 18.

الحركة التجارية:

الأسواق:

في البداية كان سكان المخيم يستفيدون من (سوق الجمعة) في الشجاعية الذي يشتري منه الأهالي المواشي والملابس، ثم استفادوا أيام الحكم المصري من (سوق فراس) عند بلدية غزة[1].

وبعد ذلك أصبح في مخيم الشاطئ أسواق خاصة به يستفيد منه الأهالي، مثل: سوق البحر[2]: وهو سوق يخدم سكان مخيم الشاطئ كما أنه يخدم بعض مناطق سكان الشيخ رضوان، والرمال، والنصر، وتباع فيه الخضار والفواكه واللحوم والطيور، والأسماك بالإضافة إلى انتشار بعض البقالات، ومحلات الأدوات المنزلية[3].

ولم يبقي سوق مخيم الشاطئ على حاله وتغير منذ نشأته عدة مرات، وهو لا يكفي لتلبية حاجة المواطنين، فشارع السوق عرضه 5 متر، ما يحدث ازدحام في حركة المرور، ورغم أن البلدية تأخذ من الباعة بدل إيجار للبسطات، وتأخذ ثمن الكهرباء والمياه، ولكنها في المقابل لا تقدم الخدمات للمواطنين، فالنظافة معدومة، والقمامة مكدسة وتتجمع عليها الحشرات الناقلة للأمراض[4].

أما السوق الآخر فهو سوق الشيخ رضوان: ويوجد في ضاحية الشيخ رضوان وهو يتكون في الغالب من بسطات بالإضافة إلى وجود بعض المحلات التجارية على الشوارع المحيطة بالسوق، ويخدم السوق سكان الشيخ رضوان وبعض المناطق الشمالية من حي الرمال والنصر، علماً بأن بلدية غزة قامت ببناء سوق جديد يتكون من محلات مسقوفة بالإسمنت المسلح ومنسقة بشكل جيد[5].

المحلات التجارية:

---

(1) مقابلة مع مطاوع محمود الخالدي، بتاريخ 2000/3/15م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية، غزة.

(2) انظر ملحق رقم (34، 35، 36) ، ص (306، 307، 308).

(3) صالحة، رائد: مدينة غزة دراسة في جغرافية المدن، ص 225.

(4) مخيم الشاطئ معاناة بلا حدود، مجلة الحقيقة، ع 6، 1997م، ص 36.

(5) صالحة، رائد: مدينة غزة دراسة في جغرافية المدن، ص 225.

يعمل عدد من أبناء المخيم في التجارة والنقل وبعض المهن المحلية وهناك ما يزيد عن 600 شخص يعملون في السوق المركزية بالمخيم وحوالي40 يعملون في السوق التجارية مقابل عيادة السويدي، وكذلك هناك أعداد من الباعة المتجولين، وأما المحلات التجارية الأخرى فيوجد في المخيم ما يلي[1]:

نوع المحل	العدد	نوع المحل	العدد	نوع المحل	العدد
صيدليات	12	أفران الخبز والمعجنات	4	عقارات	3
سوبر ماركت	35	الأجهزة الكهربائية	6	بيع أجهزة الحاسوب	11
ادوات منزلية	5	مواد البناء	7	بيع الأثاث	6
محلات بيع الحلويات	3	بيع وإصلاح الجوالات	8	ألعاب الكمبيوتر	7
مجوهرات	7	محطة وقود	1	ورش الحدادة	3
مصنع قوارب الصيد	1	تنقية المياه وتوزيعها	4	محطات توزيع الغاز	5
كهرباء منازل	7	قطع غيار السيارات	3	ورش كهرباء وميكانيكا السيارات	5
ورش ألمونيوم	3				

هناك عدد من الدكاكين الصغيرة ومحلات الخياطة والحلاقة والديكور والستائر والنجارة وبعض العيادات الخاصة والمهن والمكاتب الأخرى[2].

(1) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

(2) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

المصانع في مخيم الشاطئ:

مصانع الحجارة:

يوجد في المخيم عدد قليل من معامل الحجارة (البلوك) ومنها ما يعود لعبد الرحمن حميد أنشأه في فترة الستينات، وكان المصنع اسمه العصفورية للبلاط، وكان الشغل منه يدوياً، وكان يعتمد على رمال الشاطئ، وحجارة (الزلف) الملقى على البحر، كما انشئ في المخيم مصنعاً آخر بالقرب من مركز مؤن الشاطئ، ثم بعد ذلك أقيم معمل للحجارة شرق المخيم بالقرب من السوق لشخص من ال طومان[1].

ثم أنشئ مصنع آخر في منطقة البلاخية لعائلة عمر، ثم بعد ذلك تطور العمل في مصانع الحجارة، وأنشئ مصنع آلي للحجارة في فترة الثمانينات.

مصانع الخياطة:

كانت العائلات المهاجرة من مدينة المجدل خاصة في بداية الهجرة، يعملون في الغزل على النول، ومن أهم العائلات التي كانت مشهورة بالغزل، والنسيج في المخيم عائلة أبو معزة، وعبيد، وأبو زنارة، ثم بعد ذلك في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات انتشرت مصانع الخياطة في المخيم، حيث كانت العائلات تقوم بتخصيص غرف خاصة في المنزل ولها باب خارجي، ويقوم أصحابها بإحضار القماش من داخل الأراضي المحتلة، وخياطتها، وترتيبها، وإرسالها بعد تجهيزها إلى أصحابها، وكانت المرأة الفلسطينية تساعد زوجها في المصنع حيث تقوم بتنظيف قطع القماش من الخيوط الزائدة، في مقابل مبلغ قليل تحصل عليه[2].

وقد انتشرت مصانع الخياطة بشكل كبير في المخيم في فترة الثمانينات بشكل ملحوظ، وكان يستفيد سكان المخيم استفادة كبيرة من تلك المصانع، وظلت مصانع الخياطة مزدهرة في القطاع عامة، والمخيم خاصة حتى عام 2000م، مع بداية الانتفاضة الثانية، وفرض الاحتلال الحصار على القطاع، مما قلّص من عدد العمالة الفلسطينيين، فأغلق أصحاب المصانع مصاريفهم وباعوا ماكيناتهم وانتشرت البطالة في تلك الفترة بشكل كبير[3].

---

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع موفق عبد الرحمن حميد بتاريخ2015/12/3م.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد جواد الخطيب بتاريخ 2015/9/3م.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع موفق عبد الرحمن حميد بتاريخ2015/12/3

العمال والموظفون:

أفرز الوضع الاقتصادي المتدني في قطاع غزة العديد من الفقراء الباحثين عن أية فرصة متاحة للعمل بغض النظر عن طبيعته، وفي ضوء التخلف الكبير للصناعات المتقدمة أو الحرفية التي لم تستوعب سوى جزء ضئيل من حجم العمالة لم يتجاوز 6100 عامل في عام 1966م من أصل 50 ألف عامل، منهم 16500 عامل زراعي أجير وهؤلاء معظمهم من اللاجئين، ويتوزع الباقون على أعمال البناء والنجارة والخياطة، والخدمات، وكانت أجرة العامل أو الفلاح الأجير لا تزيد عن 25 قرشاً بالكاد تؤمن لقمة الخبز وبعض الزعتر، وقليل من الخضار والزيتون، ويبلغ مجموع المعالين 200 ألف من الفقراء لاجئين ومواطنين، ورغم بشاعة الظلم الاجتماعي والاستغلال الطبقي لجموع العمال إلا أن حالة الجهل والتخلف العام والارتباط العشائري القديم فرضت نفسها وحالت دون وعي العامل باستغلاله[1].

وقد بلغ عدد العمال في قطاع غزة عام 1970م، 57.1 ألف عامل، وبلغ عدد الذين يعلمون في إسرائيل منهم عام 1971م، 8100 عاملاً، ولأن الطبقة العاملة المحلية رفضت العمل في بداية عهد الاحتلال في معامل، ومصانع، ومزارع إسرائيل فقد فتح الاحتلال مجالات عمل في نفس المناطق المحتلة، ومن هذه المجالات فتح مشاريع لتصليح وتوسيع وشق الطرق بين مدن وقرى المناطق المحتلة، وبذلك أصبح سهلاً على العامل أن ينتقل من العمل في الطريق، والذي يشرف عليه الإسرائيليون إلى المصانع في إسرائيل بينما يكون الأمر أكثر صعوبة عليه فيما لو طلب منه الذهاب للعمل في إسرائيل دفعة واحدة وبلا مقدمات، ومع غلاء المعيشة وعدم وجود مصادر زرق للعمال، وعدم وجود أماكن قادرة على استيعابهم للعمل فيها محلياً، اضطر العامل للعمل في إسرائيل[2].

اعتمد العمال بشكل رئيسي على العمل داخل الكيان الإسرائيلي في مجالات البناء والزراعة والصناعة في الفترة بعد حرب 67 وحتى بداية انتفاضة الأقصى في العام 2000م، حيث شهدت الفترة ما بين 1975و1988 والفترة ما بين 1994و2000 انتعاشا اقتصاديا واضحا، وأصبح العمال بعد ذلك يعتمدون على الكوبونات من المؤسسات الخيرية والمساعدات المقدمة من الحكومة ومن وكالة الغوث، اذ أن القليل من العمال يعملون في مجالات البناء والزراعة والمصانع والنقل داخل القطاع والذي تأثر تأثرا كبيرا بالحصار المفروض على القطاع

(1) الصوراني، غازي: قطاع غزة 1948– 1993م، ص 27.

(2) سمارة، عادل: اقتصاد المناطق المحتلة، ص 101.

بعد عام 2006م، حيث يعاني سكان المخيم الشاطئ بطالة فاقت 60% من إجمالي عدد القادرين على العمل[1].

وينقسم الموظفون في مخيم الشاطئ، إلى:

1. موظفو الحكومة: بعد إنشاء المخيم لم تكن هناك وظائف حكومية بالمعنى الموجود حاليا حيث كان عدد بسيط يعملون في البلدية وفي المدارس والأقسام الحكومية التابعة للإدارة المصرية، وبعد حرب67 تم إنشاء مدارس جديدة وتوسع عمل البلدية والصحة نظرا للزيادة السكانية الطبيعية، أما في عهد السلطة فتوسعت الوظائف الحكومية بشكل كبير وتم استيعاب أعداد لا بأس بها في الدوائر الحكومية والوزارات التي أنشأتها السلطة الوطنية مما أدى إلى انتعاش اقتصادي واضح[2].
2. العسكريون: إضافة إلى ما سبق من وظائف مدنية استوعب الجهاز العسكري بأقسامه المختلفة من شرطة وامن وطني ومخابرات أعدادا كبيرة من اللاجئين في المخيم.
3. العمالة في الوطن العربي: أدى اهتمام اللاجئين بالتعليم إلى وجود عدد كبير من الخرجين في مختلف المجالات والتخصصات حيث عمل عدد كبير منهم في الدول العربية مما شكل مصدر دخل لذويهم في قطاع غزة[3].

---

(1) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

(2) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

(3) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:

وفي الجدول التالي عدد العاملين في مخيم الشاطئ ممن يبلغ عمرهم 10 سنوات فأكثر[1]:

المهنة	العدد
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	79
المتخصصون	744
الفنيون والمتخصصون المساعدون	745
الكتبة	149
العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	1.799
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	196
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	456
مشغلو الآلات ومجموعها	178
المهن الأولية	508
غير مبين	4
المجموع	4.858

يلاحظ من الجدول السابق:

– أن العاملين في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق بلغت أعلى عدد بالنسبة للمهن الأخرى، حيث وصلت إلى 1.799، ويمكن إرجاع السبب إلى عدم حاجة البسطات إلى رأس المال للمشاريع لأن الأهالي لا يملكون المال لفتح محلات ومصانع كبرى.

– ويلاحظ قلة العاملين في مجال الزراعة وصيد السمك، رغم أن المخيم واقع على شاطئ البحر، أما الزراعة فإن السبب ممكن إرجاعه إلى قلة المساحات الزراعية في المخيم، وازدياد مساحة العمران على الأراضي الزراعية مما سبب في قلتها، بالإضافة إلى عزوف الشباب عن العمل بمجال الزراعة والأراضي، وتوجههم إلى العمل بالصناعة، أو السفر.

– ولكن بشكل عام تنوع العاملون في مخيم الشاطئ وإن اختلفت النسب من مهنة لأخرى.

دور المرأة الاقتصادي:

كانت المرأة في منذ إنشاء المخيم تقوم ببعض الأعمال الصغيرة، وكانت تعتبر نفسها مسؤولة من الرجل في تحمل أعباء الحياة، فقد قامت بعض النساء بمهنة التطريز في مراكز الوكالة، وتقوم بعضهن بمهنة التمريض، أو قابلات في العيادات، وأخريات يقمن ببيع بعض

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، التعداد العام للسكان والمنشآت، بيانات غير منشورة.

البيض والدجاج والأرانب، والبقدونس، والنعنع، والخضار في سوق المخيم حتى تستطيع أن توفر لأبنائها سُبل المعيشة[1].

وقد ساهم دخول المرأة سوق العمل من رفع مكانتها في المجتمع، حيث خلق لها مركزاً اجتماعياً أفضل وحررها من عبودية العمل المنزلي مع أن المجتمع ما يزال غير متقبل لإعطائها مركزها الاجتماعي الفعلي، وبهذا فإن دخولها مجال الإنتاج كمجال للكسب المادي سبق كقناعة مسألة حصولها على حقوقها وبهذا فإن الوعي والتقدم الاجتماعيين والسياسيين يأتيان بعد النقلة الاقتصادية المادية، كما أن دخول المرأة إلى سوق العمل هو خطوة أخرى هامة على طريق التبلور الفعلي لطبقة عاملة محلية متكاملة التركيب، ولكن رغم الازدياد التعددي وارتفاع النسبة العددية للطبقة العاملة إلا أن فعاليتها السياسية لم تتسع وكذلك فعاليتها الاجتماعية[2].

وقد تأثرت المرأة الفلسطينية بصفة خاصة من التآكل في الاقتصاد نتيجة لخسارة الأرض في نكبة سنة 1948م، واستيعاب إسرائيل لعمال القطاع في سنة 1967م وأدت خسارة الأرض إلى إنهاء عمل المرأة في مزارع العائلة، كما كان معظم العاملات في المصانع من غير المتزوجات وفي حين تعمل الأرامل والمطلقات أيضاً، ونادراً ما تعمل السيدات المتزوجات، ومع كل ذلك فإن العمل في قطاع غزة داخل المصانع غير مستحب حيث لا تزيد نسبة عمل السيدات في المصانع عن 9% من القوة العاملة، كما أن المرأة الفلسطينية العاملة تعمل مقابل أجر أقل بكثير مما يحصل عليه الرجل ما يعادل نصف الرجل في التحصيل في حين أن المرأة تعطي وتنتج بشكل كبير، وتشكل غالبية النساء في قطاع غزة غالبية العمالة في صناعات الخياطة[3].

ويوجد ما يعادل 40 إلى 50 عائلة فقيرة في مخيم الشاطئ، تعمل في تنظيف السمك باعتباره أحد المصادر الرئيسية لدخل الأسرة، ويرتكز العمل في هذا المجال على النساء في هذه العائلات في المقام الأول، ويعتمد العمل في تنظيف السمك على حجم الصيد المحلي، إضافة إلى حجم كميات السمك الذي يورد من إسرائيل، وتتأثر عمل هذه الفئة من النساء بحجم وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصيادين، وبتشديد الحصار، والإغلاق المفروض على البحر، حيث ينحسر عملهن بسبب تلك الإجراءات والممارسات التي تفرضها قوات الاحتلال على العاملين في قطاع الصيد البحري، مما يؤدي إلى تراجع كميات الأسماك المصطادة، وبالتالي تزداد حال تلك

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع مدحت جودت الخطيب، بتاريخ 2015/8/13م.

(2) سمارة، عادل: اقتصاد المناطق المحتلة، ص 103.

(3) حسنيه، إصلاح، والصايغ، سلوى وآخرون: المرأة الفلسطينية والقانون في قطاع غزة، ص 91.

الأسر سوءاً في ظل ظروف معيشية صعبة، فرغم صعوبة هذا العمل وتواضع مردوده إلا أنه يسهم في تخفيف وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة على هؤلاء النسوة وأسرهن[1]

والنساء العاملات في هذا القطاع يمكن تسميتهن ب "العاملات بالقطعة"، حيث تعمل النساء على تنظيف صناديق السمك، لتجار محليين، وتتلقى النساء العاملات في هذا القطاع أجرا زهيدا مقابل تنظيف كل صندوق من السمك، علما أن وقت التنظيف يستغرق وقتا طويلا، ويسبب لهن متاعب صحية، إلا أنهن يواصلن العمل فيه إسهاما منهن في تحسين الوضع المعيشي لأسرهن، كما تقوم ببعضهن ببيع ما يصطاده زوجها من أسماك

يبدو مما سبق أن موقع مخيم الشاطئ على البحر ساعد الأهالي على اتقان مهنة الصيد، واتخاذها مهنة رئيسية لهم، ساعدت في تحسين أوضاعهم الاقتصادية إلى حد ما، كما وقفت المرأة الفلسطينية في المخيم بجانب زوجها؛ من أجل مساعدته في تحسين أوضاعهم المعيشية.

البطالة:

تكتسب ظاهرة البطالة في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة ابعاداً إضافية، حيث إن الاقتصاد المحلي مرتبط إلى حد بعيد باقتصاد دولة محتلة تسيطر على مقومات الاقتصاد المحلي بما يخدم مصالحها الاستعمارية، ويتمثل ذلك بوضوح في ضعف قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب العمالة الفلسطينية واعتماده على أسواق العمل الخارجية خاصة إسرائيل ودول الخليج، فقد نتج عن السياسات الإسرائيلية على مدى عقود من الاحتلال دأبت خلالها على خنق وتدمير إمكانيات نمو الاقتصاد الفلسطيني، مما أدى إلى وجود فائض في الأيدي العاملة الفلسطينية التي لا يستطيع الاقتصاد المحلي استيعابها[2].

وهناك ارتباط بين زيادة نسّب الفقر وازدياد عدد أفراد الأسرة، فقد بلغت نسبة الفقر 36.2% بين الأسر التي يبلغ عدد أفرادها 10 فأكثر، وتقل نسبة الفقر لتصل إلى 9.0% للأسر التي يبلغ عدد أفرادها 2 إلى 3 أفراد. وقد انخفضت نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء خلال العام 2009 إذ بلغت 17.0% مقابل 18.6% الأسر التي يرأسها ذكور مقارنة مع السنوات السابقة، تَصاعد معدلات الفقر تترافق مع ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي

(1) مركز الميزان لحقوق الإنسان: الصياد الفلسطيني بين مطرقة الاحتلال وسندان الإهمال، ص 13.
(2) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: تقرير حول الفقر في قطاع غزة، ص 26.

الفلسطينية نتيجة ممارسات وسياسات الاحتلال التي تهدف إلى تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني والحد من تطوره، فقد بلغت أعلى معدلاتها خلال العام 2008 بنسبة 23.8% في الأراضي الفلسطينية في حين بلغت 19% في الضفة الغربية و26% في قطاع غزة، مقابل معدلات منخفضة خلال العام 2000 حيث بلغت 14.1% في الأراضي الفلسطينية موزعة 12.1% في الضفة الغربية و18.7% في قطاع غزة[1].

وقد عانى مخيم الشاطئ من البطالة في ضوء قلة الموارد الطبيعية للمخيم، وغياب المشاريع الإنتاجية وتناقص فرص العمل للسكان، وقد بلغت نسبة البطالة في المخيم حسب الإحصاء الفلسطيني 32.4%[2].

استخدام النقد في المخيم:[3]

في فترة الخمسينيات وأوائل الستينيات استخدم سكان المخيم العملة المصرية وهو الجنيه المصري، الذي كان يعادل جنيه استرليني، وعندما استلمت الادارة المصرية حكم قطاع غزة أصبح السكان يتداولون العملة المصرية (الجنيه–القرش) وبعد أن احتل الصهاينة قطاع غزة اصبح التداول بالعملة الإسرائيلية وهي الليرة ثم ألغيت وأصبح التداول بالشيكل، لكن في المعاملات الرسمية مثل (دفع مهر عروس– بيع وشراء أرض أو منزل) كان يستخدم السكان العملة الأردنية (الدينار الاردني) وقد انتشر في المخيم مكاتب ومحلات لصرف العملة وتبادلها في سوق مخيم الشاطئ.[4] [5]

المشكلات الأساسية التي يعاني منها المخيم:

يعاني المخيم من عدة مشاكل في مجال الصناعة والتعدين والمحاجر، تتمثل في نقص رأس المال، والأسواق والمواد الخام وصعوبة تصدير المنتجات، كما يعاني من عدة مشاكل في مجال الكهرباء والمياه تتمثل في انقطاع وضعف التيار الكهربائي[6].

---

(1) موقع وزارة الشؤون الاجتماعية: http://www.mosa.gov.ps/showTopic.php?id=49

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، بيانات غير منشورة.

(3) أنظر الملحق رقم (3)

(4) مقابلة أجرتها الباحثة مع خضر محمد أبو القرع، بتاريخ 2015/12/5.

(5) انظر ملحق رقم (37) ، ص309.

(6) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل التجمعات السكانية، محافظات قطاع غزة، مج 12، ص 38.

يستنتج مما سبق أن الأوضاع الاقتصادية السيئة التي كان يعاني منها قطاع غزة تأثرت وأثرت على الأهالي اللاجئين والمواطنين سلباً، وعمل اللاجئون على محاولة تحسين أوضاعهم الاقتصادية من خلال قيامهم بعدد من الأنشطة الاقتصادية أهمها مهنة الصيد.

المبحث الثاني

تطور الخدمات التموينية والتشغيلية لوكالة الغوث في مخيم الشاطيء

هاجر اللاجئون الفلسطينيون قسراً من بلادهم تاركين وراءهم رزقهم، وأملاكهم، وأموالهم في بلادهم الأصلية التي هجروا منها عام 1948م، وقدمت بعض الجهات ومنها مؤسسات أجنبية مساعدات إغاثية للاجئين، ثم جاءت مؤسسات فلسطينية وقدمت خدماتها لهم، لذلك يتناول المبحث أهم المؤسسات الإغاثية التي كانت تساعد اللاجئين منذ تهجيرهم من ديارهم، من تغذية، وملابس، وصحة، وتعليم، بالإضافة إلى مؤسسات الشؤون الاجتماعية والمدنية في القطاع.

ترك المهاجرون أراضهم، وبيوتهم؛ للنجاة بأنفسهم، فكان الكثير منهم عند وصولهم غزة بلا مأوى أو طعام، وبعضهم استطاع تخزين خمسة أطنان من القمح قاموا بتخزينها عند معارفهم في غزة، ووزعوا على أقاربهم منها، وبعضهم حمل العدس، والفول، والدقيق، لكن بالرغم من ذلك لم يكفهم الطعام مدة من أسبوعين إلى شهر، واستطاع البعض منهم عند نفاذ طعامهم الذهاب إلى قراهم؛ لإحضار بعض المواد التموينية، أو بيع الحلى الخاصة بالنساء لشراء الحاجات الضرورية[1].

وقامت بعض الجمعيات مثل جمعية الكويكرز بتقديم بعض المواد الغذائية للمهاجرين، مثل: الدقيق، والمعلبات، والأرز، والسكر، والبقوليات، وهي مخصصة لكل فرد، كانت تكفي بعض العائلات، وتوزع كل خمسة عشر يوماً[2]، وكانت الجمعية تعطي المواد الغذائية لسكان المخيم كل 3 أيام، ثم كل أسبوع، حتى وصل إلى أن تقدمه لهم كل شهر[3].

وبقيت المؤسسة تقدم لهم المساعدات حتى عام 1951م، وقامت بتسجيل عدد أفراد كل عائلة على حدة ثم أخرجت لهم بطاقات للتموين وكان يتم توزيع المواد الغذائية حسب عدد أفراد

---

(1) مقابلة مع عقيل أحمد أبو العيش بتاريخ 2001/7/1م؛ مقابلة مع إبراهيم مصطفى حسين بتاريخ 2001/4/19م أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(2) مقابلة مع خديجة يونس النيرب بتاريخ 2001/3/15م؛ مقابلة مع حسان محمود رضوان بتاريخ 2001/6/26م أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع عمر محمد صلاح بتاريخ 2015/8/25م.

الأسرة، ثم توقفت عندما تسلمت الأونروا مهامها[1]، وكان يصل الطعام للقطاع عبر قطار يسمى قطار الرحمة الذي كان يحط رجاله عند رفح والذي كان يحمل بعض قطار الرحمة البقوليات، والألبان، والحجارة، وبعد إنهاء عمل الجمعية باشرت الأونروا أعمالها في القطاع[2].

استقر المهجرون في بداية الأمر عند أهالي قطاع غزة وبقوا قرابة الشهرين ومن ثم تم إنشاء المخيمات فانتقلوا إليها، وقاموا بحياكة العريشة أو الخيمة من الخيش ووضعوا عليها بعض الأغطية التي لم تكن تحمي من حر أو برد، ثم قدمت الجمعية خياماً من نوع جرس خيمة لكل ستة أفراد وكان يسكن داخل الخيمة الواحدة أكثر من عائلة أحياناً، مما كان له تأثير سلبي نفسياً واجتماعياً[3].

تطور الخدمات التموينية والتشغيلية لوكالة الغوث:

نشأة الوكالة، ومهامها:

اسمها بالكامل في اللغة الرسمية هو وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، أنشئت بقرار من الجمعية العامة يرجع تاريخه إلى 8ديسمبر 1949م، وباشرت عملها عام 1950م، تتألف من اللجنة الاستشارية والمدير العام وهيئة مكتبه، مقرها الرئيس بيروت ولها مكاتب إقليمية في الدول العربية المضيفة للاجئين، هدفها تقديم العون المباشر وتنفيذ برامج التشغيل، ولها صندوق خاص للمساعدة في إعادة توطين اللاجئين، ولتمويل مشروعات الإسكان التي يقابلها اللاجئون الفلسطينيون بالرفض[4].

وكانت الأونروا تحصل على تمويلها من تبرعات طوعية من الدول المانحة، وأكبر المانحين لها هي الولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية، والمملكة المتحدة، والسويد، ودول أخرى، مثل: دول الخليج العربية، والدول الاسكندنافية، واليابان، وكندا، وفي جانب

---

(1) المهجرون الفلسطينيون في قطاع غزة الأوضاع المعيشية والاجتماعية والعمرانية من خلال روايات شهود العيان، إعداد مركز التاريخ الشفوي، المؤتمر العلمي التاريخ الشفوي الواقع والطموح، ج1، ص 417.

(2) مقابلة مع عقيل أحمد أبو العيش بتاريخ 2001/7/1م؛ مقابلة مع هادية محمد عكاشة بتاريخ 2001/3/1م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(3) المهجرون الفلسطينيون في قطاع غزة الأوضاع المعيشية والاجتماعية والعمرانية من خلال روايات شهود العيان، إعداد مركز التاريخ الشفوي، المؤتمر العلمي التاريخ الشفوي الواقع والطموح، ج1، ص 419.

(4)عبد الوهاب الكيالي، وآخرون: موسوعة السياسة، ج7، ص 312.

العلاقات تحتفظ الأونروا بعلاقات من التعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية وتنسق مع الجهات المختصة في هذه الحكومات فيما يتعلق بتقديم خدمات اللاجئين الفلسطينيين حسبما تقتضيه الحاجة[1].

وبناء على توصية وقرار من هيئة الأمم المتحدة سنة 1948م أسند لوكالة الغوث تقديم الخدمات والإغاثة اللاجئين، ولما طال الوقت ولم يعد اللاجئون إلى ديارهم، لم تعد تقوم بواجبها على أكمل وجه، بل أصبحت تمارس ضغوطاً تلتقي في مجملها مع المخططات الإسرائيلية، فبعد حرب عام 1982م عمدت خلالها الوكالة الغوث إلى محاصرة اللاجئين الفلسطينيين، فأوقفت صرف المخصصات وتآمرت على المدارس والطلبة ونلاحظ أن هذه الضغوط ليست منفصلة عما يخطط له الاحتلال ضد اللاجئين، أن الاجتماعات التي تتم بشكل دوري بين المسؤولين الاحتلال ورئاسة وكالة الغوث تعني أن هناك تنسيقاً يجري بين الطرفين لتصفية قضية اللاجئين[2].

كان إنشاء هذه الوكالة محاولة لتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، دون المساس بحقهم في العودة، وقد ركزت خلال سنواتها الأولى 1950- 1951م، على إعادة التوطين في مخيمات اللجوء، وتحولت الوكالة إلى إقامة المشروعات الصغيرة التي ترتبط بعمليات الإغاثة، ثم تطور الدور الذي تلعبه ليزداد تركيزها على محاولة إخراج وتنمية قدرات الجيل الجديد من اللاجئين الفلسطينيين، ليكونوا أكثر قدرة على الاعتماد على النفس، بعدما قامت الوكالة بإغاثة جيل اللاجئين القدامى[3].

ويتأثر الدور الذي لعبته الأونروا بظروفها المالية مما كان له أكبر الأثر في مستوى الخدمات التي تقدمها، فتمويل الوكالة يعتمد على المساعدات الدولية الطوعية، إذ لم تخصص لها الأمم المتحدة موازنة مالية، رغم أن الوكالة فرع تابع لها، وحجم التبرعات المالية الدولية بتأثر بظروف المجتمع الدولي الاقتصادية والسياسية، في الوقت الذي تزداد فيه أعداد اللاجئين[4].

---

(1) الشهواني، هاشم: قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة، وكالة اغوث الدولية نموذجاً، مجلة آداب الرافدين، ع 56، ص 271.

(2) الحوراني، عبد الله: قطاع غزة 19 عاماً من الاحتلال، ص 204.

(3) دائرة شؤون اللاجئين: عن-غع 33.

(4) دائرة شؤون اللاجئين: مخيمات اللاجئين والانتخابات المحلية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، منظمة التحرير الفلسطينية، 2005م، ص 33.

لقد اتخذت وكالة الغوث العديد من الإجراءات المشبوهة للتضييق على اللاجئين، منها أحاطت المدارس بأسوار عالية حفاظاً على جنود الاحتلال من قذفهم بالحجارة من قبل الطلاب، كما تم إغلاق المعاهد والمدارس بناءً على ايعاز من السلطات الإسرائيلية، فقام لذلك اللاجؤن الفلسطينيين قاموا باضطرابات واعتصامات وأرسلوا المذكرات إلى الهيئة والمؤسسات الدولية من أجل وضع حد لممارسات وكالة الغوث التي بات الاحتلال يشارك في مخططاتها، بهذه الممارسات انحرفت الوكالة عن الدور المنوط بها أصلاً من أجل إغاثة اللاجئين الذين طردوا من ديارهم، وإلى جانب هذه المشاركة المشبوهة من جانب الوكالة، صعدت السلطات الاحتلالية من ضغوطها التي اتخذت طابع تنفيذ الخطط والبرامج التي تدعي زوراً أنها في صالح اللاجئين وتحسين ظروف معيشتهم[1].

تسجيل اللاجئين في المخيم:[2]

وللحصول على خدمات الأونروا ينبغي أن يكون اللاجئ مسجلاً أصلاً لدى الوكالة، ولكي يستحق التسجيل لدى الأونروا ينبغي للشخص أن يستوفي التعريف التالي للاجئ: يشمل اللاجئون الفلسطينيون المسجّلون جميع أولئك اللاجئين المعوزين، الذين لجأوا بعد قيام دولة إسرائيل، إلى أماكن أخرى في فلسطين (كالضفة الغربية، وقطاع غزة بالتحديد)، وغيرها من البلدان العربية قبل أول يوليه 1952م، وصنّفوا معوزين، وأدخلوا في سجلات الأونروا للإغاثة والعون، وينطبق على اللاجئات السجلات اللواتي تزوجّن لاجئين غير مسجلين، أو غير لاجئين، ثم أصبحن أرامل أو مطلقات[3][4].

بناءً على ما سبق تكونت بعد هجرة الأهالي من ديارهم مؤسسات ساعدتهم في محنتهم، وخففت من محنتهم إلى حد ما، منها مؤسسات أجنبية في البداية مثل جمعية الكويكرز التي قدمت مساعدات إغاثية مختلفة للأهالي، ثم جاءت الأونروا وتبنت قضية اللاجئين وخاصة مساعدتهم، وأصبح لهم سجل في ملفاتها فمن يكتب اسمه لاجي عندها تقدم له المساعدات المختلفة.

---

(1) الحوراني، عبد الله: قطاع غزة 19 عاماً من الاحتلال، ص 204.

(2) أنظر ملحق رقم (2).

(3) مواءمة خدمات الوكالة مع خدمات الدولة المضيفة: الخلفية السياسية والمخاطر المحتملة، مجلة صامد، ع106، 1996م، ص 179.

(4) أنظر ملحق رقم (1)، ص262.

وكان التسجيل في وكالة الغوث شبه عشوائي، وكان رب الأسرة يذهب إلى مراكز الغوث التي تم إعدادها، ويسجل عدد أفراد أسرته أكثر من العدد الأصلي، وذلك حتى يأخذ كمية كبيرة من المواد التموينية، بعد ذلك تدخل المخاتير فبدأ مختار كل بلد يقوم بتسجيل كل عائلة تخص بلده ووكالة الغوث استعانت بالمخاتير لإحصاء، وتسجيل عدد الأفراد في المخيم، وبناءً عليها تم ضبط الأمور، وتسجيلهم في كشوفات رسمية، وأصبحت أسماء العائلات في مراكز وكالة الغوث[1].

برنامج البنية التحتية وتطوير الخدمات:

قامت وكالة الغوث بعمل بعض الإصلاحات في البيوت المعدومة بمخيم الشاطئ، حيث قامت ببناء بعض الوحدات السكنية لعائلات فقيرة، ولكن ضمن شروط تحددها الأونروا على من ينطبق عليه تلك المساعدة، حيث يجب أن يكون المعيل لا يستطيع العمل، ويعاني من أمراض صعبة، أو يكون الأب متوفياً، أو ليس للأسرة معيل، أو مصدر دخل، وتتقاضى من مساعدات الشؤون الاجتماعية، فتقوم الأونروا بناء غرفة إضافية إن كان في المنزل متسع لذلك، أو تعمل على بناء سطح المنزل بالباطون المسلح، ووضع الشبابيك، وأبواب للمنزل[2].

الصحة:

تشكل خدمات الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية التي تقدم للمرضى المقيمين وغير المقيمين في المستشفيات على السواء، وخدمات علاج الأسنان جزءاً هاماً من برنامج الأونروا للرعاية الصحية الخاص باللاجئين الفلسطينيين من النساء والأطفال، وتقدم تلك الخدمات في تسع وحدات في قطاع غزة[3].

وبقيت الأونروا إحدى الجهات الرئيسة لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية لسكان قطاع غزة الذين يشكل اللاجئون الفلسطينيون ما يزيد عن 80% منهم، وقُدّمت هذه الخدمات عن طريق شبكة مؤلفة من 17 مرفقاً للرعاية الصحية الأولية، تتوافر فيها كلها مجموعة كاملة

---

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان عبد الرحيم راضي بتاريخ 2015/12/10م.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد جودت الخطيب، (مساعد مدير التسجيل في وكالة الغوث)، بتاريخ 2015/7/25م.

(3) تقرير للأمين العام للأمم المتحدة حول الأحوال الصحية لسكان الأراضي المحتلة، مجلة صامد، العدد 63-64، 1986م، ص 209.

من الخدمات الطبية، بما في ذلك صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، وتوفر 14 منها الرعاية الخاصة اللازمة لمعالجة مرض البول والسكري، وارتفاع ضغط الدم والخدمات المختبرية، وتتوافر في 11 منها خدمات طب الأسنان، مدعومة بثلاث وحدات متنقلة لطب الأسنان توفر خدمات صحية الفم على المستوى المجتمعي[1].

والخدمات التي تقدمها الوكالة اللاجئين تشمل، الخدمات الصحية الأساسية، والتغذية الإضافية، المساعدة بالعناية الصحية الثانوية وجودة البيئة داخل المخيمات، وتشمل خدمات الصحة الأساسية بدورها العناية الطبية، وصحة العائلة، والتحصين (التطعيم) والتربية الصحية مجاناً لجميع اللاجئين المسجلين، ويشارك اللاجئون في كلفة الخدمات الصحية، والأجهزة والأقسام الطبية التخصصية والأدوية المنقذة للحياة[2].

وتقدم الأونروا بالإضافة إلى العناية الأولية العلاج في المستشفيات، فتتعاقد مبدئياً مع المستشفيات غير الحكومية على عدد الأسرّة، أو تقدم مساهمة جزئية في دفع تكاليف العلاج في المستشفيات الحكومية وغير الحكومية، وتدفع الوكالة أعلى نسبة من هذه التكاليف للحالات الخاصة الصعبة، وبخصوص البرنامج الصحي للتناسل، أصبح التخطيط الأسري للنساء المتزوجات جزءاً من مجهودات العناية الصحية للأونروا منذ عام 1966م، والذي توسع عام 1994م، وذلك بالرغم من الاعتراضات الميدانية من اللاجئين، وتتراوح معدل الخصوبة 4.6 في قطاع غزة[3].

(1) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: 2001-2001م، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 73.

(2) الشهواني، هاشم: قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة، وكالة اغوث الدولية نموذجاً، مجلة آداب الرافدين، ع 56، ص 271.

(3) لندسي، جامس. ج: تصويب الأونروا إصلاح النظام المختل للأمم المتحدة الخاص بإعانة اللاجئين الفلسطينيين، ترجمة: عمر عاشور، ص 20- 21.

ربطت جميع مخيمات القطاع بشبكة إقليمية لتوزيع المياه وقامت الأونروا بإرسال مهندس من القطاع لمتابعة دورة دراسية صحية بهذا الخصوص في بريطانيا، كما تستمر الجهود لمعالجة مشكلة المجاري[1].

وقد عملت الأونروا على تحسين الصرف الصحي في قطاع غزة، ومن ضمن المخيمات مخيم الشاطئ الذي عملت على بناء أنبوب الصرف الرئيسي المكشوف واستبدال الأنابيب المتآكلة للإمداد بالمياه، وإعادة بناء مكاتب معنية بالصرف الصحي في مخيمي جباليا والشاطئ، كما عملت على بناء مرافق حماية الشاطئ بمخيم الشاطئ في ديسمبر 2001م، واستكمل مشروع تحسين وميكنة جمع النفايات الصلبة بمخيم الشاطئ وجباليا، وتم اقتناء خمس شاحنات للقمامة، وأربعة جرارات، وعربة لكنس الطرق، وشرع في استخدامها في أكتوبر 2001م، واكتمل صنع 251 حاوية للنقابات سعتها 1.9 متراً مكعباً، في يوليه 2001م، وبلغ الاستثمار الكلي في قطاع الصحة البيئية في قطاع غزة منذ إنشاء البرنامج الخاص للصحة البيئية في عام 1993م، 31046 مليون دولار، وتقدر قيمة المشاريع المقرر تنفيذها[2].

التعليم:

بعد مجئ وكالة الغوث اهتمت بتعليم أبناء اللاجئين فاستعارت أبنية المدارس الحكومية واستخدمتها للتعليم في الفترة المسائية، كما قامت باستغلال الثكنات العسكرية التي تركها الجيش البريطاني صفوفاً دراسية، ووفرت للطلاب القرطاسية اللازمة مثل الأقلام والدفاتر، ثم قامت ببناء مدارس خاصة بهم وجهزتها بالسبورات والمقاعد وأصبح للطلاب زي خاص بهم، فالطالب يرتدي قميصاً وبنطلوناً، والطالبة ترتدي مريولاً، وفي البداية كان التعليم للمرحلة الابتدائية ثم اتسع

(1) بدوي، راشد، راتب: الأوضاع الثقافية والاجتماعية والصحية والاقتصادية لسكان قطاع غزة، مجلة الأرض المحتلة، ص 161.

(2) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: 2001-2001م، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 73.

ليشمل المرحلة الإعدادية، وكان التعليم مجانياً، وقامت الوكالة بتقديم الحليب، وزيت السمك للطلاب في المدارس يومياً حيث كان يتم إخراج التلاميذ صفاً صفاً، ليقدموها لهم[1].

استمر اهتمام الوكالة بالتعليم خلال فتر الاحتلال الإسرائيلي حتى وصول السلطة الفلسطينية، كما تواصل عملها حتى اليوم فقامت بإنشاء المدارس الابتدائية، والإعدادية للذكور والإناث، إلا أن وكالة الغوث أوقفت توزيع القرطاسية والحليب على الطلاب، بسبب كثرة الطلبة وقلة المدارس عانى الطلبة من ازدحام شديد في الفصول وقلة المدرسين والمدرسات[2].

وتعد الأونروا المزود الأول للخدمات الأساسية للاجئين المسجلين، وبشكل أساسي التعليم والصحة، وتشغل أو تشرف على أكثر من 220 منشأة تابعة لها يعمل فيها حوالي 9700 موظف في محافظات غزة، وتشغل حوالي 193 مدرسة ابتدائية وإعدادية في قطاع غزة، وتوفر فرص التعليم لحوالي 195.156 طالباً وطالبة، ونظراً لزيادة عدد التلاميذ، عانت مدارسها الاكتظاظ وبلغ معدل عددهم في الصف الواحد خلال عامي 1994- 1995م من 47- 50 تلميذاً، وهي أعلى نسبة من نوعها، وعدد كبير من المدارس تعلم بنظام الفترتين لنقص عددها، وقد عملت الأونروا على تحسين وتطوير البنية الأساسية التعليمية، وتم إنشاء عدد من المدارس الجديدة، وتحديث غرف دراسية[3].

تطور الخدمات التموينية للوكالة في المخيم:

التغذية:

كما اهتمت بتقديم الرعاية الغذائية لأقل فئات اللاجئين مناعة وهم الرضع، والأطفال دون سن المدرسة، وتلاميذ المدارس الابتدائية، والحوامل، والأمهات المرضعات، ومرضى السل غير المقيمين في المستشفى وأفراد الأسر الفقيرة، وتقدم يومياً ساعة الظهر في مراكز التغذية

(1) المهجرون الفلسطينيون في قطاع غزة الأوضاع المعيشية والاجتماعية والعمرانية من خلال روايات شهود العيان، إعداد مركز التاريخ الشفوي، المؤتمر العلمي التاريخ الشفوي الواقع والطموح، ج1، ص 421.

(2) المهجرون الفلسطينيون في قطاع غزة الأوضاع المعيشية والاجتماعية والعمرانية من خلال روايات شهود العيان، إعداد مركز التاريخ الشفوي، المؤتمر العلمي التاريخ الشفوي الواقع والطموح، ج1، ص 422.

(3) عودة، زينب: اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات قطاع غزة نحو حق العودة، ص 98.

التكميلية التابعة للأونروا وجبات غذاء متوازنة لجميع الأطفال دون سن السادسة، كما تقدم بناء على توصية الأطباء للأطفال الأكبر سناً ولمرضى من الكبار وللأشخاص المعوزين[1].

وقد باشرت الوكالة أعمالها في مايو 1950م؛ بتأمين الإغاثة للاجئين في جميع الخدمات المعيشية، ومنها المأكل الأمر الذي أدى إلى تحسن حالتهم، وأحصت الوكالة الأسر وقامت بتسجيلهم وإعطائهم بطاقات تموين، فكانت المواد التموينية توزع حسب أفراد الأسرة وكان يتم التوزيع كل خمسة عشر يوماً، وأحياناً كل شهر، وكان من نصيب الفرد الواحد من الدقيق 310 جراماً، أي أقل من رغيفين والرز كان 13.5 جراماً، والحبوب 16.5 جراماً والسكر الحجم نفسه، وقد قسّم الأهالي الطعام على الأيام حتى مجيء موعد التسليم الثاني، وكثيراً ما كانوا يكتفون بوجبة واحدة في اليوم، والبعض منهم كان يستقرض ومن كان مقتدراً ويملك بعض النقود كان يوم بشراء المواد الغذائية اللازمة لتغطية النقص[2].

كما قدمت الوكالة بعض الطعام الخاص بالأطفال، مثل: الحليب، وبجانبه بعض الوجبات الغذائية للرضع، إلا أن الأهالي لم تقبله؛ لأنهم اعتادوا على شرب الحليب الطازج، وقد قامت بإنشاء مراكز التغذية في مخيمات اللاجئين وذلك للأطفال الضعاف البنية والمحتاجين، أما عن صنع الطعام فكانت النساء تطحن الحبوب على الجاروشة، ويصنعن الطعام كل وجبة في وقتها؛ لعدم وجود مكان لحفظ الطعام[3].

وكانت وكالة الغوث توزع على الطلاب والطالبات وجبات، وكاسات حليب صباحاً، وحبة زيت سمك في داخل المدرسة، وفي وقت الفسحة يذهب الطلاب إلى مركز التغذية الموجود في مخيم الشاطئ الشمالي، ومركز التغذية الآخر القريب من مركز التموين[4].

---

(1) تقرير للأمين العام للأمم المتحدة حول الأحوال الصحية لسكان الأراضي المحتلة، مجلة صامد، العدد 63-64، 1986م، ص 210.

(2) مقابلة مع عقيل أحمد أبو العيش بتاريخ 2001/7/1م؛ مقابلة مع هادية محمد عكاشة بتاريخ 2001/3/1م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(3) مقابلة مع إبراهيم مصطفى حسين بتاريخ 2001/4/19م؛ ومقابلة مع خديجة يونس النيرب بتاريخ 2001/4/15م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(4) مقابلة أجرتها الباحثة مع حليمة يوسف موسى بتاريخ 2015/7/30م.

وقد ركزت الأونروا جهودها في البداية على توفير خدمات الإغاثة التي كانت تشكل في البداية 80% من ميزانيتها، ولكن معظم المال كان ينفق على ما تقدمه شهرياً من المؤن والأرز، والدقيق، والسكر، والزيت، كما عملت على توفير في الصحة والتعليم واستطاعت الأونروا تأمين فرص عمل لحوالي 3473 لاجئاً و257 من أهل غزة غير أن السيطرة الخارجية عليها تعطيها نوعاً من الإذعان، إذ أن موظفي الوكالة الدوليين هم الذين يديرون كل شيء بينما يقوم الفلسطينيون بالتنفيذ، كما أن هناك عدداً من العاملين معها فقدوا كل صلة بالمخيمات مما جعل الأونروا تخلق بعض الأغنياء الخاصين بها[1].

ولقد كان لوقوف اللاجئين في الطابور لاستلام المواد الغذائية الأثر النفسي السيئ عليهم، ويشعرهم بالحرج وكأنهم متسولون بعد أن كانوا في قراهم أصحاب سيادة، وتردت الأوضاع الصحية للاجئين بسبب قلة المواد الغذائية، ونقص السعرات الحرارية عن الحد الأدنى المطلوب للحياة الادمية، فأصيبت أعداد كبيرة منهم بأمراض متعددة، لذا قامت الأونروا بتأسيس (الطعمة) وهي عبارة عن مكان خاص تقدم فيه وجبات للأطفال وكذلك الحليب للرضع، وفي أثناء الاحتلال الإسرائيلي (1956– 1957م) ازداد الوضع سوءاً بسبب حظر التجوال على الأهالي وعدم تمكنهم من الحصول على المواد الغذائية، وكان الطهي عند الأهالي في البداية بالحطب ثم استخدموا بابور الكاز واسمه بريموس، وكانوا يخبزون على أفران الزيت ثم بنيت أفران من الطين في عدة مناطق من المخيم[2].

ولم يطرأ أي تغيير على مخصصات الاعاشة الأساسية التي توفرها الوكالة منذ عام 1951م على الرغم من ارتفاع عدد اللاجئين المنتفعين بخدمات الوكالة، ومن المسلم به بوجه عام أن هذه المخصصات غير كافية كغذاء، فكانت مقدار التغذية التي تقدمها الوكالة فهي لا تكفي لأكثر من مجرد الاحتفاظ برمق الحياة فهي في المتوسط أقل من رغيفين في اليوم ولهذا يكتفي معظم اللاجئين بوجبتي الإفطار والغذاء، وتهتم الوكالة بالفئات الحساسة أي الأطفال والمرضعات والحوامل بأنها تصرف لهم غذاءً إضافياً مركباً من مذاب اللبن الجاف، غير أنهم

(1) الحوراني، عبد الله: قطاع غزة 19 عاماً من الاحتلال، ص 203.

(2) المهجرون الفلسطينيون في قطاع غزة الأوضاع المعيشية والاجتماعية والعمرانية من خلال روايات شهود العيان، إعداد مركز التاريخ الشفوي، المؤتمر العلمي التاريخ الشفوي الواقع والطموح، ج1، ص 417– 418.

كانوا يرفضونه ويرجعونه مرة أخرى، ثم حدث سوء في التغذية التي تقدمها الوكالة حتى وصل إلى إصابة خمسمائة لاجئ في قطاع غزة بتسمم في بداية عام 1953م؛ بسبب تجهيز الطعام قبل تناوله بمدة طويلة[1].

وبدأت المواد التموينية التي توزعها الوكالة عام 1956م تنقص شيئاً فشيئاً؛ بسبب الضغط الذي كانت تمارسه إسرائيل حتى يهاجر الناس من القطاع، وعند حظر التجول كان يستغل الناس رفعه لمدة ساعة لإحضار حاجاتهم الضرورية، بالإضافة إلى تخزين الطعام بحيث يكفيهم لمدة يومين أو ثلاثة أيام، وعند دخول موعد حظر التجول يتم تأجيل تسليم الناس للمواد التموينية، وكان الناس يتعاونون مع بعضهم البعض في تقسيم ما عندهم من طعام لمن يفتقد ذلك[2].

بعد انسحاب إسرائيل من القطاع عام 1956م وعودة الإدارة المصرية زادت كمية السلع الغذائية، حيث كان المجال مفتوحاً للعمل فبدأت الناس تحصل على المال لقضاء حاجاتها، وأحياناً لا يستطيعون شراء كل أنواع الأطعمة، أما بالنسبة للأسواق فكان لمخيم جباليا سوقان واحد يقع في الجهة الجنوبية، والآخر في الجهة الغربية، وكان ينعقد كل يوم ويقع في وسط المخيم واحد منهم[3].

وأصبحت تقدم الأونروا مساعدات غذائية ل 159.210 عائلة يمثلون نحو 732.000 شخص من بينهم 40 ألف عائلة لاجئة من موظفي السلطة، وتقدم لهم طروداً غذائية تغطي تقريباً 55% من الحاجات المطلوبة، حيث يتحمل اللاجئون وطأة أعلى مستويات فقر وبطالة، كما يقدم برنامج التوظيف الطارئ فرص عمل مؤقتة للتخفيف من الصعوبات الاقتصادية على مستوى العائلات التي ليس لها معيل، ومنذ بدء البرنامج في 2001م بلغ المستفيدون 105.000 شخص، كما تقدم مساعدات نقدية للعائلات اللاجئة ذات الحاجات الطارئة الشديدة مثل العائلات

---

(1) غنيم، عادل: قضية اللاجئين، ص

(2) مقابلة مع إبراهيم مصطفى حسين بتاريخ 2001/4/19م؛ مقابلة مع إبراهيم جابر أبو ندى بتاريخ 2001/6/23م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(3) مقابلة مع عوض الله صالح عوض الله بتاريخ 2001/3/22م؛ مقابلة مع حسن يوسف موسى بتاريخ 2001/6/24م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

التي فقدت مصدر دخلها أو أصبحت مشردة، ويبلغ حجم المتوسط للمنحة 25 دولاراً، ومنذ بدء الانتفاضة فإنه تم توزيع أكثر من 30 مليون دولار أمريكي لنحو 101.824 عائلة كما تم توزيع 7.636.175 دولاراً لنحو 27.921 عائلة عام 2006م[1].

وخلال شهري فبراير/ ومارس 2001م قامت الأونروا بتوزيع 256 ألف طرد غذائي على الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، ليصل عدد ما تم توزيعه إلى نحو 365849 طرد غذائي، كما قدمت مساعدات مالية لأسر مختارة تعرضت لمحنة شديدة نحو 1842 أسرة من قطاع غزة، بمبلغ قدره 684.064 دولار أمريكي، بالإضافة إلى ذلك استحدثت الأونروا نحو 2506 فرصة عمل في قطاع غزة من خلال برنامج خلق فرص عمل[2].

وبسبب الوضع الاقتصادي الضعيف في غزة نتج عنه أن 60% من اللاجئين الفلسطينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أو معرضين لخطر انعدامه حتى بعد أن يتلقوا المساعدات، والتي يقوضها الحصار وارتفاع أسعار الغذاء وثبات البطالة على مستويات عالية وانخفاض الأجور، وتحاول الأونروا توفير 40- 76% من الاحتياج اليومي الأدنى للطاقة للأسر التي تعيش في فقر مطلق ومدقع، وتقدم المساعدات النقدية للاجئين الذين يعيشون في فقر مدقع لتمكينهم من شراء الخضروات، والفواكه، ومنتجات الألبان حتى يتمكنوا من تلبية نسبة 24% المتبقية من احتياجاتهم اليومية للطاقة، وزيادة القيمة الغذائية لسلة الغذاء، وتعد تدخلات الأونروا بمثابة حبل نجاة بالنسبة لحوالي 700.000 لاجئ في غزة، وتعمل بدور عامل استقرار في ظل الأوضاع الصعبة التي يعاني منها القطاع[3].

ويوجد مركز التموين في المخيم عند شارع البحر، ويعمل به 8 موظفين ثابتين، 8- 12 موظف على نظام بطالة[4]، ويقدم مركز تموين الشاطئ والرمال التابع للوكالة، خدمات الإغاثة

(1) عودة، زينب: اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات قطاع غزة نحو حق العودة، ص 100.

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: تقرير حول الفقر في قطاع غزة، ص 29.

(3) تقرير النداء الطارئ للأونروا 2013م في الأراضي الفلسطينية، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، القدس، 2014م، ص 33.

(4) عدوان، عصام: دليل اللاجئ المصور، قطاع غزة، ص 113.

لحوالي 12000 فردا من الحالات المعسرة ثلاث مرات في العام ويؤخذ على الوكالة التقليص المستمر لخدماتها بحجة العجز في موازناتها التي تتلقاها من الدول المانحة[1].

الملابس:

نظراً للتهجير القسري الذي تعرض له الفلسطينيون، لمغادرة بيوتهم واتباع سياسة القتل والتدمير، ترك اللاجئون متاعهم وملابسهم ولم يمتلكوا عند وصولهم لمنطقة غزة إلا الملابس التي يرتدونها وبعض الأمتعة التي يسهل حملها، لذلك كان الشخص يرتدي الثوب قرابة شهر أو شهرين، وبعد فترة اضطروا لارتداء الثياب المرقعة التي قد تصل إلى عشرات الرقع في الثوب الواحد، وبقي الحال كذلك حتى قدمت الأونروا بعض الملابس في صرر وتقوم بتوزيعها عليهم[2].

ولم يكن للوكالة برنامج دائم للكساء، فقد اعتمدت بعض المبالغ عام 1951- 1952م، و1955- 1956م لتوفير الكساء للاجئين وتشغيل الأنوال اليدوية الموجودة في القطاع، إلا أنها أوقفت البرنامج بحجة نقص التمويل[3]، وبالرغم من ذلك كان الكساء أسوأ حالاً من الغذاء فجميع أبناء اللاجئين بلا استثناء حتى الذين يتعلمون في مدارس الوكالة ملابسهم رثة، وهم جميعاً عراة الرؤوس حفاة الأقدام، وهذا هو الطابع العام الذي يميز أبناء اللاجئين[4][5].

وما قدمته من ملابس عندما تولت أمور المخيم ملابس سيئة جداً فهي قديمة جداً لا تستر شيئاً، وكانت توزع الملابس بالبطاقة اذ وضعت البطاقات بعدد أفراد العائلة، وليس حسب الفرد، فكانت بعض الملابس لا تناسب أي فرد من الأسرة، وقد كانت الملابس كلها قديمة من

---

(1) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

(2) المهجرون الفلسطينيون في قطاع غزة الأوضاع المعيشية والاجتماعية والعمرانية من خلال روايات شهود العيان، إعداد مركز التاريخ الشفوي، المؤتمر العلمي التاريخ الشفوي الواقع والطموح، ج1، ص 418.

(3) خلوص، محمد: التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ص 318.

(4) غنيم، عادل: قضية اللاجئين، ص333 .

(5) انظر ملحق رقم (13) ، ص275 .

التبرعات ولم يفرض في البداية زي خاص لطلبة المدارس، ثم قرر أن يكون زي الطالبات مريول والطلاب بنطال وقميص[1].

وكانت الناس تفتقد للأحذية فيمشون حفاة إلا القليل منهم، وصنع بعض اللاجئين أحذيتهم من الخيمة التي يعيشون فيها، أو من عجلة السيارات، وقد وزعت جمعية الكويكرز عليهم الأحذية لكن لم تكن كافية، كما كانت غير مناسبة لأرجل البعض، بالإضافة إلى الوكالة التي وزعت عليهم معدل حذاء كل مائة لاجئ، بجانب ذلك فقد الأهالي لأنواع الفراش، وعندما وزعت الجمعية عليهم قامت بتسليمهم بطانيات غير صالحة، كما أنها لم تكن لكل فرد بل للعائلة بأكملها وتوزع كل سنة مرة، أما الوكالة فقدمت لهم بطانية واحدة لكل ستة أشخاص[2].

الماء:

مصدر المياه في الفترة من (1949–1967م):

تزود الأهالي بالماء أثناء هجرتهم من البيارات، وعندما وصلوا غزة حصلوا عليها بالإضافة إلى البيارات، من بيوت المواطنين الذين يقيمون بجوارهم، وبعد إنشاء المخيم تولت الوكالة تزويده بالخدمات الضرورية بالإضافة إلى المياه، وكان التزود به يتم بشكل عام من طلمبات المياه توضع في وسط المخيم، ويأتي السكان ليأخذوا حاجتهم منها في أوانٍ مختلفة، بعد ذلك تم بناء خزانات مياه ثابتة يتم تزويدها بالمياه بواسطة التنكات المقطورة وفي هذه الحالة كان سكان المخيمات يأخذون حاجاتهم من المياه من صنابير (حنفيات) عامة موصولة مع الخزان وضعت في وسط المخيم[3]. ولكن لم تكن تلك المياه تصلح لشرب الآدميين حيث لا يتوفر فيها أدنى الشروط اللازمة توفرها في مياه الشرب، وكانت تلك الصنابير تفتح في ساعات معينة ويقوم المهجرون بملء أوانيهم بالمياه اللازمة لهم وعبر طوابير طويلة[4].

---

(1) مقابلة مع محمود أبو سالم بتاريخ 2001/3/22م، ومع حسن موسى بتاريخ 2001/6/24م، ومع خديجة النيرب بتاريخ 2001/3/15م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(2) مقابلة مع محمود أبو سالم بتاريخ 2001/3/22م، ومع حسن موسى بتاريخ 2001/6/24م، ومع خديجة النيرب بتاريخ 2001/3/15م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الحميد حميد بتاريخ، 2015/2/4م.

(4) المهجرون الفلسطينيون في قطاع غزة الأوضاع المعيشية والاجتماعية والعمرانية من خلال روايات شهود العيان، إعداد مركز التاريخ الشفوي، المؤتمر العلمي التاريخ الشفوي الواقع والطموح، ج1، ص 418.

مصادر المياه (1980-1994م):

بدأ المواطنون يقومون بتمديد خطوط مياه للبيوت

مصادر المياه من(1994-2013):

قامت وكالة الغوث الدولية بحفر آبار جديدة للمياه في المخيم؛بسبب سحب الاحتلال للمياه الصالحة للشرب ،وأصبحت المياه التي يستخدمها سكان المخيم ذات ملوحة شديدة وغير صالحة للاستخدام الآدمي، وانشأت محطات التحلية للمياه في المخيم وأصبح يتم توزيعها بالسيارات مقابل دفع مبلغ من المال.[1]

مشاريع نفذتها الوكالة في مخيم الشاطئ:

1. حفر بئرين جديدين للمياه في المخيم ليصبح عدد آبار الوكالة ثلاثة وربطها بشبكة مياه البلدية وذلك في العاميين 2005- 2006م.
2. اقامة جدار ساند على شاطئ البحر لحماية المنازل من أمواج البحر عام 2005م.
3. رصف جميع شوارع المخيم الداخلية بالإسمنت المسلح.
4. مشروع تصريف مياه الأمطار في بلوك 6 والبلاخية لحماية المنازل من الغرق.
5. ترميم عشرات المنازل في المخيم.
6. مضخة الصرف الصحي أنشئت في العام 1996 وهي تخدم منطقة الشاطئ والشيخ رضوان والرمال الغربي وتصب في محطة المعالجة الرئيسية في الشيخ عجلين[2].

المسكن:

وزعت الأونروا عندما جاءت إلى القطاع خياماً بأنواع مختلفة منها (البراشوت) وكانت تستوعب فردين، وخيمة (جرس) لخمسة أفراد وخيمة (كوخ) لسبعة أفراد، وخيمة (عمودين) لتسعة أشخاص، وكانت الخيمة أحياناً تسكنها أكثر من عائلة، لذلك حرص المهاجرون على وجود صلة قرابة بين أفراد الخيمة التي تسكنها أكثر من عائلة، وكانوا يقسمون الخيمة بقماش يفصلهم عن بعضهم البعض، وكانت الخيمة غير مناسبة لفصول السنة، وعندما بدأت الخيام في التآكل نتيجة

(1) مقابلة شفقية أجرتها الباحثة مع عمر صلاح بتاريخ 2015/8/25.

(2) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

تعرضت له من حرارة الشمس صيفاً، وسقوط المطر شتاءً، قام اللاجئون ببناء بيوت من الطين لهم وسقفوها بالجريد والبوص، وبدأت الأونروا عام 1953م ببناء بيوت من الطوب، وسقفها بالقرميد، وكانت مساحتها تحدد حسب عدد أفراد الأسرة فالأسرة المكونة من خمسة أفراد فما أقل تحصل على غرفة واحدة، وأكثر من ذلك يحصلون على غرفتين أو ثلاثة، وبلغت المساحة تسعة أمتار مربعة (3×3م) [1].

الخدمات الاجتماعية:

أنشئت الأونروا الخدمات الاجتماعية في الوكالة لمعالجة بعض المشاكل الشخصية الكثيرة التي تنشأ عن البطالة، وقلة الأعمال التي يشكو منها اللاجئون، وتشمل تلك الخدمات من جهة أولى مختلف نواحي النشاط الجماعي لمراكز الخدمة الاجتماعية التي تحتوي على المكتبات والصفوف لتعليم الأميين، والأشغال اليدوية، ومراكز تعليم الخياطة، والصناعات... الخ، كما اهتمت بذوي الاحتياجات، والأيتام بين اللاجئين[2].

كانت الأونروا تقدم مساعداتها لجميع أفراد المخيم، ثم قامت بحصر مساعداتها لإعطاء المساعدات العينية والنقدية للعائلات التي ليس لها مصدر دخل، ولا يعمل صاحب الأسرة، أو يعاني من مرض ولديه عدد كبير من الأبناء، وتلك المساعدات عبارة عن مبلغ من المال، وطحين وسكر، وزيت، ومعلبات مختلفة، أما من كان يعمل فقد قطعت عنه المساعدات[3].

أسست الأونروا في بداية عملها في مخيم الشاطئ مراكز لمساعدة الأسر المحتاجة، مثل مركز خياطة، وقد كانت أغلب الفتيات لا يتعلمن في الجامعات في تلك الفترة، وذلك لظروف الأسرة الصعبة التي كانت تعيشها الأسرة في المخيم، حيث كان الأهالي يرسلون بناتهم إلى المركز ليتعلمن فيه فن الخياطة والتفصيل، وحياكة الصوف، وفن التطريز الفلاحي، بالإضافة

(1) المهجرون الفلسطينيون في قطاع غزة الأوضاع المعيشية والاجتماعية والعمرانية من خلال روايات شهود العيان، إعداد مركز التاريخ الشفوي، المؤتمر العلمي التاريخ الشفوي الواقع والطموح، ج1، ص 419–420.

(2) غنيم، عادل: قضية اللاجئين،

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد جودت الخطيب، (مساعد مدير التسجيل في وكالة الغوث)، بتاريخ 2015/7/25م.

إلى فن الاقتصاد المنزلي، ورعاية الطفل، وقد تخرج منه كثير من الفتيات اللواتي استفدن من تعليمهن للعمل بشكل مستقل في الخياطة[1].

وتقدم الأونروا ضمن برنامجها لمساعدة حالات العسر الخاصة مساعدات لحوالي 8.6% من مجموع السكان اللاجئين في قطاع غزة، ويستدعي استحقاق المساعدة افتقار الأسرة اللاجئة لذكر بالغ بين سن 18– 60 سنة، وقادر صحياً على توفير دخل الأسرة، أي أن المساعدة موجهة بالأساس للفئات المعدمة من اللاجئين، ويتشكل الجزء الأكبر من مساعدة الأونروا من مساعدة تموينية، أما مساعدة استصلاح المسكن فتقتصر على أسر حالاتها خاصة لا يتوفر في مسكنها الشروط الصحية الضرورية، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م وما رافقها من حصار وانقطاع آلاف الفلسطينيين عن العمل، شرعت الأونروا بتقديم مساعدات تمثلت بتوزيع المواد الغذائية على السكان اللاجئين المسجلين في قطاع غزة، لا سيما الذين فقدوا فرص عملهم مؤخراً لمساعدتهم في تلبية احتياجات أسرهم الأساسية[2].

ويعمل قسم الخدمات الاجتماعية في الأونروا على تعزيز الاعتماد على الذات عند اللاجئين ودورهم، خصوصاً النساء والأشخاص ذوي الإعاقات والأطفال والشباب، حيث يوجد 10 مراكز مخصصة لتقديم برامج المرأة في مختلف الأنشطة الثقافية والترفيهية إضافة إلى للتدريب والتعليم والحصول على التمويل، وأما مراكز التأهيل المجتمعي فهي سبعة تعمل كمرافق دعم لذوي الإعاقات الجسدية والعقلية[3].

كما كان من ضمن خططها تقديم قروض صغيرة للاجئين، وبدأت برامج المشاريع والتمويل في قطاع غزة عام 1991م، وتوسعت في القطاع عام 1994م لتشمل "مجموعة التضامن للإقراض" التي تعطي قروضاً للاستثمارات النسوية الصغيرة، كما قدمت قروض إسكان في غزة عام 2006م، لكن بعد الأحداث التي وقعت في القطاع عام 2007م وما تلاه من انقسام، أدى إلى انهيار اقتصادي في قطاع غزة، مما نتج عنه تراجع في توزيع القروض، وما

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع حليمة محمد شامية، بتاريخ 2015/8/24م.

(2) الفرّا، فوزي: مشاريع إسكان الأونروا وملاءمتها للبيئة الطبيعية والعمرانية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، ص8.

(3) عودة، زينب: اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات قطاع غزة نحو حق العودة، ص 95.

تلاه من عزل للمنطقة من قبل إسرائيل ومصر، مما جعل من الصعب أن يستعيد برنامج المشروع والتمويل الصغير وضعه في غزة[1].

ويستفيد من خدمات وكالة الغوث الاجتماعية في مخيم الشاطئ حوالي 12.338 شخصاً منهم 10.330 يقيمون داخل المخيم، ومنذ عام 1994م قامت وكالة الغوث ببناء 406 وحدة سكنية لعائلات فقيرة ومعدمة، وذلك من خلال برامج دعم الأسرة المهمشة في المخيم[2].

كما قامت ببناء مراكز اجتماعية في المخيم، مثل مركز إعادة التأهيل الاجتماعي عام 1995م في مبنى استأجرته، بتمويل من الحكومة اليابانية، هذا المركز يسمى الجمعية الفلسطينية لإعادة التأهيل حيث يقدم خدمات تأهيل إلى ما يقارب مئة من المعوقين بالإضافة إلى ورشة عمل للتدريب المهني، مثل الخياطة ل 261 فتاة من الفتيات المعوقات وفي عام 1997م تم بناء مبنى جديد للمساعدات وقام بتقديم العديد من الخدمات التعليمية المتكاملة ل 463 طفلاً، ومن خلال برامج الإقراض قامت الأونروا بإمداد اللاجئين بقروض تقدر قيمتها 50285 دولاراً إلى 47 من المقيمين في المخيم منتجي ملابس، ومناديل ورقية، وطوب، ومحولات كهربائية، وورشات إصلاح السيارات، وورشات عمل، واثنين من مقولين بناء وحدادة[3].

أما البرنامج الإغاثي التابع للأونروا حالياً فيطلق عليه شبكة الأمان الاجتماعي ويخدم البرنامج من يعاني في المخيم من الفقر الشديد، ووضعهم السكني سيئ للغاية، أو شخص يعاني من مرض مزمن ولا يستطيع العمل، مثل المصابين بأمراض السرطان، والقلب، أو للنساء الأرامل اللاتي لا يوجد لديهن معيل، وتعطى تلك المساعدات بعد قيام باحثين اجتماعيين بالذهاب والتأكد من الحالات المقدمة لهم إن كانت تستحق المساعدات، أم لا، ثم تقدم لهم مساعدة نقدية مكونة من 750شيكل، ومساعدات عينية من الطحين، والزيت، والسكر، والأرز، والمعلبات المختلفة، لكن المساعدات داخل المخيم محصورة جداً على أعداد معينة من العائلات في المخيم[4].

---

(1) لندسي، جامس. ج: تصويب الأونروا إصلاح النظام المختل للأمم المتحدة الخاص بإعانة اللاجئين الفلسطينيين، ترجمة: عمر عاشور، ص 24.

(2) مرتجى، شعبان: تقصي الظروف الصحية والبيئية للسكان في مخيم الشاطئ، رسالة ماجستير، ص 15.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد جودت الخطيب بتاريخ 2015/7/25م.

(4) مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد جودت الخطيب، (مساعد مدير التسجيل في وكالة الغوث)، بتاريخ 2015/7/25م.

ويبلغ عدد العائلات التي تستفيد من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في مخيم الشاطئ[1]:

السنة	عدد العائلات	عدد الحصص
2009	2628	12311
2010	2637	12586
2011	2637	12586
2012	1500	7295
2013	1494	7201

تشغيل اللاجئين (في مجال الصحة والتعليم والخدمات)

تعتبر مهمة الوكالة في مجال مساعدة اللاجئين على إغاثة أنفسهم المهمة الأساسية والطويلة الأمد من إنشاء الوكالة، وتهدف هذه المهمة إلى وضع وتنفيذ المشاريع التي تمكن اللاجئين من إيجاد فرص العمل بما يضمن لهم دخلاً مستمراً في مستوى يغنيه عن الاعتماد على الوكالة في معيشته، وترتبط خدمات الوكالة في هذا المجال بموضوع التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، فعلى قدر الجهود التي تبذل في سبيل توفير فرص العمل للاجئين بصفة عامة وبالأخص بالنسبة لمن هم في قطاع غزة، على قدر ما تدفع هذه الجهود خطة التنمية الاقتصادية للمنطقة إلى التقدم[2].

والواقع أن جهود الوكالة في ميدان مساعدة اللاجئين على إعالة أنفسهم وتوفير فرص العمل لهم، ظلت جهوداً محدودة للغاية بالنسبة للمناطق التي يتواجد فيها اللاجئون عامة، وبقطاع غزة خاصة، فلم ينل اللاجئون في القطاع نصيباً يذكر من خدمات الوكالة المحدودة في هذا المجال، واقتصرت أعمال الوكالة اقتصاراً كلياً تقريباً في غضون السنة الأولى، كما اقتصرت طوال السنوات الأولى من تاريخها على المهمة المؤقتة أي الإغاثة المباشرة[3].

وتنفذ الأونروا منذ عام 2000م برنامجاً مكثفاً للمساعدات الطارئة للاجئين المتضررين من جراء الصراع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتمثل أكبر أنشطتها الطارئة أثناء عام 2005م في توفير المساعدة الغذائية لأكثر من 1.3 مليون لاجئ، وتوفير 2.3 مليون يوم عمل

(1) تقرير صادر عن وكالة الغوث الدولية (الأنروا)، غير منشور، 2014م.
(2) خلوص، محمد: التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ص 320.
(3) المرجع السابق، ص 321.

ل 3300 من عائلي الأسر العاطلين عن العمل، وتشمل العمليات الطارئة بنهاية عام 2005م كذلك توفير 925 مأوى جديداً للاجئين في قطاع غزة وكان لديها 1000 مأوى قيد البناء[1].

موظفو الوكالة: منذ بداية عمل الوكالة في غزة انخرط عدد من سكان المخيم في الوظائف المختلفة التابعة لوكالة الغوث سواء في التعليم أو الصحة أو الإغاثة أو صحة البيئة والمهن الهندسية والإدارية الأخرى. وهؤلاء الموظفون عددهم قليل يتقاضون رواتب عالية مقارنة بموظفي الحكومة[2].

المساعدات الحكومية (الشؤون الاجتماعية):

توجد في قطاع غزة مجموعة من المؤسسات التي توفر الدعم الاجتماعي للفقراء من خلال تقديم المساعدات العينية والنقدية وخدمات أخرى، مثل: وزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى بعض المؤسسات غير الحكومية، والجمعيات الخيرية أبرزها لجان الزكاة التي تقدم مساعدات للأسر المحتاجة، وتتابين هذه الجهات من حيث الفئات المستهدفة من برامجها، ومن حيث طبيعة وحجم المساعدة التي تقدمها، وتتميز المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية باستثنائهم من سوق العمل أو عدم قدرتهم على العمل لاعتبارات النوع الاجتماعي، أو السن، أو الوضع الصحي، او العجز[3].

وتُعد وزارة الشؤون الاجتماعية هي إحدى أجهزة السلطة التنفيذية التي تؤدي دورا تخصصياً في إطار تكاملي مع بقية الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة لإرساء القواعد الاجتماعية الأساسية للدولة الفلسطينية وفق أسس حديثة لبناء المجتمع السليم ورفع مستوى معيشته لضمان الحياة الكريمة للإنسان الفلسطيني، ترتكز رسالة الوزارة على تحقيق التنمية الشاملة والأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي لكل أسرة فلسطينية وصولاً للرفاه الاجتماعي، وفي إطار عملية تنسيقية شاملة ما بين القطاع الرسمي، والأهلي والخاص بما يلبى متطلبات[4].

وتوجه وزارة الشؤون الاجتماعية مساعداتها بالأساس إلى الأيتام القاصرين، والمسنين غير القادرين على العمل، والأسر التي معيلها عاجز عن إعالة أسرته بسبب المرض، أو امرأة أرملة

---

(1) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005م، ص 7.

(2) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: تقرير حول الفقر في قطاع غزة، ص 27.

(4) موقع وزارة الشؤون الاجتماعية: http://www.mosa.gov.ps/showTopic.php?id=43

أو مطلقة أو مهجورة أو للعانس التي تجاوزت الأربعين ولا دخل لها وليست قادرة على الكسب، كما يشمل برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية أسر الشهداء والجرحى، وعليه فإن برنامج الوزارة الذي يخدم مخيمات القطاع موجه للفئات المعدمة والتي تعيش في فقر شديد، وهذه المساعدات ثابتة منذ سنوات عدة ولا تأخذ بعين الاعتبار معدلات غلاء المعيشة[1].

كما تقدم الوزارة الخدمات الرعائية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين: تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدات نقدية وعينية وطبية والأجهزة المساعدة، والعلاج، والتأهيل المنزلي لهذه الفئات، إضافة إلى الخدمات المتخصصة التي تقدم من خلال المراكز التابعة للوزارة، وبرنامج القروض للأشخاص ذوي الإعاقة. كما تقدم الأونروا خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين لقطاع اللاجئين، وهناك العديد من المؤسسات غير الحكومية التي تقدم خدمات متعددة في هذا المجال[2].

وكذلك رعاية وتأهيل الطفولة للأطفال والأيتام، والإيواء للأحداث، وتقدم الأونروا خدمات رعاية للأطفال والأيتام من خلال برنامج حالات العسر الشديد، وكذلك لجان الزكاة والمؤسسات غير الحكومية، أما خدمات الأسرة والمرأة: فتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بمتابعة ورعاية الأطفال مجهولي النسب، وتوفير الأسر الحاضنة لهم، ورعاية وتأهيل النساء المعنفات من خلال مراكزها المتخصصة، كذلك من قبل المؤسسات غير الحكومية التي تعنى بهم، ووفقاً لإحصاءات الوزارة يوجد حوالي 140 مؤسسة تعنى بقضايا المرأة في الضفة الغربية، ولم تتوفر بيانات عن قطاع غزة[3].

وتقدم وزارة الشؤون الاجتماعية الحد الأدنى من المساعدات النقدية التي تحصل عليها 750 شيكل كل ثلاثة اشهرن والحد الأقصى للمبلغ 1800 شيكل، كما تعطي وزارة الشؤون الاجتماعية للمنتفعين المسجلين على قوائم برنامج الغذاء العالمي بطاقة التموين الالكترونية لاستلام المواد المخصصة لهم، ومسجل على كل بطاقة معلومات رب الأسرة كاملة، وتستمر فترة صلاحية البطاقة 12 شهراً وتجدد كل عام، ولا يحق لغير الشخص صاحب البطاقة أو الوكيل استلام المواد التموينية، وفي حال تبين قيام المنتفع ببيع المواد التموينية يتم إيقاف المساعدة عن الأسرة، كما تقدم منح المنتفعين إعفاء مدرسياً لطلبة المدارس وكذلك لأبنائهم الملتحقين بالجامعات، وذلك بالتوجه إلى الباحث الاجتماعي مصطحباً معه المستندات المطلوبة[4].

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: تقرير حول الفقر في قطاع غزة، ص 27– 28.

(2) موقع وزارة الشؤون الاجتماعية: http://www.mosa.gov.ps/showTopic.php?id=49

(3) موقع وزارة الشؤون الاجتماعية: http://www.mosa.gov.ps/showTopic.php?id=49

(4) نشرة تعريفية ببرامج الحماية الاجتماعية، الإدارة العامة للحماية الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية، غزة.

كما تمنح الوزارة برنامج التأمين الصحي المجاني، وهو تأمين صحي مجاني للأسر التي استوفت شروط الحصول على التأمين الصحي بالتعاون مع وزارة الصحة، ويقدم التأمين الصحي للحالات الخاصة من المنتفعين على أن يطبق قانون التأمين الصحي عليها، ولا يمنح التأمين الصحي في الحالات التالية:

للأسرة التي تمتلك تأمين صحي حكومي أو من أي مصدر آخر.

في حال وجد أحد أفراد الأسرة لديه تأمين حكومي، ويسمح القانون بإضافة الحالة الخاصة إلى تأمينه[1].

وحسب احصائيات وزارة الشؤون الإجتماعية تبلغ نسبة الأسر التي تتسلم مساعدات من الوزارة في مخيم الشاطيء،ما نسبته 6.2% من إجمالي المساعدت المقدمة لأهالي قطاع غزة[2]

مؤسسات المجتمع المدني في المخيم:

ويوجد في المخيم عدد من المؤسسات والجمعيات التي تخدم اللاجئين وشرائح المجتمع المختلفة والتي كان لها دور فاعل أيضا في التخفيف من معاناة المخيم وخاصة في ظروف الحصار والحرب من تقديم المساعدات التي تتلقاها من المتبرعين:

الجمعية الفلسطينية لتأهيل المعاقين:

تأسست في العام 1993 وانتقلت إلى مقرها الدائم عام 1997 الذي بني بمجهودات السلطة الوطنية ومساعدة من الحكومة اليابانية ووكالة الغوث الدولية، تعمل المؤسسة على رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم ثقافيا ومهنيا، ومن أهدافها تعزيز الاندماج بين شرائح المجتمع وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم برامج صحية وتعليمية وثقافية، وكذلك تأهيل ذوي الحاجات الخاصة أكاديمياً، ومهنياً، ومساعدتهم في التغلب على آثار الإعاقة، ومتابعة أوضاع ذوي الحاجات الخاصة ميدانياً في مخيم الشاطئ، وحي الشيخ رضوان، والعديد من أحياء مدينة غزة، وتصنيفهم وفقاً لنوع الإعاقة والمساعدة في تقديم الخدمات التي يحتاجونها معنوياً، ومادياً[3].

كذلك عقد ندوات إرشادية، ودورات تعليمية لأهالي ذوي الحاجات الخاصة؛ لإرشادهم إلى سبل التعامل السليم مع أولادهم المعاقين، والتعرف على احتياجاتهم النفسية، والاجتماعية،

(1) نشرة تعريفية ببرامج الحماية الاجتماعية، الإدارة العامة للحماية الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية، غزة.
(2) وزارة الشؤون الاجتماعية ، غزة، احصائيات عام 2013م.
(3) تقرير صادر عن الجمعية الفلسطينية لتأهيل المعاقين، غزة، مخيم الشاطئ، ص 3، 5.

وتوفير الجو الأسري السليم للمعاق، بالإضافة إلى استيعاب أكبر عدد ممكن من ذوي الحاجات الخاصة في برامج الجمعية الأكاديمية، والمهنية بهدف تعليمهم وتدريبهم مهنياً حتى يقوم حسب قدراته بواجباته في الحياة اليومية والاعتماد على نفسه في كسب قوته كعضو فعال في المجتمع[1].

وقد بلغ عدد الموظفين في الجمعية في نهاية عام 2005م، 27 موظفاً، منهم 9 موظفين ذكور، و18 موظفة، وكذلك 12 متطوعاً، منهم 10 ذكور، ومتطوعتان، ويستفيد من خدمات الجمعية حوالي 252 شخصاً معاقاً منهم 195 ذكراً، و57 أنثى في أربعة برامج أساسية، هي: برنامج المدرسة، والتأهيل المهني للفتيات، والبرنامج الخارجي، ومركز تعزيز قدرات الطفل[2].

الجمعية الإسلامية:

نتيجة للانتشار الواسع للتيار الإسلامي في قطاع غزة فقد أدى ذلك إلى إنشاء جمعيات عثمانية من أجل إضفاء الصبغة القانونية للنشاطات الاجتماعية، والدينية للإخوان المسلمين، وقد طلب الشيخ أحمد ياسين ورفاقه إنشاء تلك الجمعيات لكنه رفض عدة مرات من الحكم العسكري حتى عام 1970م، وبضغوط من أوساط إسلامية تقليدية خاصة تشكلت جمعية تحفيظ القرآن برئاسة الشيخ محمد عواد، أنشئت في عام 1970م الجمعية الإسلامية في مخيم الشاطئ، وقد أنشئت تلك الجمعية وسيلة للعمل الجماهيري والديني، وفتحت لها فروع في التجمعات السكانية المهمة في قطاع غزة[3].

وقد جاءت فكرة تأسيس الجمعية في بيت الشيخ أحمد ياسين بحضور خليل القوقا، وإسماعيل أبو شنب، ومجموعة من المدرسين واتخذت غرف المسجد الشمالي في مخيم الشاطئ بغزة مقراً لها، وكُلّف أبو شنب بإعداد النظام الأساسي بالتشاور مع إخوانه وتم الحصول على ترخيص لها عام 1976م، واختلفت أنشطة الجمعية من حيث تقديم البرامج الترفيهية والتوعوية

(1) تقرير صادر عن الجمعية الفلسطينية لتأهيل المعاقين، غزة، مخيم الشاطئ ، ص 5– 6.

(2) أبو منصور، حسين: تقييم برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي في مخيمات اللاجئين– قطاع غزة، رسالة ماجستير، ص 26.

(3) مشعال، شاؤول، سيلع، أبراهام: عصر حماس، قراءة وتعليق: على بدوان، المنهل، 2009م، ص 41.

للشباب والأهالي، ومارست الجمعية أنشطتها من خلال مراكز رياض الأطفال، وكفالة الأيتام، وتقديم المساعدات للأسر المحتاجة، وإقامة المخيمات الصيفية[1].

اللجنة الشعبية للاجئين:

تأسست عام 1996 وهي تابعة لدائرة شئون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية وتعمل على حماية حقوق اللاجئين السياسية وتوعية اللاجئين بحق العودة والمساعدة في تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، ووضعت اللجنة الشعبية نصب عينيها تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها وهي:

1. الدفاع عن قضية اللاجئين وحقهم في العودة والتعويض.
2. التصدي للمؤامرات التي تحاك ضد حق العودة.
3. الدفاع عن حقوق اللاجئين لدى الاونروا والبلدية والوزارات المختلفة.
4. توعية اللاجئين بحقوقهم وقضيتهم.
5. تحسين الظروف الاقتصادية والخدمية للاجئين في المخيم.
6. تقوية الروابط الاجتماعية وحل النزاعات[2].

أنشطة اللجنة الشعبية:

تقوم اللجنة الشعبية بالعديد من الأنشطة التي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها ومن هذه الأنشطة:

1. المساهمة في مشروع تبليط الشوارع والأزقة في بلوك (10) عام 2001 بمشاركة مؤسسة إنقاذ الطفل، كذلك إنارة الشوارع وتبديل المصابيح التالفة بأخرى صالحة عبر بلدية غزة، إصلاح شبكة المياه وإيصال المياه العذبة عبر بلدية غزة.

---

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع أحمد أبو حلبية، بتاريخ 2015/8/25م.

(2) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

2. إقامة مشروع تصريف مياه الأمطار والصرف الصحي عبر القسم الهندسي في صحة البيئة بوكالة الغوث، واستكمال باقي مشاريع تصريف مياه الأمطار في غرب المخيم وشرقه عبر بلدية غزة.

3. حفر بئرين جديدين لإمداد المخيم بالمياه عبر القسم الهندسي في صحة البيئة بوكالة الغوث.

4. توزيع مساعدات نقدية وعينية على الحالات المعسرة في المخيم، توزيع مساعدات مدرسية على تلاميذ المدارس في المخيم.

5. عمل أيام طبية مجانية في مختلف التخصصات وتوزيع أدوية على الحالات المرضية، بالإضافة إلى توزيع أدوية ومستلزمات صحية وإسعافات أولية على نقاط طبية في جميع مناطق المخيم خلال الانتفاضة تحسبا لاجتياح إسرائيلي مفاجئ.

6. إقامة مشاريع خلق فرص عمل[1].

ويستنتج مما سبق كيف تكونت مؤسسات أجنبية، وأخرى مؤسسات فلسطينية لمساعدة اللاجئين في التخفيف من محنتهم، وإن كانت تلك المساعدات تتأثر بعض الأوقات وتقل أحياناً مما يزيد من معاناة الأهالي، إلا إنها خففت من حدة معاناتهم بعض الشيء، ولكنها بقيت مرتبطة بعوامل مثل التمويل.

لجنة زكاة مخيم الشاطئ:

لجنة زكاة مخيم الشاطيء وهي لجنة خيرية جميع أعضائها متطوعون يكرسون جهودهم لجمع الزكاة والصدقات ويعملون على توزيعها لمستحقيها، وهي تعمل انطلاقاً من قوله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) (التوبة:60)، ومن قوله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها....) (التوبة:103)، من هذا المنطلق القرآني تعتبر اللجنة أن من أهم واجباتها جمع أموال الزكاة والصدقات من المحسنين وأهل الخير في المنطقة ومحاولة التواصل مع الخيرين منهم في الخارج في نفس السياق؛ ومن ثم توزيعها على المستحقين من الأسر والعائلات الفقيرة والطلبة والطالبات المحتاجين والمعوزين، بناء على الاحتياجات الضرورية خاصة الذين لا يوجد لديهم عائل يعيلهم أو دخل شهري يكفيهم، حيث بلغ إجمالي التبرعات ما يقارب 600000 ألف دولار أمريكي [2].

---

(1) موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع رياض مصطفى شاهين دكتور في الجامعة الإسلامية يوم 2015/12/5.

الفصل الخامس

النضال الوطني ونتائجه في مخيم الشاطئ (1949- 2013م)

المبحث الأول: النضال الوطني في المخيم (1949– 2013م).

المبحث الثاني: نتائج النضال الوطني في مخيم الشاطئ

المبحث الأول

النضال الوطني في المخيم (1949- 2013م):

بعد تهجير المواطنين الفلسطينيين من ديارهم عام 1948م، وتشتت بعضهم في قطاع غزة، تعرضوا لتغيرات سياسية مختلفة، منها وقوعهم تحت الحكم المصري، مروراً بالاحتلال الإسرائيلي، ثم مجيء السلطة الفلسطينية إلى القطاع، وقد اتبع مع تغير الحكم، تعدد الأحزاب السياسية في القطاع بشكل عام، وتشكيل منظمات مقاومة للاحتلال في القطاع.

لذلك يتناول المبحث النضال الوطني في المخيم 1949- 2013م، لدراسة أوضاع القطاع في فترة الحكم المصري، ثم الاحتلال الإسرائيلي، حتى مجيء السلطة الفلسطينية، وتشكيل الأحزاب السياسية.

أولاً/ الإدارة المصرية لقطاع غزة (1949- 1967م):

على أثر اتفاقية الهدنة الموقعة في رودس بين الوفدين الإسرائيلي والمصري بتاريخ 24 شباط 1948م، تحددت خارطة منطقة غزة، فبعدما كانت تعرف المنطقة بلواء غزة والتي ضمت أربع مدن وستين قرية وبمساحة تبلغ (13688 كم^2)، سميت المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين، وتضمنت مدينتين هما غزة، وخانيونس، وتسع قرى هي جباليا، والنزلة، وبيت لاهيا، بيت حانون، ودير البلح، بني سهيلة، عبسان الكبيرة والصغيرة، خزاعة، رفح، وعلى مساحة من الأراضي لا تتجاوز 555 كم^2، تمثل نسبة 20.6% من أراضي لواء غزة، وبنسبة 1.35 % من أراضي فلسطين[1][2].

وبتوقيع اتفاقية الهدنة أصبحت الإدارة المصرية مسؤولة عن جميع النواحي الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في قطاع غزة، متمتعة بغطاء سياسي عربي، أقرته اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، واعتبرته إجراء مؤقتاً خالياً من أي صفة من صفات الاحتلال، أو التجزئة لفلسطين[3]، أما اصطلاح قطاع غزة فقد ظهر رسمياً منذ أوائل شهر كانون الثاني عام 1954م بقرار من رئيس الجمهورية المصرية اللواء محمد نجيب، وتعيين عبد الله رفعت

(1) الصوراني، غازي: قطاع غزة 1948- 1993م، ص 6.
(2) ملحق رقم (4)، ص265.
(3) المرجع السابق، ص 134.

حاكماً إدارياً لقطاع غزة ضمن حدوده الجديدة التي تبدأ من قرية رفح جنوباً إلى بيت حانون شمالاً بطول حوالي 48 كم، وعرض يتراوح بين 6–9 كم[1].

كان العمل الفدائي في بداية الستينات والسبعينات تختص به قوات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومان من أشهر الفدائيين محمد الأسود(جيفارا)[2] ونائبه يوسف غبن. بعد ذلك خرجت حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ومن أشهر الفدائيين من حركة فتح حسين حماد ومحمد الجمل والشيخ صالح جودة وحسين السقا وكانوا يطلقون النار مباشرة على جيش الاحتلال الصهيوني وقد استشهد هؤلاء الفدائيين في مدرسة غزة الجديدة الابتدائية التي تسمى مدرسة (سعاد) نسبة الى مديرها الأستاذ سعاد الصايغ، وقد استمرت فترة الفدائيين حتى 1975 ثم بدأت تتلاشى يوما بعد يوم.[3]

احتضان الجماهير للعمل الفدائي:

كانت تقوم الجماهير في مخيم الشاطئ بالحفاظ على الفدائيين وكان أغلب سكان مخيم الشاطئ عبارة عن أعين تحافظ على الفدائيين ونظرا لعدم سيطرة الجيش الصهيوني على نشاط الفدائيين في المخيم قامت قوات الاحتلال بهدم المنازل وتوسيع الشوارع حتى تستطيع الدخول للمخيم بالدبابات ومحاصرة الفدائيين، فقامت بهدم المنازل الممتدة من السوق حتى اخر الشارع حتى وصلت الى الجامع الغربي في نهاية الشارع، وكان سكان المخيم يقومون بالسير في جنازة الفدائيين وتهتف الجماهير عند تشييع الشهداء وتقول:

يا ام الشهيد زغردي كل الشباب أولادك

الحركة الوطنية في مخيم الشاطئ:

التنظيمات السياسية:

وكانت الحركة الوطنية الفلسطينية في القطاع تمر بظروف صعبة، وخاصة نشاطها السياسي الذي كان يمر بمرحلة صعبة، ورغم ذلك قام الاحتلال بشن حملة اعتقالات طالت نشيطي الحركة الوطنية بمختلف انتمائهم، كما قامت بمطاردة وملاحقة الفلسطينيين الذين انتظموا

(1) الصوراني، غازي: قطاع غزة 1948– 1993م، ص 6.
(2) أنظر ملحق رقم (43).
(3) مقابلة شفهية مع المناضل عبد الفتاح عبد الحافظ حميد بتاريخ2015/12/20

في العمل العسكري، حيث كانت أيام التفتيش فرصة للبحث عنهم، وإعدام كل من يشتبه بعلاقاته بمجموعات الفدائيين، وقد حاول الاحتلال خلق قيادة بديلة داخل القطاع تكون مؤيدة لها، فقامت بعزل كل من ارتبط بعلاقة جيدة مع الإدارة المصرية، وتقلد مناصب هامة مثل منير الريس رئيس بلدية غزة، ثم قامت باعتقاله وعينت بدلاً منه رشدي الشوا الذي عرف آرائه المعادية للإدارة المصرية[1].

ورغم سياسة الاحتلال القمعية بدأ نشيطو الحركة الوطنية ينشطون بسرية تامة، فبدأت الدعوة للتلاقي ما بين القوى الوطنية المختلفة، لتكوين جبهة وطنية موحدة تضم كافة الأطر الوطنية لمواجهة الاحتلال ومقاومته، لذلك بدأت اتصالات حثيثة ما بين الأطراف الوطنية المختلفة كالإخوان، والشيوعيين، والبعثيين، حديثي الوجود والنشاط في القطاع وبعض العناصر المستقلة[2].

لم يكن في القطاع إبان الاحتلال عام 1956م سوى حزبين رئيسيين هما الحزب الشيوعي الفلسطيني وهو امتداد لعصبة التحرر الوطني التي تأسست في فلسطين عام 1948م، وحركة الإخوان المسلمين التي بدأت نشاطها بشكل ظاهر مع حرب 1948م، ولم يكن لحزب البعث العربي دور مميز في القطاع إذ أن فرع هذا الحزب تأسس في صيف 1955م من عدد من المدرسين العاملين في وكالة الأمم المتحدة، وعدد من خريجي الجامعات المصرية، ولم يكن له خلال تلك الفترة القصيرة دور بارز في الأحداث السياسية التي سبقت احتلال القطاع، كما لن يتوفر لهذا الفرع علاقات واسعة في أوساط القوى السياسية التقليدية في القطاع مثلما توفرت للشيوعيين والإخوان المسلمين[3].

وشهدت تلك الفترة تأسيس حركة فتح إلى فترة تأسيس، وإنشاء جبهة المقاومة الشعبية، والتي ضمت عناصر إخوانية وبعثية، انحصر هدفها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام 1956م دون النظر إلى الاختلافات الفكرية والعقائدية، ولكن لهذه الفكرة دورها الكبير في تحديد الصورة النهائية لذلك التنظيم الذي عقدته جلسة خاصة من أجل إنشائه في منزل قديم بحي الزيتون في غزة وكانت فتح هي صورته النهائية، وكانت البدايات التنظيمية للحركة عام

(1) الصوراني، غازي: قطاع غزة 1948- 1993م، ص 63.
(2) المرجع السابق، ص135.
(3) المرجع السابق ، ص 15.

1957م، أي في العام الذي شهد رحيل الاحتلال عن قطاع غزة، وتدل التشكيلات الفعلية لهذه الحركة بأنها كانت قائمة بالفعل في قطاع غزة، بعد حوالي عام من رحيل الاحتلال[1].

لكن لم تتمتع حركة فتح في بداية نشأتها في قطاع غزة بتأثير جماهيري يذكر، حيث كان نشاطها محدوداً؛ بسبب اصطدامها مع الإدارة المصرية في التوجه، والنظر إلى حقيقة الصراع وأفضل الطرق لمواجهة إسرائيل، كما تعرض عناصرها في القطاع للملاحقة والاعتقال رغم إن الإدارة المصرية لم تكن تعرف الكثير عن التنظيم السري في قطاع غزة وجاءت الاعتقالات حول علاقة هذه العناصر مع حركة الإخوان المسلمين، واستمر نشاطها بصورة سرية داخل القطاع حتى حزيران عام 1967م، رغم أن انطلاقة التنظيم الرسمية كانت في 1965/1/1م[2].

وفي الوقت نفسه انتشرت في القطاع حركة القوميين العرب انتشاراً واسعاً نسبياً في أوساط جماهير القطاع؛ بسبب توازن شعاراتها مع الشعار الرسمي من جهة، وتداخلها العضوي مع جماهير اللاجئين في المخيمات من جهة أخرى، فهي لم تتعرض لأية عمليات قمعية بمثل ما تعرضت له حركة فتح[3].

السلطة الوطنية الفلسطينية (1994- 2013م):

تولت السلطة الفلسطينية في آيار 1994م إدارة قطاع غزة، وأقامت مؤسسات وأجهزة أمنية ووزارات حكومية، كما أجرت انتخابات تشريعية لأول مرة في يناير عام 1996م، وتم تشكيل مجلس تشريعي وحكومة فلسطينية، وأطلقت السلطة عليه اسم محافظات غزة، ويبلغ عددها خمسة، وهي: محافظة الشمال وفيها مخيم جباليا، وتقع في شمال غزة، ومحافظة غزة وفيها مخيم الشاطئ، حيث يقع غرب غزة، ومحافظة دير البلح الواقعة وسط القطاع، ويتوزع حولها 4 مخيمات، هي: مخيم دير البلح، ومخيم النصيرات، ومخيم البريج، ومخيم المغازي،

(1) العثمانة، زكريا: الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تخت الإدارة المصرية (1948- 1967م) رسالة ماجستير، ص 151.

(2) العثمانة، زكريا: الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تخت الإدارة المصرية (1948- 1967م) رسالة ماجستير، ص 151- 152.

(3) الصوراني، غازي: قطاع غزة 1948- 1993م، ص 23.

كذلك محافظة خانيونس، وفيها: مخيم خانيونس، بالإضافة إلى محافظة رفح التي تقع في جنوب القطاع وفيها مخيم رفح[1].

وكان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة الذي تم في سبتمبر 2005م، انتصاراً كبيراً للمقاومة، ونكسة لمسار التسوية السلمية، خاصة أن الانسحاب جاء احادي الجانب دون تفاوض، أو تنسيق مع السلطة، وحدثت انتخابات بلدية جرت على أربع مراحل وقد ظهرت فيها شعبية حماس على نحو واضح، انتهت حصلت حماس على نصف الأصوات في المرحلتين الأولى، والرابعة، و33.7% في المرحلة الثانية، و26% في المرحلة الثالثة، بينما حصلت فتح على 32% في المرحلة الأولى، و40% في الثانية، و35.7% في الثالثة، و30% في الرابعة[2].

كما فازت حماس ب 74 مقعداً من أصل مقاعد المجلس التشريعي ال 132، كما فاز أربعة مرشحين مستقلين على قوائم حماس، بينما فازت فتح 45 مقعداً، وحصلت الجبهة الشعبية على ثلاث مقاعد، وائتلاف الجبهة الديموقراطية وحزب البعث وفدا على مقعدين، وقائمة فلسطين المستقلة برئاسة مصطفى البرغوثي على مقعدين، وقائمة الطريق الثالث برئاسة سلام فياض على مقعدين، ولكن حدث صراع الصلاحيات، وحملات إعلامية حتى وصل الأمر إلى ساحة صراع بين حماس وفتح بالسلاح، وقد حصد الفلتان الأمني بشكل عام 2006م 260 قتيلاً، و1239 جريحاً[3].

المحور الثاني/ العمل الفدائي في قطاع غزة (1948- 1994م):

أولاً/ العمل الفدائي في قطاع غزة (1948- 1967م):

بقيت الساحة العربية فارغة من أي عمل عسكري فلسطيني في السنوات الأولى التي تلت نكبة عام 1948م، ما عدا بعض الحالات التي قام بها عدد من الأفراد في صورة بطولات فردية تماماً، وبدوافع اختلط فيها اعتبارات المصلحة الشخصية بالاعتبارات الوطنية، ولقد لوحظ أن

(1) عودة، زينب: اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، ص 118.
(2) صالح، محسن: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص 138.
(3) المرجع السابق، ص 139، 142.

بعض العمليات الفردية الأولى استهدفت التعويض عن الخسائر الشخصية، أو استرداد بعض الممتلكات التي خلّفها الفلسطينيون أثناء هجرتهم عن البلاد[1].

حيث انطلق عدد من المهاجرين يتسللون إلى قراهم المحتلة؛ لاسترداد بعض ممتلكاتهم التي سلبها الاحتلال الإسرائيلي، أو للبحث عن أفراد من عائلاتهم فقُدوا عند التهجير، وكان معظمهم عُزل من أي سلاح، وحصل في عقد الخمسينات من 5–10 آلاف عملية تسلل، واستشهد حوالي 500 متسلل سنوياً، وذلك لأن الاحتلال زرع الألغام والمتفجرات في الطرق، تطور بعد ذلك التسلل إلى عمل فدائي، استهدف الصهاينة الذين سيطروا على الأرض، فقام المتسللون بقطع خطوط الهاتف، وأعطبوا معدات السقاية، واشتبك بعضهم مع جنود الاحتلال، فشكّل ذلك عامل زعزعة للوجود الإسرائيلي[2].

وقد قرر الاحتلال أن يضع إمكاناته تحت تصرف المستوطنات الحدودية؛ لحمايتها ورفع معنويات المستوطنين؛ ولتحطيم معنويات المتسللين وإلقاء القبض على أكبر عدد منهم، أو قتلهم وخلال السنوات الأولى أدت العمليات الفدائية المنطلقة من قطاع غزة إلى سقوط عدد من الصهاينة، ففي سنة 1951م، قُتل 26 إسرائيلياً، وفي 1952م، قُتل 48 إسرائيلياً، وفي عام 1953م، قُتل 38 إسرائيلياً، وفي عام 1954م، قُتل 50 إسرائيلياً، وبذلك يكون قد قُتل 162 شخصاً خلال أربع سنوات[3].

وقد قاسى القطاع الأهوال بعد نكبة عام 1948م، ففي 14 أغسطس 1954م، قامت قوات الاحتلال بنسف محطة مياه القطاع، ثم أعاد هجومه على ذات المحطة في 28 شباط 1955م، وعلى معسكر الجيش المصري المرابط بجوارها، وذهب ضحية الهجوم عدد كبير من الجنود والمدنيين، وفي 5 نيسان 1956م قامت المدفعية الإسرائيلية بقصف وسط غزة الآهلة بالسكان، وقرى دير البلح، وعبسان، وخزاعة، فكانت الخسائر أكثر من ستين شهيداً، وتسعين

(1) عبد الرحمن، أسعد: النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج 5، ص 174.

(2) أبو عليان، عبد العزيز: المقاومة الفلسطينية لمواجهة الكيان الصهيوني، دراسات في القضية الفلسطينية، ص 299.

(3) العثامنة، زكريا: الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية (1948– 1967م) رسالة ماجستير، ص 159.

جريحاً من النساء والرجال والأطفال، وبعد أقل من عشرة أيام أطلقت المدفعية الإسرائيلية نيرانها على مستشفى غزة، وقتلت أكثر من ستين فلسطينياً، وجرحت ثمانين آخرين[1].

أثارت الغارة ردود فعل غاضبة في الشارع الفلسطيني وخاصة في صفوف لاجئي قطاع غزة، حيث انفجر قطاع غزة وخرجت المظاهرات العفوية وبادرت القوى الوطنية التي نشطت في ذلك الالتحام بالجماهير، رافعة مجموعة من الشعارات السياسية التي كانت ترمز بشكل واضح إلى مطالب الجماهير، واتحد الشيوعيون والإخوان في قيادة الهبة، ولم يميز بينهم سوى شعاراتهم التي رددوها أو حملوها على اللافتات، فبينما ردد الشيوعيون "لا توطين ولا إسكان يا عملاء الأمريكان"، وتسقط الديكتاتورية العسكرية رفع الإخوان شعارات جاءت على النحو التالي "لا منظار ولا منقار" وتسقط حكومة الرقاصين، ولا صلاح في جمال، ولا جمال في صلاح"[2].

جاءت ردة الفعل المصرية تجاه هذه المظاهرات الدموية، بعد أن عجزت عن احتوائها بالطرق السلمية، حيث حاولت السلطات المصرية بداية تصوير الأحداث على أنها من تدبير عناصر شيوعية خارجة عن الصف الوطني، وعندما فشلت في ذلك لجأت إلى أسلوب العنف فأطلقت الرصاص على المتظاهرين مما أدى إلى إصابة عدد منهم، واستشهاد المواطن حسن بلال، وجاء استشهاده ليزيد الوضع توتراً، وزيادة في حدة المظاهرات التي انتشرت في كافة أرجاء القطاع، وتطور الأمر حيث تشكلت اللجنة الوطنية العليا من ناشطين إسلاميين وشيوعيين، ومستقلين، وقد اتخذت من مقر معلمي الوكالة مقراً لها، وعملت على النضال لتحقيق مطالب الجماهير، وامتدت مظاهر الاحتجاج إلى مخازن الوكالة ومراكزها، وأحرقت باعتبارها مسؤولة عن التوطين[3].

وانتقم الفدائيون الفلسطينيون، ففي شهر أبريل من عام 1956م دخلت أكبر مجموعة فدائية من القطاع قدرت بثلاثمائة فدائي، باتجاه الأهداف التي حددت لها داخل فلسطين المحتلة عام 1948م، حيث هاجموا مستعمرة ريشون ليتسيون التي تبعد 15 كم فقط عن تل أبيب،

---

(1) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987– 1993م، رسالة ماجستير، ص 34.

(2) العثمانة، زكريا: الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية (1948– 1967م) رسالة ماجستير، ص 128.

(3) العثمانة، زكريا: الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية (1948– 1967م) رسالة ماجستير، ص 128.

واستمرت العملية بتواصل يومي من ليلة السادس وحتى الثالث عشر من ذلك الشهر، واستشهد أحد عشر فدائياً، ووقع ثلاثة آخرون بالأسر[1].

وتكمن أهم نتائج العمل الفدائي في القطاع غزة (1955– 1956م)، أنه:

1. بداية مرحلة جديدة من الصراع العربي الإسرائيلي.
2. منعطف جديد وبداية تاريخ المقاومة الفلسطينية المسلحة بعد نكبة 1948م.
3. أعاد الاعتبار للقضية الفلسطينية وأنها قضية وطن، وليست قضية لاجئين.
4. استقطب العمل الفدائي الذي قامت به الكتيبة الفلسطينية تعاطفاً جماهيرياً كبيراً، أسهم في تعميق العلاقة بين جماهير الشعب الفلسطيني في القطاع من جهة، وبين الفدائيين من مصر[2].

وكان الفدائيون قد تدربوا في معسكر بمخيم الشاطئ، وآخر جنوب القطاع، كانت أعمالهم في البداية الاستكشاف، المراقبة، والاستطلاع، وقد قسّم قطاع غزة إلى ثلاث مناطق للنشاط الفدائي الفلسطيني، المنطقة الشمالية وضمت مدينة غزة والقرى المحيطة بها، والمنطقة الوسطى وشملت خانيونس ودير البلح، والمنطقة الجنوبية وشملت رفح[3].

ولم تكن عملية احتلال قطاع غزة بالأمر اليسير في فترة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، وبعد عزل قطاع غزة عن مصر، بل واجه المهاجمون مقاومة عنيفة خاصة في منطقة خان يونس التي أوكل الدفاع عنها إلى اللواء 86 الفلسطيني، والذي رغم قلة تسليحه إلا أنه استطاع الصمود أمام قوة إسرائيلية ضخمة فاقته عدة وعدداً ثلاثة أيام كاملة، رغم سقوط مدينة غزة واستسلام الحاكم العام لقطاع غزة، في منتصف ليلة 3 نوفمبر 1956م بوساطة الأمم المتحدة، ثم قام الحاكم الإداري الفريق الدجوي بجولة على المواقع العسكرية التي لم تسقط بعد مطالباً إياها بالاستسلام بناء على أوامر تلقاها من القيادة، ولكن المواقع الفلسطينية في خان يونس رفضت الاستسلام، وبقيت تدافع عن المدينة، حتى سقطت بعد وصول تعزيزات إسرائيلية

---

(1) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987– 1993م، رسالة ماجستير، ص 34.

(2) الصوراني، غازي: قطاع غزة 1948– 1993م، ص 13.

(3) المهنا، إبراهيم: الحاجة السكنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1994– 2020م، رسالة ماجستير، ص 164.

ساعدت في عملية اقتحام المدينة، بعد سقوط خان يونس كان قطاع غزة كله تحت السيطرة الإسرائيلية[1].

ثانياً/ العمل الفدائي في قطاع غزة (1967- 1987م):[2]

تبنى الفلسطينيون خيار المقاومة بعد حرب 1967م بشكل كبير، والاهتمام بالعمل الفدائي، مما زاد من مكانة المنظمات الفدائية، وتعززت ضرورة تبني حرب التحرير الشعبية طريقاً لمواجهة خطر الاحتلال، والاعتماد على الذات عسكرياً، وسياسياً، وبدأ ظهور المقاومة المدنية للاحتلال من خلال رفض إجراءاته القانونية والاقتصادية، والسياسية، وعدم التعاون مع سلطاته، وعدم الاستجابة لمطالب الاحتلال، إضافة إلى التأييد الجماهيري للعمل الفدائي ومساعدته[3].

كان لهزيمة العرب في حرب 1967م أسوأ الأثر على نفسية الفلسطينيين، الذين رفضوا هذا الجو من الإحباط، والرضوخ للواقع، فعملوا على البدء في مقاومة الاحتلال، وكان هناك عوامل عدة ساعدت على انطلاق المقاومة بشقيها المدني، والمسلح، ضد الاحتلال عقب حرب عام 1967م، من أهمها:

1. الصحوة الوطنية قبل الحرب، والرغبة في الحفاظ على الهوية الفلسطينية، ووجود مساحة من حرية الممارسة السياسية والتنظيمية في السنوات الأخيرة التي سبقت الاحتلال.
2. تعمق حالة الإحباط لدى اللاجئين في مخيمات الأرض المحتلة.
3. شدة القمع الإسرائيلي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني أثناء الحرب، وبعدها مباشرة، فقد التقى الأهالي مع أعمال الفدائيين، وبذلك تعذر الفصل بينهم، واستعدوا لإيوائهم قبل القيام بعملياتهم وبعدها، والتزموا بأوامرهم وتوجيهاتهم أيضاً.
4. تكاثف البيوت في المخيمات، واكتظاظها، وضيق الشوارع والأزقة، مما يصعب وصول قوات الجيش إلى وسطها.

---

(1) العثمانة، زكريا: الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية (1948- 1967م) رسالة ماجستير، ص 133.

(2) أنظر ملحق رقم (20).

(3) أبو عامر، عدنان: تطور المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة بين عامي 1967- 1987م، مجلة الجامعة الإسلامية، مج 19، ع 1، ص 1215.

5. وجود كوادر عسكرية جيدة، تقلت تدريباتها في جيش التحرير الفلسطيني، ووجود كميات من الأسلحة والذخائر. وكذلك إسهام العامل الجغرافي في انطلاق العمل المقاوم، لاسيما في قطاع غزة فقد سهل انفتاحه على البحر المتوسط، وصحراء النقب من إمكانية إمداد المقاومة مع من عدم كفاية الترتيبات الأمنية للاحتلال، فوسعت من مسرح عملياتها ضده[1].

وبعد احتلال قطاع غزة اجتمع عدد من ضباط جيش التحرير الفلسطيني، وقرروا بدء مقاومة الاحتلال، وأطلقوا على أنفسهم اسم (قوات التحرير الشعبية) التي ضمت عناصر مدربة من جيش التحرير، كما انطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبدأت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) عملها في قطاع غزة، وكانت انطلاقة المقاومة في القطاع سريعة، في الوقت الذي كانت تحتفل فيه إسرائيل بنصرها، وبعد أشهر بدأت مطاردة الفدائيين في الأزقة، وساعدهم الشيوخ والنساء والأطفال الذين عملوا أدلاء لهم؛ ليتفادوا التصادم مع الاحتلال فجأة، وأحياناً يبادرون بمهاجمة الاحتلال، واستفاد الفدائيون من اكتظاظ المخيمات، وضيق الأزقة، فركزوا عملهم في المخيمات، واختبأ بعضهم في البيارات واهتموا بأساليب التمويه، ووفّر الأهالي الطعام والشراب للفدائيين[2].

وبدأت عناصر حركة القوميين العرب بالاتصال ببعضهم البعض لتنظيم الصفوف تحضيراً للمرحلة الجديدة، رغم انسحاب وتراجع العديد من شباب الحركة عن الالتحاق في صفوفها بعد أن أصابهم اليأس واستسلموا للهزيمة ومع منتصف شهر حزيران بدأ العمل المنظم يسود صفوف الحركة في كل المناطق من رفح إلى جباليا، وبيت لاهيا، مروراً بالمخيمات الوسطى، ومدينة غزة، ومخيم الشاطئ، وتم إعداد وتشكيل طلائع المقاومة الشعبية ذراعاً عسكرياً وسياسياً لحركة القوميين العرب في القطاع في بداية شهر تشرين الأول 1967م معلنة بداية العمل المسلح، وأصبحت الطلائع في فبراير 1968م فرعاً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[3].

---

(1) أبو عامر، عدنان: تطور المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة بين عامي 1967- 1987م، مجلة الجامعة الإسلامية، مج 19، ع 1، ص 1215- 1216.

(2) السنوار، زكريا: قطاع غزة من النكبة إلى العدوان (1948- 2008م)، العدوان على غزة حرب الفرقان 2008- 2009م، ج1، ص 33.

(3) الصوراني، غازي: قطاع غزة 1948- 1993م، ص 23.

شهدت تلك الفترة مجموعة نشاطات كان طابعها تنظيمياً عسكرياً، وخصوصاً في قطاع غزة، وكان لها أثر كبير في نفوس الشعب الفلسطيني في تلك الفترة رغم أنها كانت غالباً بعيدة عن اقحام الشعب فيها بشكل مباشر، فكانت مجموعات من الخلايا العسكرية المنظمة والسرية وكان الحفاظ على السرية أهم مزاياها، وقد احتك الشعب بها من خلال أهالي الأشخاص الذين يشاركون بمجموعات المقاومة العسكرية هذه اعتقل بعضهم خلال عمليات، أو استشهدوا في احدى المعارك، أو هدمت بيوتهم فكان الجمهور يشارك هؤلاء الناس ويخفف عنهم قدر المستطاع حسب التقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة[1].

وتألفت قوة جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة من فرقة المشاة 20، وضمت الفرقة 10 آلاف جندي وضابط، علماً بأن العدد الإجمالي للذين تدربوا وخدموا فيه بلغ 30 ألفاً من سكان القطاع، وانتشرت وحدات الفرقة في أنحاء المنطقة، حيث استقر لواء في بلدتي رفح، وخان يونس في الجنوب، ولواء حول دير البلح في الوسط، وكتيبة حول مدينة غزة نفسها، ووضعت مفارز أخرى في أربع من قرى القطاع، وتمتع جيش التحرير بدعم الأسلحة الثقيلة التابعة للوحدات المصرية، وكانت فرقة المشاة 7 المصرية تدافع عن قطاع غزة ومداخل سيناء الشمالية، فوضعت كتيبة مدفعية عيار 25 رطلاً، وسريتا دبابات شيرمان، وسريتا مدافع مضادة للدبابات في القطاع[2].

ويذكر أن مواقع جيش التحرير تألفت من شبكات الخنادق المدعومة بمواقع المدافع المضادة للدبابات، والتي تقدمتها حقول الألغام، وخصوصاً في محيط غزة، ودير البلح، وخان يونس، ورفح، وقامت المفارز والمخافر باحتلال المواقع بمحاذاة الطرق الرئيسة التي ربطت بين المدن، وخصوصاً عند قرية بني سهيلة ومفرق أم كلخ بالقرب من خانيونس، وعلى تلتي المنطار والكوبا على طريق غزة، وقد امتد خط طويل من المخافر وحقول الألغام، بلغ 16 كم، بين أم كلب ورفح، باستثناء بعض المدافع المضادة للدبابات حول خان يونس، علماً بان الإسناد الناري الإضافي لخان يونس قدم من المدفعية المركزة جنوبي فح، وهو ما قلص فعاليتها بعض الشيء[3].

(1) أبو الحمص، نعيم: الفلسطينيون جيل الانتفاضة، ص 24.

(2) صايغ، يزيد: التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج 5، ص 421.

(3) صايغ، يزيد: التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج 5، ص 421.

وقامت المرأة بنقل السلاح والرسائل، وقامت بإسعاف الجرحى، وكان لكراهية الأهالي للاحتلال دور مهم في نجاح المقاومة، والتفاف الجماهير حولها، فكانت تُعد أجهزة إنذار مبكر للفدائيين ترصد تحركات العدو، وتنوعت عمليات المقاومة فكانت حرب عصابات، وشملت الإغارة على المعسكرات، ونصب الكمائن؛ لدوريات الاحتلال وآلياته، وعمليات نسف وزرع ألغام، ومهاجمة الحافلات المدنية، وحافظ الفدائيون على ما في أيديهم من أسلحة فردية بسيطة، وأهمها البنادق القديمة، والرشاشات، وبعض البنادق الحديثة، والمسدسات، والقنابل اليدوية، والألغام المضادة للأفراد والدبابات، والمتفجرات، كما تم تهريب بعض مدافع الهاون[1].

وعانى الفدائيون صعوبات كبيرة في الستينات، تمثل أهمها بعدم وجود قواعد الانطلاق ومعسكرات التدريب، ومستودعات الأسلحة، والذخائر الأمنية داخل الأرض المحتلة أو حتى في بعض الدول العربية المجاورة وتضافر ذلك مع محدودية عدد الفدائيين وتسليحهم، ليقلص حجم النشاط المسلح واتساع رقعته، غير أن الفدائيين تمكنوا من متابعة نشاطهم وزيادة وتيرته تدريجياً[2].[3][4]

واختلفت الجهود العسكرية الفلسطينية في الضفة الغربية عنها في القطاع، إذ فرضت الظروف الجغرافية والعمرانية للقطاع أن يركز الفدائيون على ضرب أهداف الاحتلال في داخل المدن، مع جهد ثانوي نسبياً خارجها، وجاءت غالبية العمليات في تلك المرحلة بشكل إلقاء القنابل اليدوية على الدوريات العسكرية والحافلات المدنية التي عمت القطاع والطريق الرئيسية إلى سيناء، إلا أن هجمات عدة وقعت بالبنادق الآلية، وخصوصاً في البيارات المحيطة، حيث تم زرع الألغام المضادة للدبابات أيضاً[5].

وبالرغم من عدم التكافؤ مع قوة الاحتلال، فقد بدأ الفدائيون عملهم على نطاق واسع وكثيف في سنوات 1967- 1971م، حتى أن جنود الاحتلال لم يعودوا يتمتعون بحرية الحركة

---

(1) السنوار، زكريا: قطاع غزة من النكبة إلى العدوان (1948- 2008م)، العدوان على غزة حرب الفرقان 2008- 2009م، ج1، ص 33- 34.

(2) صايغ، يزيد: التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج 5، ص 420.

(3) أنظر ملحق رقم (16)، ص279.

(4) ملحق رقم (17)، ص280.

(5) صايغ، يزيد: التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج 5، ص423.

في الأرض المحتلة ليلاً؛ لأنها في أيدي الفدائيين، الذين جمعوا كميات كبيرة من السلاح، مثل البنادق، والقنابل والمتفجرات، وكانت مخيمات اللاجئين مراكز نشاطهم[1].

وقد شملت الأعمال الفدائية في قطاع غزة تدمير سكة الحديد، وخطوط الكهرباء، وأنابيب المياه، ورد الإسرائيليون على ذلك بفرض منع التجول فترات بلغت 3.700 ساعة خلال عام 1970م، وكان لهذا التعطيل آثاره في حياة صغار التجار الذين أظهروا تأييدهم لحركة المقاومة من ناحية وسخطهم على التعسفات الإسرائيلية بسلسلة من الإضرابات، وحاولت السلطة معاقبة أصحاب الدكاكين المضربين بلحام أقفال دكاكينهم بحيث لا يستطيعون فتحها واستئناف أعمالهم[2].

كما خرجت العديد من المظاهرات، والإضرابات، والاعتصامات، وإقامة المتاريس، وقد قوبلت بالاعتداءات من الاحتلال شملت استعمال خراطيم المياه، باردة وساخنة، واستعمال قنابل الغاز المسيل للدموع، وتفريق المظاهرات بالعصي، والهراوات، واقتحام المدارس والجامعات، والسجن والاعتقال والنفي والإقامة الجبرية، والتعذيب في السجون والحكم بالغرامات، وزادت الإجراءات القمعية في أوائل الثمانينات عندما كان أرئيل شارون وزيراً للدفاع اذ شرع بتنفيذ سياسة القبضة الحديدية، وقد بلغ عدد المعتقلين في قطاع غزة في موجة القمع التي شنها شارون عام 1971م حوالي 12.000 مواطن، وفي كثير من الحالات لمجرد القرابة مع المناضلين[3].

وعند الحديث عن تطور المقاومة داخل الأرض المحتلة وخارجها، بين عامي 1972-1981م حيث بلغت في عام 1972حوالي 71 عملية فدائية من قطاع غزة والحدود المصرية، وشهد عام 1973 تنفيذ 498 عملية من قطاع غزة والحدود المصرية، أما عام 1974م شهد تصعيداً ملحوظاً في تنفيذ العمليات الفدائية حيث وصل عددها 1641 من قطاع غزة والحدود المصرية وحدها 296 عملية، وفي عام 1975م 24 عملية، ولكن حدث تراجع وتواصل في عام

(1) أبو عامر، عدنان: تطور المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة بين عامي 1967- 1987م، مجلة الجامعة الإسلامية، مج 19، ع 1، ص 1217.

(2) القشطيني، خالد: المقاومة المدنية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج 5، ص 339.

(3) المرجع السابق، ص 345.

1976م حيث خرجت من القطاع 17 عملية، وفي العام التالي ثلاثة عمليات، والأمر نفسه عام 1978م[1].

أما عام 1979م فقد شهد من القطاع 29 عملية، وزادت عام 1980م حيث بلغت 59 عملية، وفي عام 1981م بلغت نسبتها 43 عملية فدائية[2].

وقد شارك فدائيون من مخيم الشاطئ في تلك العمليات.

المنظمات الفدائية في مخيم الشاطئ:

تألفت حركة المقاومة في مراحلها الأولى من ثلاث مجموعات رئيسة، هي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني –فتح، ومن أهم مناضليها عبد الفتاح حميد وعبد اللطيف عبيد وعبد الحق شحادة وأسعد الصفطاوي ورفيق المسارعي ويحيى شامية وعطا أبو كرش وقاسم أبو ناجي وأبو وائل الطحان وخالد بدح وعدنان أبو ووطفة ومحمد الباز وراسم البياري وحركة القوميين العرب، وجبهة تحرير فلسطين، وقد انطلقت المجموعتان الأوليان بالعمل التنظيمي التمهيدي في عقد الخمسينات لكنهما لم تنتقلا إلى التحضيرات العسكرية سوى في أوائل الستينات، ومعهما المجموعة الثالثة، وتركزت الجهود الأولى على تدريب الأعضاء وتوفير بعض الأسلحة والقيام بالاستطلاع، ولم تتوقع أية مجموعة أن تباشر القتال قبل منتصف الستينات، إلا أن قرار مؤتمر القمة العربي الثاني بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجيشها عام 1964م، دفع فتح إلى الاستعجال بإطلاق الرصاصة الأولى، فكان أن نفذت عمليتها الأولى عشية 1 يناير 1965م، وجاءت حركة القوميين العرب متمثلة بمنظمة أبطال العودة، حتى بدأت عملها العسكري في العام التالي، ولحقتها جبهة تحرير فلسطين في عام 1965م[3].

وبرز قدر معين من التنافس بين منظمة التحرير الفلسطينية، وجيش التحرير الفلسطيني من جهة وكان أبرز مناضليها الشيخ طاهر شبانة والشيخ بدر شبانة وعزات المدلل وحسن حميد[4]، وبين التنظيمات الفدائية من جهة أخرى، دار حول شعار الكفاح المسلح، وتباينت مواقف تلك التنظيمات تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، حيث مالت فتح إلى تطوير نشاطها

(1) أبو عامر، عدنان: تطور المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة بين عامي 1967م– 1987م، مجلة الجامعة الإسلامية، مج 19، ع 1، ص 1235– 1236.

(2) المرجع السابق.

(3) صايغ، يزيد: التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج 5، ص 361.

(4) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع السيد هبد الفتاح عبد الحافظ حميد بتاريخ 2015/12/20.

العسكري المستقل، بينما أقامت حركة القوميين العرب مع المنظمة علاقات أوثق عادت عليها ببعض الدعم المادي، والغطاء السياسي، وكانت فتح تحصل على العون من الجزائر وسوريا، بينما تلقى القوميون العرب شيئاً من التأييد المصري الذي جاء بعضه عبر منظمة التحرير، فيما اعتمدت جبهة تحرير فلسطين على سوريا فقط[1].

أما جيش التحرير الفلسطيني بصفته الجناح العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية فكان يحصل على التمويل عبر الصندوق القومي الفلسطيني الذي تلقى التبرعات الحكومية العربية، فضلاً عما كان يقدمه الفلسطينيون نفسهم، بينما تركزت وحداته وتدرّبت وتسلّحت في مصر، والعراق، وسوريا، إلا أن جيش التحرير كان ملزماً بحالة الهدنة التي سادت الجبهات العربية حتى حرب عام 1967م، فكان تنفيذ العمليات العسكرية ضد إسرائيل في هذه المرحلة عمل الفدائيين وحدهم[2].

كما برزت الجبهة الشعبية وبرز عدد من قادتها ومناضليها وهم علي جبر ويوسف غبن ومحمد الأسود وكايد الغول ومن الحزب الشيوعي عطية مقداد وشحدة أبو تايه وحمدي المدهون أم من حزب البعث غازي غانم.

ومن أبرز القادة في مخيم الشاطئ:

الشيخ الشهيد أحمد ياسين حيث ترعرع بمخيم الشاطئ وأسس الجمعية الإسلامية على مدخله الشمالي، وكان يخطب بالمسجد الشمالي، وعندما استشهد سمي المسجد باسمه، خليل القوقا أحد مؤسسي حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وأمين عام الجمعية الإسلامية في الثمانينات التي خرّجت إسماعيل هنية، رئيس الوزراء سابقاً، الشهيد محمود عرفات الخواجا أحد مؤسسي الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، الشهيد فتحي الشقاقي، الشهيد يوسف القوقا الأمين العام لألوية الناصر صلاح الدين لجان المقاومة الشعبية، الشهيد صلاح شحادة أحد مؤسسي كتائب القسام، حيث ترعرع في المخيم وسكن بطفولته بجوار منزل إسماعيل هنية[3]

الشهيد سعيد صيام وزير الداخلية بحكومة حماس، الذي اغتيل بحرب الفرقان عام 2009، حيث ترعرع فيه قبل أن ينتقل للسكن في حي الشيخ رضوان، الشهيد المهندس إسماعيل

---

(1) صايغ، يزيد: التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج 5، ص 361-362.

(2) المرجع السابق، ص 362.

(3) مقابلة شفويةأجرتها الباحثة مع الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة بتاريخ2015/12/10م.

أبو شنب أحد مؤسسي حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ترعرع بالمخيم وانتقل للسكن في حي الشيخ رضوان، أحمد انصيو، من أوائل المطاردين في كتائب القسام[1].

العمل الفدائي في مخيم الشاطئ (1967- 1987م)[2]:

شهد المخيم الشاطئ بروز حركات مقاومة شعبية للاحتلال الإسرائيلي، وذلك في مطلع السبعينات من القرن العشرين، مما أوقع عدداً كبيراً من أبنائه شهداء، ونتيجة لذلك تعرض جزء منه إلى طوق، ومنع تجول، واستمر فترة كبيرة، مارس خلالها الاحتلال أبشع أنواع القمع، والحصار، وتعرض المخيم إلى عملتين استهدفتا تشتيت سكانه وإنهاء مقاومته، حيث هدمت قوات الاحتلال في مارس عام 1971م حوالي 2263 غرفة كانت تمثل بيوت السكان؛ وذلك بحجة توسيع الشوارع، كما تم إنشاء مشروع إسكان الشيخ رضوان شمال شرق المخيم في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تم ترحيل الأهالي إليه، ورغم هاتين المحاولتين إلا أن الكثافة السكانية لسكان المخيم بقيت[3][4].

ولقد عاشت المخيمات الفلسطينية في غزة، والشاطئ، والنصيرات، وجباليا، ورفح، وغيرها من المخيمات الفلسطينية، أوضاعاً كانت دائماً تختلف عن حياة المدن الصاخبة، والقرى الهادئة، كان يعتقل العديد من الشبان وعند محاصرتها لاقتحام منازل معينة كان المخيم جميعه يعيش تلك اللحظات، كما أن الحكم العسكري كان ينظر دائماً نظرة غضب لتلك المخيمات، فهو يتهمها دائماً بأنها وراء التحريض ووراء عمليات المقاومة الشعبية، فكان يهاجمها ويقتحمها دائماً بصورة شرسة مستعملاً أساليب الضرب، والاهانة، والاحتقار دون التمييز بين الشباب والشيوخ والنساء والأطفال، وكانت تلك الأساليب القمعية العنيفة تترك آثارها العميقة في النفوس عالقة دائماً في ذهن جيل الانتفاضة[5].

كما اتجه الشيخ أحمد ياسين نحو شراء السلاح وتخزينه في عملية سرية عام 1980م، واستمر هذا الأمر لمدة ثلاث سنوات، كانت خبرة الإخوان المسلمين في حقل تجارة السلاح

---

(1) موقع ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B7%D8%A6

(2) أنظر الملحق رقم (21)

(3) أبو حشيش، حسن: كوكبة من شهداء مخيم الشاطئ، ص 10.

(4) انظر ملحق رقم (16، 17) ص279، 280.

(5) أبو الحمص، نعيم: الفلسطينيون جيل الانتفاضة، ص 52.

محدودة وضعيفة، إذ كانت التجربة الأولى للحركة مما أدى إلى انكشاف واعتقال أعضائها وعلى رأسهم الشيخ ياسين الذي حُكّم عليه بالسجن لمدة 13 عاماً، وعبد الرحمن تمراز 11 عاماً، والدكتور محمد شهاب 10 أعوام، والدكتور إبراهيم المقادمة 8 أعوام، وصلاح شحادة عامين ونصف، وحرب مهرة 4 أعوام، ومحمد سمارة 3 أعوام، ضبطت المخابرات الإسرائيلية معهم قنابل وبنادق، ومدفع هاون، ومسدسات، وقد أفرج عنهم في صفقة تبادل الأسرى عام 1985م بين الكيان والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل[1].

وقام الشيخ بعد خروجه من السجن بتأسيس جهاز أمني اسمه مجد ليكون بداية استعداد للعمل العسكري، واتسع التنظيم مع مباشرته عمله خلال عام ونصف من قيامه، مع بداية الانتفاضة كان التنظيم جاهزاً عسكرياً في عمله الأمني الجهادي، ثم شكل الشيخ ياسين جهازاً عسكرياً جديداً ومنفصلاً عن مجد مع إمكانية التنسيق بينهما، وكلف صلاح شحادة بقيادة التنظيم الجديد الذي أطلق عليه اسم المجاهدون الفلسطينيون، وقام شحادة بتجنيد عناصر جديدة كان من بينها محمد المصري الذي عُرف فيما بعد بالضيف، والذي صار المطلوب الأول للاحتلال، وقد اعترف بعض أعضاء حماس أثناء التحقيق معهم بأن مجد باشر أعماله منذ عام 1985م[2].

وفي 1987/10/6م اشتبك مجموعة من الشبان في حي الشجاعية مع قوة إسرائيلية عند حاجز للاحتلال، تطور إلى ملاحقة عسكرية، وقتل فيها أحد ضباط الاحتلال، واستشهاد منفذو العملية الأربعة، حيث كان اثنان منهم قد هربا من سجن غزة المركزي في شهر مايو، والآخران كانا من طلاب الجامعة الإسلامية بغزة، وقد عثر بجوارهم على بندقيتي كلاشنكوف، وبندقيتي (ام- 169) ومسدس، وقنابل يدوية ومتفجرات[3].

وقد استطاع اثنين من أبناء قطاع غزة النجاح في دخول أحد مباني قيادة الشرطة الإسرائيلية في مدينة يافا في 1987/11/4م، وأخذ أربعة رشاشات من نوع عوزي، و20 مخزناً تحتوي على 500 طلقة[4].

---

(1) محمود، خالد: أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية، وقطاع غزة) 1987- 2004م، رسالة ماجستير، ص 68.

(2) محمود، خالد: أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية، وقطاع غزة) 1987- 2004م، رسالة ماجستير، ص 68- 69.

(3) حمدان، غسان: الانتفاضة المباركة وقائع وأبعاد، ص 30.

(4) أبو خطاب، سمير: العمليات الفدائية عام 1987م، ص 15.

العمل الفدائي في مخيم الشاطئ من (1987- 1994م):[1]

أن العملية التي كانت الشرارة التي أشعلت الانتفاضة فكانت عندما ذبح تاجر يهودي في ميدان فلسطين في مدينة غزة قبيل صلاة العصر من يوم الأحد (1987/12/6م)، والذي قامت قوات الاحتلال على إثره باحتجاز حوالي 500 شخص، وتطويق المنطقة ثلاثة أيام، وفي مساء يوم الثلاثاء (1987/12/7م) وأثناء عودة العمال الفلسطينيين، خرجت شاحنة من مستوطنة إيريز وانحرفت إلى الشارع الموازي لتحطم سيارتين مما أدى إلى مقتل أربعة، وجرح 9 آخرين، وعلى إثر هذه الحادثة بدأت مكبرات الصوت في الجامعة الإسلامية بغزة تطالب الطلاب بالتوجه إلى مستشفى دار الشفاء للتبرع بالدم، وفي اليوم التالي خرجت المظاهرات من جديد واشتبكت مع الجيش ليسقط الشهيد رائد شحادة[2][3].

وانطلقت شرارة الانتفاضة من المخيمات ولم تكن تلك المرة الأولى التي تنطلق فيها شرارات المقاومة منها، فقد تكرر ذلك مرات عدة ولكنها المرة الأولى التي انتقلت وامتدت فيها تلك الشرارة إلى المدن، والقرى، والتي بدأت مشاركتها على شكل إضرابات، وكما كان يحمل دائماً، واضرابات المدن، والقرى، كانت تستغرق بالماضي أياماً وأسابيع، وكانت سلطات الاحتلال تعمل على كسر إضرابات المدن والمخيمات، ولكن في الانتفاضة عام 1987م لم ينجح في وقفها، حيث تجمع الشبان في كل مخيم وبلدة ليحرك منطقته، ويرفع الاعلام والشعارات، وبدأت اللجان الشعبية في الظهور لمساندة الشعب[4].قدّر للحجر أن يكون السلاح الأقوى في الانتفاضة الشعبية، وكثيراً ما أصيب جندي إسرائيلي بحجر في وجهه، وبجانبه كان المتراس وهو الحاجز المعرقل لتحركات قوات الجيش والمستوطنين ويأتي على عدة أشكال، المتراس الطويل ويعني ذلك تكديس الحجارة والبراميل والأعمدة على طول الطريق، أو الشارع العام، لذلك يصعب إزالته مما يستدعي إحضار الجرافات ودوريات العدو المصمّمة خصيصاً؛ لإزالتها، غير أن هذه تلك الطريقة غير مجدية، وأنها تعرقل أكثر الوقت تحركاته[5].

---

(1) أنظر الملحق رقم (21)

(2) حمدان، غسان: الانتفاضة المباركة وقائع وأبعاد، ص 31.

(3) انظر ملحق رقم (18) ، ص281.

(4) أبو الحمص، نعيم: الفلسطينيون جيل الانتفاضة، ص 52- 53.

(5) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور أحمد بحر بتاريخ 2015/12/10م.

المتراس المفاجئ وهو الحاجز المكّون من بعض الحجارة الكبيرة ويكون غالباً في المنحدرات والطرق المخفية حيث يعلوه موقع استراتيجي ممتاز، ترابط عليه إحدى مجموعات القوات الضاربة، والنوع الثالث المتراس المقطوع وهو الذي يقطع خط الرجعة أو الفرار للعدو الذي يدخل طريقاً ذا منفذ واحد فقط، أما النوع الرابع هو متراس خط المواجهة الحاشدة حيث يكون استراتيجياً ثابتاً متبوعاً بمتاريس أخرى، حيث يرابط خلفه المتظاهرون المثلمون المسلحون بكل أسلحة المقاومة، والمواجهة ويكون الخط الأول للمتراس هو الإطارات المشتعلة ويتصاعد منها الدخان ليغطي سماء المنطقة، وتلك المتاريس غالباً ما توضع في الليل وخاصة أيام الإضراب الشامل لشل تحركات الجيش[1].

كما أنه قد تركز عمل شباب الانتفاضة في ثلاث محاور في مخيم الشاطئ وهي شارع حميد وقد أغلقه الاحتلال بوضع البراميل والمحور الثاني شارع الوحدة شارع مدارس وكالة الغوث وقامت قوات الاحتلال بإغلاقه بالكامل والمحور الثالث كان شارع المؤن وقامت قوات الاحتلال بوضع البراميل فيه واغلاقه.[2]

كما استخدم الشباب الحُفر وهي تأتي مكملة للمتاريس، ومنها ما يكون على شكل حفر في طرف الطريق، ثم تمتد لتصل إلى المنتصف، ومنها ما يكون في منتصف الطريق مطب مفاجئ في المنحنيات، بالإضافة إلى المقاليع "راجمات الحجارة الشعبية"، وهي من أقوى الأسلحة الراجمة للحجارة من حيث سهولتها وكُبر الحجر الملقى بواسطتها، حيث قوة دورانها قبل إلقاء الحجر، ويصل مداها إلى 200- 250متراً على الأقل وإصابتها مؤلمة، وقد وضع الشباب المسامير لعرقلة وإعطاب إطارات سيارات الاحتلال[3].

فمن خلال ذلك قدم مخيم الشاطئ عدد كبير من الشهداء فكلما استشهد شخص زادت ثورة الجماهير.

(1) صور وحكايات في ظل الانتفاضة، ص 66.

(2) مقابلة شفهية أجرتها الباحثة مع السيد موفق حميد.

(3) المرجع السابق، ص 67.

تطور العمل المسلح في انتفاضة الحجر:

لم يستخدم المتظاهرون منذ بداية الانتفاضة السلاح، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث عمليات فدائية، فمنذ بداية الانتفاضة وحتى 21حزيران 1989م جرت حوالي 9 حوادث إطلاق نار، و7 إلقاء قنابل يدوية، و74 حادثة زرع عبوات ناسفة، بالإضافة إلى 26 حادثاً باستخدام السلاح الأبيض في قطاع غزة[1].

وكان من المطاردين والمطلوبين لقوات الاحتلال عاهد الهابط و محمد بهادر ومحمد سليمان المية، وهؤلاء هم النواة الأولى في المخيم الذين أسسوا العمل المسلح، وبعد استشهادهم قام أشخاص اخرين بسلوك نفس الدرب ومنهم هاني سالم وديبي عبد العال.[2]

وقد يكون الامتناع عن استخدام السلاح في المظاهرات يعود لعدة أسباب، منها: الرغبة في المحافظة على الطابع الشعبي للانتفاضة، والخشية من أن استخدام السلاح من قبل المتظاهرين سيؤدي إلى نتائج إيجابية في مصلحة إسرائيل، لا سيما أن القوة الإسرائيلية ذات تفوق عسكري كبير، ومن الممكن أن تكون النتيجة شلال من الدماء الفلسطينية، ونقص في الأسلحة لدى الخلايا المسلحة، بكميات كافية لتنفيذ ما يطمحون إليه، ورغم ذلك كانت كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة في أيدي بعض الأشخاص[3].

لكن تطورت بعد ذلك إلى عمليات الصدم من خلال استخدام شاحنات، أو حافلات كبيرة وثقيلة في صدم سيارات المستوطنين وموظفي الإدارة المدنية، بالإضافة إلى السيارات العسكرية لجنود الاحتلال، وانتهت باستخدام السلاح الناري، والقنابل، والعبوات الناسفة البسيطة، ورغم تلك الأسلحة وبدائيتها، إلا أنها أوقعت خسائر كبيرة بالجيش والمستوطنين، وموظفي الإدارة المدنية، وشكلت البداية الحقيقية لمرحلة جديدة حيث قامت المقاومة الفلسطينية بعمليات جريئة من خلال اقتحام المستوطنات، أو إطلاق النار على السيارات العسكرية لجيش الاحتلال من مسافات قريبة جداً، ومن ثم القيام بالاستيلاء على أسلحتهم بعد تركهم لأسلحتهم القديمة[4].

---

(1) شاليف، أرييه: الانتفاضة أسباب خصائص انعكاسات، ترجمة: الهندي، عليان، ص 64.

(2) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع السيد عبد الفتاح عبد الحافظ حميد بتاريخ 2015/12/20

(3) المرجع السابق، ص 65.

(4) عمر، يوسف: الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، قضايا مختارة في الدراسات الفلسطينية، ص 184.

ومع اتخاذ حركة حماس قرارها بالمواجهة تصاعدت الانتفاضة الفلسطينية، ودعت إلى استخدام السلاح الأبيض فيما عرف بحرب السكاكين، التي تميزت بأنها أخذت الطابع الفردي، وسهولة الانتقاء، واختيار الهدف المراد، وتميزها بعنصر المباغتة والمفاجأة والجرأة، وابتداع المنفذ الأساليب الإبداعية في الوصول للهدف، كذلك جاءت العديد من العمليات استجابة لنداءات دعت لها الحركة رداً على ارتكاب العدو مجازر واغتيالات، كما أدى عدم قدرة المخابرات والأمن الإسرائيلي على رصد المنفذ، أو مشاهدته والتنبؤ به؛ إلى عدم القدرة على إحباطه، ومن السهل أن يُخفي تلك السكين سواء في حقيبة، أم تحت ملابسه [1].

ومن عمليات الطعن جاءت بعض العمليات ثأراً لمجازر ارتكبها الاحتلال، فردت الحركة على استشهاد ثلاثة من أبناء مسجد الرضوان في غزة في 18 مارس عام 1989م، وفي ظل منع التجوال الذي فرض على قطاع غزة، قام المجاهد طلال سليم الأعرج في اليوم التالي باستدراج دورية راجلة من حرس الحدود إلى أحد المنازل، بعد أن رجمهم بالحجارة، فاقتحموا المنزل عليه، فتلقى الجندي الأول بطعنة سكين أردته قتيلاً، وبدخول الثاني تلقى هو الآخر طعنات قاتلة، فيما أصيب الثالث الذي تمكن من إطلاق النار على المهاجم الذي قُتل على إثرها[2].

وقام علاء حسن عبيد من المخيم عام 1990م بالهجوم على دورية عسكرية في شارع النصر شرق المخيم، وكان سلاحه السكين فقتل جندياً، وجرح ثلاثة قبل استشهاده، واستطاع أهل المخيم دفن الشهيد قبل حدوث المواجهات مع الاحتلال بالحجارة، والزجاجات الحارقة، فاضطر الاحتلال على إثرها إلى فرض نظام حظر التجول على المخيم لمدة خمسة عشر يوماً[3]، وأغلق الاحتلال غرفة ومنجرة تابعتين للشهيد علاء في مخيم الشاطئ[4].

ولقد تطور عمل الكفاح المسلح إلى القيام بعمليات خطف للجنود في قطاع غزة؛ بهدف العمل على تحرير الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، حيث تم تنفيذ أكثر من عملية خطف، ولكن بسبب وجود الاحتلال واستخباراته، لم تحقق عمليات الخطف النتائج

---

(1) البابا، رجب: جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة الفلسطينية 1987- 1994م، رسالة ماجستير، ص85.

(2) المرجع السابق.

(3) العلمي، أحمد: يوميات الانتفاضة، السنة الرابعة، ص 41.

(4) أبو حشيش، حسن: كوكبة من شهداء مخيم الشاطئ، ص 31.

المرجوة منها؛ بسبب رفض الاحتلال مبدأ التفاوض مع المقاومة التي تصف "بالإرهابيين"، وأن الانصياع لمطالب المقاومة في ذلك الأمر سيشجع كل الفصائل فيما بعد من أجل المزيد من عمليات الخطف والأسر لجنود الاحتلال[1].

ودخلت حركة حماس طوراً جديداً منذ الإعلان عن تأسيس جناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام في نهاية عام 1991م، حيث نفذوا العديد من العمليات الاستشهادية ضد الجنود والمستوطنين، ومن العمليات الفدائية أسر الحركة الجندي نسيم توليدانو، حيث قامت على إثرها السلطات الإسرائيلية بحملة اعتقالات واسعة ضد أنصار وكواد الحركة، واتخذ رئيس وزراء الاحتلال إسحاق رابين قراراً بإبعاد 415 شخصاً من رموز حركتي حماس، والجهاد الإسلامي إلى لبنان وهي أول سابقة في الإبعاد الجماعي، لكن ردود الأفعال الدولية وصمود المبعدين، اضطر رابين إلى الموافقة على عودتهم بعد مرور عام على إبعادهم قضوه في العراء في مخيم مؤقت في مرج الزهور في جنوب لبنان[2].

وقد هدف الاحتلال من الإبعاد إنجاز هدفين استراتيجيين، تمثل الأول في تحقيق رغبة الاحتلال القديمة الجديدة في تفريغ فلسطين من سكانها الشرعيين، وذلك عبر استئناف عمليات طرد النشطاء الفلسطينيين مستغلاً اندلاع الانتفاضة، حيث وصل عدد المبعدين ما بين 1988 – 1991م إلى حوالي 64 فلسطينياً، ثم جاءت عملية الإبعاد إلى مرج الزهور؛ لتكون تصعيداً كبيراً لسياسة الطرد، كماً ونوعاً، فقد فاق عدد المبعدين وخلفيتهم الاجتماعية والأكاديمية والسياسية كل التوقعات، أما الهدف الثاني فارتبط بالتحولات الكبرى التي شهدها الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب الخليج الثانية، حين قبلت منظمة التحرير الفلسطينية التفاوض مع الاحتلال، فكان الابعاد تمهيداً لطريق التسوية السياسية وإزالة المعوقات أمامها، خاصة التيار الإسلامي[3].

ومن المبعدين إلى مرج الزهور من مخيم الشاطئ: إسماعيل النجار، عبد العزيز يونس الخالدي، وماجد يونس الخالدي، ، والشيخ خليل القوقا، الشيخ محمد شمعة، محمد بارود،

(1) عمر، يوسف: الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، قضايا مختارة في الدراسات الفلسطينية، ص 184.

(2) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع محمد سلمان بارود بتاريخ 2015/7/25م.

(3) العروقي، أسمهان: الاغتراب النفسي وجودة الحياة لدى الأسرى المحررين المبعدين إلى قطاع غزة ضمن صفقة وفاء الأحرار، ص 53-54.

إسماعيل هنية، أحمد بحر، عبد المنعم لبد، رائد زقوت، حمزة كنفوش، عماد الحديدي، محمد حمادة[1].

أما الجهاد الإسلامي فقد بدأ في أوائل الثمانينات وبعد عودة الدكتور فتحي الشقاقي وعدد من إخوانه إلى فلسطين، تم بناء القاعدة التنظيمية لحركة الجهاد الإسلامي، وبدأ التنظيم يخوض هم التعبئة الشعبية، والسياسية في الشارع الفلسطيني، كما سعت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية من أجل إيجاد آلية عمل للانتفاضة حتى تستطيع اللحاق بها، وضمان تنسيق حركتها واستمرارها بشكل منظم، وتم الاتفاق بين حركة فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية في الداخل على تشكيل ما عُرف فيما بعد القيادة الموحدة أو ما عُرف اختصاراً ب (ق. و. م) ولم يشارك الحزب الشيوعي في البداية، إلا أنه شارك في شهر مارس 1988م، ومنذ ذلك الوقت تم إصدار العديد من البيانات التوجيهية للشعب[2].

قررت كتائب القسام الانتقام لاغتيال الشهيد عماد عقل عام 1993من حيث تحركت مجموعة عماد عقل المكونة من سعد العرابيد، وعوض سلمي، ومنذر الدهشان، وعيسى الحسنات في سيارة بيجو404 في شارع النصر وصولاً إلى منطقة التوام شمال غربي مدينة غزة؛ للبحث على هدف، حتى وجدت جيباً عسكرياً من نوع قيادة يحمل عدداً من الضباط الكبار، قادماً باتجاه غزة، وبعد توزع المجموعة في المكان بشارع النصر، تم الهجوم على الجيب، وقد أدت هذه العملية إلى مقتل السائق، وإصابة آخران، ثم انسحبت المجموعة إلى تل الزعتر، وأعلن الاحتلال عن مقتل ضابط كبير برتبة كولونيل هو مائير منيز قائد الوحدات الخاصة في القطاع، والمسؤول عن قتل عماد عقل[3].

واستمرت العمليات العسكرية حيث استشهد عدد من صقور فتح الجهاز العسكري لحركة فتح، عندما كان بعض نشطائها في مهمة فدائية في مخيم البريج، حيث شارك فيها عاهد الهابط، وزميله محمد بهادر وآخرين من مخيم الشاطئ عام 1993م، حيث تعرضوا إلى كمين من

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة بتاريخ 2015/12/5م.

(2) عمر، يوسف: الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، قضايا مختارة في الدراسات الفلسطينية، ص 178، 190

(3) البابا، رجب: جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة الفلسطينية 1987– 1994م، رسالة ماجستير، ص123.

الاحتلال فاستشهدوا على الفور، وفي العام نفسه نفذ بهاء الدين عوض النجار عملية استشهادية داخل مركز الشرطة التابع للاحتلال في العباس، وهو من كتائب القسام[1].

وبعد اتفاق أسلو عاشت الحركة الوطنية الفلسطينية حالة من الافتراق السياسي، وبالتالي غياب دور منظمة التحرير، وانقسمت الحركة الوطنية إلى مؤيد، ومعارض للمسيرة السلمية[2]، ولكن واصلت حركتا حماس والجهاد الإسلامي المقاومة، بل صعدت العمليات الاستشهادية، غير أن تشكيل السلطة الفلسطينية في مناطق الضفة والقطاع، أفقد الانتفاضة كثيراً من وهجها، وأفقدها المشاركة الشعبية، واقتصر الأمر بشكل أكبر على أعضاء الحركات والتنظيمات، أي أن العمل المقاوم المسلح لم يتوقف، حيث استمر باستثناء حركة فتح[3].

الأطر الطلابية في مخيم الشاطئ:

خلال فترة الانتفاضة بدأت تتبلور الأطر الطلابية وكان المقر الرئيسي لها هو الجامعات، ففي مدينة غزة كانت الجامعة الاسلامية هي مقر تجمع الأطر الطلابية، حيث كانت الجامعة الاسلامية النخبة المثقفة وأشهر هذه الأطر حركة الشبيبة الفتحاوية وكان من أهم أعضائها ايها الأشقر وأكرم الهسي وموفق حميد ومحمود أبو شنب وتعتبر الشبيبة الفتحاوية الاطار الشبابي لحركة فتح وتأييد آراء ومواقف حركة فتح.

ومن الأطر الطلابية الأخرى برز جبهة العمل الطلابي التطوعي التابع للجبهة الديموقراطية وكان من النشيطين فيها معين الغول.

أما الجماعة الاسلامية فتنقسم إلى حركة حماس وحركة الجهاد الاسلامي وكان السيد اسماعيل هنية عن حركة حماس وكان يقوم الشباب في الأطر الطلابية في المخيم بعدة مهام منها تنظيف الشوارع بمساعدة أبناء المخيم، وجمع التبرعات لمساعدة السكان الفقراء والذهاب للمواساة في مناسبات العزاء ومناسبات الأفراح في المخيم.[4]

العمل الفدائي (1994 – 2013):

---

(1) أبو حشيش، حسن: كوكبة من شهداء مخيم الشاطئ، ص 42، 48.

(2) نمره، ليلى: المقاومة الشعبية من وجهة نظر التنظيمات السياسية الفلسطينية وأثر ذلك على التنمية السياسية "حركة فتح نموذجاً، رسالة ماجستير، ص 67.

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور محمد بحر بتاريخ 2015/12/10م.

(4) مقابلة شفوية مع السيد موفق حميد بتاريخ20 /2015/12

بعد قدوم السلطة الفلسطينية شهدت الفترة ما بين عامي 1994- 1998م، تطوراً مميزاً للمقاومة الشعبية، خصوصاً في العمليات الاستشهادية، ومن أبرزها قيام حماس بالرد على مجزرة الحرم الإبراهيمي في 25 فبراير عام 1994م، بخمس عمليات قوية، أدت لمقتل حوالي 39 إسرائيلياً، وجرح 158 آخرين، كما ردت على اغتيال المهندس يحيى عياش في 5 يناير عام 1996م، بعمليات عدة قادها الأسير حسن سلامة خلال شهري فبراير، ومارس من العام ذاته[1]، كما قام الجهاد الإسلامي بعدد من العمليات الاستشهادية، منها عملية نتساريم في نوفمبر عام 1994م، عندما خاض علي العماوي عملية بطولية استشهادية ضد تجمع لجنود الاحتلال وأوقع فيه العديد من القتلى، والجرحى[2].

كما نفذ عماد محمود أبو أمونة من مخيم الشاطئ عام 1995م من صفوف كتائب القسام عملية بطولية؛ رداً على اغتيال كمال كحيل، وحاتم حسان، وسعيد الدقس في انفجار الرضوان، حيث أوكلت إليه مهمة الانتقام لدمائهم، فقاد دراجة مفخخة وفجرها في حافلة عسكرية للاحتلال بالقرب من دير البلح[3].

وأمام تواصل نشاط المقاومة، شنت السلطة والاحتلال حملة اعتقالات ومحاربة استهدفت حركتي حماس والجهاد، فقاست الحركتان أقسى المراحل، مما أثر على العمل المقاوم، ولم ينفذ سوى عدد قليل من العمليات الاستشهادية في تلك الفترة[4].[5]

أحداث انتفاضة الأقصى عام 2000م:[6]

بدأت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية انتفاضة الأقصى بعد الاقتحام الاستفزازي للمسجد الأقصى ومحاولة تدنيسه، الذي قام به الإرهابي أرئيل شارون بتاريخ 2000/9/28م، بحماية الاحتلال، ثم قام بالاعتداء على المصلين يوم الجمعة 2000/9/29م، ومنذ ذلك الحين

---

(1) أبو عليان، عبد العزيز: المقاومة الفلسطينية لمواجهة الكيان الصهيوني، دراسات في القضية الفلسطينية، ص 322- 323.

(2) أبو حشيش، حسن: كوكبة من شهداء مخيم الشاطئ، ص 50.

(3) المرجع السابق، ص 56.

(4) أبو عليان، عبد العزيز: المقاومة الفلسطينية لمواجهة الكيان الصهيوني، دراسات في القضية الفلسطينية، ص 322- 323.

(5) أنظر ملحق رقم (18)، ص281.

(6)انظر ملحق رقم (22)

والأراضي الفلسطينية تشهد حالة حرب شاملة يشنها الاحتلال على الفلسطينيين بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي، والإغلاق الشامل؛ لعزل الضفة وقطاع غزة داخلياً وخارجياً[1].

لكن لم يكن هناك في المخيم أي احتكاك مباشر بين السكان والاحتلال، حيث كان المقاومين يذهبون إلى الحدود، وأماكن الالتقاء، مثل: نتساريم ويلقون القنابل الحارقة، والرصاص على مراكز تجمع الاحتلال الإسرائيلي، وقد خرج أهالي مسيرات كثيرة[2].

واستشهد من مخيم الشاطئ عدد من المواطنين أثناء المواجهات التي كانت تدور في مناطق مختلفة، حيث استشهد عماد أديب الداية بعدما أصيب برصاصات في الرأس، ومدحت محمد جاد الله عند معبر المنطار عام 2000م[3].

ورأت المقاومة الفلسطينية في المقاومة المسلحة فرصة لتعزيز موقفها السياسي الرافض للتسوية، ومنها حركة حماس التي كان لجهازها العسكري الجاهزية العالية في أدائها الميداني والنوعي، والعسكري من الاستشهاديين، الذي قدمت أفواجاً منهم في عمليات عسكرية مدوية ومتلاحقة، لقد حققت حركة حماس من خلال عملياتها القتالية، حالة من التوازن والخوف مع الجانب الإسرائيلي، فقد استخدمت الحركة العديد من الأساليب القتالية التي كبدت الجيش الكثير من الخسائر، مع توثيقها بالفيديو، وعملت على زعزعة الأمن الإسرائيلي المزعوم في الداخل[4].

وعكست الانتفاضة الحجم الحقيقي لحركة حماس، بعد تفرد السلطة وحركة فتح بالشأن الفلسطيني، وتوقيف العمل العسكري لحساب التسوية، والمطالبة بنزع السلاح من المقاومة، والتي رفضته فصائل المقاومة، لقد برزت العلميات الاستشهادية ضد الإسرائيليين في انتفاضة الأقصى، وطوال فترة الانتفاضة شهدت الساحة الفلسطينية تجاذباً نشطاً بين استراتيجيتين للمقاومة المسلحة، أولاهما: تمثلت في تركيز المقاومة ضد الوجود الإسرائيلي العسكري والاستيطاني في الضفة الغربية والقطاع، جسدتها الأذرع العسكرية لحركة فتح والجبهتين الشعبية

(1) قاجة، جمعة: غزة خمسة آلاف عام حضور وحضارة، ص 450.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع موفق عبد الرحمن حميد بتاريخ 2015/12/3م.

(3) أبو حشيش، حسن: كوكبة من شهداء مخيم الشاطئ، ص 69- 70.

(4) الدبس، معتز: التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية حماس (2000- 2009م)، رسالة ماجستير، ص 57.

والديمقراطية، والثانية: تمثلت في العمليات الاستشهادية في أراضي عام 1948م، وجسدتها حركة حماس والجهاد الإسلامي، واللتان استهدفتا التجمعات الإسرائيلية[1].

وتمثلت أهم نتائج العمليات الاستشهادية في أن هذه العمليات أكسبت الشعب القدرة على الصمود في مواجهة كل أساليب الاحتلال، كما أن اشتراك فصيل أو أكثر في تنفيذ العمليات يدل على التنسيق العسكري في تنفيذ تلك العمليات، بالإضافة إلى الزيادة في عدد العمليات العسكرية ليس من ناحية الكم فقط، بل من حيث الكيف والنوع، وازدياد عدد الخسائر في صفوف الاحتلال، بالإضافة إلى شمولية العمليات الاستشهادية لكافة أرجاء البلاد من المستوطنات إلى تل أبيب، إلى نتانيا، إلى بوابة قطاع غزة الشمالية إيرز[2].

كل ذلك أفقد العدو ثقته بقواته من جانب، وعزز ثقه الشعب بمقاومته من جهة أخرى.

وقد استطاع محمد ياسين المدهون عام 2000م تنفيذ عملية جريئة وزميله منذر ياسين من حي الزيتون ضد موقع عسكري عند مفترق المطاحن بخان يونس مما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من جنود الاحتلال، واستشهد محمد جودة العاصي عندما طعن اثنين من اليهود في المنطقة الصناعية (إيرز) فقتل أحدهما، وجرح الآخر، أما نور الدين محمد أبو صافي من كتائب القسام فقد استشهد في عملية استشهادية في بيت حانون من العام نفسه[3].

واستمرت عمليات المقاومة وشارك أبناء المخيم في مراحلها المختلفة، حيث استشهد عرفات طلال أبو كويك أثناء اشتباك بينه وبين الاحتلال بالقرب من مفترق المطاحن في خانيونس، وعلى أثرها أصابته رصاصات العدو عام 2001م، وكذلك قام الشهيد إسماعيل بشير المعصوابي بتنفيذ عملية نوعية جريئة استشهادية ضد سيارة عسكرية للاحتلال بالقرب من مستوطنة دوغيت شمال غزة مما أدى إلى مقتل ثلاثة جنود، وكان الشهيد من مجاهدي كتائب القسام[4].

---

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع محمد سلمان بارود بتاريخ2015/7/25م.

(2) الدبس، معتز: التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية حماس (2000– 2009م)، رسالة ماجستير، ص 64.

(3) أبو حشيش، حسن: كوكبة من شهداء مخيم الشاطئ، ص 68، 71– 72.

(4) المرجع السابق، ص 76– 77.

وكان الشهيد المعصوابي قد وضع عبوة داخل سيارة جيب، وتوجه باتجاه مستوطنة دوغيت شمال بيت لاهيا، وكان جنود الاحتلال قد توجهوا بسيارة جيب لمساعدة الجيب الذي يستقله الاستشهادي؛ الذي كان على ما يبدو معطلاً في الأرض، اعتقاداً منهم أنه للمستوطنين لأنه يحمل لوحة صفراء، وعند اقترابهم مسافة 20 متراً، انفجر جيب الشهيد[1].أنظر ملحق رقم(19)

وهاجم رجال المقاومة الغرف الخاصة بجنود الاحتلال داخل مستوطنة موراغ فقتلوا وأصابوا العديد منهم، وأحد القتلى هو ضابط (نائب قائد وحدة) المجمع الاستيطاني في غوش قطيف، قام بالعملية عماد عطوة أبو سمهدانة من ألوية الناصر صلاح الدين، ومحمد زهير العزازي من سرايا القدس بمخيم الشابورة، ويوسف عبد الله محمد من كتائب أبو الريش في مخيم الشاطئ، بتاريخ 2004/9/24م، فقد قالت مصادر الاحتلال قال إن العملية خطط لها بدقة، فقد وقع الهجوم على الجنود داخل المجمع الاستيطاني وعلى بعد 200 متر من المكان الذي كان يعقد فيه قائد جيش الاحتلال في القطاع (شموئيل زكاي) مؤتمراً صحفياً، حيث أصيب صحفي بجروح، وتم إجلاء الصحافيين تحت وابل من الرصاص[2].

وقد فتح الاحتلال تحقيقاً حول كيفية دخول المقاومين إلى داخل المستوطنة، رغم الإجراءات الأمنية والكاميرات والسياج الإلكتروني وأبراج ونقاط المراقبة، وتبين من التحقيق الأولي أن المقاومين الثلاثة تمكنوا من دخول الموقع العسكري داخل مستوطنة موراغ مستخدمين طريقاً تستخدمها الدبابات وأنهم دخلوا إلى أحد الغرف الخاصة بالجنود، وأطلقوا النار على جنديين مما أسفر عن مقتلهما، وفي طريقهم أطلقوا النار على نائب قائد وحدة غوش قطيف، مما أدى إلى مقتله وإصابة جندي آخر، وتواصل إطلاق النار قبل أن يستشهد المقاومون برصاص جنود الاحتلال[3].

وتنوعت عمليات المقاومة ما بين استشهادية واشتباك، وقد استهدف هجوم شنّه مقاومان هما حسن موسى البنا من حي التفاح سرايا القدس، وأشرف بعلوشة من مخيم الشاطئ كتائب شهداء الأقصى، على طريق كيسوفيم الاستيطاني الرابط بين طريق صلاح الدين والخط

(1) أبو حليوة، إبراهيم: العمليات الاستشهادية خلال انتفاضة الأقصى (2000– 2007م)، ص 38.
(2) المرجع السابق، ص 95.
(3) أبو حليوة، إبراهيم: العمليات الاستشهادية خلال انتفاضة الأقصى (2000– 2007م)، ص 95.

الأخضر، قرب الموقع العسكري المسمى (غيفن) في دير البلح، وحصل اشتباك بالأسلحة والقنابل مع جنود الاحتلال بعد تفجير ثلاث عبوات بجوار الموقع، ثم اقتحم المقاومان الموقع وأطلقا النار على من فيه مما أدى إلى مقتل اثنين وإصابة خمسة جنود، وبين القتلى ضابط إسرائيلي[1].

وبالرغم من اغتيال قادة كبار لحركة حماس مثل: الشيخ أحمد ياسين، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، وصلاح شحادة، وإسماعيل أبو شنب إلا أن جناحها العسكري استطاع تنفيذ عمليات عسكرية نوعية، منها: العملية الاستشهادية التي نفذتها ريم الرياشي في معبر إيرز عام 2004م والتي أدت لمقتل أربعة صهاينة، وإصابة عشرة آخرين، وعملية استشهادية معقدة نفذها الشهيد عمر طبش في 2005م حيث تعمدت كتائب القسام إرساله عبر طريق يقوم الاحتلال باعتقال كل من يمر من حلاله، وعندما نقله الاحتلال للتحقيق معه في موقع أورحان، فجّر حزاماً كان يخفيه في ملابسه، وقد استخدمت متفجرات بلاستكية كي لا تكشفها آلات الكشف، مما أدى إلى مقتل ضابط وجندي، وإصابة سبعة آخرين[2].

كما استطاعت من تطوير قدراتها العسكرية وخاصة الصاروخية فقد قصف المقاومون منطقة سديروت داخل الخط الأخضر بأربعة صواريخ في 2004/6/29م، أصابت 16 صهيونياً، منهم ثلاثة قتلى والباقي أصيبوا بجراح، وهذه هي المرة الأولى التي توقع الصواريخ إصابات بشرية بهذا الحجم من بين عشرات المرات التي استهدفت فيها المدينة[3].

كما أرهقت القسام المستوطنات الصهيونية قصفاً بقذائف الهاون وصواريخ القسام، وانتقلوا إلى مرحلة جديدة هي تفجير الأنفاق تحت المواقع العسكرية، وأبرزها عملية تفجير موقع محفوظة (أبو هولي) بواسطة نفق في 2004/7/26م، حيث حفر القسام نفقاً طوله 350م ليصل أسفل الموقع، وقاموا بوضع المتفجرات أسفله ونسفه، مما أدى إلى مقتل سبعة جنود صهاينة، وإصابة عشرين آخرين، بالإضافة إلى أضرار بالغة بالموقع، وبعد العمليات النوعية للمقاومة الفلسطينية، وعدم استطاعة الاحتلال وقفها، قرر شارون تنفيذ انسحاب آحادي من

(1) أبو حليوة، إبراهيم: العمليات الاستشهادية خلال انتفاضة الأقصى (2000– 2007م)، ، ص 97.
(2) د. م: حماس منذ انطلاقتها حتى معركة حجارة السجيل، ص 33.
(3) أبو حليوة، إبراهيم: العمليات الاستشهادية خلال انتفاضة الأقصى (2000– 2007م)، ص 119.

داخل القطاع بدءاً من الخامس عشر من آب عام 2005م، وقام بتفكيك المستوطنات التي كانت تحتل مساحات شاسعة من القطاع[1].

وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية عام 2006م اعتبر الاحتلال أن ذلك يشكل خطراً عليه، فعمل على ضرب الحركة، بوسائل عدة، منها: فرض الحصار الخانق على القطاع؛ بهدف دفع الناس للتمرد على حكم حماس، فشنّ الاحتلال عمليات عسكرية، واستغل اختطاف القسام للجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط؛ لتبرير قيامه بسلسلة من العمليات العسكرية التي هدفت إلى المس بالحركة ومؤسسات الحكومة، فتركز حملات الاحتلال على القطاع في تلك الفترة فشنّ عملية (أمطار الصيف) في عام 2006م، وعملية (غيوم الخريف) في نوفمبر 2006م، التي أدت إلى استشهاد 105 فلسطيني، وحملة الشتاء الساخن في مارس 2008م[2].

عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008م:

سعت مصر على إثر العدوان الإسرائيلي الواسع على شمال قطاع غزة في 2008/2/27م لدى فصائل المقاومة الشعبية، وبين الاحتلال من أجل توقيع اتفاق تهدئة شامل، وقضى الاتفاق بأن تكون مدة التهدئة ستة أشهر (2008/12/19-6/19م)، وأن يوقف الاحتلال هجماته على القطاع، وتفتح المعابر مقابل أن توقف فصائل المقاومة إطلاق الصواريخ والعمليات الفدائية، إلا أن إسرائيل رفضت ذلك وأصرت على مبدأ الهدوء مقابل الهدوء، مع تجاهل تخفيف الحصار، وقررت البدء بعملية عسكرية وصفت بالمتدحرجة ضد الفلسطينيين في قطاع غزة[3].

وبدأ الاحتلال الإسرائيلي في 2008/12/27م أعنف موجة من القصف في تاريخ قطاع غزة في عملية عسكرية سميت بالرصاص المصبوب، هدفت إلى تغيير الوضع القائم في قطاع غزة بمعنى القضاء على حكم حماس، وحاول الاحتلال في البداية توظيف استراتيجية الصدمة والرعب من خلال القصف القوي، والمركز، والعنيف؛ لإيقاع أكبر قدر من الضحايا مما يحدث

---

(1) د. م: حماس منذ انطلاقتها حتى معركة حجارة السجيل، ص 34.

(2) أبو عليان، عبد العزيز: المقاومة الفلسطينية لمواجهة الكيان الصهيوني، دراسات في القضية الفلسطينية، ص 325- 326.

(3) القاسم، باسم، والددا، حياة، وآخرون: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18م)، ص 6.

إرباكاً لحركات المقاومة تفقد معه اتزانها، ولتحقيق ذلك أشرك الاحتلال 110 طائرة مقاتلة عالية التجهيز دمرت 110 هدف في الضربة الأولى، أغلبها مدنية، أوقعت أكثر من 271 شهيداً، ونحو 75 جريحاً، واستهدف الطيران الإسرائيلي نحو 30 مقراً للشرطة في الجولة الأولى من القصف، فيما وصل عدد المقار المستهدفة في غارات اليوم الأول أكثر من 80 مقراً، وهو ما يفسر سقوط العدد الكبير من رجال الشرطة الذين كانوا يؤدون أعمالهم[1].

استمرت الحرب اثنين وعشرين يوماً، أراد الاحتلال من خلالها القضاء على المقاومة الفلسطينية التي ازدادت قوتها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، وانهاء حكم حماس على القطاع، توقفت الحرب في السابع عشر من يناير 2009م دون أن تحقق أياً من أهدافها، وأسفرت الحرب عن استشهاد 1455 مواطناً فلسطينياً منهم من سكان مخيم الشاطئ، ثلثاهم من النساء والأطفال، إضافة إلى أكثر من 5500 جريح، وتدمير ما لا يقل عن عشرين ألفا مسكن، مما أدى إلى تشريد أكثر من أربعين ألف مواطن[2].

واستطاعت المقاومة الفلسطينية بإمكانياتها البسيطة أن تخترق الجبهة الداخلية للاحتلال، مما كان له أكبر الأثر على معنويات الجيش، وتمثل ذلك في العمليات الاستشهادية، وإطلاق الصواريخ، حيث وصلت صواريخ المقاومة إلى أكثر من خمسين كيلو متراً داخل العمق الإسرائيلي، وذلك يعني عدم استطاعة الاحتلال حماية جبهته الداخلية ونقل المعركة إلى أرض العدو، واستطاعت المقاومة تحطيم مبادئ عدة، ومنها: انهيار مبدأ الحدود الآمنة وذلك عندما لم تستطع المؤسسة العسكرية للاحتلال وقف إطلاق صواريخ المقاومة، وفقدان الاحتلال لعنصر الردع الذي كان يستخدمه من خلال مبدأ المفاجأة مع كثافة هائلة للنيران؛ لإحداث حالة من الصدمة والذهول تجبر العدو على الاستسلام، وعدم التفكير في مواصلة حرب خاسرة مع الاحتلال[3].

وتمكنت المقاومة الفلسطينية من احتواء الضربة الأولى من الاحتلال، وبالتالي كسر عنصر الردع، مما أدى إلى إنهاء أسطورة الجيش الذي لا يقهر، كما نجحت المقاومة في استخدام حرب العصابات، بجانب ذلك أجبرت المقاومة الاحتلال على خوض حروب استنزاف

---

(1) القاسم، باسم، والددا، حياة، وآخرون: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18م)، ، ص 7.

(2) حبيب، إبراهيم: أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي من (2000- 2009م)، مجلة الجامعة الإسلامية، مج 18، ع2، ص 1089.

(3) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور أحمد بحر بتاريخ 2015/12/10م.

طويلة لا ترغب بها، مما أنهك قوى الجيش وأضعف قدرته على حسم المعارك بسرعة، ومنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وتطور أداء المقاومة أدى إلى ازدياد قدرتها على استهداف جنود الاحتلال، الأمر الذي أدى إلى رفض العديد من الإسرائيليين الخدمة الإلزامية في الجيش، حيث يفضلون دخول السجن على الذهاب للجيش، لأنه وضع أمام خيارين إما القتل على أيدي المقاومة، أو القتل على أيدي جيشة إذا تعرض للأسر من قبل المقاومة[1].

وردت المقاومة الفلسطينية على المجزرة الإسرائيلية من بعد ظهر اليوم نفسه، بإطلاق عدد من الصواريخ حيث أعلنت كتائب القسام أنها قامت بإطلاق 53 صاروخ قسام، و7 صواريخ جراد، سقطت على مدينة المجدل، وعلى مستوطنات نير إسحاق، نتيفوت، تلمي يوسف، العين الثالثة... الخ، مما أسفر عن مقتل إسرائيلي، وإصابة أكثر من 60 مستوطناً، كما نجح القسام في قنص جنديين صهيونيين، كما قصف القسام في اليوم الثاني للعدوان مدناً، ومستوطنات إسرائيلية ب 22 صاروخاً، مما أسفر عن مقتل إسرائيلي، وإصابة 18 آخرين، كما نجحت المقاومة في قصف مدينة أسدود، لأول مرة[2].

واستمرت المقاومة بالرد على العدوان بمزيد من قصف المستوطنات، واشترك إلى جانب القسام، كتائب "أبو علي مصطفى"، وألوية الناصر صلاح الدين، وكتائب أحمد أبو الريش، وحدث تطور نوعي في العملية العسكرية لفصائل المقاومة حيث وصلت صواريخها من نوع جراد إلى عمق 40 كم داخل الأراضي المحتلة، مثل منطقة بئر السبع، وكريات ملاخي، أما سرايا القدس فقد أطلقت 23 صاروخاً على المدن والمستوطنات الإسرائيلية، ونجحت في قصف مدينة عسقلان بصاروخ من طراز قدس، كما نجح القسام من اختراق موجات بث إذاعة جيش الاحتلال، وقامت ببث بيانات حماسية تدعو إلى المقاومة، ونحض على إطلاق الصواريخ[3].

وانتهت العملية في 2009/1/17م عندما أعلن الرئيس وزراء الاحتلال وقف الحرب على قطاع غزة من طرف واحد، مقابل ذلك استمرت المقاومة في إطلاق الصواريخ، ثم أعلنت في 2009/1/18 وقف إطلاق النار، وفي 2009/1/21م أعلن متحدث عسكري عن الاحتلال أن القوات الإسرائيلية أتمت انسحابها من قطاع غزة[4].

---

(1) حبيب، إبراهيم: أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي من (2000- 2009م)، مجلة الجامعة الإسلامية، مج 18، ع2، ص 1098- 1099.

(2) سعيد، خالد: حين صبوا الرصاص على غزة، مراجعة وتقديم: ياسين، عبد القادر، ص 116، 120.

(3) سعيد، خالد: حين صبوا الرصاص على غزة، مراجعة وتقديم: ياسين، عبد القادر، ص 124، 127، 130- 131.

(4) القاسم، باسم، والددا، حياة: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ص 10- 11.

وأعلن القسام في 2009/1/19م عن تمكنه من إطلاق 980 صاروخاً وقذيفة من قطاع غزة، منها 340 صاروخ قسام، و213 صاروخاً من طراز غراد و422 قذيفة هاون، أما سرايا القدس فقد تبنت إطلاق 235 صاروخاً من طراز قدس، وقذيفة هاون، و27 قذيفة أر بي جي (RPG)، أما كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح فقالت أن مقاتليها أطلقوا 140 صاروخاً، و181 قذيفة هاون، وذكرت ألوية الناصر صلاح الدين أنها أطلقت 131 صاروخاً وقذيفة هاون[1].

وقد شكلت الغارات الجوية التي نفذتها طائرات الاحتلال على قطاع غزة يوم السبت بداية العدوان الذي استمر 22 يوماً، وفاق عدد الشهداء في اليوم الأول من العدوان 285 شهيداً، و900 جريح، بينهم ما لا يقل عن 180 في حالة خطيرة، أما الحصيلة النهائية للعدوان فقدبلغت 1.334 شهيداً، بينهم 417 طفلاً، و109 نساء، و120 مسناً، و14 مسعفاً، فيما بلغ عدد الجرحى 5.450 جريحاً، وقد أعلنت الشرطة الفلسطينية عن استشهاد 230 من عناصرها منهم مديرها العام اللواء توفيق جبر، والعقيد إسماعيل الجعبري قائد جهاز الأمن والحماية في الشرطة، كما استشهد القيادي البارز في حركة حماس نزار ريان، و13 فرداً من عائلته من مخيم جباليا، بالإضافة إلى استشهاد سعيد صيام وزير الداخلية[2].

واستخدم الاحتلال كافة أنواع الأسلحة في عدوانه على القطاع، ومنها الفوسفور الأبيض، كما ارتكب الاحتلال مجازر عدة في القطاع أثناء العدوان منها ما حدث مع عائلة السموني التي استشهد منها 48 فرداً في يوم واحد عندما انصبت قذائف الجيش الاحتلال على مساكن تلك العائلة بعد أن جمع الاحتلال أفرادها في عدد من المساكن، كما أقدم على قصف مدارس الأونروا التي لجأ إليها المدنيون الفلسطينيون، ومنها مدرسة الفاخورة في مخيم جباليا، حيث استشهد أكثر من 40 شخصاً وجرح 60 آخرين[3].

وكانت المدرسة المقصوفة تأوي عائلات فلسطينية دمر الاحتلال منازلها خلال عدوانه على القطاع، وذلك على الرغم من قيام الأونروا بإعلام سلطات الاحتلال بفتحها أكثر من 23 موقعاً تابعاً لها؛ لإيواء المدنيين النازحين عن بيوتهم؛ لضمان الحماية لهم، ورفعها لأعلام الأمم المتحدة على تلك المباني، كما وتعرض حي الزيتون في غزة إلى هجمة كبيرة حيث سقط

---

(1) القاسم، باسم، والددا، حياة: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، ص 10.

(2) المرجع السابق ، ص 12

(3) المرجع السابق، ص 15.

المدنيون ما بين شهيد وجريح، ودفنوا تحت أنقاض بيوتهم، دون أن تتمكن أية جهة من الوصول إليهم[1].

وكان عدد الشهداء الذي سقطوا في قطاع غزة خلال التهدئة، التي عقدتها الفصائل الفلسطينية والاحتلال برعاية مصرية، واستمرت لمدة ستة أشهر (19/6-2008/12/19م) بلغ 22 شهيداً، وفي حصيلة أخرى أن الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008م بلغ 436 شهيداً، منهم 15 امرأة، و79 طفلاً، وسقط في قطاع غزة 389 خلال الفترة نفسها، أي بنسبة بلغت أكثر من 90%[2].

أما بالنسبة للجرحى فقد سقط بسبب الانتهاكات الاحتلال في القطاع خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008م بلغت 1.911 فلسطينياً، بينهم 462 طفلاً، ووصل عدد الشهداء فقط جراء العدوان منذ 2008/12/27م، وحتى فجر 2009/1/6م 575 شهيداً وأكثر من 2.780 جريحاً، وقد دمّر الاحتلال 3.624 منزلاً، و14 مسجداً، و16 مدرسة، وبعض المؤسسات التعليمية، ومجمع الوزرات، وعشرات المقرات الأمنية، بالإضافة إلى الجسرين الرابطين بين شمال وجنوب قطاع غزة، والعديد من الشوارع وشبكات المياه، والكهرباء، والاتصالات[3].

عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة حرب عام 2012م:

أراد الاحتلال تحقيق ما فشل في الوصول إليه في حرب الفرقان عام 2008م، والتأكيد على أن الكلمة الأولى له، حيث قام باغتيال القائد العسكري في كتائب القسام أحمد الجعبري؛ لإعادة الثقة للجنود، بعد أن فشلوا في دخول غزة عام 2008م، وتعزيز مواقع القيادات السياسية في الانتخابات التي جرت عام 2013م، واضطر الاحتلال لاتخاذ قرار بوقف العمليات العسكرية قبل اكتمال التفاهم على التهدئة، كما تعاظمت قدرة المقاومة الفلسطينية على الرد عسكرياً في المجال الجوي والبحري، والبري، مما ردع العدو عن الإقدام على اجتياح القطاع برياً، وخرجت المقاومة أكثر تلاحماً مع أهالي القطاع، ونجحت في ضرب العمق الإسرائيلي لأول مرة منذ النكبة عام 1948م[4].[5]

---

(1) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: العدوان الإسرائيلي عل قطاع غزة جرائم حرب وعقوبات جماعية غير مسبوقة، ص 7.

(2) صالح، محسن، الدنّان، ربيع: معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، ص 37.

(3) المرجع السابق، ص 37، 39.

(4) أبو عليان، عبد العزيز: المقاومة الفلسطينية لمواجهة الكيان الصهيوني، دراسات في القضية الفلسطينية، ص 327.

(5) أنظر ملحق رقم (39)، ص316.

المبحث الثاني

نتائج العمل النضالي في المخيم

قاوم اللاجئون في مخيمات قطاع غزة عامة، ومخيم الشاطئ خاصة، أشكال الإرهاب والعنف الذي تعرضوا له من قبل الاحتلال الإسرائيلي منذ محاولة سيطرته على القطاع، وخاصة مشاريع التوطين التي تعرض لها الأهالي في المخيمات، حتى احتلاله للقطاع وممارسته سياسة القتل والتشريد، والعقاب الجماعي، كل ذلك واجهه الأهالي بمختلف أشكال المقاومة من مظاهرات، وإلقاء الحجارة، حتى وصل الأمر إلى العمليات المسلحة.

لذلك يتناول المبحث "نتائج العمل النضالي في المخيم"، وفيه أهم ما تعرض له المخيم من أشكال عنف وترهيب؛ من أجل إخضاعهم، وكسر إرادتهم، وفي مقابل ذلك بذل الأهالي كل ما يستطيعون من أجل تحقيق حريتهم، والتصدي لممارسات الاحتلال الهمجية.

دور الجماهير في التصدي لمشروع توطين اللاجئين في سيناء عام 1954:

تميزت الفترة التي أعقبت نكبة فلسطين مباشرة (1948– 1952م) بمحاولات دؤوبة لاحتواء اللاجئين الفلسطينيين، من خلال هيئة الأمم المتحدة ممثلة في "لجنة التوفيق الدولية". فطرحت خلالها عدة مشاريع لتحسين وتطوير ظروف اللاجئين الفلسطينيين حيثما وجدوا، واتسم النصف الأول من الخمسينات بهبوط عربي عام وافتقار الحركة الوطنية الفلسطينية إلى قوامها مما أغرى الامبريالية بتقديم عدة مشاريع لتوطين اللاجئين منها[1].

في عام 1953 وافقت الحكومة المصرية على إسكان خمسة آلاف لاجئ فلسطيني من قطاع غزة في سيناء، حيث عقدت الحكومة المصرية اتفاقا مع "وكالة الغوث الدولية" التابعة للأمم المتحدة يجيز بموجبه إجراء اختبارات على 230ألف فدان حول إمكانية إقامة مشاريع عليها، وكذلك تختار الوكالة 50 ألف فدان من أجل التطوير الزراعي[2]، انتهت اللجنة الموكل إليها إجراء الاختبارات، في 1955/6/28م وخلصت اللجنة في تقريرها إلى إمكانية تحويل

---

(1) الحوراني، عبد الله: قطاع غزة 19 عاما من الاحتلال، ص 193– 194.

(2) خالد محمد صافي: مشاريع التوطين للاجئين الفلسطينيين، المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة، التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص115؛ البرعي، رولا: الإطار النظري، مشاريع التوطين، ص75.

50ألف فدان في شمال غرب سيناء إلى أراض مزروعة، يسكن فيها بعض لاجئي قطاع غزة، الذين قدر عددهم في مايو/ آيار1955م بحوالي214,900ألف لاجئ، مؤلفين من12,000يشكلون 10,000أسرة زراعية، 1,750 أسرة بالخدمات العامة، و700 أسرة بالقطاع الثانوي، وحدد المدى الزماني الكافي لتوطينهم بعشر سنوات[1].

وفي مواجهة هذا الخطر تحالف الشيوعيون والإخوان المسلمين لأول مرة ضد النظام المصري، وضد سياسة التوطين، واستطاعوا معاً قيادة الجماهير الغفيرة من أبناء قطاع غزة في المخيمات والقرى ومدينتي غزة وخانيونس، في مظاهرة كبيرة، خاصة وأن الجماهير من الأصل تشهد حالة غليان وتوتر بسبب قيام الاحتلال بتنفيذ غارات على غزة في 28 فبراير 1955م، وقتلت وجرحت أكثر من 65 من الجنود والمدنيين، وقام المتظاهرون بالسيطرة على كل المرافق الحكومية في القطاع، وكان للشيوعيين دور بارز في قيادة الجماهير تحت شعار "لا توطين ولا إسكان يا عملاء الأمريكان"، ولم تهدأ الجماهير إلا بعد حضور جمال عبد الناصر يوم 1955/3/12م إلى غزة حيث ألقى كلمة في مدرسة الزهراء لغى فيها مشروع التوطين[2].

كما طالبت الجماهير تدريب وتسليح اللاجئين الفلسطينيين لحماية أنفسهم، ومحاكمة المسؤولين عن مقتل حسني بلال، وإطلاق الحريات العامة مثل حرية النشر، والاجتماعات، والإضراب، وبعد مفاوضات بين الطرفين وافقت الإدارة المصرية على تلبية تلك الشروط، وبذلك هدأت الأوضاع في قطاع غزة، وعادة الحياة الطبيعية إليه، وكان من نتائج الهبة الجماهيرية عام 1955م أحداث تغيير كبير في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني ودور جماهير القطاع في النضال الوطني، ولكنها فضلت أن يكون هذا التغيير صادراً عنها، وليس نتيجة الضغط الجماهيري، ومطالب القوى الوطنية، لذلك اتخذت خطوات عدة تتوافق مع رغبات الجماهير، وخاصة ما تعلق بالشق السياسي من هذه المطالب وأهمها إلغاء مشروع التوطين، ولذلك قررت الحكومة المصرية بصرف النظر عن هذا المشروع، واعتباره غير موضوعي[3].

---

(1) حسين أبو النمل: قطاع غزة 1948– 1967م، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، ص 86.

(2) الصوراني، غازي: قطاع غزة 1948– 1993م، ص 10.

(3) العثمانة، زكريا: الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية (1948– 1967م) رسالة ماجستير، ص 129– 130.

الأساليب التي اتخذها أبناء المخيم ضد الجيش الإسرائيلي:

قامت الجماهير في مخيم الشاطئ بمساندة الفدائيين، حيث كان أغلب يعلمون كأدلاء لهم، ونظراً لعدم سيطرة الاحتلال على نشاط الفدائيين في المخيم، قام الاحتلال بهدم المنازل، وتوسيع الشوارع حتى تستطيع بالدبابات بالدخول إلى شوارع المخيم، ومحاصرة الفدائيين، فقامت بهدم المنازل الممتدة من منطقة السوق إلى آخر الشارع حتى وصلت إلى الجامع الغربي في نهاية الشارع، وكان سكان المخيم يقوموا بالسير في جنازة الشهداء الفدائيين، وكانت تهتف الجماهير عند تشيعهم "يا أم الشهيد زغردي كل الشباب أولادك"[1].

وبعد انطلاق الانتفاضة الأولى شارك أهالي المخيم بالانتفاضة، ودارت مواجهات عنيفة بالمخيم، وسقط عدد من الشهداء، والجرحى، وقام شباب المخيم بإشعال الإطارات، وبدأت المواجهات مع الاحتلال، وفي أول 10 أيام من الانتفاضة حاول الاحتلال أن لا يصطدم مع أهالي المخيم، وكان الشباب يرشقون الاحتلال بالحجارة في شارع النصر، وشارع حميد، حتى انتشرت الانتفاضة في أرجاء المخيم، وتركزت في ثلاث محاور فيه مركزية، مثل: شارع حميد وقد وضعت قوات الاحتلال براميل وقامت بإغلاقه، والمركز الثاني في الشارع الثاني بشارع الوحدة، وشارع مدارس وكالة الغوث وأغلقته بالكامل، والشارع الثالث شارع التموين[2].

الإضرابات:

وكانت من أبرز مظاهر الانتفاضة ومن أهم وسائلها، وغالباً ما تعلن عنه البيانات، حتى وإن كانت إضرابات الحداد على الشهداء وتحدث غالباً كرد فعل عفوي من الجماهير في منطقة الشهيد، أو المناطق المجاورة أيضاً، وفي حالات الاستشهاد الجماعي، يعم الإضراب كل مناطق الأراضي المحتلة، وكانت من حالات الإضراب، إضراب المواصلات العامة والخاصة، وإضرابات العمال، والإضراب التجاري، وكلها من ضمن الإضراب الشامل، ولكنها قد تستقل بنفسها، ويوجد الإضراب التعليمي، وأحياناً يكون جزئياً يبدأ بعد منتصف النهار حيث تغلق

(1) مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع موفق حميد، بتاريخ 2015/12/3م.

(2) المرجع السابق.

الأسواق، بينما أعطيت المناطق الصناعية وقتاً إضافياً للعمل، كما نظمت الفصائل المختلفة ساعات الدوام والإغلاق في المناطق بما يتناسب مع خصوصيات تلك المنطقة[1].

وكان يمتنع في بعض الأوقات العمال الفلسطينيين في المصانع الإسرائيلية من الذهاب إلى أعمالهم، وأعلن عن الدعوة إلى العصيان المدني، والإضراب الشامل، ومقاطعة بضائع الاحتلال[2].

المظاهرات:

ومنذ انتشار خبر الدهس خرج الطلاب والمواطنون منذ ساعات الفجر الأولى في مخيم الشاطئ، وقاموا بإشعال إطارات السيارات في شارع اللبابيدي الموصل بين المخيم ومنطقة النهر، ووضعوا الحواجز والمتاريس فيه، ورفعوا الأعلام الفلسطينية، وعلى الفور وصلت قوة من جيش الاحتلال، وأطلقت النار، والغاز المسيل للدموع على المتظاهرين الذين ردوا عليهم بالحجارة والزجاجات الفارغة، وفي منطقة وسط المخيم، تجمهر الطلاب والمواطنون في بيت رائد شحادة، وخرجوا إلى الشوارع الرئيسة، وقاموا بإغلاقها بشكل كامل، ورفعوا العلم الفلسطيني على أسلاك الكهرباء، ورشقوا الدوريات العسكرية بالحجارة[3].

استمرت المظاهرات في مخيم الشاطئ طوال فترة الانتفاضة، وامتنع العمال عن الذهاب إلى عملهم من اليوم السادس لها، وقام المواطنون بإشعال الإطارات المطاطية ورفعوا الأعلام الفلسطينية، وكانت في كل مظاهرة تحدث اشتباكات المتظاهرين والاحتلال، حيث يقوم برشق سيارات الاحتلال بالحجارة، وحضرت إلى المكان قوة من حرس الحدود والجيش الذين كانوا يردون عليهم بوابل من الرصاص والغاز المسيل للدموع، وعطلت الدراسة، وأضرمت النيران في الإطارات المطاطية، ووضعت الحواجز والمتاريس على الطرقات الرئيسة[4].

وكان للنساء دور حيث الشهيدة منال سمور وهي طالبة في الثالث الإعدادي التي لقبها أهالي معسكر الشاطئ بالشنارة لنشاطها وحركتها اليومية، ومهمتها تبدأ بمراقبة تحركات الجيش

---

(1) محمد، طارق، ومحمد، إبراهيم: شعارات الانتفاضة دراسة وتوثيق، ص 173.

(2) قاجة، جمعة: غزة خمسة آلاف عام حضور وحضارة، ص 446.

(3) قرقطي، فيصل: اليوميات والوقائع الميدانية للانتفاضة، كتاب فلسطين الثورة الانتفاضة الدم غلب السيف، ص 41.

(4) قرقطي، فيصل: اليوميات والوقائع الميدانية للانتفاضة، كتاب فلسطين الثورة الانتفاضة الدم غلب السيف، ص 53.

إلى المشاركة الفعلية في المواجهات والاشتباكات، وكانت في كل طلعاتها تقول بأنها فداء الانتفاضة، وميزها الاحتلال وأخذ بملاحقتها باستمرار، حتى استشهدت في الخامس من شهر أكتوبر 1988م، عندما حاولت تخليص شاب جريح من أيدي الاحتلال، فأطلق عليها رصاصة فأصابتها بالقلب[1].

وكانت تخرج المظاهرات أحياناً في ذكرى المجازر مثل مجزرة دير ياسين واستشهدت فيها صبحية المنكوش عام 1988م، بعد تعرضها إلى استنشاق كميات كبيرة من الغاز السام الذي أطلقه الاحتلال على السكان، وفي ذكرى مجزرة عيون قارة خرجت المظاهرات حتى تحولت لمواجهات بين الشباب والاحتلال، فاستشهد على إثرها وموسى حسونة، ووائل البدرساوي عام 1990م، وإصابة العشرات من أبناء المخيم، وجهاد محيسن الذي استشهد وهو يرشق الاحتلال بالحجارة عندما أصيب في رقبته بعيار ناري، ومازن دبابش عام 1993م[2].

الممارسات الصهيونية ضد السكان في مخيم الشاطئ:

حظر التجوال:[3]

وقد حدث في الفترة ما بين 29/ديسمبر 1987_ 9/ ديسمبر/1988م، أن أصدرت سلطات الاحتلال ما لا يقل عن 1600 أمراً بفرض حظر التجول على مناطق مختلفة في الضفة الغربية والقطاع، من بينها ما لا يقل عن 400 أمراً بفرض حظر التجوال يستمر 24 ساعة في اليوم لمدة تراوحت بين 3 _40 يوم، وقد فرضت أطول فترات الحظر في قطاع غزة لمدة 137 يوماً في تلك الفترة في مخيم الشاطئ[4] [5].

ومنذ بداية شهر مارس عام 1988م أعلن الجيش الاحتلال عن فرض حظر التجوال على مدن ومخيمات قطاع غزة المحتل باعتباره منطقة عسكرية، وقد سبق ذلك فرض حظر التجوال فيه من الساعة العاشرة مساءاً، حتى الخامسة صباحاً؛ بحجة إحباط العناصر المعادية

---

(1) صور وحكايات في ظل الانتفاضة، ص 29.

(2) أبو حشيش، حسن: كوكبة من شهداء مخيم الشاطئ، ص15، 29، 40- 41.

(3) أنظر ملحق رقم (24).

(4) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987- 1993م، رسالة ماجستير، ص 189.

(5) أنظر ملحق رقم (21)، ص290.

التي استطاعت الانتقال من منزل إلى آخر، ومن قرية إلى أخرى؛ لتوزيع المنشورات والقيام بأعمال فدائية[1].

كانت تقوم سلطات الاحتلال بفرض منع التجول لعدة أشهر على بلدة، أو مخيم؛ بحجة دواعي الأمن والمحافظة على النظام العام، ويمكن إجمال أهداف الاحتلال من تطبيق تلك العقوبة، في:

1. منع قيام شبان المنطقة التي يفرض عليها حظر التجوال بقذف الحجارة باتجاه جنود الاحتلال.
2. منع الفلسطينيين من المشاركة في مناسبات تشييع جنازات شهداء الانتفاضة.
3. تخطيط قوات الاحتلال للقيام بحملات تفتيش، أو اعتقالات، ومداهمات واسعة أو محدودة، بمعنى آخر لتحقيق أهداف أمنية، أو عسكرية معينة[2].

كان يفرض حظر التجول في بعض الأوقات لأيام متتالية قد تصل لأيام ولأسابيع، فقد فرض في 1990/12/14م حظر التجول على مدينة خان يونس ومخيمها، ومخيم جباليا، ومخيم الشاطئ، والنصيرات، والبريج ورفعته في 1990/12/18م، وأعادت في 1990/12/25م حظر التجول على مخيمات الشاطئ، وشارع النصر، ومدينة غزة، ومخيم جباليا، وقد برر الاحتلال مع استمراره لليوم الخامس على التوالي؛ أنه تحسباً لوقوع أحداث "عنف" في تلك المناطق، ورفع الاحتلال نظام منع التجول عن قطاع غزة باستثناء مدينة رفح وبلدة بني سهيلة في 1991/1/2م[3].

وعندما اندلعت الحرب في الخليج ليلة 16_1/17 ساد في تلك الفترة التوتر العام جميع السكان في الضفة الغربية، وقطاع غزة وقبعت جميع تلك المناطق لنظام حظر التجول حيث بقي المواطنون في بيوتهم ولم يتوجهوا إلى أعمالهم، بداءً من 1991/1/17م، بينما كانت الدوريات العسكرية المكثفة تجوب الشوارع في جميع المدن والقرى والمخيمات، مزودة بتعليمات مشددة بإطلاق الرصاص الحي على أية مخالفة تراها[4].

---

(1) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987- 1993م، رسالة ماجستير، ص 190.

(2) أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987- 1993م، رسالة ماجستير، ص 190.

(3) العلمي، أحمد: يوميات الانتفاضة، السنة الرابعة، ص 42، 46، 51.

(4) المرجع السابق، ص 78.

واستمر حظر التجول وفي اليوم السادس رفع منع التجول عن مخيمي الشاطئ، والنصيرات، ومدينة دير البلح، وقرية بيت حانون لمدة ثلاث ساعات، وذلك لتمكين السكان من التزود بالمواد الغذائية[1].

ورفع الاحتلال منع التجول في 1991/1/31م، على مدينة غزة، ولكنه استمر على الشيخ رضوان، ومدينة ومخيم خان يونس، ومخيمي جباليا، والنصيرات، وعن قرية بيت لاهيا ثم أعادت فرضه بعد عدة ساعات[2].

المداهمات:

كان جهاز المخابرات الإسرائيلية قبل الانتفاضة يستدعي من يشاء من السكان، أحياناً بالاعتقال المباشر من المنزل أو باستدعائه عن طريق المختار، أو حتى بالبريد، ولم يكن أحد يرفض هذه الاستدعاءات، ولكن بعد اندلاع الانتفاضة بدأ الشباب يرفض الحضور إلى أجهزة المخابرات، والحكم العسكري وعند مهاجمة المخيمات والمدن يعملون على الاختباء في مناطق آمنة، وهنا ظهر أسلوبين جديدين للاحتلال، الأول مداهمة البيت بصورة مفاجئة، ومعظمها كانت تتم حوالي الساعة الثالثة صباحاً، حيث يفرض عليها منع التجول، وتبدأ عمليات التفتيش والضرب والاعتقالات، أما الأسلوب الثاني وهو ما يطلق عليه لعبة البينجو، حيث قامت أجهزة المخابرات بتزويد جميع نقاط التفتيش التي أقامتها على مداخل المدن، والمخيمات بقوائم المطلوبين، ويحدث أحياناُ أن تقام نقاط تفتيش في أماكن جديدة لم تكن موجودة من قبل ويتم

الغرامات المالية:[3]

شارك جميع أبناء مخيم الشاطئ في مقاومة الاحتلال، ولم يستطع الجيش السيطرة على أبناء المخيم ،فكان الجيش في فترة منع التجوال يداهم البيوت ،ويبحث في غرف المنازل عن الشباب في داخله، ويقوم بأسرهم ، ويحكم بالسجن عليهم بدفع غرامات مالية كبيرة ،ويكون أهل الشاب ليس لديهم القدرة على دفع الأموال، ليضطر الأهل لمنع أولادهم من المشاركة في التصدي لقوات الاحتلال الإسرائيلي، ولتهدأ المقاومة؛ لأن المحتل يعلم جيداً أن أهل المخيم يعانون من ضائقة مالية والوضع المعيشي داخل المخيم متردي، لكن رغم ذلك لم تهدأ المقاومة ضد الجيش

(1) العلمي، أحمد: يوميات الانتفاضة، السنة الرابعة، ص 79.
(2) المرجع السابق، ص 84.
(3) أنظر الملحق رقم (25).

الإسرائيلي، لأن الأهالي يعلمون جيداً أن المقاومة ضد المحتل واجبة عليهم، وأن المحتل يجب أن يرحل[1][2]

إطلاق الرصاص الحي والمطاطي على المتظاهرين:[3]

قامت قوات الاحتلال في فترة الانتفاضة المباركة بأشرس العمليات ضد المتظاهرين، حيث كانت تطلق الرصاص الحى فإما يستشهد المتظاهر، وإما أن يصاب إصابة بالغة تجعله معوقاً طوال حياته، فمن المتظاهرين من بترت ساقه، أو يده، أو فقئت عينه نتيجة إصابته بالرصاص المطاطي.[4][5]

وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الإجرام الصهيوني بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

هدم المنازل:

في عام 1971م في إطار خطة واسعة؛ لتصفية المخيمات الفلسطينية في قطاع غزة، بادر أرئيل شارون، إلى شق الشوارع العريضة داخل مخيمات القطاع. وشرع في تنفيذ ترحيل المواطنين الفلسطينيين وتوطينهم في سبعة مشاريع إسكانية، حيث تم تحويل من 40 ألف لاجئ الى تلك المشاريع، وتم تغيير عناوينهم وأسماء مناطق سكناهم، وإرغامهم على التوقيع على وثائق تنهي حالتهم كلاجئين فقدوا أراضيهم وبيوتهم ومصادر عيشتهم نتيجة حرب عام 1948م[6] وكثفت السلطات الإسرائيلية حملاتها بغية إعادة توطين ألاف اللاجئين في مشاريع الإسكان، كما نفذت عملية ترحيل أعداد كبيرة منهم إلى شمالي الضفة الغربية في إطار خطة الترحيل الداخلي للاجئين، ونجحت تلك السلطات جزئيا في تنفيذ المشاريع من ضمنها: مشروع حي البرازيل، ومشروع تل السلطان في رفح، ومشروع حي الشيخ رضوان في غزة، كذلك مشروع

---

(1) مقابلة شفوية مع محمد سلمان بارود بتاريخ 2015/7/25م.

(2) أنظر ملحق رقم (22)، ص291.

(3) أنظر الملحق رقم (23).

(4) شفوية أجرتها الباحثة مع محمد سلمان بارود بتاريخ 2015/7/25.

(5) أنظر الملحق رقم (20)، ص289، وانظر ملحق رقم (38)، ص313.

(6) نواف الزور: مشاريع التصفية للمخيمات الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 83، ص138؛ أبو عمرو، نعمان: أثر مشاريع التوطين الإسرائيلية على حق العودة للفلسطينيين، ص11.

بيت لاهيا في بيت لاهيا، بالإضافة إلى مشروع حي الامل في خانيونس[1]. حيث قامت هيئة يشرف على عملها " شمعون بيريس" وتعرف باسم " صندوق الأمانة للتطوير العام وتوطين اللاجئين" ببناء ألفي غرفة في قطاع غزة (خارج المخيمات) بهدف التخفيض من الكثافة السكانية، وهذا النشاط يعكس اتجاها عاما في الأوساط الصهيونية بضرورة تصفية المخيمات، فقد كتبت صحيفة " هآرتس" الصهيونية في 1971/7/14م بأن الحديث عن رفع مستوى السكان، وظروف المعيشة الأفضل، وتخفيف الكثافة السكانية...إلخ، كان غطاء لكل أصحاب مشاريع تصفية المخيمات[2].

في منتصف عام 1971م تحددت خطة العمل بالنسبة لمخيمات قطاع غزة وفق خطة ديان التي تقضي بتخفيف عدد سكان المخيمات الثلاثة الكبيرة في القطاع جباليا_ رفح_ الشاطئ، وإقامة سلسة من المخيمات الصغيرة نسبيا على شكل أحياء تخترقها الطريق وتقوم حول مراكز التجارة والصناعة. وقد استطاع ديان اقناع بنحاس سبير وزير المالية آنذاك بخطته وبتخصيص المبلغ المطلوب اللازم لها. وعلى أثر ذلك شكلت في غضون عام 1971م لجنة وزارية خاصة برئاسة يسرائيل جليلي لبحث المسائل المتعلقة بسكان قطاع غزة، وقررت اللجنة وضع خطة لتوطين اللاجئين يتم بموجبها نقل حوالي 16 ألف لاجئ من مخيمات قطاع غزة الكبيرة (جباليا_ رفح_ الشاطئ) ونفذ ديان خطته التي جرى تنفيذ الخطوات الأولى منها بحجة الأغراض الأمنية والتي تمثلت في الإجراءات التالية[3]:

هدم البيوت، وشق الطرق في المخيمات القديمة وخاصة مخيمات رفح والشاطئ وجباليا ثم مخيم خان يونس، وفي محاولات نقل السكان إلى أماكن جديدة، قام ارئيل شارون عندما كان قائدا للمنطقة الجنوبية ومسؤولاً عن قطاع غزة بهدم 361 مسكنا في مخيمات اللاجئين بالقطاع. وفي الفترة ما بين حزيران وأيلول من عام 1971م استؤنفت عمليات الهدم على نطاق واسع في المخيمات الثلاثة الكبيرة، وبلغ مجموع ما هدم من بيوت في تلك الفترة 1857بيتا تسكنها 1905

(1) نواف الزور: مشاريع التصفية للمخيمات الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصادي، ص138

(2) انتصار عزمي: مخيمات قطاع غزة تاريخ من المعاناة ومقاومة الاحتلال، صامد الاقتصادي، سنة 13، عدد 83، ص40.

(3) العملة عمرو: المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الاسكانية في الوطن المحتل، مجلة صامد الاقتصادي، عدد، ص125؛ عزمي، انتصار: مخيمات قطاع غزة، ص144.

عائلة تضم 4382 فردا منها 1011 بيتا في مخيم جباليا تقطنها 924 عائلة عدد أفرادها 6503 أفراد[1].

في عام 1971م تحدث العميد شلومو غازيت، منسق العمليات في المناطق المحتلة، عن إجراءات إسكان اللاجئين، فقال: " إن أي حل دائم لمشكلة لاجئي قطاع غزة يجب أن يشمل بصورة أساسية إسكان قسم من اللاجئين خارج الحدود الحالية للقطاع، كما يجب نقل عشرات وربما مئات الآلاف من السكان، إلى خارج حدود القطاع، أي إلى الضفة الغربية وشمال سيناء... وقد نقلنا حتى الآن أكثر من ألف عائلة من مخيم جباليا والشاطئ في القطاع، وهذا العدد يضم حوالي 8 آلاف نسمة، وشرعت السلطات ببناء منازل بالقرب من رفح سيناء، وبالقرب من خانيونس، ودير البلح، كما إننا ننوي إخراج 60_70 ألف نسمة من المخيمات الحالية في قطاع غزة إلى منازل في أماكن أخرى"[2].

بدأت المرحلة الأولى من عملية شق الطرق الأمنية في المخيمات، وهدم البيوت وطرد اللاجئين من أماكن سكنهم في عام 1969م، وفي تلك المرحلة، التي نفذتها سلطات الاحتلال العسكري عنوة، وبالتهديد تم تحقيق ما يلي: هدم 1011 منزلا في جباليا: كانت تسكنها 924 عائلة، تبلغ عدد أفرادها 6503نسمة، أي حوالي 8/1 من سكان المخيم، وقد دبر حوالي 2763 منهم أمورهم بأنفسهم في قطاع غزة. و2168 " وافقوا على اقتراح الحكم العسكري بالانتقال الى العريش. كما أن 80 عائلة رتبت أمورها في مخيمات اللاجئين في رفح وخان يونس، وكذلك سكنت 45 عائلة في قرية جباليا، و10 عائلات في دير البلح، وانتقلت 9 عائلات الى الضفة الغربية، ولا يزال مصير 79 عائلة مجهولاً، وعادت 4 عائلات من سكنوا رفح الى مخيم جباليا للاجئين[3].

وفي تشرين الثاني عام 1972م تجددت عمليات هدم المنازل بشكل جزئي في المخيمات وحتى أواخر عام 1976 وكان قد هدم 2554 بيتا في المخيمات الثلاثة يقطنها 16 ألف نسمة[4]، بلغ

---

(1) مكرم يونس: المشروعات الإسرائيلية لتوطين اللاجئين (1976– 1978)، ص122.

(2) يونس، مكرم: المشروعات الإسرائيلية لتوطين اللاجئين (1976– 1978)، ص122.

(3) يونس، مكرم: المشروعات الإسرائيلية لتوطين اللاجئين (1976– 1978)، ص122.

(4) العملة، عمرو: المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الاسكانية في الوطن المحتل، مجلة صامد الاقتصادي، عدد، ص125.

عدد الغرف المهدمة خلال الفترة ما بين 1967- 1988م في مخيم جباليا حوالي (5659) غرفة يقطنها حوالي(2245) عائلة وعدد أفرادها حوالي 14562 نسمة[1].

لجأ الاحتلال إلى أسلوب آخر لتشريد الشعب والضغط عليه، وذلك بهدم البيوت، حيث تقضي الأحكام العسكرية في الأراضي المحتلة بنسف كل منزل مواطن يقوم بعملية عسكرية ضد الاحتلال، سواء اعتقل، أو استشهد، وتمتد هذه العملية لتشمل المنازل المجاورة وكل من ساعد في تلك العملية، وهذا ما يعرف بسياسة عقاب الجوار[2].

اتخذ الاحتلال الإسرائيلي إجراءات سريعة بهدم منازل المعتقلين؛ لقيامهم حسب ادعاء الاحتلال بأعمال عسكرية، أو شبه عسكرية ضده، ولكنها في الحقيقة كانت وسيلة ضغط يمارسها ضد الشعب الفلسطيني، وكانت من حجج الهدم إما عدم الترخيص، أو الانتماء التنظيمي، وكان يمنع صاحب البيت المنسوف من بناء بيت آخر، ويحرم من رخصة بناء، كما أن التهديد بالهدم جعل كثيراً من العائلات الامتناع عن تشييد المنازل، وبالتالي تم تعطيل قطاع الإسكان الفلسطيني، وكان بجانب عمليات الهدم، والنسف، أغلق الاحتلال عدداً من البيوت، وذلك بطرد السكان منها، اذ تغلق الأبواب والشبابيك بالطوب، ثم تمنع صاحبه من دخوله، أو حتى استعمال جوانبه[3].

هدم البيوت عام 1971م حسب مشروع ديان[4]:

المخيم	البيوت	الأسر	الأفراد
جباليا	1011	924	6053
الشاطئ	598	591	4021
رفح	248	390	3858
المجموع	1857	1905	14382

(1) عزمي، انتصار: مخيمات قطاع غزة، ص145.

(2) حمدان، غسان: الانتفاضة المباركة وقائع وأبعاد، ص 19.

(3) قاجة، جمعة: غزة خمسة آلاف عام حضور وحضارة، ص 446.

(4) عزمي، انتصار: مخيمات قطاع غزة تاريخ من المعاناة ومقاومة الاحتلال، مجلة صامد، ع 83، 1991م، ص 45.

وتصاعدت الانتفاضة يوماً بعد يوم حيث تصدى الشعب الفلسطيني بأكمله بجسده ودمه لكل آلة القمع والوحشية الإسرائيلية، ويومياً سطرت الجماهير الفلسطينية يومياً آيات من المواجهة البطولية للمحتلين، وسقط آلاف من الشهداء، والجرحى، في أطول انتفاضة جماهيرية شهدتها الأراضي الفلسطينية، حتى انتهت في الخامس من مايو 1994م وذلك مع دخول القوات الفلسطينية، بعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي (اتفاق أوسلو)[1].

شهداء مخيم الشاطئ:

الجدول التالي يوضح الفئات العمرية للشهداء في مخيم الشاطئ في الانتفاضة الأولى[2]:

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
1_16 عاماً	20	%31
17_50 عاماً	41	%64
51عاماً فما فوق	3	%5
المجموع	64	%100

جدول يوضح نسبة الشهداء بالعمل العسكري في فترة الانتفاضة الأولى[3]:

العلاقة	التكرار	النسبة
عسكري	21	%33
مدني	43	%67
المجموع	64	%100

(1) قاجة، جمعة: غزة خمسة آلاف عام حضور وحضارة، ص 446.

(2) أبو حشيش: حسن: كوكبة من شهداء مخيم الشاطئ، ص 34.

(3) المرجع السابق، ص 39.

الأسرى في سجون الاحتلال من مخيم الشاطئ:

اسم الأسير	تاريخ الاعتقال	مدة الحكم
فارس أحمد محمد بارود	1991/3/23م	99 عاماً
عمر عيسى مسعود	1993/5/18م	99 عاماً
باسل عماد عريف	2002/8/19م	99 عاماً
محمد خالد أبو عميرة	2011/11/1م	3.4 عاماً
فادي سامي النمنم	2011/10/25م	
عماد سمير العمري	2011/8/4م	5 عاماً

أسماء الأسرى في مخيم الشاطئ من الأسير المحرر احمد الفليت، مدير مركز نفحة للأسرى والدراسات، غزة.

عدد الجرحى والمعتقلين، والمحكومين، والمفرج عنهم في مخيم الشاطئ من 1987/1/1م، إلى 1990/12/31م[1]:

السنة	الجرحى	المعتقلون	المحكومون	المفرج عنهم
1987م	1	_	15	4
1988م	404	37	17	42
1989م	308	13	46	12
1990م	637	47	28	6

اسم الشهيد	تاريخ الاستشهاد	ظروف الاستشهاد
هاشم إبراهيم هاشم كريم	1970/12/22م	سجن الرملة، من آثار التعذيب
جمال محمد عبد العاطي أبو شرخ	1989/12/3م	نتيجة التعذيب في زنازين سجن غزة
سمير عمر خميس عمر	1992/5/31م	نتيجة التعذيب، أفرج عنه للمستشفى مباشرة، واستشهد بعد أيام معدودة

(1) قدسية، لبيب: موسوعة المخيمات الفلسطينية، قطاع غزة، ج2، ص 78.

قائمة شهداء الحركة الوطنية الأسيرة في السجون والمعتقلات الإسرائيلية[1].

المعتقلين:

منذ احتلال إسرائيل للأراضي المحتلة عام 1967م اعتقل الاحتلال الإسرائيلي قرابة 800 ألف مواطن، أي ما يقارب ربع الشعب الفلسطيني، وهي أكبر نسبة اعتقال في العالم، منهم 210 آلاف حالة اعتقال حتى منتصف 1994م، و10000 حالة اعتقال ما بين 1994م وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000م، و63 ألف حالة اعتقال خلال انتفاضة الأقصى[2].

وقد تناقض عدد المعتقلين في السنوات التي تلت اتفاقية أوسلو بسبب الإفراجات التي تمت بموجب تلك الاتفاقية حيث بلغ عدد المعتقلين حتى عام 1999م إلى 1500 معتقل فلسطيني ليرتفع ذلك الرقم، ويصل إلى 2000 معتقل فلسطيني في نهاية عام 2000م بسبب الاعتقالات الواسعة بعد اندلاع الانتفاضة[3].

أهم المعتقلات التي يُعتقل فيها الفلسطينيون:

حتى عام 1967م كان الاحتلال قد فتح ستة سجون، وكانت مصلحة السجون تشرف عليها جميعاً، ومن تلك السجون:

سجن نفحة الصحراوي: ويقع في صحراء النقب بجنوب فلسطين ويبعد 115كم إلى الجنوب من بئر السبع، وحوالي 200كم جنوب القدس، وقد افتتح السجن في الأول من مايو 1980م، وقد افتتح بسبب الازدحام فيه، ومطالبة الصليب الأحمر المتكررة للسلطات بحل تلك المشكلة.

سجن عسقلان: ويطلق عليه سجن شكيما بمدينة (اشكلون) بينما يطلق عليه الفلسطينيون سجن عسقلان؛ لأنه يقع في مدينة عسقلان، وقد أنشأ السجن في عهد الانتداب البريطاني، وقد افتتح رسمياً يوم 1969/2/11 بإرسال أول دفعة من المعتقلين إليه وكان عددهم خمس وثمانون أسيراً.

---

(1) http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3794

(2) تقرير عن أوضاع الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية والانتهاكات التي يتعرضون لها، وزارة شؤون الأسرى والمحررين، الدائرة الإعلامية، يناير 2008م، ص 3.

(3) أبو الهيجا، إبراهيم: المنسيون في غياهب الاعتقال الصهيوني، مركز الإعلام العربي، ص 19.

سجن بئر السبع: ويعود قرار إنشائه إلى نقاش كنيست الإسرائيلي حول السجون عام 1968م، وتم افتتاحه في 1970/1/3م ويطلق عليه الاحتلال سجن (ايشيل)، ويقع على مدينتي بئر السبع، وايلات (أم الرشراش)[1].

سجن الرملة: ويقع على الطريق الفاصل بين مدينتي اللد والرملة ويعود إنشائه إلى عام 1934م عندما شيدته شركة سوليل بونيه الصهيونية لصالح الانتداب كسرايا له، وفي عام 1948م تم الاستيلاء عليه، وأقام الاحتلال مركز عام 1953م، وحولته الاستخبارات العسكرية إلى مركز تحقيق وتوقيف لرجال المقاومة.

سجن نفي ترتسا: ويقع بجانب سجن الرملة وذلك بين مدينتي اللد والرملة ويعود إنشائه إلى عام 1968م، ويصنف بالأمني بالدرجة الأولى، وهو مخصص للسجينات بالأراضي المحتلة، ويعتبر 60% منهن أمهات لأطفال، حيث تضع طفلها فيه وتقضي باقي محكوميتها.

سجن شطة: ويقع في غور الأردن بجوار بلدة بيسان الفلسطينية الواقعة جنوب بحيرة طبريا، ويعود إنشاء ذلك السجن إلى قلعة فان التي بناها العثمانيون، ومن ثم استعملها الجيش البريطاني إلى أن حولها الاحتلال عام 1953م إلى سجن أطلقت عليه شطة.

سجن الدامون: ويقع بين أحراش جبل الكرمل وعلى الطريق بين حيفا، وعتليت ويعود إنشاءه إلى عهد الانتداب لأهمية الموقع على الطريق الساحلي الذي يؤدي إلى شمال فلسطين، وكان قد أنشأ ليكون مصنعاً للدخان والتبغ، وتم تشيده في مكان تتوفر فيه الرطوبة لحفظ أوراق الدخان[2].

أساليب التعذيب للأسرى:

الضرب ويشمل اللكم والصفع على الوجه، والتعذيب باستخدام الماء البارد، والساخن، والتعذيب بالنار، وبالكهرباء، والتعذيب باستخدام العقاقير الكيماوية، ويتم من خلال حقن المعتقل في أي مكان بجسده حتى يُغمى عليه، وبعدها يبدأ الضرب المتواصل[3].

(1) البطش، جهاد: المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، مكتبة اليازجي، ص 64، 66، 68.
(2) المرجع السابق، ص 64، 66، 68.
(3) بدر، غادة: أسرانا في سجون الاحتلال الإسرائيلي، عمان، ط1، ص126.

اعتقال الأسيرات:

شاركت المرأة الفلسطينية الرجل في النضال والمقاومة ضد الاحتلال من أجل استرجاع الحقوق، ورفع الظلم، وتعرضت المرأة للملاحقة والاعتقال، حيث اعتقل الاحتلال منذ عام 1967م أكثر من 1000 امرأة فلسطينية، وحين اندلعت الانتفاضة الثانية لم يكن في سجون الاحتلال سوى أسيرة واحدة وهي الأسيرة سونيا الراعي ومعتقلة منذ عام 1997م ولكن بعد اندلاعها تصاعدت سياسية اعتقال النساء من قبل الاحتلال حيث بلغ عددهن 700 أسيرة، وبقي 113 أسيرة داخل السجون[1].

دور المرأة النضالي:

على الرغم من أن السمة العامة للمجتمع الفلسطيني، في الضفة الغربية والقطاع أنه مجتمع تقليدي، تحتل فيه المرأة مكانة أقل من الرجل، ومستوى أقل في نشاطاته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فإن تطورات الانتفاضة الأولى، ومجريات أحداثها غيّرت من موقع المرأة ودورها في المجتمع، فقد وضعت كل إمكانياتها وطاقاتها، في فعاليات الانتفاضة، وانخرطت منذ البداية في اللجان الشعبية، إلى جانب القيام بتشكيل لجان نسائية، بجانب الاتحادات النسائية، والجمعيات في تنظيم عمل المرأة في الانتفاضة[2].

شاركت المرأة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي منذ بدايته، وكان مستوى مشاركتها يعتمد على مستوى المقاومة نفسه، وعلى وضع المرأة الاجتماعي، فخلال فترة صعود المقاومة المسلحة، انخرطت بعض النساء فيها، وكانت منهن الشهيدات والمعتقلات، وبدءاً من السبعينات شاركت المرأة في الأشكال النضالية التي اتخذتها المقاومة، من تظاهرات، وإضرابات، وأعمال اجتماعية، وذلك من خلال اللجان النسوية العديدة، التي تألفت لهذه الغاية، ولكن بالإجمال ظل إسهام المرأة في المناطق المحتلة يقتصر على شريحة محدودة من الطالبات والمثقفات، وأعضاء في الفصائل الفلسطينية أو المقربات منها، وقد تحسنت نتيجة لذلك مكانة المرأة اجتماعياً[3]. حيث لم تعد مقارعة الاحتلال حكراً على الشباب، أو الطبقة المتعلمة، كما

---

(1) تقرير عن أوضاع الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، وزارة الأسرى والمحررين، الدائرة الإعلامية، ص 18.

(2) سارة، فايز: البنية الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، ع 189، 1988م، ص 15.

(3) عايد، خالد: الانتفاضة الثورية في فلسطين الأبعاد الداخلية، ص 60.

استطاعت المرأة الخروج من البيت الذي كان مكانها الحصري والقصري لها، إلى شوارع المواجهة مع جنود الاحتلال المدججين بالسلاح، الأمر الذي عزز من مكانة المرأة الفلسطينية من خلال تشجيعها لأبنائها على المشاركة في فعاليات الانتفاضة، بل ومشاركتها في هذه المواجهات، والعمل على تحدي الجنود والقيام بالعمل على تخليص الشبان الذين يتم القبض عليهم من قبل جنود الاحتلال أثناء المواجهات، مما أدى إلى سقوط العديد من الشهداء والجرحى من النساء[1].

قائمة بأسماء الشهيدات في الانتفاضة الأولى من مخيم الشاطئ[2]:

الاسم	ظروف الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
علا عمر الشريف عمرها 5 شهور	اختناق بالغاز	1988/3/18
صبحية رشيد المنكوش 55 عاماً	اختناق بالغاز	1988/4/9
سهير فؤاد عفانة 12 عاماً	رصاص الاحتلال	1988/7/26
منال سمور 14 عاماً	رصاص الاحتلال	1988/10/25
نوال حسين أبو ثريا 52 عاماً	رصاص الاحتلال	1989/11/14
هنادي أبو سلطان 12 عاماً	رصاص الاحتلال	1989/1/14
أمل محمد حسين 17 عاماً	رصاصة بالرأس	1989/4/26
صباح أحمد بعلوشة 10 سنوات	عيار ناري بالراس	1989/12/3
وفاء خميس صالح 17 عاماً	رصاص الاحتلال	1990/7/5
مريم فارس أبو جياب 50 عاماً	انهيار عصبي وجلطة عند اعتقال ابنها	1990/11/20

(1) عمر، يوسف: المرأة الفلسطينية عام 1987م، ص 185.

(2) ضراغمة، عزت: الحركة النسائية في فلسطين (1903- 1990م)، ص 214- 217.

قائمة بأسماء المعتقلات الفلسطينيات في سجون الاحتلال من مخيم الشاطئ[1]:

اسم الأسيرة	تاريخ الاعتقال	الحكم
سوزان أبو كرش	1988/8/16	6 شهور إداري
نائلة زقوت	1988/10/5	6 شهور إداري
وداد المدهون	1988/5/8	6 شهور إداري
كريمة أحمد الأشرف	1988/5/8	6 شهور إداري

صفقة وفاء الأحرار تبادل الأسرى عام 2011م:

في فجر 25 يونيو 2006م استهدفت العملية قوة اسرائيلية مدرعة من لواء جفعاتي كانت ترابط ليلاً في موقع كيريم شالوم العسكري التابع للجيش الاسرائيلي على الحدود بين مدينة رفح الفلسطينية وإسرائيل، وانتهى هذا الهجوم بمقتل جنديين وإصابة (5) آخرين بجروح وأسر (شاليط) عدة عقود ، وبعد عدة أشهر من تجنيده في 25 يونيو 2006م وقع جلعاد في قبضة المقاومة الفلسطينية حيث تم أسره ونقله إلى قطاع غزة على يد مقاتلين تابعين لثلاث فصائل فلسطينية ونتيجة المفاوضات من أجل إطلاق سراح جلعاد شاليط، تم الثلاثاء 18 اكتوبر 2011 اطلاق سراح جلعاد شاليط وتم تسليمه من حماس واسرائيل وتضمنت الافراج عن 1000 معتقل فلسطيني وثمانية وعشرين أسيرة فلسطينية مقابل الافراج عن الجندي الاسرائيلي المختطف لدى حركة حماس جلعاد شاليط.

كان لمخيم الشاطئ نصيب في صفقة وفاء الأحرار ومن بين الأسرى الأسير القسامي المحرر محمود نمر شاهين الذي نشأ وترعرع على أخلاق الإسلام وعلى معاني الانتماء لأرضه ووطنه وعلى كره المحتل وبغضه.[2]

وترى الباحثة أن صفقة وفاء الأحرار قد حققت انجازات، وذلك من خلال الإفراج عن الأسرى الذين حكم عليهم بالسجن عشرات السنين، وعشرات المؤبدات، ممن لا يرجى الإفراج عنهم

(1) ضراغمة، عزت: الحركة النسائية في فلسطين (1903- 1990م)، ص 231.

(2) مقابلة شفوية مع الأسير المحرر: محمود شاهين أجراها مركز التاريخ الشفوي بالجامعة الاسلامية بتاريخ 2012/1/22م

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التي خلصت إليها، منها:

- تعرضت فلسطين لأكبر وأفظع عملية تدمير وتهجير على مر تاريخ البشرية، بعد قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين، ففقدت وقتها مدن، وقرى، ومؤسسات، وأراضٍ، وطرد عدد كبير من ديارهم دون رحمة.
- أدى اقتلاع الفلسطينيين من بلادهم إلى تدمير النظام الاجتماعي والاقتصادي والسكاني الخاص بهم.
- خضع اللاجئون لتشتيت قسري في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وأصبحوا بعدما كانوا مالكين لبيوتهم، وأراضيهم ومجتمعين في منطقة جغرافية واحدة، توزعوا في البلاد، وأصبح يفرض لهم المساعدات الإغاثية لإعانتهم على مصابهم.
- المخيمات هي تجمعات سكنية أقيمت على بقعة جغرافية محدودة من الأرض في قطاع غزة خاصة، ومنها مخيم الشاطئ للاجئين الفلسطينيين.
- مخيم الشاطئ أحد التجمعات السكانية الذي أقيم على مساحة محدودة من الأرض للذين هاجروا من ديارهم، فهو لجوء مؤقت لهم.
- يعد مخيم الشاطئ من المخيمات التي توجد بها كثافة سكانية عالية، ومساحتها كبيرة.
- الكثافة السكانية داخل مخيم الشاطئ، والضغوطات التي يواجها أثرت سلبياً على مختلف النواحي الحياتية في المخيم.
- تنوعت الأنشطة الاقتصادية في مخيم الشاطئ من مهن، وأسواق.
- اشتهر سكان مخيم الشاطئ بمهنة الصيد لموقع المخيم القريب من البحر المتوسط.
- تطور التعليم في مخيم الشاطئ من الخلاء وعلى أدوات بدائية بسيطة، حتى وصل الأمر إلى بناء مدارس خاصة بهم، وإنشاء غرف صفية لكل مرحلة.
- لعبت المخيمات بما فيها مخيم الشاطئ دوراً هاماً ومؤثراً في مختلف النضال الوطني الفلسطيني، وفي التصدي لمؤامرات الاحتلال الإسرائيلي.
- تصدى أهالي المخيم لمحاولات التوطين التي تعرض لها من أجل إبعادهم ونسيانهم حق العودة.

- وتنوعت مشاركة أهالي المخيم في مقاومة الاحتلال، وكان للمرأة دور كبير في النضال الوطني.

ثانياً: التوصيات:

- التمسك بالقرارات الدولية الخاصة بقضية اللاجئين، وعدم التنازل عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.
- الحفاظ على قضية اللاجئين خاصة في المخيمات، وإحياؤها باستمرار من خلال المنهاج الدراسي، والإعلام، حتى لا تنتهي قضيتهم.
- تحسين أوضاع اللاجئين في المخيمات، والتخفيف من المعاناة التي يتعرضون لها، فمخيم الشاطئ يعاني من البطالة، ومن انتشار الفقر، والمياه المالحة، كذلك من التلوث البيئي.
- توثيق تاريخ اللاجئين في مختلف المجالات واستخدام معاناتهم في عرضها على المؤسسات الدولية، وحقوق الإنسان، في محاولة لاسترجاع حقهم والتعويض عن معاناتهم.
- زيادة المؤسسات الداعمة لمخيمات اللاجئين، وإبعادها عن أية مؤثرات خاصة السياسية، حتى لا تتأثر مساعداتهم التي يقدمونها بشروط سياسية، أو غيرها، مما تزيد من معاناة اللاجئين عندما تقل المعونات التي تقدم لهم.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)

وثيقة توضح تقسيمات وملكية مخيم الشاطئ

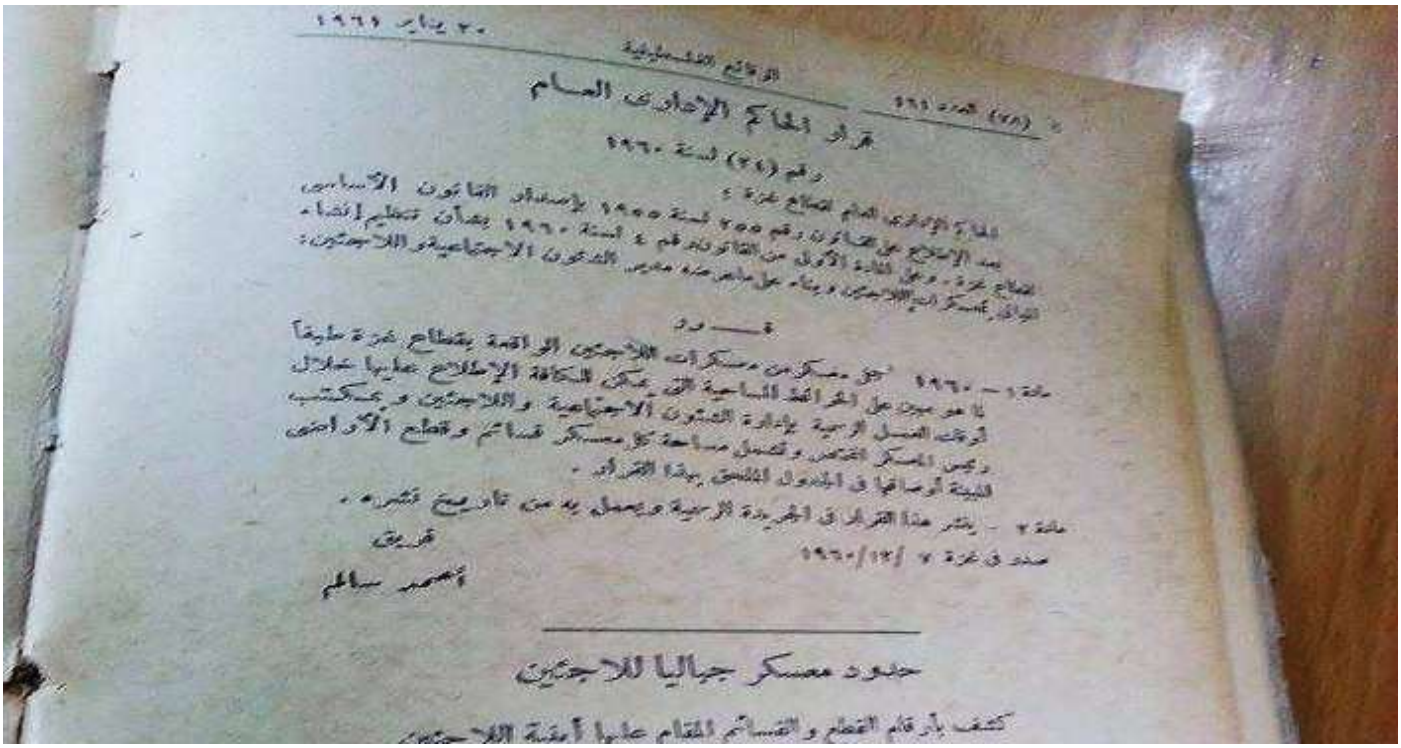

٢٠ يناير ١٩٦١

الوقائع الفلسطينية

الحاكم الإداري العام

قرار الحاكم الإداري العام

رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠

الحاكم الإداري العام لقطاع غزة :

بعد الإطلاع على قانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ لإصدار القانون الأساسي

لقطاع غزة ، وعلى المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم إنشاء

المواقع لمعسكرات اللاجئين وبناء على ما عرضه مدير الشئون الاجتماعية واللاجئين :

قـــرر

مادة ١ — يحل معسكرات اللاجئين الواقعة بقطاع غزة طبقاً

لما هو مبين على الخرائط الساحية التي يمكن للكافة الإطلاع عليها خلال

أوقات العمل الرسمية بإدارة الشئون الاجتماعية واللاجئين وبمكاتب

رئيس المعسكر المختص وتشمل مساحة كل معسكر قسائم وقطع الأراضي

المبينة أوصافها في الجدول الملحق بهذا القرار .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في غزة في ١٢/١/١٩٦٠

أحمد سالم

حدود معسكر جباليا للاجئين

كشف بأرقام القطع والقسائم المقام عليها أماكن اللاجئين

حدود معسكر الشاطىء للاجئين

قطعة	قسيمة	المساحة العمومية		المساحة المشغولة	
		متر	دونم	متر	دونم
٧٢٥	٣٦٧	٩٨٠	٨	٩٨٠	٨
٧٢٥	٣٦٦	٣٢٦	٨	٣٢٦	٨
	٣٦٥	٦٢	٢٠	٠٦٢	٣٠
	٣٦٣	١١٧	٢٤	١١٧	٢٤
	٢٧٩	٦٨٩	٢٠	٦٨٩	٢٠
	١٨٥	٦٨٠	١٦٥	٦٨٠	١٦٥
	٤	٣٧٧	١٨٤	٣٧٧	١٨٤
٧٠٩	١	١٨٥	١٨	١٨٥	١٨
٧٠٨	٢٥	٧٤٧	٣٧	٧٤٧	٣٧
٧٠٩	٢٦	٧٧٤	٢٦		٢١

المصدر: جريدة الوقائع الفلسطينية – مجموعة القرارات والأوامر والاعلانات من سنة 1961 – 1964

ص78، 79

ملحق رقم (2)

بطاقة تسجيل كانت تصدرها وكالة الغوث للسكان اللاجئين

UNRWA

Family Status: Active
Has UNRWA Staff: No
Family Registration ID: 1-0001 9800
Main HOF Full Name: KHALED MOHD A. SALLOUKH
Registration Address
Field: GAZA Area: RIMAL In Camp: No
Physical Address
Field: GAZA Area: RIMAL Camp: Rural Area In Camp: No
Location: TBD Avenue: TBD
Family Members

2-02092305	KHALED	01/12/1963	Male		Husband	nn	Married	Yes	Yes	KHALED
2-02092306	JAMILEH	01/10/1966	Female	SUENANE	Wife	nn	Married	No	No	KHALED
2-02092307	MOHD	01/07/1991	Male	JAMILEH	Son	nn	Single	No	No	KHALED
2-02092308	SUHA	01/09/1992	Female	JAMILEH	Daughter	nn	Single	No	No	KHALED
2-02092309	JIHAN	01/07/1994	Female	JAMILEH	Daughter	nn	Single	No	No	KHALED
2-02097310	SAID	15/07/2000	Male	JAMILEH	Son	nn	Single	No	No	KHALED
2-02092311	JIHAD	15/07/2000	Male	JAMILEH	Son	nn	Single	No	No	KHALED

Total No. of members: 7 Active members: 7 Deceased members: 0

The person named on this card is a Palestine refugee registered with UNRWA.
If this card is found it should be returned to the nearest UNRWA office.
UNRWA

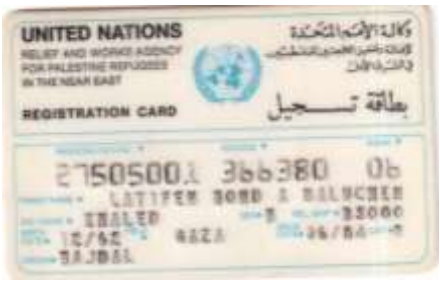
UNITED NATIONS
RELIEF AND WORKS AGENCY FOR PALESTINE REFUGEES IN THE NEAR EAST
REGISTRATION CARD
وكالة الأمم المتحدة
بطاقة تسجيل
2750500 366380 06
KHALED
GAZA
RAJDAL

المصدر/ أوراق عائلة الباحثة

ملحق رقم (3)

النقود التي استخدمها المهاجرون الفلسطينيون في بداية نزوحهم

خمسة جنيهات فلسطينية

المصدر: أحمد الساعاتي، الحياة الثقافية في مدينة غزة

جنيه فلسطيني واحد

المصدر: أحمد الساعاتي، الحياة الثقافية في مدينة غزة

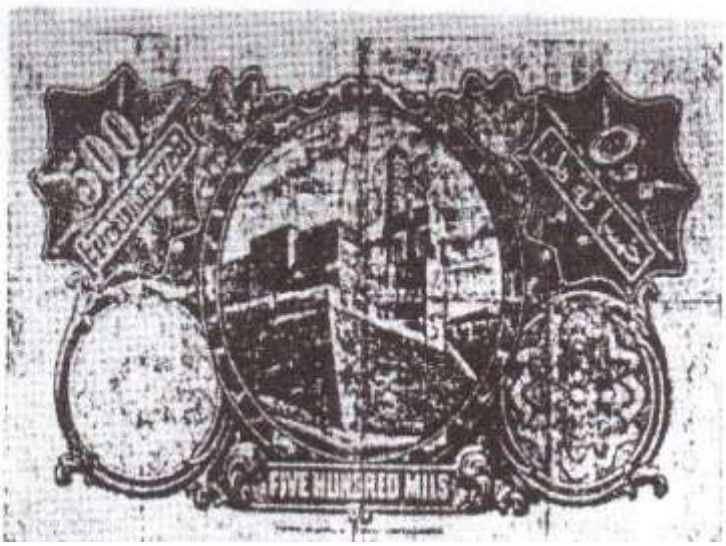

النصف جنيه

المصدر: أحمد الساعاتي، الحياة الثقافية في مدينة غزة

مائة جنيه فلسطيني

المصدر: أحمد الساعاتي، الحياة الثقافية في مدينة غزة، ص300 – 304

ملحق رقم (4)

شهادات معهد المعلمين والمعلمات نظام الخمس سنوات الذي كان معمولا به فترة الستينات والسبعينات

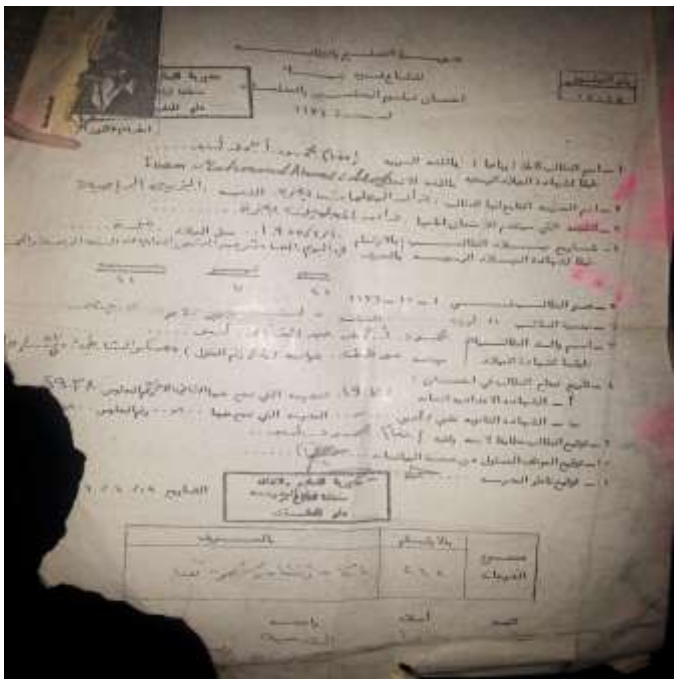

المصدر: وثائق خاصة بشقيقة الباحثة أنعام محمود أحمد لبد

ملحق رقم (5)

تقسيم فلسطين وفقاً لقرار رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م

المصدر: د.عمر عبد العزيز ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، بيروت، دار النهضة العربية، 1975، ص771

ملحق رقم (6)

تقسيمات فلسطين بعد حرب 1948م

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأطلس الفني لمحافظات غزة، الاصدار (1)، غزة – فلسطين 1997، ص11

ملحق رقم (7)

مدن وقرى ومخيمات قطاع غزة في عهد الإدارة المصرية (1948-1967م)

خريطة رقم (٩)

المصدر: مركز الوثائق والأبحاث – جامعة بيرزيت 1984-1985م

ملحق رقم (8)

خريطة توضح مخيمات اللاجئين في قطاع غزة

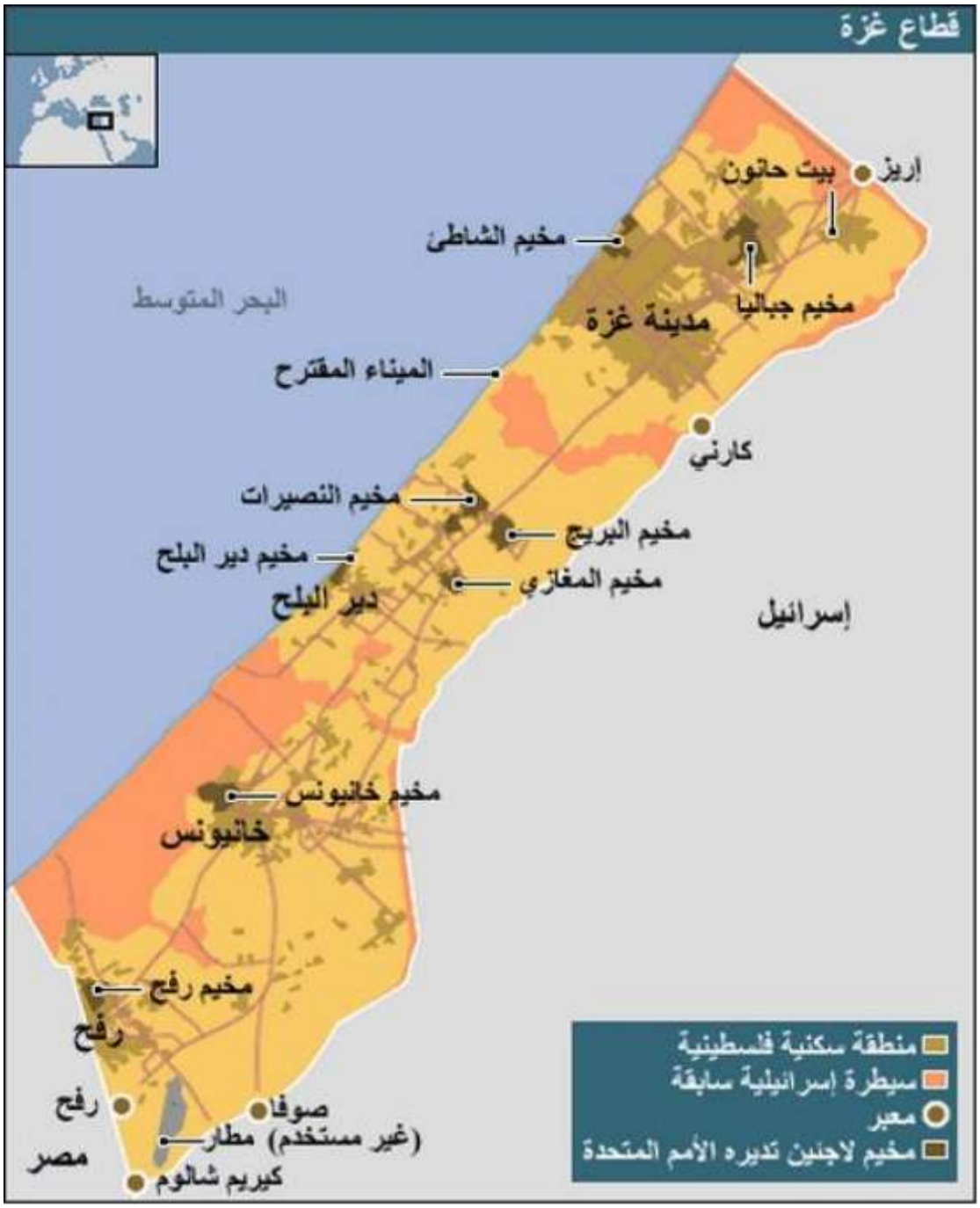

المصدر: مركز الوثائق والأبحاث – جامعة بيرزيت 1984–1985م

ملحق رقم (9)

مخطط حدود ومحيط مخيم الشاطئ

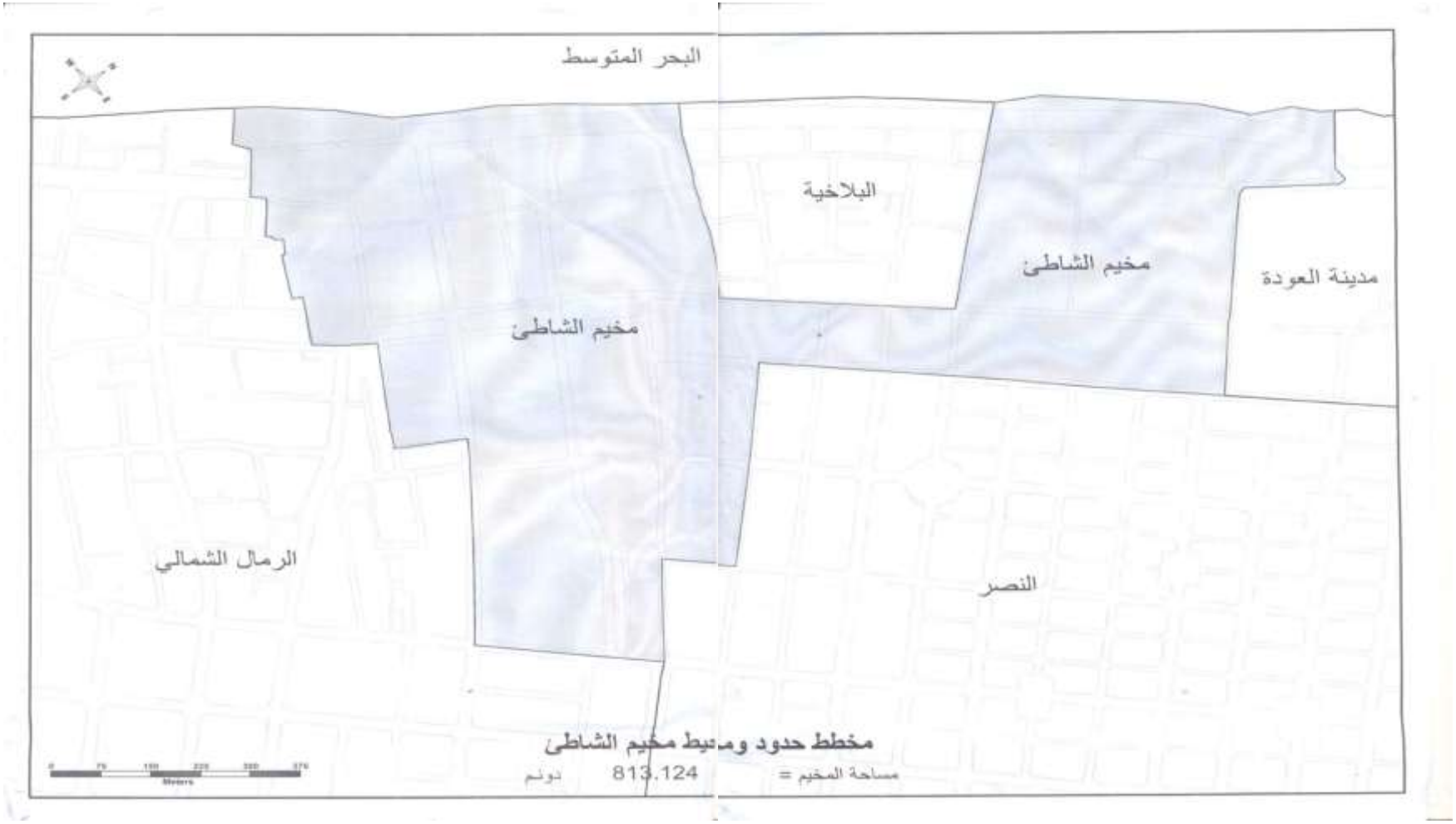

المصدر: بلدية غزة – قسم التخطيط

ملحق رقم (10)

صورة جوية لموقع مخيم الشاطئ وما حوله، من أرشيف بلدية غزة

المصدر: بلدية غزة – قسم التخطيط

ملحق رقم (11)

يوضح حدود مخيم الشاطئ

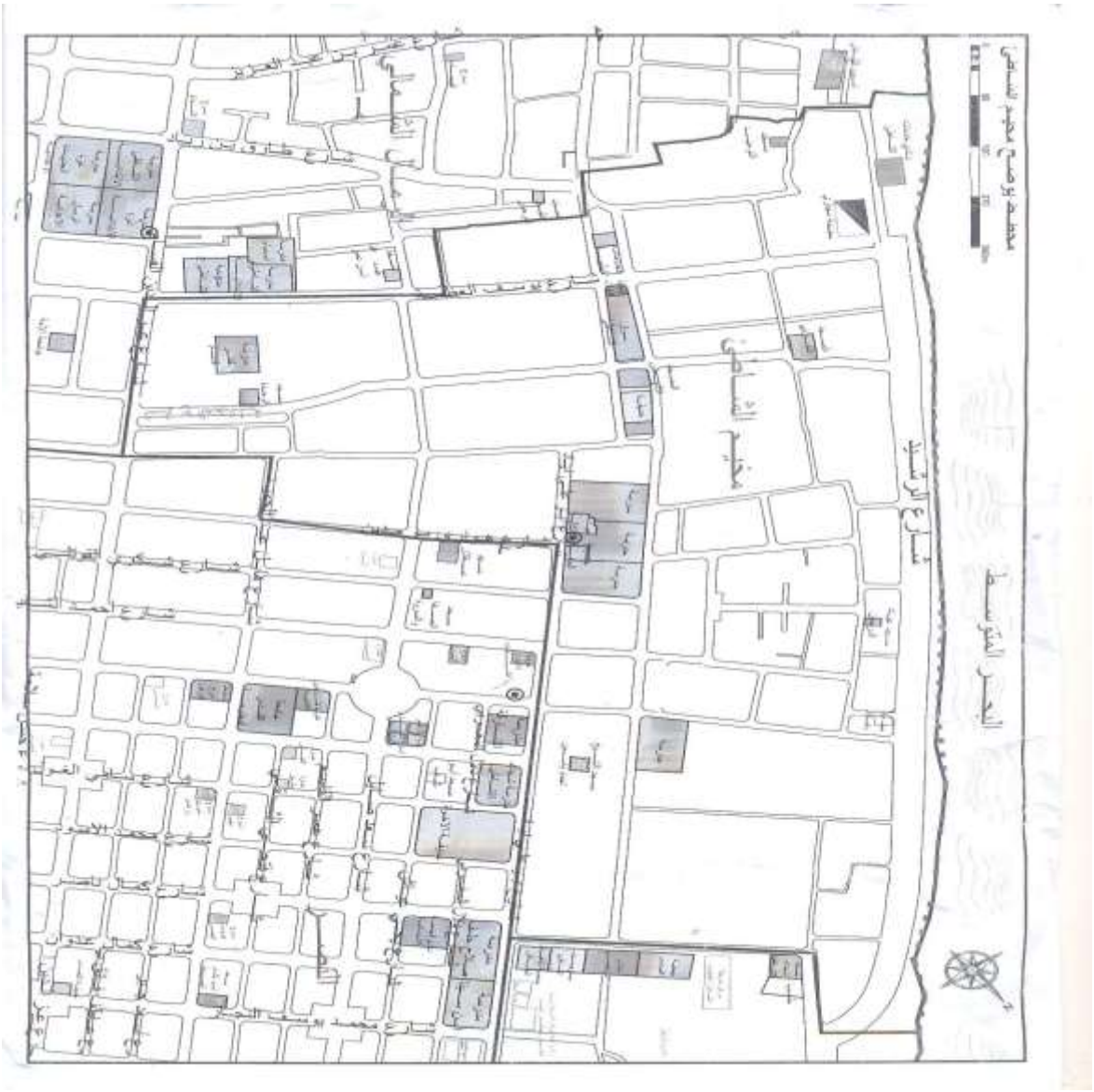

المصدر: بلدية غزة – قسم التخطيط

ملحق رقم (12)

مخطط يوضح المرافق العامة في مخيم الشاطئ

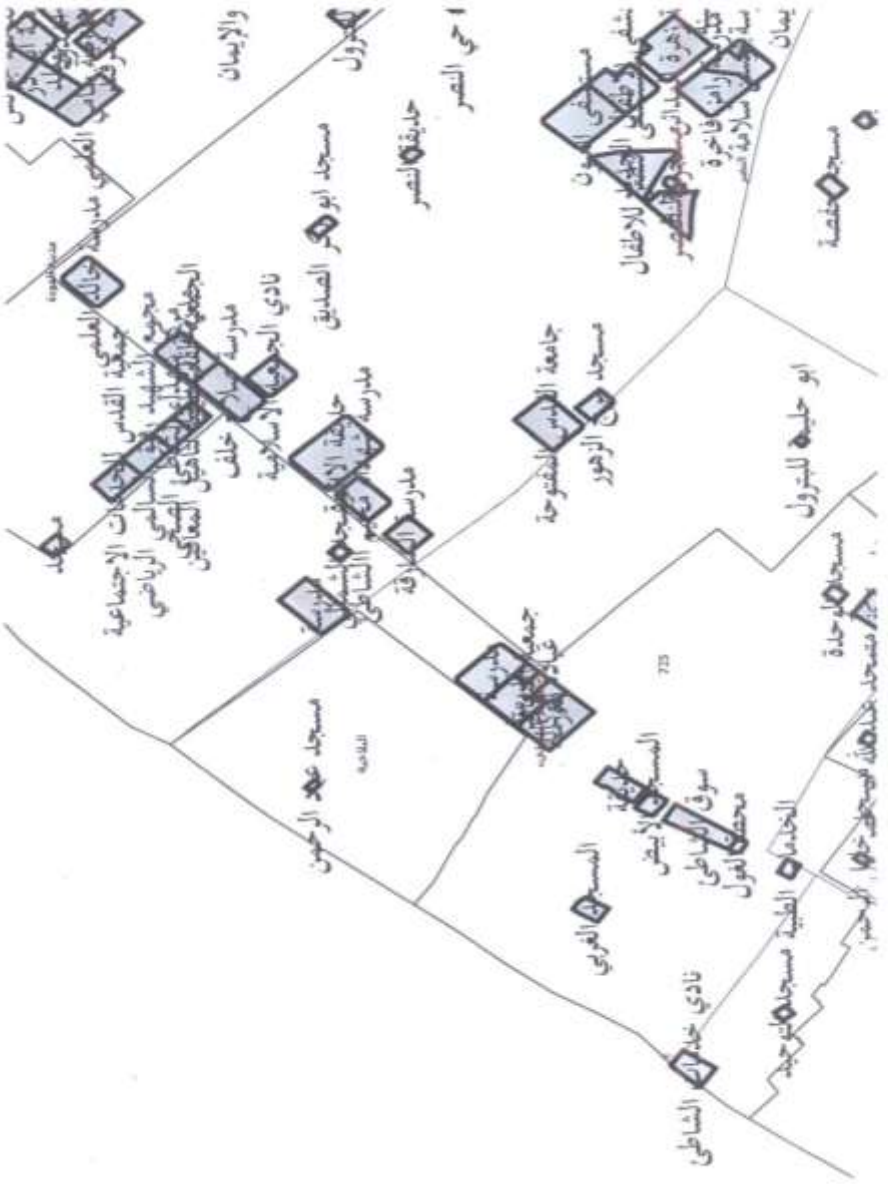

المصدر: بلدية غزة – قسم التخطيط

ملحق رقم (13)

صورة جوية للمرافق العامة لمخيم الشاطئ – المنطقة الشمالية

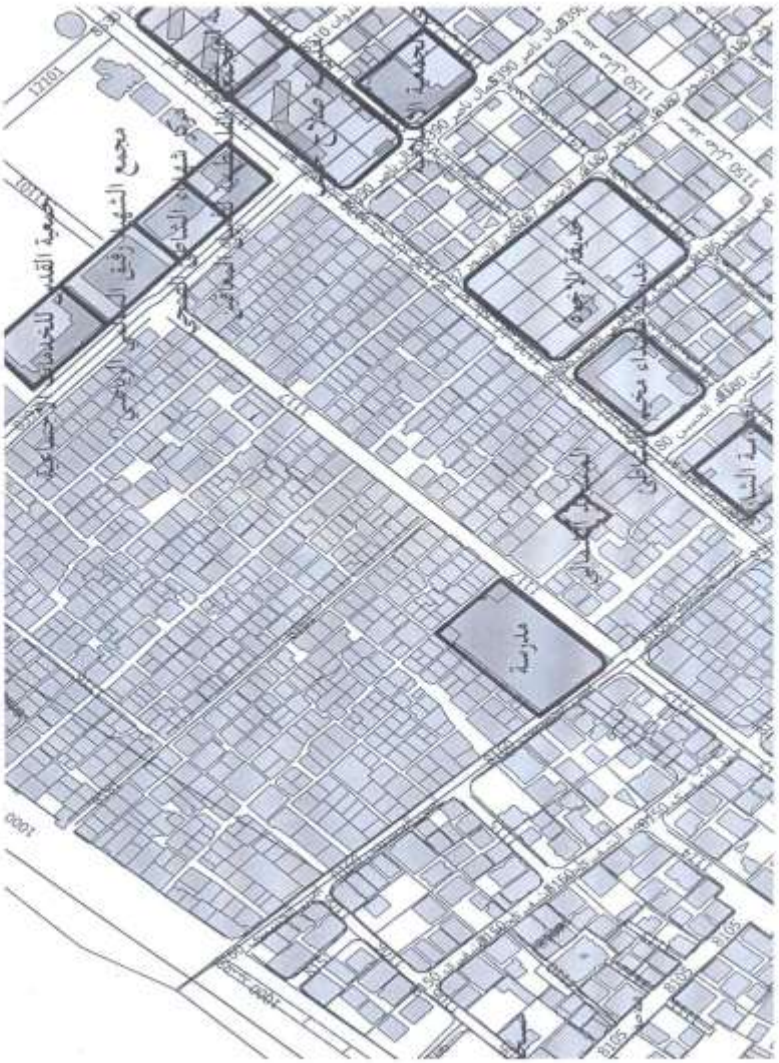

المصدر: بلدية غزة – قسم التخطيط

المصدر: بلدية غزة – قسم التخطيط

ملحق رقم (14)

صورة جوية للمرافق العامة لمخيم الشاطئ – المنطقة الوسطى

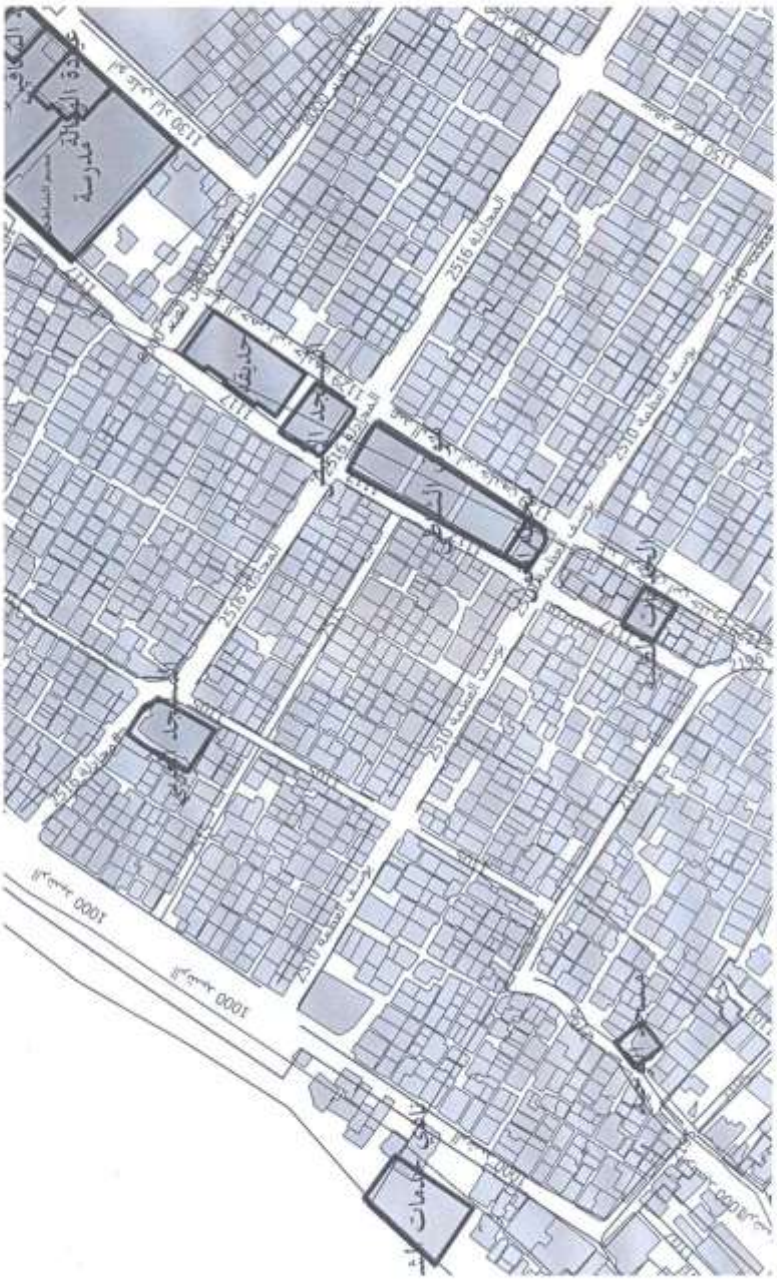

المصدر: بلدية غزة – قسم التخطيط

ملحق رقم (15)

مرحلة إقامة الخيام في مخيم الشاطئ

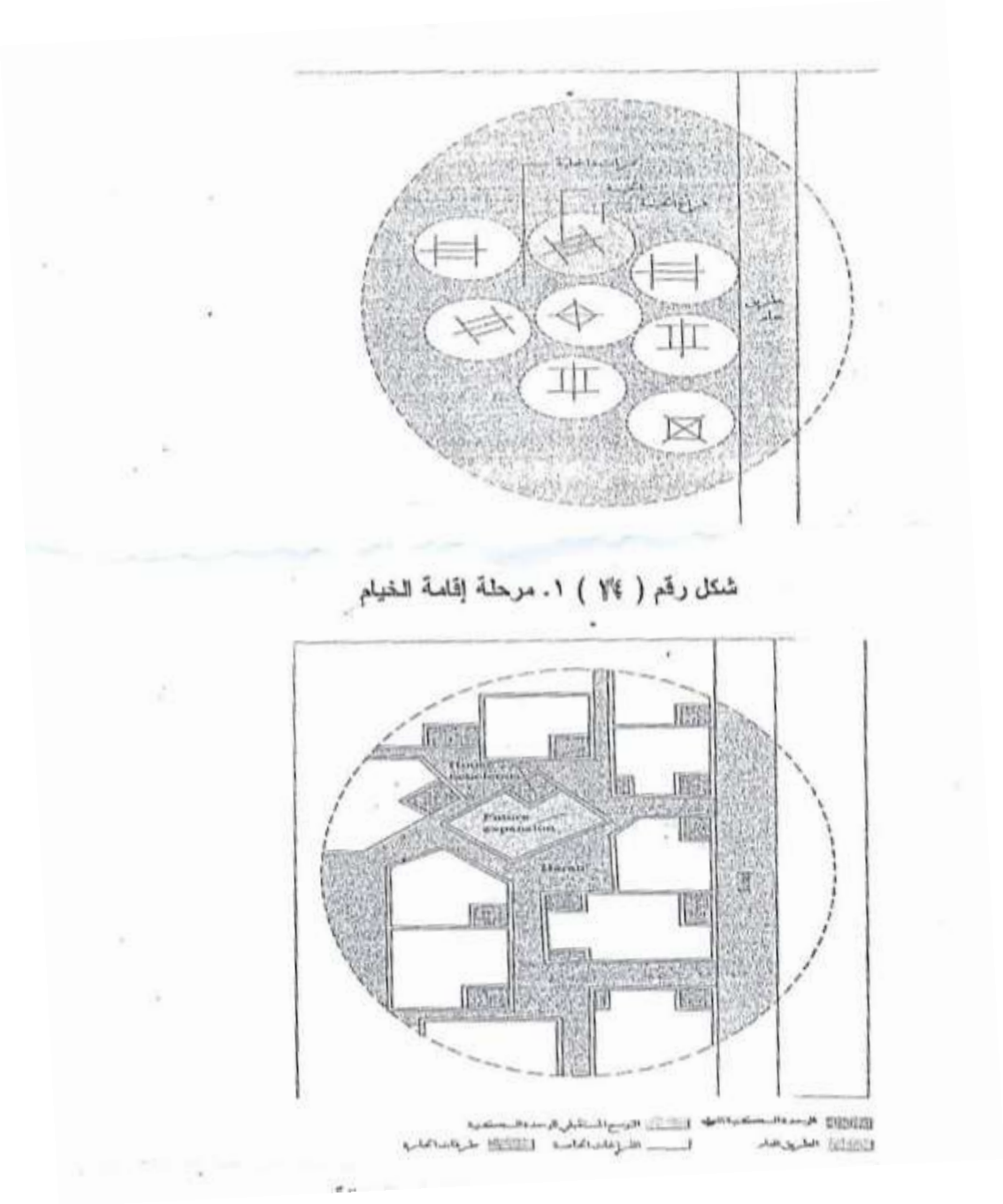

شكل رقم (٢٤) ١. مرحلة إقامة الخيام

المصدر: كلية الهندسة المعمارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م.

ملحق رقم (16)

جدول يوضح أسماء الثياب التي كانت ترتديها النساء في المخيم فترة الخمسينات والستينات والسبعينات

م	اسم الثوب	الأرضية	الأقلام أو الخطوط		ملاحظات
			لونها	عرضها	
1-	أبو متين	لون كحلي	أحمر فاقع ، برتقالي ضارب إلى الحمرة	بوصتان	
2-	الجلجلي	لون كحلي	ليلكي بنفسجي	بوصة	
3-	أبو جنة ونار	لون كحلي	أحمر وأخضر فاقع	بوصتان	
4-	البلتاجي	لون كحلي	أحمر وأخضر فاقع	بوصتان	
5-	التوسية	لون كحلي	أحمر وأخضر فاقع	بوصتان	الخط الأحمر والأخضر لا تدخل فيها خيوط الحرير ، وتصنع من القطن فقط، لذلك فاللون غير زاهي
6-	أبو بريم أبو سمكة (الشامي)	لون أسود	دون خطوط	لا يوجد خطوط	يستعاض عن الخطوط بالنقوش على الأطراف وأسفل الثوب من الخلف ، أما الأكمام فتبقى دون تطريز

المصدر: خليل ابراهيم حسونة، حمامة ، عسقلان ، ص271.

ملحق رقم (17)

جدول بأسماء مدارس الوكالة التي تخدم طلاب مخيم الشاطئ: -

الرقم	اسم المدرسة	الناظر/ة	عدد الطلاب
1	أسماء الابتدائية المشتركة (ا) للاجئين	سميحة فيصل عبد الهادي	966
2	أسماء الابتدائية المشتركة (ب) للاجئين	أميرة محمد حمدان	947
3	المأمونية الإعدادية للبنات للاجئين	وفاء منصور الحداد	699
4	الرمال الابتدائية المشتركة للاجئين	انشراح محمود السابي	562
5	الشاطئ الابتدائية المشتركة (ج) للاجئين	نعيمة محمود أبو عيادة	571
6	ذكور غزة الجديدة الابتدائية (ج) للاجئين	محمد احمد بعلوشة	537
7	ذكور غزة الجديدة الإعدادية (ب) للاجئين	محمد عيد حسين	412
8	ذكور غزة الجديدة الإعدادية (ا) للاجئين	صلاح الدين الهندي	892
9	ذكور غزة الجديدة الإعدادية (ج) للاجئين	يحيى عبد الحي زقوت	925
10	ذكور الشاطئ الابتدائية (ج) للاجئين	محمد حسن المدهون	1032
11	ذكور الشاطئ الابتدائية (د) للاجئين	تيسير الدرهيدي	1025
12	الشاطئ الابتدائية المشتركة (هـ) للاجئين	رقية سليمان أبو عودة	1087
13	الشاطئ الابتدائية المشتركة (أ/هـ) للاجئين	فاطمة عرفات غنيم	1084
14	ذكور غزة الجديدة الابتدائية (أ) للاجئين	سمير إبراهيم أبو شمالة	692
15	ذكور غزة الجديدة الابتدائية (ب) للاجئين	عبد المجيد الأشقر	680
16	بنات الشاطئ الإعدادية(أ) للاجئين	مريم عيسى حمو	929
17	أسماء الابتدائية المشتركة (ج) للاجئين	سميرة إسماعيل شقليه	825

18	ذكور الشاطئ الابتدائية (أ) للاجئين	بدر محمود السكري	970
19	ذكور الشاطئ الابتدائية (ب) للاجئين	فضل علي شحادة	948
20	الشاطئ الابتدائية المشتركة (ج) للاجئين	فاطمة إبراهيم عيطة	533
21	أسماء الابتدائية المشتركة (د) للاجئين	رياض عبد الله الخالدي	489
22	ذكور الرمال الإعدادية (ا) للاجئين	عطا إبراهيم سلمان	725
23	ذكور الرمال الإعدادية (ب) للاجئين	حسن توفيق عياش	764
24	بنات الشاطئ الإعدادية (ب) للاجئين	زينب خليل الددح	1125
25	بنات الشاطئ الإعدادية (ج) للاجئين	أمل عبد المجيد كلوب	1160
26	الشاطئ الابتدائية المشتركة (ب) للاجئين	شوق عمر طافش	622
27	الشاطئ الابتدائية المشتركة (ز) للاجئين	ابتسام عمر الحلبي	659
28	الشاطئ الابتدائية المشتركة (د) للاجئين	غادة محمد كحيل	397
29	صلاح الدين الإعدادية (ا) للاجئين	باسل الوحيدي	464
30	صلاح الدين الإعدادية (ب) للاجئين	سهيل توفيق قاسم	411

موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:

http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545

ملحق رقم (18)

جدول يوضح المدارس الحكومية في حي الشيخ رضوان

م	الاسم	المرحلة	عدد الطلاب	عدد الشعب	عدد المعلمين
1	أبوذر الغفاري الثانوية للبنين	المرحلة الثانوية	599	15	36
2	أسدود الأساسية للبنين	المرحلة الاعدادية	855	20	35
3	أسماء بنت أبي بكر الأساسية "أ" المشتركة	المرحلة الابتدائية	600	15	22
4	أسماء بنت أبي بكر الأساسية "ب" المشتركة	المرحلة الابتدائية	527	15	21
5	التقوى الثانوية للبنين	المرحلة الثانوية	830	19	38
6	الرافدين الأساسية "أ" للبنات	المرحلة الاعدادية	712	18	27
7	الرافدين الأساسية "ب" للبنات	المرحلة الاعدادية	678	18	27
8	الزهاوي الأساسية للبنين	المرحلة الاعدادية	457	14	20
9	الهدى الثانوية للبنات	المرحلة الثانوية	573	17	35
10	جولس الثانوية للبنين	المرحلة الثانوية	738	20	39
11	حسن سلامة الأساسية المشتركة	المرحلة الابتدائية	751	19	25
12	حسن سلامة الأساسية للبنات	المرحلة الاعدادية	637	16	35
13	حمامة الأساسية للبنات	المرحلة الاعدادية	800	18	35
14	رامز فاخرة الثانوية للبنات	المرحلة الثانوية	471	14	35
15	زهرة المدائن الثانوية للبنات	المرحلة الثانوية	895	23	45
16	سامي العلمي الثانوية للبنين	المرحلة الثانوية	803	19	35
17	شهداء الشيخ رضوان الأساسية "أ" للبنين	المرحلة الابتدائية	611	17	24
18	شهداء الشيخ رضوان الأساسية "ب" للبنين	المرحلة الابتدائية	614	16	23
19	صرفند الأساسية للبنين	المرحلة الاعدادية	573	14	22
20	عبد الرحمن بن عوف الأساسية "أ" للبنين	المرحلة الابتدائية	680	18	27
21	عبد الرحمن بن عوف الأساسية "ب" للبنين	المرحلة الابتدائية	727	19	26
22	عبد الملك بن مروان الأساسية المشتركة	المرحلة الابتدائية	411	12	18
23	عرفات للموهوبين الثانوية بنات	المرحلة الثانوية	197	10	24
24	عرفات للموهوبين الثانوية بنين	المرحلة الثانوية	232	9	23
25	عمرو بن العاص الأساسية المشتركة	المرحلة الابتدائية	671	18	25
26	عمرو بن العاص الأساسية للبنات	المرحلة الاعدادية	575	15	27
27	مصعب بن عمير الأساسية للبنات	المرحلة الاعدادية	774	18	31
28	مصعب بن عمير الأساسية المشتركة	المرحلة الابتدائية	739	20	28
	الإجمالي		17730	466	808

المصدر: وزارة التربية والتعليم قسم التخطيط

ملحق رقم (19)

أسماء شهداء مخيم الشاطئ عام 1967م

إسماعيل عبد الرؤوف الجاجة	أعداد كبيرة من الشهداء المجهولين على شاطئ البحر	توفيق الجاجة	محمد العمصي (مفقود)
يوسف الصعيدي 12 سنة حرقاً	حسن سارة	خضر القيناوي	ذياب صباح
ذيب محسن	رمضان أبو ريالة	زياد أبو كويك	سمير القصاصي
سعود الخالدي (مفقود)	سليم أبو سمعان	سمير سحويل	صالح الخيري
صالح أبو حمدة	طلال الوحيدي	طلال المصري	عائشة أبو صقر وابنتها وعمرها سنة
عبد الحميد الجمل	عيسى أبو شريف	فوزي أبو ذان	فهمي الحسني
عبد الحكيم أبو كويك	فضل أبو لبدة	ماجد كلوب	محمد قويدر
ماجد كلوب (أبو مروان)	محمد حمودة	محمد القصاص	محمد أبو شهلوب
محمد الأسود	محمد الصوراني	محمد عباس	محمد اللبابيدي
محمد الغزاوي	محمد أعرم وابنه الصغير	محمود أبو لبدة	يوسف البفرحي
(30 شهيداً من جيش الشقيري في مجزرة المنطار)			

أبو جابر، إبراهيم، وحماد، حماد وآخرون: موسوعة إحياء الذاكرة الفلسطينية، جرح النكبة، ج3، مركز الإعلام العربي، الجيزة، ط1، 2007م.

ملحق رقم (20)

قائمة شهداء مخيم الشاطئ في فترة الستينات

جميل أبو ريالة	مصطفى القرم عبد الوهاب الفار	شحدة طبيل
يوسف سكوت	محمود بدوي	محمود الزهار
حسن أبو ريالة	خميس المحلاوي	محمد النجار
عرفات هنية	محمد عبيد	عرفات هنية
محمد عبيد	محمود حمدونة	عزيز حلاوة
إسماعيل الجزار	عبد السلام صيام	فضل أبو لبدة
محمد مقداد	يوسف كلاب	عبد الله البكري
علي المصري	حسين أبو حسنين	حسنين أبو حسنين
جاسر أبو لبدة	موسى عفانة	إسماعيل الصعيدي

المصدر:حسن محمد أبو حشيش، كوكبة من شهداء مخيم الشاطيء،ص47،ص48.

قائمة بأسماء شهداء مخيم الشاطئ في فترة السبعينات

جبر عبد ربه	يوسف غبن	محمد صالح	عبد الحميد الجمل
محمود جدوع	عيسى أبو شريف	محمد دهمان	عزمي جاد الله
كامل العمصي	عبد الفتاح حمودة	حسين حماد	موسى السقا
عمر المحلاوي	محمد جودة	عدنان الحسني	زهير بدح
غازي رضوان	حسن الجملة	صبحي أبو كرش	زكي الحسني
فاخر النحال	حسن أبو العظام	رمضان الطناني	محارب عفانة
فريزة شبير	عمر التلباني	فتحي الغول	خضر إجرام

أبو حشيش، حسن: كوكبة من شهداء مخيم الشاطئ،ص51،ص53.

ملحق رقم (21)

جدول بأسماء الشهداء في مخيم الشاطئ من 1987/12/9_ 1990/12/31م

اسم الشهيد	تاريخ الاستشهاد	سبب الاستشهاد	العمر
أحمد أبو خوصة	1987/12/15	رصاص	20
رائد عبد الرؤوف شحادة	1987/12/21	رصاص	18
رأفت بكر	1988/2/10	رصاص	22
نبيل أبو غوري	1988/2/19	رصاص	25
محمد رضوان	1988/3/12	ضرب مبرح	25
هاني إبراهيم أبو حمام	1988/3/19	رصاص	24
علي عمر أبو شريفة	1988/3/19	اختناق الغاز	1
مصطفى الفروج	1988/3/23	اختناق الغاز	60
فتحي محمد سرحان	1988/4/8	رصاص	20
صبحية رشيد المنكوش	1988/4/9	اختناق الغاز	55
رجب أحمد الصليبي	1988/4/5	اختناق الغاز	75
انتصار مبروك	1988/4/13	رصاص	30
محمود حسين أبو قاعود	1988/4/13	اختناق غاز	55
حسن أحمد أبو قاعود	1988/4/14	ضرب مبرح	22
خالد حسن النجار	1988/5/4	اختناق بالغاز	52
عبير المدهون	1988/5/5	رصاص	16
أحلام سليم	1988/5/5	اختناق بالغاز	11
سعاد عبد النبي	1988/5/5	رصاص	12
سيد خليل الغرابلي	1988/7/17	رصاص	66
صابر فارس التمتم	1988/7/17	رصاص	22
سهير فؤاد عفانة	1988/7/26	رصاص	13
هشام جميل مقداد	1988/8/12	ضرب مبرح	23
عاصي محمد جمعة	1988/8/16	اختناق بالغاز	65

عمر محمد حجو	1988/8/17	اختناق بالغاز	63
علاء أبو الغول	1988/8/24	رصاص	13
خميس الميناوي	1988/8/31	رصاص	17
منير علي العرايشة	1988/9/1	اختناق بالغاز	17
منال أحمد سمور	1988/10/22	رصاص	15
نوال حسن أبو ثريا	1988/11/24	رصاص	40
أسماء سليمان أبو عبادة	1988/12/15	رصاص	26
هنادي أبو سلطان	1989/1/14	اختناق بالغاز	12
محمد إبراهيم الدراوشة	1989/1/19	رصاص	17
علاء عبد الله عرندس	1989/2/4	رصاص	15
محمد مراد مطر	1989/2/5	اختناق بالغاز	17
آمال محمد حسين	1989/2/5	رصاص	17
سليمان أبو عطايا	1989/3/1	رصاص	24
يوسف غازي سلامة	1989/8/9	اختناق بالغاز	6
زياد محمود بنات	1989/8/9	رصاص	25
منير حسن ناصر	1989/8/26	رصاص	15
علي حسن مطر	1989/10/12	رصاص	20
عطية نزار الغوراني	1989/10/16	اختناق بالغاز	3
جمال محمد عبد العاطي	1989/12/5	شنق	23
يوسف عطا الفيشاوي	1990/4/29	رصاص	13
خميس عبد الرحمن أبو خوصة	1990/5/15	رصاص	19
محمد حسن أبو زنادة	1990/6/10	ضرب مبرح	67
وفاء خميس عليان	1990/7/7	رصاص	17
وائل محمد الدردساوي	1990/5/22	رصاص	20
موسى إبراهيم حسونة	1990/6/22	رصاص	30

قدسية، لبيب: موسوعة المخيمات الفلسطينية، قطاع غزة، ج2، ص 78.

اسم الشهيد	تاريخ الاستشهاد	سبب الاستشهاد	تاريخ الميلاد
علاء عبد اللطيف حسن عبيد	1990/12/26م	هجوم على دورية عسكرية في شارع النصر شرق مخيم الشاطئ بالسكين، فقتل جندياً وجرح ثلاثة قبل استشهاده	1960م
أسامة سلامة عبد الرحمن العروقي	1991/8/5م	رصاصة في الرقبة أثناء مواجهات حدثت في المخيم	1974/7/21م
فريد محمد محمد الشعرواي	1994/1/3م	استشهد في مواجهات مع الاحتلال بالمخيم	1973/7/19م
علي طالب عبد الله العماوي	1994/4/7م	من الجهاد الإسلامي، خاض عملية بطولية استشهادية في مفترق مدينة اسدود ضد تجمع لجنود الاحتلال وأوقع فيهم العديد من القتلى والجرحى	1975/7/7م
زياد محمد محمد بنات	1992/8/9م	أصيب في بطنه وصدره في مواجهات مع الاحتلال	1963م
محمد حسني علي زعتر	1992/12/26م	استشهد في مواجهات بين الاحتلال	1977/9/3م
جهاد محمد عاشور محيسن	1993/1/17م	أصيب في رقبته بعيار ناري في مواجهات بالمخيم	1973م

الشهيد	تاريخ الاستشهاد	سبب الاستشهاد	تاريخ الميلاد
مازن زكي عبد الرؤوف دبابش	1993/1/17	أصيب برصاصة في رأسه في مواجهات مع الاحتلال	1978/10/16م
عاهد سليم ديب الهابط	1993/5/3م	تعرض لكمين أثناء قيامه بمهمة جهادية في مخيم البريج وهو من نشطاء صقور فتح	1972/2/21م
محمد محمود محمد بهادر	1972/3/6م	تعرض لكمين مع الشهيد عاهد الهابط	1972/3/6م
أحمد مطاوع حسن صبح	1993/5/4م	أصيب برصاصة في قلبه	1973/11/15م
علاء صالح سلمان أبو هندي	1993/5/6م	استشهد في المواجهات التي دارت بالمخيم	1982م
محمد محمد حسين الغول	1993/5/16م	استشهد في المواجهات التي دارت بالمخيم	1980/5/3م
بهاء الدين عوض إسماعيل النجار	1993/9/14م	نفذ عملية استشهادية داخل مركز الشرطة التابع للاحتلال في العباس وهو من كتائب عز الدين القسام	1974/11/16م

رأفت إبراهيم خليل الفسيس	1991/8/18م	استشهد في مواجهات داخل المخيم	1975/7/5م
محمد بشير سليم الهندي	1991/10/6م	أصيب برصاصة في رأسه في مواجهات داخل المخيم	1982/5/23م
إبراهيم محمد عبد النجار	1991م		1968/5/21م
علاء سليم إبراهيم الحلبي	1994/11/30م	أصيب برصاصة في أعلى الفخذ ادت إلى انقطاع الوريد وحدوث نزيف حاد أدى إلى استشهاده	1982/2/16م
حاتم حسن موسى حسان	1995/4/2م	من كتائب القسام تعرض لاغتيال مع الشهيد كمال كحيل ورفاقهم في أحد البيوت بالشيخ رضوان	1973/2/10م
عماد محمود سليمان أبو أمونة	1995/4/9م	نفذ عملية بسيارة مفخخة وفجرها في حافلة عسكرية إسرائيلية بالقرب من دير البلح رداً على اغتيال حاتم حسان وكحيل	
محمود عرفات إبراهيم الخواجا	1995/6/22م	استشهد في عملية اغتيال	1960/1/27م
عبد الفتاح سعيد عبد النبي الرنتيسي	1995/9/11م	استشهد في سجون الاحتلال	1963/7/31م

أبو حشيش، حسن: كوكبة من شهداء مخيم الشاطئ

ملحق رقم (22)

شهداء مخيم الشاطئ في انتفاضة الأقصى

اسم الشهيد	تاريخ الاستشهاد	سبب الاستشهاد	تاريخ الميلاد
نائل محمد أبو عواد	2000/3/2م	استشهد في اقتحام لقوات الاحتلال	1976/10/27م
يوسف محمود محمد أبو نحل	2000/6/28م	استشهد باشتباك مسلح مع الاحتلال	1978/1/15م
رامي جمال بدوية	2000/10/27م	استشهد في أحداث انتفاضة الأقصى	1985/2/16م
جبر أحمد إبراهيم المسحال	2000/10/27م	استشهد عند حاجز المنطار	1977/8/18م
إبراهيم رزق عمر	2000/11/1م	استشهد عند حاجز المنطار	1986/6/18م
أحمد سليمان إبراهيم أبو تايه	2000/11/1م	استشهد عند حاجز المنطار	1986/5/23م
حمدي عرفات خليل انصيو	2000/11/7م	فخخ زورق قاده بنفسه وفجره في قطعة بحرية متواجدة على بحر رفح	1973/11/30م
محمد ياسين درويش المدهون	2000/11/11م	نفذ عملية جريئة هو وزميله منذر ياسين من حي الزيتون ضد موقع عسكري عند مفترق المطاحن بخانيونس مما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من جنود الاحتلال	1981/1/19م
عماد أديب الداية	2000/11/29م	رصاصة في الرأس عند حاجز المنطار	1981/10/7م
مدحت محمد صبحي جاد الله	مساء يوم الجمعة في ديسمبر 2000م	عند حاجز المنطار	1986/10/16م
محمد جودة علي العاصي	عصر يوم الخميس 2000/12/7م	قام بطعن اثنين من اليهود في منطقة إيرز فقتل أحدهما وجرح آخر	1973/6/8م

نور الدين محمد أبو صافي	2000/12/15م	في اشتباك مسلح عند بيت حانون من صفوف القسام	1978/11/29م
كامل صالح الجمل	2001/3/21م	استشهد في قصف مدفعي في موقع عمله بالقرب من مستوطنة نتساريم على شاطئ البحر	1967/8/4م
محمود خليل بركات	2001/4/11م	أصيب برصاص دمدم متفجر في رأسه أحدثت عنده تهتك في الدماغ عند معبر المنطار	1985/12/29م
يوسف حسين أبو حمدة	2001/4/24م	أصيب برصاص أثناء عودته من عمله عنده حاجز بيت حانون	1962/9/20م
عرفات طلال أبو كويك	2001/5/14م	أثناء اشتباك مع الاحتلال بالقرب من مفترق المطاحن	1980/2/28م
إسماعيل بشير المعصوابي	2001/6/22م	أثناء تنفيذ عملية نوعية جريئة استشهادية ضد سيارة عسكرية لجيش الاحتلال بالقرب من مستوطنة دوغيت شمال القطاع أدت إلى مقتل ثلاثة جنود، وهو من كتائب القسام	1979/11/8م
عماد مهدي عوض	2001/9/22م		1978/2/25م
محمود إبراهيم أبو هاني	2001/10/3م	استشهد خلال قصف لموقعه بالمدفعية والرشاشات الثقيلة لمقر الأمن الوطني	1982/3/14م
عيد زياد أبو شرخ	2001/10/26م	رصاصة برأسه أصيب بها في 2001/10/8م، وبقي في حالة موت سريري حتى نال الشهادة	1967م

		يوم 10/26	
سعيد محمود أبو شميس	2001/11/5م	نال الشهادة على أثر اشتباك مع قوات الاحتلال	1975/12/24م
محمد محمود إبراهيم أبو مرسة	2001/12/4م	استشهد عندما كان عائداً من مدرسته فقصفت طائرات الاحتلال مقر الأمن الوقائي شرق مخيم الشاطئ فأصيب إصابة بالغة	1986/11/6م
سامر وجيه جودة	2002/3/8م	استشهد في موقعه على شاطئ بحر السودانية شمال المخيم عندما قصفت الزوارق البحرية والطائرات الحربية الصهيونية الموقع	1981/9/24م

ملحق رقم (23):

يوضح عدد المصابين في أعينهم برصاص جيش الاحتلال فترة الانتفاضة المباركة

الاسم	العمر	تاريخ الإصابة	المسبب	العين المصابة
وليد خالد شاهين	14	1988/7/21	مطاط	اليمنى
محمد عبد الهادي جودة	70	1988/12/15	مطاط	اليمنى
طلعت أبو نحل	12	1989/2/20	ناري	اليسرى
حازم عبد الله سلامة	13	1989/4/26	ناري	اليسرى
منير/الرنتيسي	20	1989/5/5	ناري	اليمنى
جهاد عياد	19	1989/8/31	ناري	اليمنى
ناهض حسن ماضي	23	1989/9/2	ناري	اليسرى

المصدر: غانم حبيب الله ، رشاد المدني، فلسطين والانتفاضة ، ص151.

جدول يوضح عدد الجرحى والمعتقلين والمحكومين والمفرج عنهم في مخيم الشاطئ

من الفترة 1987/1/1 -1990/12/31

السنة	الجرحى	المعتقلون	المحكومون	المفرج عنهم
1987	**1**	**-**	**15**	**4**
1988	**404**	**37**	**17**	**42**
1989	**308**	**13**	**46**	**12**
1990	**637**	**47**	**28**	**6**

المصدر/ قدسية، لبيب عبد السلام، موسوعة المخيمات الفلسطينية، ص 78

ملحق رقم (24)

أيام حظر التجوال حسب الأشهر في مخيم الشاطي

1987/12 إلى 31-8-1989

الشهر	أيام حضر التجوال
1987/12	-
1988/1	-
1988/2	-
1988/3	5
1988/4	14
1988/5	11
1988/6	6
1988/7	10
1988/8	17
1988/9	10
1988/10	11
1988/11	13
1988/12	17
1989/1	14
1989/2	7
1989/3	17
1989/4	10
1989/5	13
1989/6	7
1989/7	1
1989/8	4
مجموع الأيام	187

المصدر: غانم حبيب الله، رشاد المدني، فلسطين والانتفاضة ، ص154.

ملحق رقم (25)

قيمة الغرامات المالية التي فرضها الاحتلال على المحكومين من سكان مخيم الشاطئ

الشهر	الغرامة (بالشيكل)
1989/2	2105
1989/3	12972
1989/4	6550
1989/5	6000
1989/6	7900
1989/7	2750
1989/8	14850
1989/9	211000
الإجمالي	264127

المصدر: غانم حبيب الله، رشاد المدني، فلسطين والانتفاضة، ص161-165.

ملحق رقم (26)

صور مرحلة نصب الخيام

صورة رقم (١) مرحلة تاسيس الخيام

صورة رقم (٢) مرحلة تأسيس الخيام

المصدر : موقع تجمع العودة الفلسطيني ، واجب ، ١٤ / ٥ / ٢٠١٣م

صورة رقم (3) احدى محطات المياه العامة في المخيم

المصدر: صلاح الصوباني المعالم الرئيسية لأوضاع المخيمات الفلسطينية مجلة صامد الاقتصادي العدد 83 ص 24

صورة رقم (٤) أولي مراحل التعليم بعد الهجرة

المصدر: إبراهيم محمد لافي الخدمات الاجتماعية و الصحية والتعليمية، المقدمة للاجئي المخيمات الفلسطينية (1948-1956) ص 142

صورة رقم (٥) التعليم في مرحلة الستينات

المصدر: إبراهيم محمد لافي الخدمات الاجتماعية و الصحية والتعليمية، المقدمة للاجئي المخيمات الفلسطينية (1948م-1956م) ص 142

ملحق رقم (27)

أكبر معمرة في مخيم الشاطئ

المصدر: تصوير الباحثة ، الاسم: حاكمة عطاالله أكبر معمرة في مخيم الشاطئ عمرها يناهز 115 سنة

ملحق رقم (28)

الزي الرسمي للرجال في مخيم الشاطئ في فترة الخمسينات والستينات

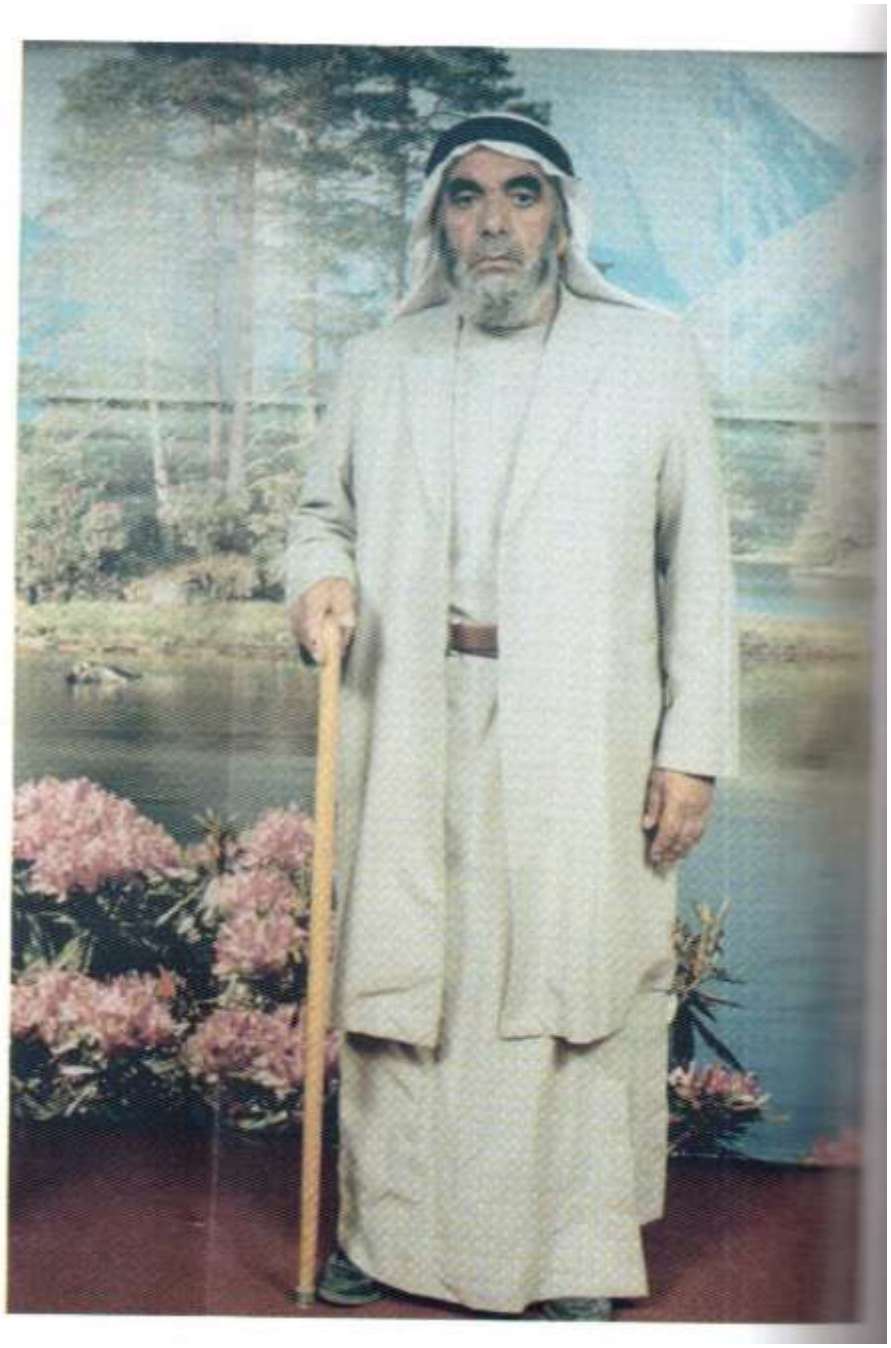

المصدر: خليل إبراهيم حسونة ، حمامة، عسقلان، ص269.

ملحق رقم (29)

الثوب المجدلي الذي كانت تلبسه النساء في المخيم في الخمسينات والستينات

المصدر: خليل ابراهيم حسونة، حمامة عسقلان ص273

ملحق رقم (30)

الثوب المجدلي في المخيم (جنة ونار)

المصدر: خليل ابراهيم حسونة، حمامة ، عسقلان، ص272.

ملحق رقم (31)

الثوب الشامي الذي كانت ترتديه النساء في المخيم في فترة السبعينات والثمانينات

المصدر: مقتنيات الحاجة دلال حجازي

ملحق رقم (32)

الزي الذي كان يرتديه الرجال والنساء في فترة السبعينات

المصدر: خليل ابراهيم حسونة، حمامة ، عسقلان، ص266

ملحق رقم (33)

الإضاءة في بداية بناء المخيم

المصدر: رائد أحمد صالحة مدينة غزة، ص116

ملحق رقم (34)

مسجد الشيخ أحمد ياسين

المصدر: تصوير الباحثة

ملحق رقم (35)

المسجد الأبيض

المصدر: تصوير الباحثة

ملحق رقم (36)

أول مدرسة بنتها وكالة غوث اللاجئين (مدرسة أبو عاصي)

المصدر: تصوير الباحثة

ملحق رقم (37)

محلات في سوق مخيم الشاطئ

المصدر: تصوير الباحثة

ملحق رقم (38)

حسبة السمك في مخيم الشاطئ

المصدر: تصوير الباحثة

ملحق رقم (39)

بسطات للخضار والفواكه في سوق المخيم

المصدر: تصوير الباحثة

ملحق رقم (40)

الصندوق الذي كانت تضع فيه العروس ملابسها يوم الزفاف

المصدر: مقتنيات الحاجة حاكمة عطا الله من سكان مخيم الشاطئ

ملحق رقم (41)

نوع من أنواع الحلوى الذي كانت تحضره النساء لأهل العريس يوم الفرح

المصدر : صورة لدى أحد سكان المخيم

طاسة الطربة (الخوفة)

المصدر: مقتنيات جدة الباحثة

ملحق رقم (42)

أنواع راديو الترانزستور الذي كان يستخدمه سكان المخيم في فترة الستينيات والسبعينيات

المصدر: مقتنيات الحاجة حاكمة عطا الله من سكان مخيم الشاطئ

ملحق رقم (43)

الفدائي ابن الشاطئ: محمد الأسود (جيفارا غزة)

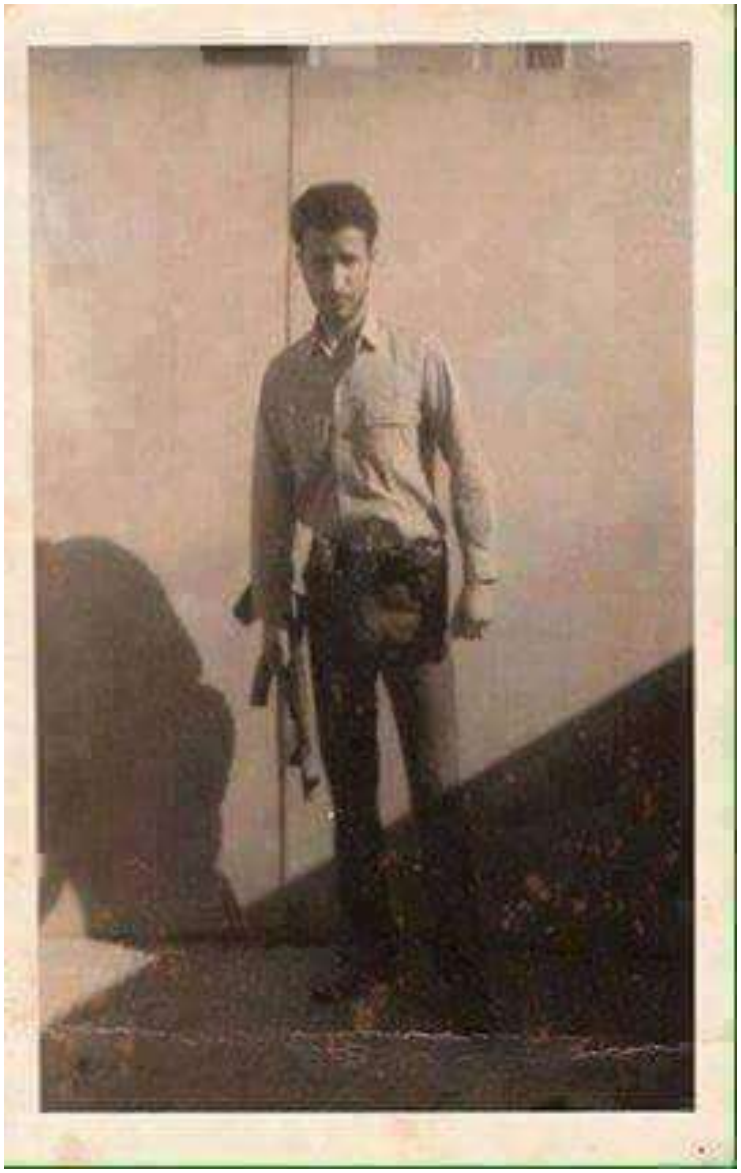

المصدر: صورة لدى السيد/ عبد الفتاح عبد الحافظ حميد من مخيم الشاطئ

ملحق رقم (44)

صور لبعض الاطفال الذين فقئت أعينهم من الطلقات النارية في الانتفاضة المباركة 1987

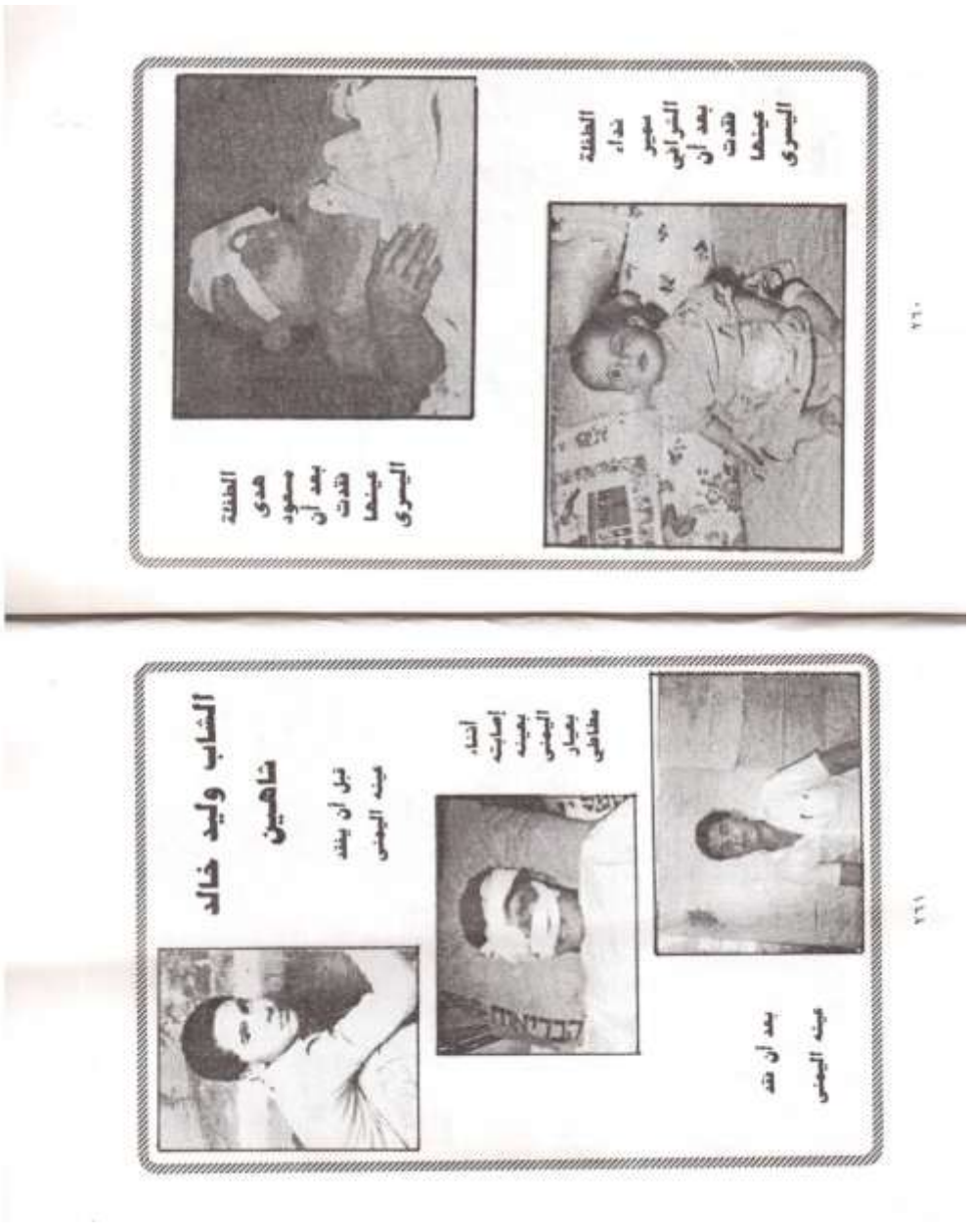

المصدر: غانم حبيب الله ورشاد المدني، فلسطين والانتفاضة ص 259 - 262

المصدر: غانم حبيب الله ورشاد المدني، فلسطين والانتفاضة، ص 259 - 262

المصدر: غانم حبيب الله ورشاد المدني، فلسطين والانتفاضة ص 259- 262

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.

الوثائق:

2. قرار الحاكم الإداري العام بملكية وحدود مخيم الشاطئ، صحيفة الوقائع الفلسطينية، العدد161، 1961م.
3. بطاقة تسجيل كانت تصدرها وكالة الغوث للسكان اللاجئين.
4. شهادة نظام الخمس سنوات للمعلمين والمعلمات بعد المرحلة الإعدادية.

المقابلات الشفوية:

5. مقابلة مع مطاوع محمود الخالدي، بتاريخ 2000/3/15م، أجراها مركز التاريخ الشفوي الجامعة الإسلامية، غزة.
6. مقابلة مع هادية محمد عكاشة بتاريخ 2001/3/1م، أجراها مركز التاريخ الشفوي، الجامعة الإسلامية، غزة.
7. مقابلة مع مصباح إسماعيل كريزم بتاريخ 2001/3/8م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.
8. مقابلة مع خديجة يونس النيرب بتاريخ 2001/3/15م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع الجامعة الإسلامية، غزة.
9. مقابلة مع عوض الله صالح عوض الله بتاريخ 2001/3/22م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.
10. مقابلة مع محمود عطية أبو سالم بتاريخ 2001/3/22م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع الجامعة الإسلامية، غزة.
11. مقابلة مع خضر عبد الحميد الخالدي بتاريخ 2001/3/25م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.
12. مقابلة مع خضر عبد الحميد الخالدي بتاريخ 2001/3/25م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.
13. مقابلة مع إبراهيم مصطفى حسين بتاريخ 2001/4/19م، أجراها مركز التاريخ الشفوي، الجامعة الإسلامية، غزة.
14. مقابلة مع عطية مصطفى حجازي بتاريخ 2001/4/19م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.

15. مقابلة مريم محمد الرنتيسي بتاريخ 2001/5/1م، أجراها مركز التاريخ الشفوي بالجامعة الإسلامية، غزة.
16. مقابلة شحدة حسين النجار بتاريخ 2001/5/15م، أجراها مركز التاريخ الشفوي بالجامعة الإسلامية، غزة.
17. مقابلة مع لبيبة أبو اللبن بتاريخ 2001/5/17م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.
18. مقابلة مع صفية أحمد مهدي بتاريخ 2001/6/19م، أجراها مركز التاريخ الشفوي بالجامعة الإسلامية، غزة.
19. مقابلة مع محمد عبد الرحمن الحلبي بتاريخ 2001/6/19م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.
20. مقابلة مع محمود جبريل عدوان بتاريخ 2001/6/20م، أجراها مركز التاريخ الشفوي، الجامعة الإسلامية، غزة.
21. مقابلة مع إبراهيم جابر أبو ندى بتاريخ 2001/6/23م، أجراها مركز التاريخ الشفوي، الجامعة الإسلامية، غزة.
22. مقابلة مع حسن يوسف موسى بتاريخ 2001/6/24م، أجراها مركز التاريخ الشفوي، الجامعة الإسلامية.
23. مقابلة مع حسان محمود رضوان بتاريخ 2001/6/26م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.
24. مقابلة مع مقابلة مع مريم محمد أبو ريالة 2001/6/26م، أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.
25. مقابلة مع حسان محمود رضوان بتاريخ 2001/6/26م أجراها مركز التاريخ الشفوي التابع للجامعة الإسلامية.
26. مقابلة مع عقيل أحمد أبو العيش بتاريخ 2001/7/1م؛ أجراها مركز التاريخ الشفوي، الجامعة الإسلامية، غزة.
27. مقابلة مع رجاء محمود السيقلي من جمعية الشابات المسلمات، بتاريخ 2003/4/19م، اجراها مركز التاريخ الشفوي، الجامعة الإسلامية، غزة.
28. مقابلة مع فاطمة الهندي بتاريخ 2003/5/12م، أجراها مركز التاريخ الشفوي، بالجامعة الإسلامية، غزة.

29. المهجرون الفلسطينيون في قطاع غزة الأوضاع المعيشية والاجتماعية والعمرانية من خلال روايات شهود العيان، إعداد مركز التاريخ الشفوي، المؤتمر العلمي التاريخ الشفوي الواقع والطموح، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006م.
30. مقابلة شفوية مع الأسير المحرر: محمود شاهين أجراها مركز التاريخ الشفوي بالجامعة الاسلامية بتاريخ 2012/1/22م
31. مقابلة أجرتها الباحثة مع دلال محمد حجازي، بتاريخ 2015/1/15م.
32. مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع فاطمة عبد الحميد بتاريخ 2015/2/4م
33. مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع ذكية أحمد طافش، بتاريخ 2015/2/15م.
34. مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع سعاد لبد، بتاريخ 2015/3/15م.
35. مقابلة أجرتها الباحثة مع مريم الفار بتاريخ 2015/4/12م.
36. مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع حسين لبد، بتاريخ 2015/4/13م.
37. مقابلة أجرتها الباحثة مع أنعام لبد (مدرسة متقاعدة)، بتاريخ 2015/5/20م.
38. مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع دلال حجازي، بتاريخ 2015/5/20
39. مقابلة أجرتها الباحثة مع رؤوفة محمد الحناوي، بتاريخ 2015/6/11م.
40. مقابلة أجرتها الباحثة مع حاكمة عطا الله، بتاريخ 2015/7/10م.
41. مقابلة أجرتها الباحثة مع مريم خليل الأقرع، بتاريخ 2015/7/10م.
42. مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد جودت الخطيب، (مساعد مدير التسجيل في وكالة الغوث)، بتاريخ 2015/7/25م.
43. مقابلة أجرتها الباحثة مع حليمة يوسف موسى بتاريخ 2015/7/30م.
44. مقابلة أجرتها الباحثة مع حليمة يوسف موسى بتاريخ 2015/7/30م.
45. مقابلة أجرتها الباحثة محمد إسماعيل العربيد، بتاريخ 2015/8/15م.
46. مقابلة أجرتها الباحثة مع موفق حميد، بتاريخ 2015/8/15.
47. مقابلة أجرتها الباحثة مع عائشة خليل الهبيل، بتاريخ 2015/8/20م.
48. مقابلة أجرتها الباحثة مع حليمة شامية، بتاريخ 2015/8/24م.
49. مقابلة أجرتها الباحثة مع عمر محمد صلاح، بتاريخ 2015/8/25
50. مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع عبد الله أبو حلبية، بتاريخ 2015/8/25م.
51. مقابلة أجرتها الباحثة مع جمال أبو حشيش بتاريخ 2015/9/4م.
52. مقابلة أجرتها الباحثة مع ريا الخواجا، بتاريخ 2015/9/10م.
53. مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع موفق عبد الرحمن حميد بتاريخ 2015/12/3م.

54.مقابلة شفوية أجرتها الباحثة مع الدكتور عدنان عبد الرحيم راضي، بتاريخ 2015/12/10م، رئيس قسم النساء والولادة في مستشفى الشفاء.
55.مقابلة أجرتها الباحثة مع خليل المسحال، بتاريخ 2015/12/12م.
56.مقابلة أجرتها الباحثة مع سهيل محمود أحمد، بتاريخ 2015/12/14م.
57.مقابلة أجرتها الباحثة مع عاطف عبد الله أبو حمادة، (مسؤول لجنة شؤون اللاجئين في مخيم الشاطئ)، بتاريخ 2015/12/14م.

الموسوعات العلمية:

1. أبو جابر، إبراهيم، وحماد، حماد وآخرون: موسوعة إحياء الذاكرة الفلسطينية، جرح النكبة، ج3، مركز الإعلام العربي، الجيزة، ط1، 2007م.
2. القشطيني، خالد: المقاومة المدنية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج 5، بيروت ط1، 1990.
3. العارف، عارف: النكبة، نكبة بيت المقديس والفردوس المفقود، ما بين 1947 – 1951، ج2.
4. بشور، منير: التربية والتعليم في فلسطين، الموسوعة الفلسطينية، مج3، ط1، 1990.
5. خلوص، محمد: التنمية الاقتصادية في قطاع غزة 1948 – 1962، المطبعة المتحدة، القاهرة، 1967.
6. صايغ، يزيد: التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج5، بيروت، ط1990،1م.
7. عبد الوهاب الكيالي، وآخرون: موسوعة السياسة، ج7.
8. عبد الرحمن، أسعد: النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج 2،ط1 ،1990م.
9. قدسية، لبيب: موسوعة المخيمات الفلسطينية، ج2، عمان، ط1، 1992م.
10.قرقطي، فيصل: اليوميات والوقائع الميدانية للانتفاضة، كتاب فلسطين الثورة الانتفاضة الدم غلب السيف.
11.نمر سرحان: موسوعة الفلكلور الفلسطيني، ق3، دائرة الاعلام والثقافة، م.ت.ف.، عمان، ط1990،1م.

الرسائل العلمية:

1. أبو سمرة، أحمد: إسكان المخيمات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر،غزة.

2. أبو طاقية، هالة: الجهود الفلسطينية الشعبية والرسمية لحماية التراث الشعبي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (1967_ 2012م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015م.
3. أبو عامر، عدنان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987_ 1993م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
4. أبو منصور، حسين: تقييم برامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي في مخيمات اللاجئين_ قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 1427هـ_ 2007م.
5. البابا، رجب: جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة الفلسطينية 1987_ 1994م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية،غزة.
6. البغدادي، جمال: البعد السياسي في التشريعات وأثره على البنيان، رسالة ماجستير،الجامعة الاسلامية،غزة،2010.
7. البنا، هبة: ساحل قطاع غزة، دراسة جيومرفولوجية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، 2011.
8. البيوك، يوسف: المهددات التي تواجه البيئة البحرية الساحلية في قطاع غزة (دراسة في جغرافية البيئة ، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2013.
9. الحواجري، محمد: مورفولوجية السكن في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، مخيم جباليا دراسة حالة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، 2016.
10. الدبس، معتز: التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية حماس (2000_ 2009م)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 1431هـ_ 2010م.
11. الساعاتي، أحمد: التطور الثقافي في غزة 1914_ 1967م، الجامعة الإسلامية، غزة، 1425هـ_ 2005م.
12. العثمانة، زكريا: الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية (1948_ 1967م) رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1419هـ_ 1999م.
13. العروقي، أسمهان: الاغتراب النفسي وجودة الحياة لدى الأسرى المحررين المبعدين إلى قطاع غزة ضمن صفقة وفاء الأحرار، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 1436هـ_ 2014م.
14. الفرّا، فوزي: مشاريع إسكان الأونروا وملاءمتها للبيئة الطبيعية والعمرانية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

15. المهنا، إبراهيم: الحاجة السكنية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة 1994_2020م، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 1995م.
16. النمرة، صبحي: دور الأونروا في إعادة الاعمار في قطاع غزة، حالة دراسية قطاع الإسكان، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 1436هـ_ 2014م.
17. جبر، كفاية: أثر التضخم السكاني على الخدمات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
18. زقوت، عبد الكريم: مشاريع الإسكان العامة في محافظات غزة ومدى ملاءمتها للواقع الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011.
19. حبوش، إسلام: المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الأولى في قطاع غزة ما بين عامي (1987_ 1994م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015م.
20. شبات، أحمد: شبكة النقل البري في مدينة غزة، دراسة في جغرافية النقل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012.
21. شناعة، إياد: مخيمات اللاجئين في فلسطين (1950_ 2000م)، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009م.
22. شيخ العيد، فتحي: الحياة الثقافية في قطاع غزة 1967_ 1979، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005م.
23. صالحة، رائد: الاستخدام السكني للأرض في محافظات غزة، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1424هـ_ 2003م.
-:مدينة غزة دراسة في جغرافية المدن، دراسة ماجستير غزة، فلسطين، ط1، 1997.
24. عكيلة، عز الدين: أثر مستوى المعيشة على الخدمات الصحية والتعليمية في محافظات غزة، رسالة ماجستير، ص 46.
25. محسن، عبد الكريم: الطابع العمراني لمدينة غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2000م.
26. مصلح، ناظم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
27. مرتجى، شعبان: تقصي الظروف الصحية والبيئية للسكان في مخيم الشاطئ، رسالة ماجستير، القدس، فلسطين،2004.
28. محمود، خالد: أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية، وقطاع غزة) 1987_ 2004م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

29. نمره، ليلى: المقاومة الشعبية من وجهة نظر التنظيمات السياسية الفلسطينية وأثر ذلك على التنمية السياسية "حركة فتح نموذجاً، رسالة ماجستير.

التقارير السنوية:

1. اتحاد لجان العمل الصحي: التقرير السنوي لعام 2013م.
2. إحصائيات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دائرة النشر والتوثيق، بيانات غير منشورة، 2015م.
3. إحصائيات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دائرة النشر والتوثيق، 2014م.
4. التقرير السنوي لعام 2011م: وزارة الصحة الفلسطينية، غزة.
5. التقرير السنوي لعام 2012م: وزارة الصحة الفلسطينية، غزة.
6. التقرير السنوي لعام 2012م: وزارة الصحة الفلسطينية، دائرة الشؤون الإدارية والمالية، سم نظم المعلومات الصحية، 2014م.
7. التقرير السنوي لعام 2012م: وزارة الصحة الفلسطينية، غزة.
8. التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم العالي لعام 2009م: الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات، غزة، 2010م.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، التعداد العام للسكان والمنشآت، بيانات غير منشورة.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م، رام الله.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007م (محافظة غزة)، رام الله، 2012م.
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007م (محافظة غزة).
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعداد المنشآت 2012_ 2013م، رام الله.
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل التجمعات السكانية، محافظات قطاع غزة، مج 12، رام الله، 2000م.
15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل التجمعات السكانية، محافظات قطاع غزة، مج 12.
16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدد المنشآت العاملة في تجمع مخيم الشاطئ حسب أنشطة اقتصادية مختارة، بيانات غير منشورة، غزة، 2012م.

17. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات مختارة للتعليم العام في تجمع مخيم الشاطئ في محافظة غزة في العام الدراسي 2013_ 2014م، بيانات غير منشورة، غزة، 2012م.
18. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: تقرير خاص حول: الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.
19. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: تقرير حول الفقر في قطاع غزة.
20. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: تقرير خاص حول: الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.
21. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: العدوان الإسرائيلي عل قطاع غزة جرائم حرب وعقوبات جماعية غير مسبوقة، غزة، 2009م.
22. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: العدوان الإسرائيلي عل قطاع غزة جرائم حرب وعقوبات جماعية غير مسبوقة.
23. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة جرائم حرب وعقوبات جماعية.
24. تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005م.
25. تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: 2001_ 2001م، الأمم المتحدة، نيويورك،
26. تقرير النداء الطارئ للأونروا 2013م في الأراضي الفلسطينية، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، القدس، 2014م.
27. تقرير صادر عن الأونروا في غزة، بيانات غير منشورة.
28. تقرير صادر عن الجمعية الفلسطينية لتأهيل المعاقين، غزة، مخيم الشاطئ، 2012م.
29. تقرير صادر عن الجمعية الفلسطينية لتأهيل المعاقين، غزة، مخيم الشاطئ.
30. تقرير صادر عن وكالة الغوث الدولية (الأونروا)، غير منشور، 2014م.
31. تقرير عن الوضع الإنساني في قطاع غزة 2013: مقدم إلى مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الخامس لمنظمات المجتمع المدني في العالم الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي، 2013م.
32. تقرير عن الوضع الإنساني في قطاع غزة 2013م: صادر عن إدارة الشؤون الإنسانية_ منظمة التعاون الإسلامي.

33. تقرير للأمين العام للأمم المتحدة حول الأحوال الصحية لسكان الأراضي المحتلة، مجلة صامد، العدد 63_ 64، 1986م.
34. تقرير للأمين العام للأمم المتحدة حول الأحوال الصحية لسكان الأراضي المحتلة، مجلة صامد، العدد 63_ 64، 1986م.
35. دليل المؤسسات النسوية الفلسطينية.
36. مركز المعلومات والدراسات: تقرير الاستزراع السمكي وتربية الأسماك في الأراضي الفلسطينية، 2013.
37. مركز الميزان لحقوق الإنسان: مرض السرطان في قطاع غزة تحديات وآمال، 2012م.
38. نشرة تعريفية ببرامج الحماية الاجتماعية، الإدارة العامة للحماية الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية، غزة.
39. تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم، قسم التخطيط والمناهج.

المراجع العربية:

40. ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم (ت711هـ): لسان العرب، ج2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1419هـ-1999م.
41. أبراش، إبراهيم: المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي، 2011
42. أبو الحمص، نعيم: الفلسطينيون جيل الانتفاضة، القدس، 1990م.
43. أبو حشيش، حسن: كوكبة من شهداء مخيم الشاطئ، من الذاكرة الفلسطينية، ج2، مطبعة الرنتيسي، 1423هـ_ 2002م.
44. أبو خطاب، سمير: العمليات الفدائية عام 1987م.
45. أبو عليان، عبد العزيز: المقاومة الفلسطينية لمواجهة الكيان الصهيوني، دراسات في القضية الفلسطينية.
46. أبو كامش، إبراهيم: التركيب الطبقي في الضفة والقطاع 1948_ 1967م، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، ط1، 1991م.
47. الإمام، محاسن: نساء من نور المرأة الفلسطينية، دار اللوتس للنشر والتوزيع، 1990م.
48. التميمي، صلاح الزرو: التعليم تحت الاحتلال من(1967-1987)،مركز أبحاث رابطة الجامعيين ،الخليل،1990.
49. الجدي، محمد: فصول من تاريخ التعليم بقطاع غزة في الخمسين عاماً الماضية، تجربة ومعايشة ج1، ط1، 2008.
50. الجندي، إبراهيم: اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين.

51. الحوت، بيان نويهض: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين(1917–1948)، دار الهدى للنشر والتوزيع، كفر قرع.
52. الحوراني، عبد الله: قطاع غزة في 19 عاماً من الاحتلال، م.ت.ف ، دائرة التربية والتعليم عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1987م.
53. الخطيب، عصام، وفريجات، فايز: واقع ظروف السكن في الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2009م.
54. الخنساء، مي صبحي: العودة حق، باحث للدراسات، بيروت، لبنان.
55. الدرباشي، عبد المعطي: فن السامر في جنوب فلسطين، دار الينابيع، عمان، ط1، 1996م.
56. الرمحي، خلود: الاثار البيئية للاحتلال الإسرائيلي على الطفل الفلسطيني، مجلة صامد، ع 91، 1993م، ص 184.
57. الساعاتي، أحمد: التطور الثقافي في غزة 1914_ 1967م،القاهرة،2003.
58. السفري، عيسى، فلسطين بين الانتداب والصهيونية، مكتبة فلسطين الحديثة،ط1،يافا.
59. السنوار، زكريا: قطاع غزة من النكبة إلى العدوان (1948م _ 2008م)، العدوان على غزة حرب الفرقان 2008_ 2009م، ج1، مركز رؤى للدراسات والأبحاث، ط1، 1431هـ_ 2010م.
60. السهلي، نبيل: اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة.
61. الصوراني، غازي: التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مطبعة الأخوة، غزة، ط1، 2009م.
62. العاجز، فؤاد: تطور التعليم في قطاع غزة من عام 1886–1996م، تقديم: إحسان الأغا، مطبعة مقداد، الجامعة الإسلامية، غزة، 1996م.
63. العارف، عارف: النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ما بين 1947–1951، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ج2.
64. القاسم، باسم، والددا، حياة، وآخرون: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27_ 2009/1/18م)، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 1430_ 2009م.
65. المغني، نهاد: التراث المعماري في مدينة غزة، سلسلة رواق في تاريخ العمارة في فلسطين، مركز المعمار الشعبي_ رواق، رام الله، 2007م.
66. النتشة، رفيق شاكر، وآخران: فلسطين تاريخا وقضية،ط2، 1988م.
67. النمورة، محمود: الفلكلور في الريف الفلسطيني، مطبعة الأمل، القدس، 1998م.

68.جمعة، خالد، العبادسة، جميل: الأغاني الفلسطينية في قطاع غزة الهيئة العامة للاستعلامات، غزة.
69.حبيب الله، غانم، المدني، رشاد: فلسطين والانتفاضة، ط1، شركة فينوس للطباعة، ط1، الناصرة.
70.حسنيه، إصلاح، والصايغ، سلوى وآخرون: المرأة الفلسطينية والقانون في قطاع غزة.
71.حسونة، خليل: الفولكلور الفلسطيني دلالات وملامح، مكتبة اليازجي، غزة.
72.حسين أبو النمل: قطاع غزة 1948_ 1967م، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، 1979م.
73.حكمت فريحات: اليامون جغرافيا تاريخ فلكلور، دار الشروق، عمان، ط1، 2000م.
74.حمدان، محمد سعيد وآخرون: فلسطين والقضية الفلسطينية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، ط2.
75.حمدان، غسان: الانتفاضة المباركة وقائع وأبعاد،
76.حنفي، ساري: ادارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المشرق العربي، حكومات تبحث عن الشرعية، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشئون الدولية، بيروت 2010
77.خالد محمد صافي: مشاريع التوطين للاجئين الفلسطينيين، المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة، التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
78.دائرة شؤون اللاجئين: مخيمات اللاجئين والانتخابات المحلية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، منظمة التحرير الفلسطينية، 2005م.
79.رابطة علماء فلسطين: دليل لجان الإصلاح 1434هـ_ 2012م، غزة.
80.د. م: حماس منذ انطلاقتها حتى معركة حجارة السجيل، غزة، 2013م.
81.رجب، معين، وآخرون: الإمكانات الاقتصادية الكامنة للثروة السمكية في قطاع غزة.
82.سعيد، خالد: حين صبوا الرصاص على غزة، مراجعة وتقديم: ياسين، عبد القادر2009.
83.سكيك، إبراهيم: قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، غزة عبر التاريخ، ج8.
–سكيك،ابراهيم: قطاع غزة في الوقت الحالي،ج13.
84.سلام، رفعت: بحثاً عن التراث العربي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.
85.سلمان، محمد: مصادر تمويل التعليم في قطاع غزة في عهد الإدارة المصرية من 1949_ 1967م.
86.سمارة، عادل: اقتصاد المناطق المحتلة.
87.صالح، حسن: سكان فلسطين ديموغرافياً وجغرافياً، دار الشروق، عمان،الأردن.

88. صالح، محسن محمد: التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد 1917-1948، مكتبة الفلاح، الكويت، 1988.
89. صالح، محسن، وربيع الدنّان: معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ط2، 1430هـ_ 2009م.
90. صالح، محسن: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات ،بيروت،2012.
91. ضراغمة، عزت: الحركة النسائية في فلسطين (1903_ 1990م).
92. عامر، محمد عبد المنعم: الإرهاب الصهيوني ومأساة اللاجئين الفلسطينيين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،2002
93. عايد، خالد: الانتفاضة الثورية في فلسطين الأبعاد الداخلية، دار الشروق، عمان، ط1، 1988م.
94. عباس دويكات: بلاطة ماض حاضر تراث، دار الفاروق للثقافة والفكر والعلوم والآداب، نابلس، ط1، 1996م.
95. عبد ربه، صلاح: اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال.
96. عمر حمدان: العمارة الشعبية في فلسطين.
97. عمر، يوسف: الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، قضايا مختارة في الدراسات الفلسطينية، ط2، 2012م.
98. عمر، يوسف: المرأة الفلسطينية عام 1987م.
99. عواد، محمود: بيليوغرافيا التراث الثقافي لمدينة القدس.
100. عودة، زينب: اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات قطاع غزة نحو حق العودة، اللجنة الوطنية العليا للقدس، عاصمة الثقافة العربية، غزة، 2009م.
101. قاجة، جمعة: غزة خمسة آلاف عام حضور وحضارة، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت ط1، 2003م.
102. لوباني، حسين: معجم الألفاظ التراثية في فلسطين، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2007م.
103. محسن، عبد الكريم: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بين الواقع وطموحات المستقبل حالة دراسية مخيم الشاطئ بمدينة غزة، الجامعة الاسلامية،2009م.
104. محمد شعث: العادات والتقاليد الفلسطينية، دار النمير، لبنان.
105. مركز التخطيط الفلسطيني، النكبة الفلسطينية(1947-1948).
106. مصالحة، نور: اسرائيل وسياسة النفي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار،2003م.

107.نصر الله، تيسير: مقارنة بين دور لجان المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، مخيمات اللاجئين والانتخابات المحلية.

الكتب الأجنبية المترجمة:

108. بوكاي، لوتيسيا: عنف السلام في غزة، ترجمة: حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، ط1، 2000م.
109. شاليف، أرييه: الانتفاضة أسباب خصائص انعكاسات، ترجمة: الهندي، عليان.
110. رفائييل، يؤال: الصهيونية النظرية والتطبيق، ترجمة البوالطة، نور، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 2000.
111. لندسي، جامس. ج: تصويب الأونروا إصلاح النظام المختل للأمم المتحدة الخاص بإعانة اللاجئين الفلسطينيين، ترجمة: عمر عاشور.
112. مشعال، شاؤول، سيلع، أبراهام: عصر حماس، قراءة وتعليق: على بدوان، المنهل، 2009م.
113. مهنا، اعتماد، ولانج، اريكا: دراسة عن المرأة والعمل في مخيم الشاطئ للاجئين في قطاع غزة.

الدوريات العربية:

114.انتصار عزمي: مخيمات قطاع غزة تاريخ من المعاناة ومقاومة الاحتلال، صامد الاقتصادي، سنة 13، عدد 83،
115.أبو سيف، عاطف: واقع التعليم العام في قطاع غزة 2007_ 2013م، مجلة رؤى، ع 42_ 43،
116.أبو عامر، عدنان: تطور المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة بين عامي 1967_ 1987م، مجلة الجامعة الإسلامية، مج 19، ع 1، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.
117.الأغا، نهضة: نظام التعليم وأهدافه في قطاع غزة، مجلة صامد، ع 65، 1987م.
118.البطش، جهاد: دور وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الأونروا في التعليم بقطاع غزة 1950_ 1967م، مجلة البحث العلمي في الآداب، ع 12.
119.الحاج، علاء حسن: مخيم الشاطئ، مجلة البيادر، السياسي، ع 419، 1987.
120.الرمحي، خلود: الآثار البيئية للاحتلال الإسرائيلي على الطفل الفلسطيني، مجلة صامد، ع 91، 1993م.

121. السهلي، نبيل: اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة 1948_ 1999م، مجلة صامد الاقتصادي، ع 119، 2000م.
122. الشهواني، هاشم: قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة، وكالة الغوث الدولية نموذجاً، مجلة آداب الرافدين، ع 56.
123. الصوباني: صلاح: أوضاع مخيمات قطاع غزة ومشاريع التوطين، مجلة صامد الاقتصادي، ع 84، 1991م.
124. الصوراني، غازي: قطاع غزة 1948_ 1956م الأوضاع الاجتماعية والسياسية، مجلة صامد، ع 84، 1991م.
125. العمارة، محمد: رياض الأطفال في قطاع غزة بين الطموح والواقع، مجلة صامد، ع 115_ 116، 1999م.
126. العملة، عمرو: المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الاسكانية في الوطن المحتل، مجلة صامد الاقتصادي، سنة، عدد، ص125؛ عزمي، انتصار: مخيمات قطاع غزة، ص144.
127. الكردي، عماد: الأوضاع الصحية في قطاع غزة، مجلة صامد، ع 84، 1991م.
128. المدني، رشاد: قراءات إحصائية في التركيبة السكانية والأحوال الصحية والتعليمية للاجئين في قطاع غزة، مجلة البيادر السياسي، ع 316، 1988م.
129. المدني، رشاد: قراءات إحصائية في التركيبة السكانية والأحوال الصحية والتعليمية للاجئين في قطاع غزة، مجلة البيادر السياسي، ع 316.
130. المدني، رشاد: قراءات إحصائية في التركيبة السكانية والأحوال الصحية والتعليمية للاجئين في قطاع غزة، مجلة البيادر السياسي، ع 316.
131. المشايخ، محمد: الأوضاع التربوية والاجتماعية والثقافية في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، ع 83، 1991م.
132. الموعد، حمد: خمسون عاماً من اللجوء المخيم والهوية الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصادي، ع 113، 1998م.
133. بدوي، راشد، راتب: الأوضاع الثقافية والاجتماعية والصحية والاقتصادية لسكان قطاع غزة، مجلة الأرض المحتلة،
134. جبر، يحيي، وعقل، عبد اللطيف: واقع الطفل الفلسطيني في الأراضي المحتلة من البؤس إلى الانتفاضة، مجلة صامد، ع 80،
135. حبيب، إبراهيم: أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي من (2000_ 2009م)، مجلة الجامعة الإسلامية، مج 18، ع2، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م.

136. سارة، فايز: البنية الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، ع 189، 1988م.
137. سارة، فايز: البنية الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، ع 189، 1988م.
138. سرحان، نمر: ظروف السكن والحياة في المخيمات الفلسطينية، مجلة صامد، ع 67_ 68، 1987م.
139. شنان، عبد الباقي: اللجان الشعبية ذراع الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة صامد، ع 80، 1990م.
140. صالح، حسن: مجلة شؤون عربية، 1989م،
141. صالح، حسن: الإنتاج الزراعي في قطاع غزة، مجلة صامد، ع 65، 1987م.
142. عبد السلام، عبد الله: أوضاع التعليم في قطاع غزة، مجلة صامد، ع 85، 1985م.
143. عزمي، انتصار: مخيمات قطاع غزة تاريخ من المعاناة ومقاومة الاحتلال، مجلة صامد، ع 83، 1991م.
144. عطايا، أمين: الواقع الديمغرافي والتوزع السكاني لفلسطيني قطاع غزة، مجلة صامد، ع 84، 1991م.
145. عكاشة، محمود: القطاع الصناعي وآفاق تنميته في قطاع غزة، مجلة صامد، ع 94، 1993.
146. مخيم الشاطئ معاناة بلا حدود، مجلة الحقيقة، ع 6، 1997م.
147. محمد بركة: الممارسات الإسرائيلية لقمع الثقافة الوطنية الفلسطينية، مجلة صامد، ع59، 1986م.
148. محمود، أنور: المخيمات الفلسطينية، مجلة رؤية، ع 25، 2004.
149. مكاوي: سمر، واقع التعليم العالي الجامعي في ظل الأوامر والقوانين الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، ع 132_ 133، 1982م.
150. مكاوي: سمر، واقع التعليم العالي الجامعي في ظل الأوامر والقوانين الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، ع 132_ 133،
151. مكاوي، سمر: واقع التعليم العالي الجامعي في ظل الأوامر والقوانين الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، ع 132_ 133،
152. مواءمة خدمات الوكالة مع خدمات الدول المضيفة الخلفية السياسية والمخاطر المحتملة: مجلة صامد، ع 106، 1996م.

153.نشوان، جميل: التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية، مطبعة دار المنارة، رام الله، 2003م.
154.نضال الشعب: مجلة أسبوعية سياسية تصدر عن مؤسسة الصمود العربي، العدد 485، نيقوسيا، قبرص، 1988م.
155.نعيم أبو الحمص: المناهج الفلسطينية قصة الألف ميل، المنهاج الفلسطيني إشكالات الهوية والمواطنة، أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر لمواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2008م.
156.نواف الزور: مشاريع التصفية للمخيمات الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصادي.

المراجع الأجنبية:

157.Fragmenting Palestine (PASSIA), Formulas for Partition Since The British Mandate,
158. Weeks, John: British Administration Problems In Regard to Immigration into the Mandate of Palestine (1919_ 1939), the Ohio State University, 1960,

المواقع الالكترونية:

159. موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية:
http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=545
160. موقع ويكيبيديا:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B7%D8%A6
161. موقع بلدية غزة:
http://www.gaza-city.org/index.php?page=gazasite1
http://www.qalqilia.edu.ps/powater.html
162. موقع وزارة الشؤون الاجتماعية:
http://www.mosa.gov.ps/showTopic.php?id=49
163. موقع مركز العودة الفلسطيني،
http://www.prc.org.uk/portal/index.php/ar

Abstract

Palestine faced a painful event in 1948, which was named The Palestinian Nakba (The Palestinian Catastrophe), which had as a result the displacement of its people from their home lands to other places which included the Gaza Strip. Arriving to the Gaza Strip, the displaced found themselves without shelter or food, and so they spread all over the strip and lived in tents till the camps were built. These camps were eight in the Gaza Strip, and they lacked the basic humanitarian needs. The Beach camp was one of these eight camps.

Beach camp was one of the camps established to host the Palestinian emigrants who were displaced in 1948. People there lived under very harsh conditions, especially that they had left all their properties back in their home lands hoping that they will return after a short period of time. Foreign foundations like Quakers and the UNRWA helped settle the Palestinian refugees in the camp by providing food, clothes and some financial aid, even though sometimes this aid was not enough for covering the refugees' needs. Beach camp hosts refugees from many different occupied Palestinian villages and cities like Al-Majdal (Ashqelon), Bareer, Al Jora, and others.

The present study discusses the condition under which the Palestinian refugees lived and are still living in Beach Camp in Gaza Strip. It also provides a realistic picture for the concerned agencies and authorities about the conditions of the refugees who live in the Beach camp, thus helping in the documentation of the Palestinian Catastrophe/Exodus, hoping to help improve these conditions. The study exposes the condition of the Palestinian refugees in Beach Camp from 1952 to 2013. It provides information about the establishment of the camp and the development of its construction together with the socioeconomic status and the resistance of its people against their occupier.

The method that was used in this study is research methodology. Also the writer of the study relied on many oral historic interviews and used many Arabic sources and references.

The main finding of this study was that the Palestinian refugee camps were, and still are, a living picture of the struggle that Palestine has gone through. The study also exposes the history's largest destruction and displacement event that had as a result the occupation of Palestine by the Israelis, with a huge loss of villages, towns, establishments and lands together with the displacement of the Palestinians.

The Islamic University-Gaza

Post-Graduate Studies Faculty Deanship Of Arts

Department Of History And Archeology

The Living Conditions of Palestinian Refugees In Beach Camp (1949-2013)

Prepared by the researcher:

Gameela Mahmoud Lubbad

Supervised by:
Dr. Ahmed Mohammed Assaatiy

The dissertation had been submitted in partial fulfillment of the requirements for a master's degree in history in the department of history and archeology of the Islamic University Of Gaza – Palestine

1437 – 2016